جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية

تخصص :اقتصاد كلي، نقدي ومالي

بعنوان:

دراسة العلاقة بين الاستثمار في البنى التحتية ومعدل النمو الاقتصادي في دول المينا

دراسة قياسية لحالة الجزائر وفق نموذج بارو للفترة (1990-2017)

من إعداد الطالبة:

بن رحو بتول

تحت إشراف:

أ . بن زيدان حاج

لجنة المناقشة

الصفة	اسم ولقب الأستاذ	الرتبة العلمية	الجامعة
رئيسا	مخفي أمين	أستاذ	جامعة مستغانم
مقررا ومشرفا	بن زيدان حاج	أستاذ	جامعة مستغانم
مناقشا	محمد محمود عيسى	أستاذ	جامعة مستغانم
مناقشا	بوبكر محمد	أستاذ محاضر أ	المركز الجامعي البيض
مناقشا	طهرات عمار	أستاذ محاضر أ	جامعة شلف
مناقشا	بوشيخي بوحوص	أستاذ محاضر أ	جامعة مستغانم

السنة الجامعية:2020/2019

الإهداء والتشكر

بسم الله الرحمن الرحيم
والصلاة والسلام على رسولنا الكريم

بصدق الوفاء والإخلاص أهدي هذا العمل
المتواضع إلى الوالدين الكريمين وعائلتي كما
أشكر مشرفي الأستاذ بن زيدان
حاج،أعضاء لجنة المناقشة وزملائي الكرام .

الفهرس

	المقدمة العامة - تمهيد -أهمية الدراسة - إشكالية الدراسة - فرضيات الدراسة - الدراسات السابقة - حدود الدراسة - منهج الدراسة	أ- ح
الفصل الأول:النمو الاقتصادي والبنى التحتية		
I -1	مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي	1
I -1-1	مفهوم النمو الاقتصادي	2
I -1-2	معوقات النمو الاقتصادي	5
I -1-2-1	التغيرات الديموغرافية وتراجع الإنتاجية	5
I -1-2-2	الفقر	9
I -1-2-3	الانفتاح التجاري	10
I -1-2-4	التغيرات المناخية	13
I -1-3	المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي وأسبابه (إشارة إلى دول المينا)	14
I -1-3-1	الحوكمة	16
I -1-3-2	الموارد الطبيعية	19
I -1-3-3	رأس المال البشري والمادي	21
I -1-3-4	الاستثمار الأجنبي المباشر	24
I -2	أدبيات النمو الاقتصادي	27
I-2-1	آدم سميث وثروة الأمم	27
I-2-2	النمو السكاني وعلاقته بدخل الفرد وفق مالتوس	29
I -2-3	دافيد ريكاردو والتجارة الخارجية	30
I -2-4	النمو الاقتصادي عند هارود ودومار	32
I -2-5	علاقة النمو الاقتصادي بتوزيع الدخل عند كالدور	34
I -2-6	نموذج نادي روما(نموذج حدود النمو)	37
I -2-7	نظرة صولو إلى النمو الاقتصادي	39
I -2-8	نموذج Rebelo (نموذج AK)	42
I -3	الإنفاق الحكومي على البنى التحتية	44

I –3–1	مفهوم البنى التحتية	45
I –3–2	خصائص البنى التحتية	48
I –3–2– 1	وفورات الحجم	49
I –3–2–2	طول العمر الإنتاجي	49
I –3–2–3	غلاف مالي كبير	50
I –3–2–4	تكامل مراحل إنتاج المشروع	50
I –3–2–5	تدخل القطاع العام	50
I – 4	البنى التحتية والتنمية المستدامة	51
I –4–1	البنى التحتية وجودة الحياة	54
I –4–2	البنى التحتية والبيئة والطاقة المتجددة(دراسة تحليلية)	55
I –4–2–1	الأسباب الاقتصادية للاستثمار في البنى التحتية للطاقات المتجددة	57
I –4–2–2	الأسباب الاجتماعية للاستثمار في البنى التحتية للطاقات المتجددة	57
I –4–2–3	التجارب الناجحة في الاستثمار في البنى التحتية لتوفير بيئة نظيفة	57
I –4–2–3–1	تجربة ألمانيا	57
I –4–2–3–2	تجربة الصين	59
I –4–2–3– 3	تجربة الإمارات العربية المتحدة	60
I–4–3	البنى التحتية والتعليم	62
I –4–3–1	جودة البنى التحتية و التعليم الابتدائي(دراسة حالة إفريقيا)	63
I –4– 4	البنى التحتية والرعاية الصحية (التجارب الدولية)	68
I –4–4– 1	البنى التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال في المجال الطبي	71
I – 5	البنى التحتية وعقود B.O.T	72
I – 5–1	أطراف عقود BOT	74
I –5–2	أهمية ومزايا عقود BOT	76
I – 5– 3	الاتجاه المعارض لنظامBOT	77
I – 5– 4	التجارب الدولية لعقود BOT	78
I – 6	مشاريع البنى التحتية الخاصة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	83
I –6–1	تجربة الأردن	85
I –6–2	تجربة المغرب	86
I –6–3	تجربة مصر	87

الفصل الثاني: قراءة في موضوع الإنفاق العام		
II – 1	تطور دور الدولة في الفكر الاقتصادي	91
II –1–1	المدرسة التجارية	91
II–1–2	المدرسة الطبيعية	93
II–1–2–1	الأرض مصدر للثروة	94
II–1–2–2	تحديد مهام الدولة	94
II–1–2–3	الضريبة الواحدة	94
II–1–3	المدرسة الكلاسيكية	95
II I–1–4	المدرسة الكينزية	100
II–1–5	المدرسة النقدية	109
II–1–6	المدرسة الاشتراكية	110
II – 2	مفاهيم حول الإنفاق العام	112
II – 2–1	مفهوم الإنفاق العام	112
II – 2–2	تقسيمات الإنفاق العام	116
II – 2–2–1	المعيار الاقتصادي والوضعي	116
II – 2–2–2	تقسيم النفقات العامة في الجزائر	118
II – 2–3	أسباب تزايد النفقات العامة	118
II – 2–3–1	الأسباب الاقتصادية (قانون واجنر)	124
II – 2–3–2	أسباب أخرى	124
II – 2–3–2–1	حجم البلد والسكان	125
II– 2–3–2–2	الرعاية الاجتماعية	125
II – 2–3–2–3	تعدد مصادر تعبئة الموارد	125
II – 2–3–2–4	النقل والمواصلات	125
II – 2–3–2– 5	الحاجة إلى الدفاع	125
II – 2–3–2– 6	التنمية الاقتصادية	126
II – 2–4	محددات الإنفاق العام(قراءة في الدراسات النظرية)	126
	الفصل الثالث: واقع البنى التحتية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	
III–1	التحديات الاقتصادية في منطقة المينا	130
III–1–1	التفاوت المناطقي في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا	131
III– 2	الخلفية التاريخية لتطوير البنى التحتية في منطقة المينا	134
III– 2–1	النقل بالسكك الحديدية في الشرق الأوسط	136

III– 2–1– 1	سكة حديد بغداد	136
III– 2–1– 2	النقل بالسكك الحديدية في شمال إفريقيا	137
III– 3	شبكة قطاع النقل في منطقة المينا	141
III– 3–1	خطوط السكك الحديدية في القرن الحادي والعشرين	142
III– 3–1– 1	خطوط السكك الحديدية الخفيفة في إيران	143
III– 3–1– 2	خطوط السكك الحديدية الخفيفة في المغرب (قطار البراق)	145
III– 3–1– 3	خطوط النقل بالسكك الحديدية الخفيفة في الجزائر	147
III– 3–2	البنى التحتية للمطارات في منطقة المينا	152
III– 3–2– 1	البنى التحتية للمطارات في دول مجلس التعاون الخليجي	153
III– 3–2– 1–1	مطارات دولة الإمارات العربية المتحدة	154
III– 3–2– 2	مطارات الجزائر	156
III– 3–3	البنى التحتية للموانئ في منطقة المينا	158
III– 3–3– 1	موانئ الخليج العربية والأزمات السياسية	161
III– 3–3– 1– 1	ميناء مبارك الكبير بالكويت	161
III– 3–3– 1– 2	ميناء حمد الدولي بقطر	162
III– 3–3– 1– 3	موانئ دبي العالمية	163
III– 3–3– 2	الموانئ التجارية الجزائرية والسياسات الحكومية الفاشلة	167
III– 3–3– 2–1	صيانة وتطوير الموانئ الجزائرية	168
III– 3–3– 2– 2	نشاطات الموانئ التجارية الجزائرية	169
	الفصل الرابع:دراسة قياسية لأثر الإنفاق على البنى التحتية على معدل النمو الاقتصادي في الجزائر	
IV–1	الجزائر في ظل الاقتصاد الاشتراكي	174
IV–1–1	الاقتصاد الجزائري في مرحلة التخطيط المركزي(1962-1979)	174
IV–1–2	الاقتصاد الجزائري في مرحلة التخطيط اللامركزي(1980-1989):	175
IV––1–2–1	المخطط الخماسي الأول(1980-1984)	176
IV–1–2– 2	المخطط الخماسي الثاني(1985-1989)	177
IV–2	الجزائر في ظل اقتصاد السوق	178
IV-2-1	الإنفاق على البنى التحتية في ظل السياسة الإنفاقية التقشفية	179
IV-2-1-1	الاستعداد الائتماني الأول ما بين الجزائر وصندوق النقد الدولي	180
IV-2-1-2	الاستعداد الائتماني الثاني ما بين الجزائر وصندوق النقد الدولي	181
IV-2-2	برامج التعديل الهيكلي	181
IV-2-2-1	برنامج التصحيح الهيكلي الأول	182

IV-2-2-2	برنامج التصحيح الهيكلي الثاني	183
IV-2-2-3	أثر برامج التصحيح الهيكلي على الميزانية العامة ومعدل النمو الاقتصادي	183
IV-3	الإنفاق على البنى التحتية في ظل السياسة الإنفاقية التوسعية (2001-2019)	184
IV-3-1	مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي (2001/2004)	187
IV-3-2	البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)	189
IV-3-3	برنامج توطيد النمو الاقتصادي(2010-2014)	192
IV-3-3-1	البنى التحتية للطاقات المتجددة في ظل برنامج توطيد النمو الاقتصادي	193
IV-3-4	المخطط الخماسي للتنمية(2015-2019)	196
IV-4	أثر البرامج التنموية على القطاعات الاقتصادية والنمو الاقتصادي في الجزائر	200
IV-5	قياس أثر نفقات البنى التحتية على معدل النمو الاقتصادي في الجزائر	207
IV-5-1	دراسة استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة	208
IV-5-2	اختبار سببية جرانجر	210
IV-5-3	اختبار التكامل المشترك وفق طريقة جوهانسون	212
IV-5-3-1	تقدير معادلة التكامل المشترك (معادلة المدى الطويل)	215
IV-5-4	تقدير نموذج تصحيح الخطأ(VECM)	215
	الخاتمة العامة	221-226
	المراجع	227-241

قائمة الأشكال والجداول

1/قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
I –1	مكونات النمو الاقتصادي	4
I –2	أسباب تغير النمو السكاني	8
I –3	الفقر والنمو الاقتصادي	10
I –4	مالتوس والنمو السكاني	29
I –5	متوسط دخل الفرد في مناطق مختلفة من العالم	30
I –6	التخصص الدولي وفق د.ريكاردو	31
I –7	الكوارث الطبيعية الناجمة عن انبعاث الغازات الدفيئة (معدل التواتر/شهر)	38
I –8	مصادر النمو الاقتصادي لبعض أقاليم العالم	41
I –9	البنى التحتية وجودة الحياة	54
I –10	تطور الاستثمار في بناء محطات الطاقة المتجددة (بليون يورو)	59
I –11	قدرات التدفئة المضافة في سنة 2010 (٪)	60
I –12	العوامل الأكثر تأثيرا على عقود BOT بدولة باكستان	80
I –13	مشاريع البنى التحتية في الهند وفق عقود BOT	83
I –14	استثمارات القطاع الخاص في البنى التحتية على الصعيد العالمي لسنة 2015(مليار دولار أمريكي)	84
I –15	الحواجز المعرقلة لمشاركة القطاع الخاص في مشاريع البنى التحتية بالأردن	86
I –16	الحواجز المعرقلة لمشاركة القطاع الخاص في مشاريع البنى التحتية في المغرب	87
I –17	الحواجز المعرقلة لمشاركة القطاع الخاص في مشاريع البنى التحتية بمصر	88
II – 1	مبادئ المدرسة التجارية	91
II – 2	مبادئ المدرسة الفيزيوقراطية	93
II – 3	قوانين المدرسة الكلاسيكية	97
II – 4	نموذج كينز البسيط	101
II – 5	أثر الإنفاق على الدخل	105
II –6	نسبة استهلاك العائلات في بعض الدول العظمى	106
II – 7	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في دول المينا	108
II – 8	تقسيمات ميزانية التسيير	118

II – 9	شروط النمو الاقتصادي حسب واجنر	121
II – 10	محددات الإنفاق الحكومي	128
III– 1	نقل البضائع على السكك الحديدية(مليون طن-كلم)	135
III– 2	خطوط السكك الحديدية الجزائرية(كلم)	139
III– 3	الطرق الرئيسية لخطوط السكك الحديدية الجزائرية (كلم)	140
III– 4	خطوط الترام بمدينة طهران(كلم)	144
III– 5	مسار خطوط مترو الجزائر	148
III– 6	الإنفاق على البنى التحتية للمطارات في منطقة المينا (مليار دولار)	152
III– 7	الأثر الاقتصادي لقطاع الطيران المدني على إمارة دبي	155
III– 8	حركة نقل البضائع في ميناء الحاويات لدول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (ألف حاوية)	159
III– 9	حركة نقل البضائع في ميناء الحاويات لمنطقة المينا بالمقارنة مع دول الخليج العربي(ألف حاوية)	165
III– 10	مؤشر ارتباط بعض الموانئ من منطقة المينا بموانئ العالم(القيمة القصوى في 2004=100)	172
IV–1	المخصصات المالية وفق البرنامج الخماسي الأول(مليارد ج)	176
IV–2	المخصصات المالية وفق البرنامج الخماسي الثاني(1985-1989) مليار دج	178
IV–3	تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر(مليار دج)	184
IV–4	التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي(مليار دج)	187
IV–5	المخصصات المالية للهياكل القاعدية وفق برنامج دعم النمو الاقتصادي(مليار دج)	191
IV–6	الطاقة المتجددة في أفق 2030 (MG)	194
IV–7	الهياكل القاعدية المبرمجة خلال الفترة(2015-2018) مليون دج	197
IV–8	معدل النمو القطاعي الحقيقي خلال برامج الإنعاش الاقتصادي	202
IV–9	منحنى تطور(DLPIB,DLK ,DLL ,DLINFRS)	210
IV–10	اختبار الجذور القلوبة في نموذج VAR	218
IV–11	اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي	219

2/قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
I – 1	آفاق النمو الاقتصادي للدول المتقدمة	6
I – 2	الدول الأكثر استقطابا للهجرة الدولية	7
I– 3	إدارة مخاطر الكوارث الطبيعية	13
I – 4	د.ريكاردو والتكاليف النسبية	32
I– 5	البنى التحتية والخدمات المرتبطة بها	47
I– 6	أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة	53
I – 7	مشاريع البنى التحتية وفق نظام BOT بدولة باكستان	79
I – 8	نظام التقييم لنتائج المسح	80
II – 1	تقسيم النفقات العامة وفق المعيار الاقتصادي والوضعي	117
II – 2	نفقات التسيير ونفقات التجهيز للجزائر وفق المعيار العملي	119
III–1	مركز دول منطقة المينا من جودة البنى التحتية العالمية (2017-2018)	141
III–2	خطوط المترو في مدن إيران (كلم)	144
III– 3	مشاريع البنى التحتية في المغرب	147
III–4	مشاريع البنى التحتية قيد الدراسة في الجزائر	152
III–5	بعض مطارات الجزائر الدولية والمحلية	157
IV–1	الإنفاق على البنى التحتية في ظل مرحلة الاستعداد الائتماني(مليون دج)	180
IV–2	الإنفاق على البنى التحتية في ظل برامج الإنعاش الاقتصادي(مليون دج)	186
IV–3	المخصصات المالية وفق برنامج دعم النمو الاقتصادي(2005-2009)	190
IV–4	المخصصات المالية الخاصة بدعم التنمية الاقتصادية (مليار دج)	192
IV–5	عدد المشاريع المسطرة ضمن برنامج توطيد النمو الاقتصادي	195
IV–6	التوزيع القطاعي لإجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية	201
IV–7	نسبة مساهمة قطاع الأشغال العمومية في الناتج المحلي الإجمالي	206
IV–8	نتائج اختبار ديكي فولر الموسعة	209
IV–9	اختبار السببية لجرانجر	211
IV–10	نتائج اختبار جوهانسون	214
IV–11	درجة التأخير لنموذج تصحيح الخطأ	216
IV–12	نتائج تقدير نموذج VECM	216
IV–13	اختبار الارتباط الذاتي للبواقي(LM)	219

المقدمة العامة

المقدمة العامة:

تساعد البنى التحتية ذات النوعية الجيدة على تنمية اقتصاد الدول، لأنها ضرورة حتمية لا بد منها لتفعيل المجتمع وتحقيق الخدمات والمرافق الضرورية لنمو الاقتصاد، فهي بمثابة جسر قوي يُعبر عليه للوصول إلى التقدم والازدهار، فتوسيع عمليات التوزيع والمبادلات التجارية لا تتم إلا بوجود بنى تحتية قوية.

البنى التحتية تؤثر بدرجة كبيرة على استقطاب الاستثمارات المحلية والأجنبية، وقد أثرت على اقتصادات العالم بشكل ملحوظ لأنها ساهمت بطريقة غير مباشرة في دعم الإنتاج الصناعي في القطاعات المنتجة وتحقيق نوعٍ من الرفاهية، أو بمعنى آخر تحسين رفاهية الحياة لأفراد المجتمع بتشييد المراكز الصحية والمستشفيات، وتحسين التحصيل العلمي من خلال بناء القدر الكافي من المدارس بنوعية جيدة لأن البنى التحتية الضعيفة لقطاع التعليم تعيق النمو الاقتصادي وتثبط نجاح التعليم الابتدائي .

اتجهت معظم دول المنطقة على الاستثمار في مشاريع البنى التحتية على الرغم من نقص التمويل والعجز المسجل في الموازنات العامة، فمثلا في العراق، وُضِعت خطط مشتركة مع البنك الدولي ومؤسسات مالية لتوجيه الاستثمارات العامة في البنى التحتية إلى المناطق الأكثر نشاطا في الحركة التجارية، بهدف تحقيق مكاسب سريعة واستعادة التماسك الاجتماعي بالمنطقة.

في الدول النفطية اغتنمت صادراتها من الثروات الطبيعية وخاصة الطاقة الأحفورية في الإنفاق على مشاريع البنى التحتية، لأنها أدركت أنها محدد مهم لتحقيق النمو الاقتصادي ووسيلة للوصول إلى أهداف التنمية، إلا أن بلوغ هذا الهدف ليس بالأمر السهل، لأن احتياجاتها لا تزال كبيرة فرصيدها في الموانئ والمطارات والطرق السريعة وغيرها من البنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية أقل بكثير مما هو موجود في الاقتصادات المتقدمة، وينطبق هذا الكلام على دول مجلس التعاون الخليجي أفضل البلدان أداء في منطقة المينا.

تستطيع دول منطقة المينا خاصة الدول المصدرة للبترول الخروج من التبعية الاقتصادية وتقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية، لكن يلزمها خطط مستقبلية تضمن النمو على المدى الطويل مثل رؤية 2030 للمملكة العربية السعودية، رؤية إكسبو 2020 في دبي،رؤية قطر الوطنية 2030، وكلها تهدف إلى فتح أسواق محلية لجذب الاستثمارات الأجنبية من خلال العمل على تطوير البنى التحتية.

إن انخفاض أسعار النفط العالمية كان من بين الأسباب وراء التفكير في وضع هذه المخططات، فمن المتوقع أن تستفيد السعودية من مشروعها الضخم بمدينة " NEOM" المدعوم بأكثر من 500 مليار

دولار من الامتيازات الصينية في الموانئ وتجارة التجزئة، ويهدف المشروع إلى أن تكون المدينة أحد أهم العواصم الاقتصادية العلمية العالمية بالتركيز على تسعة قطاعات استثمارية كالطاقة والمياه والنقل والتصنيع.

تشير العديد من الدراسات إلى أن المناخ الاستثماري عامل مهم في تدفق الاستثمار حول العالم، وقد بذلت دول المنطقة جهودا لبلوغ هذه الغاية بخلق الظروف والشروط لجذب الاستثمار بإصلاحات هيكلية واقتصادية. والجزائر من بين الدول التي عملت على خلق مناخ استثماري من خلال الاستثمار في مشاريع البنى التحتية، وصنفت في المرتبة الخامسة إفريقيا كأكثر الدول استثمارا في مشاريع البنى التحتية بمشاركة القطاع الخاص خلال 20 سنة الماضية حسب تقرير الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) .

وصلت قيمة الاستثمارات إلى 13.2 مليار دولار خلال الفترة(1990-2015) ، وجاءت الجزائر بعد نيجيريا والمغرب وجنوب إفريقيا ومصر من أصل 52 دولة. إفريقية. وضح تقرير الأونكتاد أن هذه الدول الخمسة - بما فيها الجزائر لوحدها- استثمرت ثلثي قيمة الاستثمارات الإفريقية التي تدخل في إطار الشراكة بين القطاعيين العام والخاص لمشاريع البنى التحتية، أما باقي بلدان القارة فاستثمرت أقل من واحد مليار دولار أمريكي .

تتمثل هذه الشراكة في امتيازات كبيرة بخدمات بسيطة، وحوالي 70٪ من هذه الشراكات تخص تطوير البنى التحتية، وقد صنفت الجزائر وفق مؤشر التنمية لسنة 2016 في المرتبة 105 عالميا من حيث كفاءة البنى التحتية، والمرتبة 87 عالميا من حيث تنافسية الاقتصاد الكلي، . وفي العموم تسعى دول المنطقة إلى التقدم في الترتيب العالمي وتحسين بنيتها التحتية لتحقيق الرؤى المستقبلية لعام 2030.

أهمية الدراسة:

إن دراسة موضوع العلاقة بين الإنفاق الحكومي على البنى التحتية ومعدل النمو الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا قد دُرس من طرف عدة باحثين سياسيين واقتصاديين في مختلف الأبحاث والدراسات التجريبية والنظرية، ولكل باحث تحليل خاص به حسب الفترة المحددة والوضع الاقتصادي السائد بالمنطقة خلال الفترة المدروسة، لذا ارتأينا من خلال هذه الدراسة البحث عن العلاقة بين النمو والبنى التحتية حسب الإحصائيات المتوفرة وآخر الأبحاث التي عالجت هذه العلاقة من منظورنا الخاص، لبلوغ الأهداف التالية:

-معرفة العوامل المحددة للنمو الاقتصادي من منظور النماذج الاقتصادية مع الإشارة إلى دول العينة.

-أثر البنى التحتية على السياسة الاقتصادية والاجتماعية لدول العينة بشكل خاص.

- اكتشاف التطور في تشييد البنى التحتية في دول المنطقة في القرن الحادي والعشرين مقارنة بالقرون السابقة، ومدى مطابقتها مع المعايير الدولية.
- تحديد نوع واتجاه العلاقة في الأجلين القصير والبعيد بين النمو والبنى التحتية في الجزائر.

إشكالية الدراسة:

الإشكالية التي يمكننا طرحها من خلال ما سبق نصوغها ضمن السؤال التالي:

كيف يؤثر الإنفاق الحكومي على البنى التحتية في معدل النمو الاقتصادي لدى دول المينا، وماهي حدود هذه العلاقة في الاقتصاد الجزائري وفق نموذج بارو ؟

يتفرع عن هذا السؤال عدة أسئلة:

1- كيف يمكن تحقيق نمو اقتصادي حقيقي من خلال الاستثمار في نفقات البنى التحتية لدول المينا في ظل اعتمادها على إيرادات المحروقات مصدرا لتمويل نفقاتها ؟.

2-هل الأثر الكمي للإنفاق الحكومي للبنية التحتية على معدل النمو الاقتصادي في الجزائر يتغير حسب تغير الظروف الاقتصادية ؟

3- ماهو المتغير الأكثر تأثيرا على معدل النمو الاقتصادي في الجزائر حسب نموذج بارو خلال الفترة (1990-2017)؟.

فرضيات الدراسة:

يتصدر هذا الجزء فرضيات يمكن حصرها كما يلي:

- الاستثمار في مشاريع البنى التحتية في منطقة المينا سيؤدي حتما إلى تحقيق نمو اقتصادي حقيقي في المدى البعيد، لكل ليس بشرط الاعتماد المباشر على مداخيل المحروقات وإنما باستثمار جزء من هذه المداخيل في دعم القطاعات خارج المحروقات.
- يؤثر الانفاق الحكومي للبنية التحتية على معدل النمو الاقتصادي في الجزائر تأثيرا موجبا في حالة الاستقرار الاقتصادي، وتأثيرا سالبا في حالة الأزمات الاقتصادية .
- تؤثر المتغيرات المستقلة (العمل، البنى التحتية) تأثيرا موجبا ومعنويا على معدل النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة(1990-2017) ، لكن بنسب متفاوتة. وأكثرها تأثيرا على النمو هو العمل، ولا يؤثر مخزون رأس المال في العلاقة على المدى الطويل.

-**الدراسات السابقة:**

- ورقة بحثية لـ (Stephane. S & Paul. N) تحت عنوان " Infrastructure And Economic Growth In Middle East And North Africa" ، المنشورة في الموقع الإلكتروني:https://www.researchgate.net تحلل هذه الورقة تأثير البنى التحتية على النمو الاقتصادي لدول العينة واستخلص منها جملة من النتائج أبرزها:

1- دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا -باستثناء اليمن وجيبوتي والعراق- حققت نموا في بعض الهياكل القاعدية، مثل: الصرف الصحي، المياه، الاتصال، النقل، الكهرباء، ولها تأثير إيجابي على معدل البطالة بحيث سمح الاستثمار في هذه المجالات بخلق فرص عمل .

2- على الرغم من تخصيص مبالغ كبيرة في مشاريع البنى التحتية، فإن هذه المنطقة لم تتمكن من تلبية الاحتياجات المتزايدة الناجمة عن النمو السكاني والتحضر في بعض المدن.

3- غياب الجودة في البنى التحتية راجع إلى التأخيرات في الإصلاحات الهيكلية والمؤسساتية، وهو متغير يفسر بدرجة كبيرة عدم وجود علاقة قوية بين النمو والإنفاق الاستثماري العام.

- كان لموضوع الإنفاق الحكومي على البنى التحتية شأن عند""Mustapha K & Pierre-R" من خلال تقديم ورقة بحثية تحت عنوان"" Public Infrastructure And Private Investment In Middle East And North Africa"، المنشورة على الموقع الإلكتروني: http://documents.worldbank.org ، يناقش هذا البحث العلاقة ما بين الاستثمار العام على البنى التحتية والاستثمار الخاص، باستخدام نماذج الانحدار الذاتي لعينة من منطقة المينا قصد الوصول إلى علاقة تفسر أثر البنى التحتية على جذب الاستثمارات الخاصة.

توصل الباحثان إلى نتيجة مهمة، وهي وجود تأثير ضعيف للبنية التحتية على الاستثمار الخاص، فسرا هذه العلاقة غير القوية بغياب الجودة في مثل هذه المشاريع، مما أدى إلى عدم وجود استجابة قوية للاستثمار من طرف القطاع الخاص، وقد تم اقتراح خفض النفقات الرأسمالية غير المنتجة مع تحسين جودة البنى التحتية، بدلا من الاستثمار في المزيد من المشاريع التي لا تليق بالمعايير الدولية.

- دراسة قام بها البنك الدولي سنة 2008 بعنوان العلاقة بين الإنفاق الحكومي على البنى التحتية ومعدل النمو الاقتصادي لمناطق مختلفة من العالم، بهدف معرفة ما إذا كان التغير النسبي لمعدل النمو الاقتصادي راجعا إلى كمية البنى التحتية أو نوعيتها، وقد تم التوصل إلى النتائج التالية:

1- دول جنوب إفريقيا وجهت الاهتمام الأكبر إلى كم البنى التحتية مع إهمال جودتها، وهو الأمر الذي انعكس سلبا على النمو الذي سجل نسبة -1٪ ، في حين أن بقية المناطق -ومن بينها منطقة الشرق الأوسط

وشمال إفريقيا- ركزت على كم البنى التحتية ونوعيتها مقارنة مع دول جنوب إفريقيا، مما أثر بشكل إيجابي على مستوى النمو وخصوصا في دول جنوب آسيا التي حققت معدل نمو قدر بـ 3٪.

2- إن نسبة التغير في النمو الاقتصادي بشكل عام لا تتعلق بكم البنى التحتية وحدها، بل يجب إعطاء الأهمية لجودة هذه البنى التحتية لتحقيق معدلات نمو معتبرة، لأن إهمال جودة الهيكلة قد يؤثر سلبا على مستوى النمو العام، ولا يحقق معدلات النمو المرجوة رغم الإنفاق الكبير على هذا القطاع في مختلف المجالات.

- ورقة بحثية من إعداد" "Younsi Fizza 2014" بعنوان " Significance Of Infrastructure Investment Fore Economic Growth" ، المنشورة في الموقع الإلكتروني: https://mpra.ub.un الغرض من هذه الدراسة هو معرفة مدى تأثير الاستثمار في البنى التحتية على النمو الاقتصادي لدولة باكستان للفترة (1980-2012) باتباع طريقة (VECM)، وقد أظهرت نتائج التقدير أن الاستثمار في البنى التحتية الاجتماعية له تأثير إيجابي ومعنوي على النمو الاقتصادي في المدى الطويل ، وضعيف على المدى القصير.

في حين أن البنى التحتية الاقتصادية لها تأثير سلبي وغير معنوي على المدى القصير والمدى الطويل، وأوضح الباحث أنه على الحكومة الباكستانية الاستثمار أكثر في البنى التحتية الاجتماعية لما لها من أهمية كبيرة على الاقتصاد الباكستاني، كما أثبت أن استثمار القطاع الخاص في الهياكل القاعدية أعطى نتائج إيجابية. وحرص الباحث على ضرورة الاهتمام بالقطاع الخاص في هذا المجال، من خلال تحفيز المستثمرين للشراكة مع القطاع العام في عقود BOT. كما أرجع سبب التأثير السلبي للبنية التحتية الاقتصادية على النمو الاقتصادي إلى عدم تمكن أصحاب القرار من قياس كفاءة رأس المال، مما أثر سلبا على النمو .

- ورقة بحثية للباحث (Tuncay Serdaroglu 2016) تحت عنوان The Relationship Between Public Infrastructure And Economic Growth In Turkey، المنشورة على الموقع الإلكتروني: http://www.sbb.gov.tr/wp-content/uploads، أُعِدَّت للكشف عن مدى أهمية الاستثمار الحكومي في البنى التحتية لدولة تركيا في تحقيق أهدافها التنموية للفترة (1980-2013) باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية، وأظهرت نتائج الانحدار أن تأثير البنى التحتية الاجتماعية إيجابي ومعنوي بمرونة قدرت ب 0.24، إلا أن النتيجة تبقى ضعيفة بالنظر إلى قيمة المخصصات المالية الموجهة لهذا النوع من الاستثمار. وأشار الباحث إلى أن تركيا تحتاج إلى المزيد من رأس المال العام لتحفيز نموها، مع استفادة القطاع الخاص من استثمارات البنى التحتية العامة لما لها من دور إيجابي وقوي على الناتج المحلي. وعلاوة على ذلك، أكد الباحث أن نوعية استثمارات البنى التحتية العامة من شأنها أن تدعم الاستثمار المحلي والأجنبي الخاص لدولة تركيا.

- دراسة أخرى للباحثين "Marie Ange V & Mustapha Kamel N " بعنوان" Reform Complementarities And Economic Growth In Middle East And North Africa"، المنشورة على الموقع الإلكتروني:

https://onlinelibrary.wiley ،اهتم البحث بدراسة العلاقة ما بين الإصلاحات الاقتصادية و رأس المال البشري والبنى التحتية خلال الفترة (1970- 1990) لمجموعة من البلدان النامية، وأهم النتائج المتوصل إليها اختُصرت كما يلي:

1 - أداء النمو في منطقة المينا كان مخيبا للآمال، لأن الإصلاحات التي نُفِّذت لم تتوافق مع البيئة الاقتصادية التي كانت غير مستقرة خلال الفترة المدروسة، والقيمة المضافة المحققة من الإصلاحات لم تدرّ سوى أرباحا قليلة

2- الاستثمار في رأس المال البشري والبنى التحتية عاملان يفسران بدرجة كبيرة مدى نجاح برامج الإصلاحات الاقتصادية في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

- ورقة بحثية ناقشت موضوع أثر الإنفاق العسكري على البنى التحتية على الدين الخارجي والنمو الاقتصادي بعنوان" A Panel Data Analysis Of The Military Expenditure-External Debt Nexus :Evidence From Six Middle Eastern Countries"، اهتم الباحثان "Russell Smyth And Paresh Kumar "من خلال هذا العمل بمعرفة تأثير الإنفاق العسكري على الدين الخارجي والنمو الاقتصادي لدى ست دول من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (عمان، سوريا، البحرين، الأردن، إيران، اليمن) خلال الفترة(1988-2002) ، وقد تم اختيار هذه المنطقة لأنها -من وجهة نظرهم- من أكثر المناطق التي ترتفع فيها نسبة الدين الخارجي وأكثرها استيرادا للأسلحة في العالم، بالإضافة إلى توافر الإحصائيات والمعلومات الكافية عن الدول الستة فيما يخص نفقاتها العسكرية. وحددت الدراسة ما إذا كانت هناك إمكانية وجود علاقة ما بين المتغيرات في الأجلين القصير والطويل بالاعتماد على طريقة (panel).

وقد استنتج الباحثون أن الدين الخارجي مرن فيما يتعلق بالنفقات العسكرية على المدى الطويل، وغير مرن في المدى القصير. وزيادة الإنفاق العسكري لدى الدول المعنية بنسبة 1٪ تؤدي إلى ارتفاع الدين الخارجي بنسبة تتراوح ما بين 1.1٪ حتى 1.6٪ في الأجل الطويل، في حين أن زيادة الدخل ب1٪ تقلل من الدين الخارجي ب0.6٪ حتى 0.8٪.

- ورقة بحثية لـ"Ali Reza F& Ali Akbar F& Mohsen M بعنوان " The Relationship Between Heath Expenditures And Economic Growth In Middle East & North Africa"،تم استخدام نموذج (Panel) لدراسة حالة دول المينا للفترة (1995-2005) ،واستخلصوا أن حصة النفقات الصحية -بما فيها البنى التحتية المخصصة لقطاع الصحة- تنخفض عند تراجع النمو في الناتج المحلي الإجمالي على المدى الطويل. وبعد تحليل عدة فرضيات، اكتشفوا أن الرعاية الصحية ليست سلعة فاخرة في دول المينا.

.– دراسة (بن عناية جلول، سرير عبد القادر2016) بعنوان: تقدير علاقة الإنفاق الحكومي بالنمو الاقتصادي في الجزائر) دراسة قياسية باستخدام نموذج VAR للفترة(1980-2014). المنشورة في مجلة الاقتصاد الجديد لجامعة خميس مليانة- الجزائر، وقد اعتمد الباحثان على دالة كوب دوغلاس الموسعة في تكوين نموذج قياسي ليظهر فيه الإنفاق الحكومي باعتباره أحد المتغيرات المفسرة لحجم الإنتاج، بالإضافة إلى المتغيرات الكلاسيكية الأخرى. وقد تبين من نموذج VAR أن الناتج الداخلي تربطه علاقة عكسية مع متغير حجم العمالة بمرونة قدرت بـ 0.14- ،وأرجع الباحثان هذا إلى أن الاقتصاد في الجزائر لا يعتمد -إلى حد كبير- على توظيف الكفاءات، وهو الأمر الذي يؤثر على الإنتاجية الكلية للاقتصاد الجزائري، أما بالنسبة لمخزون رأس المال ونفقات التجهيز، فلهما تأثير معنوي وموجب على الناتج الداخلي بنسبة 0.14٪ و0.03٪ على التوالي .

- دراسة بعنوان دور السياسات النقدية والمالية في النمو الاقتصادي للباحثينأحمد حسين، أوس فخر الدين"،المنشورة في مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية-العراق، يهدف البحث إلى دراسة فعالية كل من السياسة النقدية والمالية على المتغيرات الحقيقية في الاقتصاد، وتوصل الباحثان إلى أن زيادة الإيرادات الكلية للمملكة العربية السعودية بنسبة 1٪ يؤدي إلى زيادة الإنفاق الحكومي بـ0.0005٪ ،كما ينخفض الإنفاق الحكومي على البنى التحتية بـ0.27٪ عند انخفاض الناتج بنسبة1٪، أما فيما يخص اقتصاد الأردن، فاستنتج الباحثان علاقة سببية موجبة ومعنوية بين الإيراد الكلي والإنفاق الحكومي، بما فيه نفقات البنى التحتية خلال الفترة (1966-2010) باستخدام اختبار سببية كرانكر واختبار الانحدار الذاتي للمتجه.

<u>حدود الدراسة:</u>

سنركز في دراستنا التحليلية على بلدان منطقة المينا -وبالأخص الجزائر- في ظل السياسات الإنفاقية التوسعية والتقشفية، مع الإشارة إلى مختلف البرامج التنموية وما خصصته للهياكل القاعدية في مختلف القطاعات المنتجة وشبه المنتجة. كما سنعتمد في الدراسة على إبراز ما تم تشييده من البنى التحتية في بلدان المنطقة، على غرار دول مجلس التعاون الخليجي على اعتبار أنها الأفضل في المجموعة.
سنتطرق إلى تحليل أثر الإنفاق الحكومي على البنى التحتية في مختلف الجوانب- بما فيها التعليم والصحة والطاقات المتجددة والرفاه الاجتماعي والاقتصادي ، كما سنعمل على تخصيص جزء من الدراسة لتحليل أهمية عقود BOT الخاصة بمشاريع البنى التحتية، مع الإشارة إلى التجارب الدولية لعينة من دول المنطقة. وفي الأخير، ستكون دراسة تحليلية وقياسية على الاقتصاد الجزائري وفق نموذج بارو خلال الفترة (1990-2017).

منهج الدراسة:

احتراما لضوابط منهجية البحث العلمي المتفق عليها في الدراسات التطبيقية، سيعالج موضوع البحث في أربعة فصول رئيسية مع اتباع المنهج الإستنباطي والإستقرائي. ففي الإطار النظري عولجت كافة القراءات التحليلية والتجريبية لموضوع النمو الاقتصادي والبنى التحتية بالاعتماد على أكثر من 300 مرجع، بما فيها الأوراق البحثية ،الملتقيات الدولية والوطنية، المقالات الصحفية والكتب العلمية، وكذلك رسائل الدكتوراه. أما بالنسبة للدراسة التجريبية، فستخص الاقتصاد الجزائري وفق نموذج بارو بالاعتماد على إحصائيات محلية ودولية في كافة مؤشرات الاقتصاد الكلي المستخدمة في البحث.

قُسم الفصل الأول إلى جزئين: جزء خاص بالنمو الاقتصادي من خلال التطرق إلى مختلف مفاهيم النمو، بدءا بالمدرسة الكلاسيكية ووصولا إلى نماذج النمو الداخلي. كما كانت الإشارة إلى معوقات النمو الاقتصادي ومحدداته، اعتمادا على عدة دراسات تجريبية ونظرية. أما الجزء الثاني فخُصص للبنية التحتية، مع الإشارة على قدر المستطاع إلى أهم ما يجب معرفته حول هذا النوع من النفقات، كخصائص البنى التحتية وأهدافها وكيفية الاستفادة منها باعتبارها مشروعا ناجحا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة على المدى المتوسط والبعيد. **أعطيت في الفصل الثاني** الحوصلة العامة حول موضوع الإنفاق العام من خلال إبراز تطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي، والتذكير بأهم الدراسات في موضوع الإنفاق العام.

اهتم الفصل الثالث بدراسة تحليلية لواقع البنى التحتية لدول المينا، وقبل الشروع مباشرة في الموضوع تطرقنا إلى توضيح أهم ما مر على المنطقة من تحديات اقتصادية بعدها سنتطرق إلى البحث عمن كان له الفضل في تشييد البنى التحتية بالمنطقة ،من خلال الرجوع إلى القرون السابقة واكتشاف أهم ما تم تشييده في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من طرف الغرب والعرب. وفي آخر الفصل تم الحديث على أهم ما شيد في قطاع الموانئ والمطارات والسكك الحديدية الخفيفة .

في الفصل الرابع والأخير ستُعد دراسة تحليلية وقياسية لأثر نفقات البنى التحتية الاقتصادية والإدارية على معدل النمو الاقتصادي للجزائر، بالإضافة إلى إدراج كل من متغير رأس المال والعمالة في النموذج لمعرفة إلى أي مدى يمكن تطبيق نموذج بارو في الجزائر. كما سيعالج البحث أسباب التوسع والتقشف في مشاريع البنى التحتية وأهم العوامل المؤثرة على السياسة الإنفاقية في ظل الاقتصاد الاشتراكي وصولا إلى اقتصاد السوق

الفصل الأول:
النمو الاقتصادي
والبنى التحتية

الفصل الأول: النمو الاقتصادي والبنى التحتية

تمهيد:

توجد عدة نظريات اقتصادية فسرت عملية حدوث النمو الاقتصادي، كل حسب تياره الفكري وطبيعة النظام الاقتصادي السائد في عصره. وما زالت الأبحاث والدراسات التجريبية والنظرية تبحث عن كيفية الوصول إلى النمو المستدام من خلال تحديد أكثر العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي، سواء في الجانب الإيجابي أم من الجانب السلبي. تطرقنا لموضوع النمو الاقتصادي في هذا الفصل بشكل واسع كان ضرورة لا بد منها، وهذا من منطلق أن الإنفاق العام على البنى التحتية هو أحد المحددات المؤثرة على النمو في كل البلدان وعلى اختلاف مستوياتها.

تؤثر البنى التحتية على النمو الاقتصادي تأثيرا موجبا وقويا وذلك حسب النظريات المتفائلة بهذه العلاقة، أبرزها نموذج " Barro 1990". وقد اعتبرها هذا الأخير المصدر الرئيسي لزيادة النمو الاقتصادي، ولا يمكن تحقيق أي زيادة في الناتج المحلي الإجمالي دون تقدم ملموس في كمية البنى التحتية ونوعيتها، فعند توفرها في أي بلد بشكل متكامل مع كونها ذات جودة عالمية فستؤثر بلا شك على انخفاض تكاليف الإنتاج، وبالتالي على انخفاض الأسعار وزيادة الطلب مع ارتفاع مستوى الأرباح، خصوصا ما إذا تم دعم القطاع الخاص بمشاركة القطاع العام في هذا النوع من المشاريع الضخمة في شكل عقود "BOT"، لأن الاهتمام بمشاريع البنى التحتية تعدت الأسباب الاجتماعية التي مفادها تحقيق المنفعة العامة، بل أصبحت أحد المعايير الأساسية المعتمد عليها في تصنيف المدن الأكثر تنافسية والجاذبة لبيئة الأعمال.

I -1- مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي:

لمعرفة قوة اقتصاد أي دولة، دائما ما نلجأ إلى البحث عن النمو الاقتصادي للدول (الناتج المحلي الإجمالي) وتحليل نقاط القوة والضعف التي تتميز بها كل دولة لتحديد أكثر القطاعات المساهمة في حدوث عملية النمو الاقتصادي، وما إذا كان هذا النمو المحقق اسميا أم حقيقيا، وذلك يعني: هل النسبة المئوية التي نمى بها اقتصاد الدولة والمقومة بالقيمة السوقية لجميع السلع والخدمات المنتجة محليا بعوامل إنتاج أجنبية ووطنية ناتجة عن زيادة الإنتاج أو عن ارتفاع الأسعار؟ وهناك عدة مؤشرات على مستوى الاقتصاد الكلي نستطيع من خلالها مقارنة الدول من حيث اقتصادها، كنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والمستوى العام للأسعار. لكن بما أن دراستنا تهتم بمؤشر النمو الاقتصادي، فسنحاول من خلال هذه الجزئية التذكير بأهم مفاهيم النمو مع الإشارة إلى دول المينا.

I -1-1- مفهوم النمو الاقتصادي:

"يعبر عن النمو الاقتصادي من خلال دراسات نظرية سابقة بأنه زيادة مدعومة في إنتاج السلع على مستوى المخطط الوطني في مدة معينة ويقاس عموما من خلال زيادة الإنتاج المحلي الخام أو زيادة الناتج المحلي الخام بالنسبة إلى السكان".[1]

أوضح "solow "في إطار النماذج النيو كلاسيكية العلاقة بين النمو الاقتصادي وعوامل الإنتاج بقوله أن هناك مدخلات تقليدية وأخرى غير تقليدية، وهي من أهم محددات النمو الاقتصادي، فهذا الأخير ينتج عن النمو في عوامل الإنتاج من عمل ورأسمال، أما الجزء المتبقي -والمتمثل في التقدم الفني أو التكنولوجي- فقد اعتبرها مدخلات غير تقليدية لأنها متغيرات خارجية سماها بمتبقي سولو(solow résiduel) أو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج (TFP)"[2] ، وهي كافة المتغيرات الأخرى المؤثرة في النمو غير المدخلات التقليدية، أهمها: رأس المال البشري، التكنولوجيا، متغيرات السياسة الحكومية"[3]"،من خلال مفهوم سولو يمكننا فهم النمو الاقتصادي بأنه ما هو إلا مزيج من كمية من المدخلات من أجل الحصول على مخرجات بصفة مستمرة .

عرّف "Francois Perrou" النمو الاقتصادي بأنه الارتفاع المستمر لمؤشر ما يعبَّر عنه بدلالة الحجم، ويعني ذلك أنه يجب أن يكون قابلا للقياس، ومثال ذلك ذكر أن الناتج الإجمالي الخام أو الصافي (PIB/PIN) "[4]" هما من أحسن المؤشرات الكمية للتعبير عن معدل النمو"[5]،" وحسب رأيه، نستنتج أن النمو الاقتصادي هو ظاهرة كمية بحتة، كما درس من جانب آخر أن المزيج من المتغيرات النفسية والاجتماعية للأفراد إن نمت بشكل تراكمي ومستديم فستعمل على تحقيق دخل حقيقي، نفهم من ذلك أنه ركز على نوعية السكان، فالمشكل ليس في حجمهم بقدر ما هو في المؤهلات التي يمتلكونها ويستثمرونها بالشكل الصحيح حتى تتطور إنتاجيتهم في العمل.

إن هذا البعد الكمي والنوعي (الناتج الإجمالي الخام أو الصافي، تركيبة السكان) قد تم طرحه في مفهوم النمو الاقتصادي الحديث من طرف"S.kuznets" في خطابه لجائزة نوبل سنة 1971، بقوله أن النمو الاقتصادي هو ارتفاع طويل الأجل في إمكانيات عرض السلع بشكل متزايد في كمية ونوعية السكان، إلا أن هذه الإمكانيات تستند إلى عاملين أساسيين وهما:

- التقدم الفني؛

---

[1] -بن زيدان حاج(2013)،**دراسة النمو الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار البترول لدى دول المينا،دراسة تحليلة قياسية حالة الجزائر،المملكة العربية السعودية ومصر (1970-2010)**،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،جامعة أبي بكر بلقايد-تلمسان،الجزائر،ص.03.

[2] -TFP : Total factor productivity (Anglais)/ PTF: productivité totale des facteurs (Français)

[3] - جيهان محمد (2016)،**أثر اقتصاد المعرفة في النمو الاقتصادي في الاقتصاد المصري**، ورقة بحثية منشورة في مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد رقم 18،العدد الثاني، المعهد العربي للتخطيط،الكويت، ص.14.

[4]- PIB : Produit intérieur brut/ PIN: Produit intérieur net = PIB- consommation de capital fixe

[5] -Pierre robert (2010),**Croissance et crises** ,Pearson éducation France ,paris ,p.2.

- التكيف المؤسساتي والإيديولوجي"[1]".

ارتبط مفهوم النمو الاقتصادي كثيرا بالناتج الوطني الصافي (PNN)"[2]" فقد اعتبره P.A.Samuelson »المؤشر الرئيسي للنمو"[3]"، وبطريقة أخرى فإنه يكون هناك نمو اقتصادي لما تكون مجموعة عوامل الإنتاج الوطنية داخل وخارج البلاد أقوى من عوامل الإنتاج الأجنبية، وهذا بغرض قياس حدود التوسع الإنتاجي.

عرّف بعض الاقتصاديين النمو بأنه الزيادة في الإنتاج الاقتصادي عبر فترات طويلة"[4]"، ويعبر عنها بالقيمة السوقية لجميع السلع والخدمات المنتجة محليا بعوامل إنتاج أجنبية ووطنية، وأفضل مقياس لهذا الإنتاج هو الناتج المحلي الإجمالي، وعلى الرغم من أن قياس الناتج الداخلي الخام واضح من حيث عناصره ، فإن هناك مشاكل تحول دون الحصول على القيم الحقيقة للعناصر المكونة له، نذكر منها ما يلي:

- مشكلة الازدواجية في الحسابات عند حساب السلع الوسيطية لأكثر من مرة؛
- السوق السوداء وما يترتب عنها من إغفال جزء كبير من قوة العمل وعدم احتسابه ضمن الناتج الداخلي؛
- تقلبات المستوى العام للأسعار (IPC)"[5]" من فترة إلى أخرى، مما يؤدي إلى تباين القيم في الناتج الداخلي الإجمالي؛
- صعوبة الحصول على أرقام حقيقية ودقيقة للمدفوعات التحويلية"[6]"(Subvention) لطرحها من حسابات الناتج.

جاء في دراسات أخرى أن النمو الاقتصادي هو زيادة النسبة المئوية للناتج الوطني الخام على المدى، الطويل موضحين من خلال هذا التعريف أنه كلما كان هناك استغلال تام للطاقة الإنتاجية المتاحة لجميع الوحدات الاقتصادية على فترات مختلفة ازدادت معدلات نمو الدخل الوطني"[7]". النمو الاقتصادي هو معدل التغيير في الناتج المحلي أو القومي الإجماليين (PIB/PNB) ، ويرى البعض الآخر أنه الزيادة المتواصلة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي"[8]".

ما يعاب على هذا العلاقة أن هناك بعض الاقتصاديين لم يفسروا من هي الفئة الأكثر تأثيرا في تقلبات معدلات النمو، هل هي فئة الفقراء؟أم فئة الأغنياء؟ بمعنى آخر، فإنهم لم يأخذوا بعين الاعتبار تفسير أثر العدالة في توزيع الدخل على معدل النمو الاقتصادي.

---

[1] - Pierre robert, op, cit, p.2.

[2] - **PNN**: Produit nationale net = produit national brute – CCF (consommation de capital fixe)/**NNP** : net national product (Anglais)

[3] -Belmokadem Mustapha (1994),**efficience de l'appareil productif algérien,** Tlemcen,Algerie,p. 09.

[4] -Shapiro Edward(1995) ,**macroeconomic analysis**, Thomson learnining, P. 422.

[5] -**IPC** : indice des prix a la consommation

[6] - يجب أن تطرح من الناتج الداخلي لأنها دفعت من دون مقابل.

[7] - عبد الوهاب أمين (2002)،**مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار الحالة للنشر والتوزيع،عمان،ص.371.

[8] - البشير عبد كريم،سراج وهيبة،**تحليل العلاقة بين توزيع الدخل والنمو الاقتصادي والفقر في الدول العربية**،ورقة بحثية منشورة في مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا،العدد رقم 11،ص.ص:9-10.

الدكتور عمر الصخري في كتابه التحليل الاقتصادي الكلي يعرف "النمو الاقتصادي يحقق عن طريق زيادة قدرة المواطن على إنتاج البضائع والخدمات وكلما كان معدل نمو اقتصاد الوطن أكبر من معدل نمو السكان كان أفضل لأن ذلك يؤدي إلى رفع مستوى معيشة الأفراد".[1]

حسب نموذج «Harrod-Domar» الذي عرف النمو الاقتصادي على أساس الزيادة المستمرة للادخار الموجه للاستثمار، مبرّرا ذلك بأن الاقتصاد الذي يتسم بدرجة عالية من التفاوت في الدخل بإمكانه أن يستثمر بنسبة كبيرة في تفوق الاقتصاد الذي يتميز بالعدالة في توزيع الدخل، وهذا من خلال قيام الأغنياء بادخار واستثمار نسبة من دخلهم، إلا أن هذا الشرط ليس بضروري، وخاصة في الدول النامية التي تفتقر إلى النوعية الجيدة في السلع والخدمات، فيفضل البعض من أغنيائها التوجه إلى استهلاك السلع المستوردة، وهذا ما يؤثر سلبا على معدلات النمو الاقتصادي، كما أن زيادة حدة الفقر وانخفاض مستويات المعيشة لأصحاب الدخول المنخفضة يؤدي إلى تراجع إنتاجيتهم الاقتصادية ومن ثم انخفاض النمو"[2].

في ظل وجهات النظر المختلفة يتبين أن النمو الاقتصادي هو الزيادة المستمرة في مستوى المخرجات(السلع والخدمات) التي ينتجها اقتصاد معين اعتمادا على وسائل الإنتاج (الأرض،العمل،رأسمال،التكنولوجيا) وغيرها من العوامل الأخرى التي تساهم في دعم النمو، وهو يعبر عن قيمة ما أنتجه المجتمع عن طريق تتبع نشاطات الوحدات المنتجة له، أو تتبع نشاطات الوحدات المستخدمة لهذا الإنتاج، وأي زيادة في القيمة المضافة للقطاعات الاقتصادية يجب أن يقابلها زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، كما أن الارتفاع في هذا الأخير لا يعني بالضرورة تحسّن مستويات المعيشة لأن ثمار النمو لا تتوزع دائما بصورة عادلة بين أفراد المجتمع والشكل التالي يوضح صيرورة النمو الاقتصادي وفق أهم ما تم التطرق إليه في معظم التعاريف.

الشكل رقم (I-1): مكونات النمو الاقتصادي

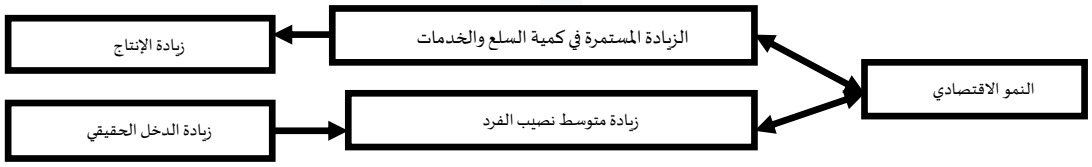

المصدر:من اعداد الطالبة

[1]- بن زيدان حاج(2013) ،**أثر تقلبات أسعار البترول على النمو الاقتصادي في الجزائر قراءة تحليلية (2000-2010)** ،مجلة الاستراتيجية والتنمية،العدد 01 ،جامعة مستغانم،الجزائر ،ص4.

[2]- البشير عبد كريم،سراج وهيبة،نفس المرجع السابق ،ص.ص: 9-10.

I -1-2- معوقات النمو الاقتصادي:

كثيرا ما يعيق النمو الاقتصادي بعض المتغيرات سواء أكانت ذات طبيعة اقتصادية أم اجتماعية أو أم سياسة تتسبب في تراجع معدلاته أو انخفاض القيمة الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي أو الدخل الوطني نذكر منها:

- التغيرات الديمغرافية وتراجع الإنتاجية؛
- الفقر؛
- الانفتاح التجاري،
- التغيرات المناخية

I -1-2-1- التغيرات الديموغرافية وتراجع الإنتاجية:

يعيش العالم حاليا صراعا مع قوى التغيرات الديموغرافية التي تهدد النمو الاقتصادي واستقرار المالية العامة، وتكمن أبرز هذه التغيرات في هجرة نسبة كبيرة من فئة الشباب المراهقين والراشدين بطريقة شرعية وغير شرعية من بلدان نامية إلى بلدان أكثر تطورا من أجل حياة أكثر توازنا، إلى جانب تزايد نسب الشيخوخة في بعض الدول والتوسع الحضري"[1]"، لهذا نلاحظ أن توزيع السكان عبر القارات يتميز بعدم التجانس، كما أن الثروة أصبحت توزع بشكل غير متساوٍ فيعيش في إفريقيا مثلا أكثر من (13٪) من سكان العالم، إلا أنها لا تمثل إلا (3٪) من الناتج الداخلي الخام العالمي"[2]".

لكن الأمر مختلف في الصين، فعلى الرغم من كونها أكبر دول العالم من حيث النمو السكاني إلا أنها استطاعت تحقيق نهضة اقتصادية، وحسب إحصائيات البنك الدولي"[3]"، فقد بلغ عدد سكان جمهورية الصين لسنة 2016 حوالي 1.379 مليار نسمة، أما في الهند التي حققت معدل نمو اقتصادي هو الأعلى في العالم بنسبة (7.1٪) في سنة 2016"[4]"، فما زالت تعاني من مشكلة الفقر وتحديات اقتصادية واجتماعية نظرا لارتفاع الكثافة السّكانية التي بلغت 1.324 مليار نسمة"[5]".

أما على صعيد البلدان المتقدمة، وحسب الدراسة التي أعدها خبراء صندوق النقد الدولي، فمن المتوقع أن يتراجع نمو هذه المجموعة خلال الأربعين سنة القادمة استنادا إلى التنبؤات الخاصة بانخفاض النمو السكاني للفئة

---

[1] -David. E. Bloom(2016), **Bouleversement Démographique,** Finance et Développement, FMI, Volume 53, Numéro 01, Mars, p.06.

[2] - Bakritli.L,**la croissance Démographique est elle moteur ou un frein a la croissance économique ?,strategy and development review,** Vol.2,No.3,pp.53-69.

[3] -Banque Mondiale (2017) ,Data Bank, https://www.google.dz/publicdata Consulté le 1/10/2017.

[4] - Organisation de coopération et de Développement économique (2017)،**Perspectives Economiques Intermédiaires** ، Rapport mois de septembre p.05

[5] -Banque Mondiale (2017) ,OP,CIT.

العاملة وزيادة أعداد المسنين، وهذا ما يتسبب في ضعف نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج"[1]"، والجدول التالي يوضح هذه التقديرات.

الجدول رقم (I -1) آفاق النمو الاقتصادي للدول المتقدمة

	الأمم المتحدة	بلدان الاتحاد الأوروبي		
السنوات	نصيب الفرد في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي	إجمالي الناتج الحقيقي لكل ساعة عمل	نصيب الفرد في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي	إجمالي الناتج الحقيقي لكل ساعة عمل
1973- 1950	2.5	2.6	4	4.9
1995-1973	1.7	1.3	1.9	2.5
2007-1995	2.2	2.2	2	1.5
2023-2014			1	0.8
2026-2016	1	1.4		
2026-2016	1	1.4		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المرجع التالي:

Nicolas .K (2017) ***ou est passée la croissance ?,*** *Finance et développement FMI, Publication Trimestriel, volume54 n 01, mars, p.4.*

يبين الجدول التالي توقعات النمو في الأجل المتوسط لكل من نصيب الفرد في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي والإنتاجية (إجمالي الناتج الحقيقي في كل ساعة عمل) لبلدان الاتحاد الأوروبي الخمسة عشر و الو.م.أ، هذه النسب غير مبشرة، بحيث نلاحظ أن نمو الدخل أسوأ من نمو إنتاجية العمالة (2016-2026) ،واستندت هذه التنبؤات إلى زيادة أعداد المسنين في ظل توقع بلوغ النمو في الكثافة السكانية 0.29٪ فقط خلال الأربعين سنة المقبلة في الو.م.أ .

أما في أوروبا فمن المحتمل حدوث انخفاض في عدد سكان الفئة العاملة بأكثر من 20٪ ما بين الفترة (2015-2055) ، مع احتمال تراجع معدلات التوظيف والتباطؤ الحاد في معدل تحسن جودة العمالة، إلا أنه قد يتجاوز الاقتصاد الأمريكي وأوروبا. هذه التنبؤات غير الدقيقة إذا تم العمل على التقدم السريع في مجال تكنولوجيا البحث والتطوير، علما أن أمريكا قد بلغت الذروة في التقدم التكنولوجي في منتصف القرن العشرين، لكنها تراجعت عما كانت عليه سابقا"[2]".

إن التغلب على هذه التحديات ليس بالأمر المستحيل، وإنّما يتطلب حسن التسييرمن طرف صناع السياسات في القطاع العام والقطاع الخاص للعمل بشكل صارم وتعاوني وعاجل. ففي الاقتصادات المتقدمة يجب تشجيع زيادة المواليد ووضع سياسة تحفيزية لجلب الأدمغة، وكمثال على ذلك نذكر أمريكا التي فتحت

[1] -FMI (2017)،**Un Nouvel Elan** ?،Perspectives de l'Economie Mondiale،Avril،pp :14-15.

[2]- *Nicolas .k(2017)* ***ou est passée la croissance ?,*** *OP,CIT , p.4.*

أبوابها في بداية شهر أكتوبر 2017 أمام الشباب الراغبين في الهجرة من كل أقطار العالم، لاسيما البلدان الأوروبية في ضوء حاجتها الواسعة إلى الشباب للدخول في سوق العمل والاستفادة من الخبرات المتنوعة، بحيث تتولى وزارة الخارجية الأمريكية كل عام برنامج منح تأشيرات الهجرة التعددية، أو ما يسمى بالهجرة العشوائية مع التقيد ببعض الشروط.

وفي نفس السياق فتحت السلطات الكندية أبوابها أمام الجزائريين الراغبين في الحصول على الإقامة الدائمة ومنصب عمل عبر موقعها الإلكتروني الخاص بالهجرة، ويهدف هذا النظام الإلكتروني إلى تقييم وتحديد المهاجرين المؤهلين في إطار برنامج الهجرة الاقتصادي الذي يتماشى مع سوق العمل الكندية، والجدول التالي يبين البلدان الأكثر استقطابا للهجرة الدولية حسب إحصائيات سنة 2010.

الجدول رقم (I -2): الدول الأكثر استقطابا للهجرة الدولية

الدول	الهجرة بالمليون (سنة 2010)
الولايات المتحدة الأمريكية	42.8
روسيا	12.3
ألمانيا	10.8
المملكة العربية السعودية	7.3
كندا	7.2

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المرجع التالي:

Isolina .B (2012**), la Croissance Démographique et ses Implications sur le Développement Rural,** Briefings de Bruxelles sur le développement rural ,une série de réunions sur des questions de Développement ACP-UE ,Bruxselle,p.13.

أما على صعيد البلدان النامية أو التي تمر بمرحلة انتقالية وترتفع فيها الكثافة السكانية، فيجب وضع تدابير أكثر حدّة وصرامة من أجل تنظيم النسل من خلال تحديد سن الزواج، تشجيع عائلات الطفل الواحد، الدعم المباشر وغير المباشر لبرامج تنظيم الأسرة، فرض غرامات مالية على كل عائلة تتجاوز القانون الخاص بتنظيم النسل مثلما هو الحال في جمهورية الصين، ومن هذا المنطلق، نستنتج أن الغاية ليس في الوصول إلى معدلات نمو اقتصادية مرتفعة بقدر وصولنا إلى إشباع جميع الحاجات والرغبات لأفراد المجتمع من رعاية صحية، وتوفير للمسكن، وتحسين لجودة التعليم والصحة. أي لابد أن يكون للنمو الاقتصادي آثار إيجابية على التنمية الاقتصادية، وحتى يتحقق هذا ، يجب أن يفوق معدل النمو الاقتصادي معدل النمو السكاني"[1]"، لأن زيادة عدد السكان بشكل كبير يؤثر على حجم الموارد المتاحة في الدولة، وتضطر إلى تلبية الطلب الداخلي عن طريق الطلب الخارجي. والشكل التالي يوضح بعض النتائج والتحديات التي تواجه الاقتصاد العالمي.

[1]- **معدل النمو الاقتصادي= معدل نمو الدخل القومي- معدل النمو السكاني. المصدر**: عبد القادر محمد عيد القادر عطية (2000)، **اتجاهات حديثة في التنمية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ص.12.

الشكل رقم(I-2): أسباب تغير النمو السكاني

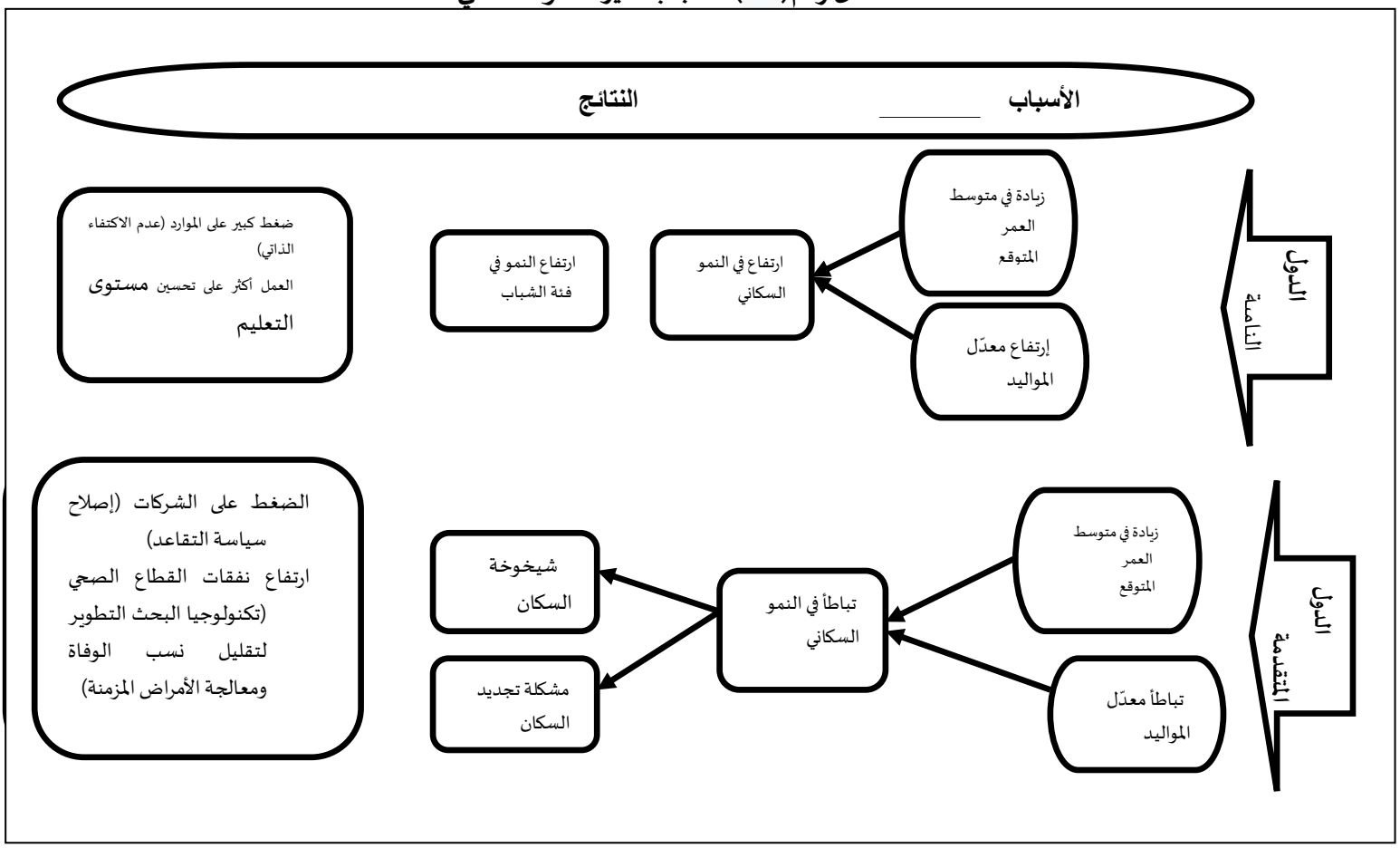

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المرجع التالي:

la croissance démographique et ses effets ; https://2ww.afterclasse.fr ,consulte le 30/01/2019

I -1-2-2- الفقر:

تساهم السياسة الاقتصادية للدول بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في انتشار ظاهرة الفقر، فالسياسة النقدية تؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم خصوصا في الدول منخفضة الدخل"[1]"، مما يؤثر بشكل سلبي على القدرة الشرائية للمواطن ويصبح غير قادر على الحصول على أبسط السلع والخدمات، كما تعمل على خفض الحوافز المرتبطة بالاستثمار سواء المحلي أم الأجنبي، ويتسبب ذلك في انخفاض الطلب على العمالة من طرف المؤسسات الإنتاجية"[2]"، أما السياسة المالية فتأثيرها واضح من خلال سياسات الإنفاق المتبعة من طرف بعض الدول التي تهتم بجانب من بنود الإنفاق كالإنفاق العسكري مثلا، مع إهمال إهمال الجانب الآخر من النفقات كنفقات شبكة الأمان الاجتماعي من خلال إلغاء الدعم على السلع الأساسية ومختلف التحويلات الاجتماعية الأخرى.

إن الهدف من هذه السياسات الاقتصادية هو تثبيت النشاط الاقتصادي على المدى القصير أو المتوسط، وخصوصا في حالات الركود لكن قبل التطرق إلى أي توصيات أو قوانين، يجب أخذ الحالة الاجتماعية للأفراد الذي يعيشون تحت خط الفقر بعين الاعتبار.

اتساع ظاهرة الفقر وتأثيره السلبي على الاقتصاد هو الأمر المقلق، لأنه لا يوجد أي اقتصاد يخلو منه، كما أن انحياز السلطة إلى فئة الأغنياء دون الفقراء هو أحد أهم مسببات الفقر وتدني معدلات النمو الاقتصادي، خاصة إذا اتجهت الفئة الغنية إلى استهلاك السلع الفاخرة والمستوردة، وعجزت الفئة الفقيرة على عن اقتناء السلع المحلية وبهذا يصبح المنتوج الوطني غير محمي وأقل تنافسية.

إن العامل النفسي قد يؤثر بشكل غير مباشر في تراجع إنتاجية العمالة لأصحاب الدخول المنخفضة، نظرا إلى تدني مستويات التعليم والصحة والتأهيل والتدريب، وتصبح مساهمة الفقراء ضعيفة في هيكل السلطة في المجتمع، لهذا يجب وضع إستراتيجيات تعمل على التقليل من ظاهرة الفقر تجنبا لآثاره السلبية على الاقتصاد، وذلك بإتاحة الفرصة أمام الفقراء للمشاركة في عملية النمو وفي الفوائد التي يحققها، حيث دائما ما تكون نسبة الفقراء في المجتمع هي الأعلى مقارنة بنسبة الأغنياء، ويجب كذلك العمل على تحسين رأس المال البشري للفقراء"[3]"، و استثمار وتخصيص جزء كبير من الإيرادات العامة في الاستثمار من جانب القطاع العام لصالحهم، بحكم أنهم لا يملكون أصولا إنتاجية سوى قوى عملهم، وذلك بالتركيز على القطاع الزراعي والصيد البحري والرّي لكونها من أكثر القطاعات التي تلجأ إليها الطبقة الفقيرة .

كما يجب التأكد من أن السياسة المالية تشمل كل بنود الإنفاق العام خاصة التي تعنى بالفقراء، وأن الإعانات المقدمة من طرف الدولة للمؤسسات الإنتاجية يتم استغلالها بالطريقة التي تسمح لهذه المؤسسات

---

[1] - أمثال السودان واليمن والصومال وموريتانيا

[2] -محمود علي الشرقاوي (2016)، **النمو الاقتصادي وتحديات الواقع**،دار غيداء للنشر والتوزيع،الأردن،الطبعة الأولى،ص.ص:23-26.

[3] - **l'Etat de l'insécurité Alimentaire dans le Monde** (2012), Rapport publié par l'Organisation des Nation Unies pour l'Alimentation et l'Agriculture ,pp .15-21.

بإنتاج السلع والخدمات ذات التغطية الواسعة، والتي ناسب كل الشرائح السكانية "[1]" والشكل التالي يبين أثر الفقر على متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي.

الشكل رقم (I-3): الفقروالنمو الاقتصادي

المصدر:من إعداد الطالبة

I-1-2-1-3- الانفتاح التجاري:

تباينت الأبحاث والدراسات حول أثر العلاقة ما بين الانفتاح التجاري ومعدل النمو الاقتصادي، واختلفت النتائج حسب طبيعة اقتصادات الدول والمدة الزمنية المحددة من طرف كل باحث، وسبب جنوحنا إلى جعل الانفتاح التجاري أحد معوقات النمو الاقتصادي هو وجود عدة دراسات سواء على المستوى النظري أو التجريبي أثبتث وجود علاقة سالبة ومعنوية ما بين المتغيرين، فحسب دراسة"[2]" الطالبة **(دليلة طالب)** تحت عنوان "**قياس أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر"**، توصلت إلى وجود علاقة سلبية ومعنوية للانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي للفترة (1980-2012)، وأرجعت الأسباب إلى ضعف البنى التصديرية والجهاز الإنتاجي، واعتمدت على ثلاثة مؤشرات وهي مؤشر الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي، ومؤشر الواردات، ومؤشر مجموع الصادرات والواردات، وتم صياغة النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى المصححة.

وفي نفس السياق ورقة بحثية "[3]" لـ (Oukaci Kamel) بعنوان Impact de l'ouverture commerciale" "sur la croissance de l'économie algérienne، ومن أهم النتائج المتوصل إليها أن درجة الانفتاح التجاري على الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد الجزائري جد ضعيفة وغير معنوية على المدى القصير وسلبية على المدى الطويل، ومع استخدام نماذج الانحدار الذاتي، أرجع الباحث هذه النتائج إلى عاملين

---

[1] - علي عبد القادر علي، عادل عبد العظيم إبراهيم (2005)،**السياسات العامة والإقلال من الفقر في الدول العربية**،مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، ،المجلد الثامن، العدد الأول، المعهد العربي للتخطيط، الكويت ،ص. ص:05-07.

[2] - دليلة طالب(2015)،**قياس أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (1980-2012)** ،ملفات الأبحاث في الاقتصاد والتسيير،العدد الرابع،الجزء الثاني،جامعة محمد الأول،كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية،وجدة،المغرب،ص.136.

[3] -Oukaci.k(2013), **Impact de l'ouverture commerciale sur l'économie algérienne,** Conférence internationale sur l'ouverture et la croissance des politiques commerciales dans les pays du sud de la Méditerranée, 11/12, Université Al-Haj Lakhdar, Batna.

أساسيين، وهما: التكوين الضعيف في تكنولوجيا البحث والتطوير، وضعف مساهمة التنويع في الصادرات الغير غير الهدروكربونية ، ومنها ورقة بحثية "[1]"لـ (موراد تهتان، بشراير عمران) تحت عنوان "الانفتاح التجاري وأثره على النمو الاقتصادي في الدول العربية" حيث تم التطرق إلى 13 دولة: الجزائر- المغرب- البحرين- مصر- الأردن-موريتانيا - عمان- قطر-السعودية – السودان – سوريا - تونس – الإمارات. وقد أظهر النموذج عدم وجود علاقة قوية بالقدر الكافي حتى يكون الانفتاح التجاري محددا للنمو الاقتصادي، بما يعني عدم وجود معنوية لمؤشر الانفتاح التجاري ممثلا بنسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي في جميع الانحدارات المدروسة.

دراسة أخرى"[2]" للباحثين (Romain Wacziarg , Karen Horn Welch) تضمنت بحثا بعنوان " Trade Liberalization and Growth New Evidence اهتم العمل بالتركيز على مجموعة بيانات جديدة لمؤشرات الانفتاح التجاري اعتمادا على فترة ما قبل وما بعد تحرير التجارة الدولية. ففي الفترة ما بين (1950-1998) ، شهدت البلدان التي حررت معدلات نمو سنوية بلغت نحو 1.5 نقطة مؤوية عما كانت عليه قبل التحرير، وارتفع معدل الاستثمار من 1.5 إلى 2 نقطة مئوية ، وهذا ما يؤكد بأن التحرير التجاري يعزز النمو الاقتصادي من خلال تأثيره الإيجابي على تراكم رأس المال المادي.

كما أدى التحرير التجاري إلى رفع متوسط نسبة التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي بنحو 5 نقاط مئوية، إلا أن هذه النتائج تخفي فروقا كبيرة بين البلدان، لأن العكس كان واضحا تماما لدى مجموعة من البلدان النامية منها بلدان:إفريقيا، أمريكا اللاتينية، منطقة البحر الكاريبي، ووسط آسيا وغيرها من الدول، لأنه رغم الإصلاحات التجارية والتوجه إلى سياسة التحرير التجاري فقد عرفت انخفاضا في معدلات النمو الاقتصادي. وخلصت الدراسة إلى أن ضعف التسيير في السياسة النقدية التي تنطوي على أسعار الفائدة المرتفعة هي من أحد أهم المعوقات لدى دول المجموعة.

وخلافا للرأي التقليدي غير المتفائل بالعلاقة بين النمو والانفتاح التجاري، جاءت دراسة"[3]" (Yanikkaya2003) بعنوان " Trad Openness and Economic Growth: a Cross Countries Empirical Investigation"، وأظهرت نتائج العمل أن هناك ارتباطا معنويا كبيرا ما بين المتغيرين وخاصة في البلدان النامية، وهي تتفق مع نتائج النمو النظري وأدب التنمية.

---

[1] -مراد تهتان،بشراير عمران(2013)،**الانفتاح التجاري و أثره على النمو الاقتصادي في الدول العربية**،الملتقى الدولي حول سياسات الانفتاح التجاري والنمو بدول جنوب المتوسط،يوم 12/11،جامعة الحاج لخضر،باتنة.

[2] - Romain.w and Karen.H(2008), **Trade Liberalization and Growth: New Evidence,** the World Bank Economic Review, Vol.22,No.2,pp.187.231.

[3]- Yanikkaya,H(2003) , **Trade Openness and Economic Growth: a Cross- Countries Empirical Investigation**, Journal of Development Economics, Vol.72, pp. 57- 89.

جاء بعدها الباحثان (Busse.M and koniger.J 2012) ببحث علمي "[1]" تحت عنوان " Trade and Economic Growth :Examinatio of the Empirical Evidence" أثبت أن البلدان النامية هي من بين مجموعة الدول التي استطاعت أن تحقق نموا اقتصاديا إيجابيا بفضل الانفتاح التجاري، وانتقد هذا البحث عدة دراسات اكتفت باعتبار "مؤشر الصادرات والواردات كنسبة من إجمالي الناتج المحلي لدراسة أثر التجارة على النمو، ولم تأخذ بعين الاعتبار أهمية متوسط نصيب الفرد من الناتج الخام بقوله أن التجارة مع مرور الوقت تسبب تغيرات في الدخل، لهذا ركز في بحثه على دراسة العلاقة السببية بين التجارة ونمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد"[2]"، وأخذت الدول النامية الحصة الأكبر في النتائج الإيجابية. ومن بين الأدبيات والبحوث التي اعتبرت أن زيادة الانفتاح التجاري هو أحد أسباب ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام نذكر ما يلي"[3]": (Dollar.D1992 ,Edwards.S 1998,Sache & warner 1995).

كان لموضوع الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي شأن عند (Sarkar, P 2008) من خلال تقديم ورقة بحثية "[4]" بعنوان " Trade Openness and Growth: Is There Any Link ? " بين تحليل الدراسة التي أجراها على 51 بلدا الأقل نموا أن السلاسل الزمنية للتجارب القطرية لأغلبية البلدان المعنية -بما في ذلك بلدان شرق آسيا- لم تشهد أي علاقة إيجابية طويلة الأجل خلال الفترة (1961-2002)، أما مجموعة البلدان متوسطة الدخل فقد أظهرت علاقة إيجابية طويلة المدى.

أما على مستوى الدراسات النظرية فهناك العديد من الأبحاث التي اهتمت بهذا الموضوع وأثارت جدلا في أوساط المفكرين الاقتصاديين، فمنهم من عارض كون الانفتاح التجاري محركا للنمو الاقتصادي بعد تحليل الفرضيات التي اعتمدت على درجة التكامل الاقتصادي وحدة المنافسة بقولهم أن الاقتصاد المفتوح بدرجة كبيرة يؤدي إلى زيادة حدة المنافسة بين الشركاء، وقد تنخفض فرص الأرباح المتوقعة لدى البعض، مما يؤدي إلى انخفاض معدل النمو، وقد يستمر على المدى الطويل لكن يمكن تحفيزه، وهذا ما إذا تم العمل على سياسة

---

[1] - Busse.M and Koniger.J (2012) , **Trade and Economic Growth :Examination of the Empirical Evidence**, Hamburg Institute of International Economics, Research Paper, Hamburg ,Germany,pp. 1-18.

[2] -PIB par habitant, PIB par tète (Français)/GDP per capita (Anglais)

[3] - للمزيد من التفاصيل انظر إلى المراجع التالية:

-Dollar, D (1992), **Outward Oriented Developing Economies Really Do Grow More Rapidly: Evidence from 95 LDCs (1975 – 1985)**, Economic Development and Cultural Change, Vol.40 , pp.523 – 544.

- Edwards, S (1998**), Openness, productivity and growth: what do we really know?** The Economic Journal, Vol 108 N 447, pp. 383-398.

-Sachs, J & Warner, A (1995), **Economic Reform and the Process of Global Integration**, Brookings Papers on Economic Activity, pp. 1-118.

[4]- Sarkar, P. (2008), **Trade Openness and Growth: Is There Any Link?,** Journal of Economic Issues, Vol. 42, pp.763-785.

حمائية تشجع على الاستثمار، وخصوصا في قطاعات الأبحاث المكثفة"[1] "(Robert, E. Lucas, J 1988, Young1991 Redding 1999)"[2].

I -1-2-4- التغيرات المناخية:

يواجه العالم مشكلة حقيقية يصعب التغلب عليها ولا يمكن التحكم فيها لأنها ليست بإرادة الإنسان، ألا وهي الكوارث الطبيعية. فمع كل مرة تؤدي فيها ظاهرة جوية إلى خسائر فادحة في الممتلكات والأرواح تسجَّل كارثة طبيعية جديدة، وهذه الأخيرة خطر بالغ الأهمية خصوصا في البلدان ذات الدخل المنخفض، إذ يمكن أن تقضي على نسبة كبيرة من اقتصادها في بضع دقائق. ومع زيادة تغيرات المناخ وما يتبعه من زيادة تكرار الكوارث المرتبطة بالأحوال الجوية، يجب العمل أكثر حدة لإدارة هذا النوع من المخاطر. والجدول التالي يوضح ويلخص أهم ركائز إدارة مخاطر

الجدول رقم (I -3): إدارة مخاطر الكوارث الطبيعية

تقييم المخاطر	الحد من المخاطر	التأمين الذاتي	نقل المخطر
جمع البيانات وتقييم احتمالات وقوع كارثة طبيعية	اتخاذ تدابير للحد من أوجه القصور المادية وتحسين تخطيط المالية العامة	بناء المدخرات و الاحتياطات	تعزيز التأمين وإعادة التأمين
تقييم مواطن الضعف البشرية والمادية	الشروع في الانتقال وإعادة البناء وإعادة المواءمة والسيطرة على الفيضانات، وما إلى ذلك	بناء صندوق للاحتياطات وأرصدة وقائية وما إلى ذلك	الترتيب للتأمين على الصعيد العالمي، وتجميع التأمين) مثل مرفق التأمين ضد مخاطر الكوارث في منطقة البحر الكاريبي)
دمج المعلومات في إطار للمالية العامة والخطط الإنمائية	وضع قوانين للبناء وتركيب أجهزة إنذار	إنشاء صناديق لأيام الشدة، وتعميق النظام المالي	إنشاء مرفق للديون، وسندات للكوارث الطبيعية،

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على المرجع التالي:

Sebastian & A,Natalija.N(2017),**Climate Change Will Bring More Frequent Natural Disasters & Weigh on Economic Growth,** Fonds monétaire international,16 November.Consulté le 22/01/2018.

[1] - للمزيد من التفاصيل انظر إلى المراجع التالية:

-Young, A. (1991), **Learning by Doing and the Dynamic Effects of International Trade**. Quarterly Journal of Economics, Vol. 106, pp. 369–405.

- Robert, E. Lucas, Jr (1998) , **On the Mechanic of Economic Development**. Journal of Monetary Economics, Vol 22, North Holland,pp. 3-42.

- Redding, S. (1999**), Dynamic Comparative Advantage and the Welfare Effects of Trade,** Oxford Economic Papers, Vol 51 pp.15-39.

[2] -أمين حواس،يوسفي رشيد(2014)،**أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي:أدلة تجريبية لدول المينا**،مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية،المجلد رقم 16 ،العدد 2، المعهد العربي للتخطيط،الكويت،ص.2.

حسب قاعدة بيانات الكوارث الدولية ووحدة بحوث المناخ والتوقعات المصغرة اليومية العالمية لمنظمة وكالة ناسا الإلكترونية المخصصة لتبادل المعلومات عن علوم الأرض، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي، تبين أن الكوارث الطبيعية يمكن أن تزداد شيوعا في ظل سيناريو استمرار الزيادة في انبعاثات الغازات الدفيئة، فمن المتوقع سنة 2100 ارتفاع الكوارث الناجمة عن الأعاصير المدارية وموجات الحر والأوبئة وحرائق الغابات مقارنة بسنة 2050 والفترة (2010-2014)، وفي جميع الدول مهما اختلفت مستويات دخلها، لهذا يجب الاستعداد للتغيير وإقامة بنية تحتية قوية تستطيع مواجهة ارتفاع منسوبات البحار وسرعة الرياح وغيرها من المخاطر المتزايدة، وهذا يتطلب حيزا ماليا كبيرا وقد تعجز عنه البلدان النامية أو التي تمر بمرحلة انتقالية، ولتخفيض التكاليف المستقبلية، يجب تحديث قوانين التنظيم العمراني ووضع قواعد لمراعاة تغير المناخ وتحسين نظم الإنذار المبكر.

و الأهم من ذلك هو ادخار البلدان في أوقات الرّفاه الاقتصادي تجنبا لأي كارثة ذات تكاليف باهظة، لأنه بعد حدوث أي كارثة طبيعية يتقلص الناتج الاقتصادي ويتدهور عجز المالية العامة مما يؤدي إلى تراجع إمكانات التصدير، مما يزيد العجز في التجارة والخدمات مع بقية العالم. وينبغي على صناع السياسات أن يقرروا بعد وقوع كارثة كبيرة ما إذا كان ينبغي التوجه نحو الاقتراض لتمويل المشاريع المتضررة، أو خفض الإنفاق القائم أو تحويل مساره. وتطبيق هذه الإجراءات يتعلق بمدى استمرار آثار الكوارث، ففي الأمد الطويل يجب الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي ليتواءم مع الوضع الجديد وتأجيل المشاريع المكلفة إلى مرحلة أخرى، أما في حالة الصدمات المؤقتة التي تستغرق وقتا أقل من سنة للتعافي المادي منها، فيقترح الخبراء التوجه في هذه الحالة نحو الاقتراض لدعم الاقتصاد المحلي وموازنةً للآثار العكسية للصدمات، كما سيساعد ذلك في الحفاظ على دخول الأشخاص الأكثر تضررا ودعم الفئات الأكثر ضعفا.

I -1-3- المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي وأسبابه (إشارة إلى دول المينا):

يوجد رصيد واسع من النظريات الاقتصادية المفسرة لعملية حدوث النمو، كالنظرية الكلاسيكية التي ركزت على عوامل الإنتاج التقليدية من عمل و رأسمال باعتبارهما المحركين الأساسيين للنمو في جميع القطاعات، ومع تطور الفكر الاقتصادي، صُنفت أدبيات النمو إلى صنفين، يتناول الصنف الأول منهما مسألة التقارب التي تدرس الاختلافات المعاصرة في الاقتصادات على مر الزمن، أما الصنف الثاني فيهتم بالبحث عن عوامل النمو في الأجل الطويل، وتفسر الفرق في نمو الدخل بين الدول"[1]"، وبالاعتماد على الإطار النظري والمفاهيمي للنظريات والنماذج الاقتصادية، تم التوصل إلى رؤى مختلفة بشأن مصادره (Lichtenberg 1992, Ulku

[1]-بن زيدان.ح،يسعد.ع(2017)،**قراءة في موضوع التقارب والتباعد الاقتصاديين:إشارة إلى الدول العربية**،مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة،العدد الخامس،جامعة مستغانم ،ص.128.

2004,lensink & morissey 2006) منها الاستثمار الذي يفسر بدرجة كبيرة أسباب ارتفاع أو تراجع معدل النمو (Artelaris et al2007) .

رأس المال البشري مصدر لا يقل أهمية عن الاستثمار في تحديد النمو (Barro & Sala-i-Martin 1995) من خلال اكتساب العمال للمهارات والدراية الفنية بالتعليم والتدريب والممارسة وأغلبية الدراسات(Barro & Sala.i.Martin 1995 Hanushek & kimko 2000, Brunetti et al 1998) اعتمدت على معدلات الإلتحاق الالتحاق بالمدارس واختبارات الرياضيات والمهارات العلمية لقياس نوعية رأس المال البشري.

البحث والتطويرR&D محدد آخر للنمو لما له من تأثير ايجابي إيجابي على زيادة الإنتاجية باستغلال التكنولوجيا التي تتيح استعمال مدخلات بأقل تكلفة، والحصول على منتجات ذات كفاءة وجودة عالية، وتم التأكد من هذا الدور الذي تلعبه التكنولوجيا من قبل نماذج النمو الداخلي مع وجود علاقة معنوية وقوية بين R&D والنمو (Lichtenberg 1992 ;Ulku 2004).

ظروف الاقتصاد الكلي أخذت حصتها من الدراسات التجريبية والنظرية باعتبارها محددات للنمو الاقتصادي (Barro & Sala.i.Martin 1995)، وكما هو معلوم فان علم الاقتصاد ليس من العلوم الدقيقة، فيمكن أن يؤدي تطبيق أي سياسة إلى الخروج بنتائج إيجابية أو سلبية، لكن كلما كان الاقتصاد أكثر استقرارا من ناحية الأنظمة السياسية والقانونية وممارسة الأعمال التجارية توقعنا انتعاشا قويا ومستمرا لمعدل النمو. في حين أن عدم استقرار الاقتصاد الكلي قد يكون له أثر سلبي على معدل الإنتاجية والاستثمار، وبالتالي يتراجع النمو الاقتصادي. ومن العوامل الاقتصادية الكلية التي تم التعامل معها على أساس متغيرات خارجية تؤثر على معدل النمو وتم تحديدها في العديد من الكتابات: التضخم،الأعباء الضريبية، عجز الميزانية، السياسة المالية، سعر الصرف.

الانفتاح على التجارة حظي كذلك بنطاق واسع في أدبيات النمو الاقتصادي (Artelarisr et 2007)، فزيادة حدة المنافسة باكتساب الميزة النسبية ونقل المعرفة والتكنولوجيا، كلها عوامل تساهم بدرجة كبيرة في تحقيقي النمو الإيجابي، وتبين في بعض الدراسات أن الاقتصاد الأكثر انفتاحا على التجارة يؤدي إلى تدفق رؤوس الأموال وارتفاع نصيب الفرد من الدخل القومي.

كما لعب الاستثمار الأجنبي المباشر FDI دورا حاسما في الدراسات التجريبية التي توصلت إلى نتائج موحدة بدرجة كبيرة، مؤكدة الأثر الإيجابي لFDI على النمو (Lensink & Morrissey 2006). وحسب الدراسات الحديثة فإن التنظيم المؤسساتي هو أحد أهم العوامل المحددة للنمو، فوفقا لعمل (Rodrik 2000) الذي أشار إلى أن هناك خمس مؤسسات (حقوق الملكية، المؤسسات التنظيمية، مؤسسات التأمين الاجتماعي،

تسوية النزاعات، المؤسسات الهادفة إلى تحقيق الاستقرار الكلي) تدعم الاقتصاد بطريقة غير مباشرة، لأنها تؤثر على المحددات الأخرى للنمو مثل: رأسمال رأس المال البشري والمادي والاستثمار والتغيرات التقنية."[1]"

I -1-3--1- الحوكمة:

أدت الأزمة العالمية الأخيرة لسنة 2008 إلى عدم توازن العديد من المتغيرات الجزئية والكلية، نتج عن ذلك إفلاس المؤسسات التجارية وتراجع استقرار الأنظمة السياسية، وتجاوز أي أزمة لا يتطلب فقط وضع سياسة حكومية هدفها الأول والأخير هو تحقيق نمو اقتصادي مثالي، من خلال البحث عن مصادر تضخ في الاقتصاد العملة الصعبة والمحلية، وإنما يجب النظر إلى نظام الحكم السائد في الدولة لأنه أدرج مؤخرا من بين المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي. (Albassam 2012 , Aikins 2009; Davidoff &Zaring 2008; Reinhart & Rogoff 2009)"[2]".

وفقا لـ"[3]" (Aikins 2009)، فإن السياسات الاقتصادية غير المتبوعة بالإطار التنظيمي هي أكثر عرضة للأزمات، وقد ارتبط النمو بالممارسات الحكومية سواءا سواءً بطريقة مباشرة أم غير مباشرة، وجاء هذا في العديد من الكتابات، منها: Adams&Mengistu 2008 , Ndulu& O'Connell 1999; Pradhan&Sanyal 2011) كما أكدت المنظمات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ومنظمة الأمم المتحدة على دور الحكم الراشد باعتباره وسيلة للوصول إلى أهداف النمو والتنمية البشرية (Kaufmann & Kraay 2002; Mehanna.Y & Sarieddine2010, United Nations 2000). ويتفق معظم العلماء والباحثين على وجود علاقة قوية بين النمو والحوكمة، ومن أبرز القراءات البحثية ما جاء في كتابات كل من (Acemoglu.J&Robinson2001 Arndt & Oman 2006 Dixit 2009, Smith 2007 kaufman & Mastruzzi 2009) "[4]"، وبحوث متقدمة أخرى ناقشت الأسباب المحتملة لحدوث الأزمات الاقتصادية، ووجدت أن غياب الرقابة على الأسواق المالية وسوء تسيير نظام الحكم من طرف صناع القرار هي من بين العوامل التي تساهم في تراجع الأداء الاقتصادي وانخفاض الدخل الوطني لدى بعض الدول (Reinhart & (Bernank[5] 2009 &Rogoff [6] 2009).

---

[1]- بن زيدان.ح،يسعد.ع،نفس المرجع السابق،ص ص:129-128.

[2] -Bassam.A.(2013), **The Relationship Between Governance and Economic Growth During Times of Crisis**, European Journal of Sustainable Development,Vol 2,N^{O} 4, Rome, Italy,pp.1-18.

[3] -Aikins, S. K. (2009), **Global Financial Crisis and Government Intervention: A Case for Effective Regulatory Governance**, International Public Management Review, Vol 10, Issue 2, 23-43.

[4]- Bassam.A.(2013),op,cit,p2.

[5] - Bernanke.S.C (2009), **Four Questions about the Financial Crisis**, At the Morehouse College, Atlanta, Georgia,April 14, https://www.federalreserve.gov/ne, Consulté le 1/3/2018.

[6] - Reinhart.C. M., &Rogoff. K. S. (2009),**This Time is Different: Eight Centuries of Financial Folly**, Princeton, Princeton University Press,p.496. http://media.economist.com/media/pdf ,Consulté le 1/3/2018.

وحث (Zaring & Davidof[1]" 2009) الحكومات على أن تعتمد إستراتيجيات من شأنها أن تعزز نوعية الحكم والنمو على المدى الطويل، دون التضحية بممارسات الحكم الراشد على المدى القصير، لأن هذه الإستراتيجيات ستساعدها في تفسير العوامل التي تؤثر على النمو وخصوصا في أوقات الأزمات، كما استنتج الباحثان أن معظم البلدان تنخفض فيها مؤشرات الحوكمة لأنها تركز بشكل كبير على النمو أكثر من اهتمامها بممارسات الحكم الراشد، وقد استُنبِطت مجموعة من المعايير التي تشكل مؤشرات على صلاحية الحكم، وتتوزع هذه المعايير بين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية، فمحاربة الفساد مثلا تساعد على تدفق رؤوس الأموال من أجل تحسين مناخ الأعمال لجذب المستثمرين الأجانب حتى يمارسوا مشاريعهم بكل شفافية.

وأصبح الفساد ظاهرة عالمية لا تختص بشعب معين أو دولة معينة، وللقضاء عليه يجب أن لا تستخدم الحكومة المنفعة العامة لصالح ربح أو منفعة خاصة، وكلما كانت مساواة في تطبيق الأحكام والقوانين وتوزيع الدخل اقتربنا أكثر من بيئة ديمقراطية تقودنا إلى النمو الشامل.

وفي هذا الصدد، أكد (Kaufman & Kraay[2] 2002) على وجود علاقة إيجابية بين نوعية الحكم ونصيب الفرد من الدخل الحقيقي وهذا عند تحليل مؤشرات الحوكمة العالمية خلال الفترة 1996-2002، فحسب"[3] Owens (1987 & Sen 1999) فإن الاستقرار الاقتصادي والسياسي لهما تأثير إحصائي قوي على النمو والتنمية، وتم التوصل إلى نتائج مماثلة في عمل آخر لـ(Knack & Keefer & Mauro 1995).

إحدى الدراسات الرائدة في الاقتصاد حول العلاقة بين المؤسسات ومعدل النمو الاقتصادي عمل (Acemoglu[4] et al 2001)، حيث تشير الدراسة إلى أن تسيير المؤسسات وفق نظام حكم رشيد يفسر بدرجة كبيرة أسباب الاختلافات في الرخاء الاقتصادي بين الدول، ويرى"[5]" (Chauvet & Collier 2004) أن البلدان النامية التي تتسم بنوعية رديئة في تسيير نظام حكمها هي أكثر عرضة لتباطؤ النمو أو تراجعه على المدى الطويل. وفي العقد الأخير، كان أداء النمو بطيئا في معظم **دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا**، وصنفت

---

[1]- Zaring.D & Davidoff. S(2009), Regulation by Deal: The Government's Response to the Financial Crisis, Berkeley Law Scholarship Repository, pp.464-491,https://scholarship.law.berkeley.ed Consulté le 2/3/2018.

[2] - Kaufmann.D & Kraay .A(2009), **Governance Matters VIII Aggregate and Individual Governance Indicators(1996-2008)**, Policy Research Working Paper Nº 4978, The World Bank, Development Research Group Macroeconomics and Growth Team,P.1. https://openknowledge.worldbank.org Consulté le 4/3/2018.

[3] -Noha .E, Ming .C(2016), **The Impact of Governance on Economic Growth:The Case of Middle Eastern and North African Countries**, Topics in Middle Eastern and African Economies, Vol. 18, Issue No. 1, May,p.127.

[4] -Acemoglu et al(2001), The Colonial Origins of Comparative Development: An Empirical Investigation, The American Economic Review, Vol. 91, No. 5,pp.1369.1401. https://economics.mit.edu Consulté le 04/03/2018.

[5]-Chauvet,.L & Paul.C (2004), **Development Effectiveness in Fragile States: Spillovers and Turnarounds**, Centre for the Study of African Economies, Department of Economics, Oxford University,pp1-28. https://www.jica.go.jp/c Consulté le 5/3/2018.

المنطقة في المراتب ما دون المتوسطة لمؤشر الحوكمة العالمية حسب إحصائيات البنك الدولي"[1]" الذي يستخدم ستة مقاييس لقياس نوعية الحكم، وهي: الصوت و المساءلة، الاستقرار السياسي، فعالية الحوكمة، نوعية التنظيم القائم في الدول، سيادة القانون، مكافحة الفساد .

وفي نفس السياق أظهرت نتائج دراسة"[2]" (Leenders & Sfakianakis2002) أن مؤشر الفساد الدولي لكل من **مصر، المغرب، الأردن، تونس، ليبيا** أقل من المتوسط العالمي من حيث مستويات الفساد في القطاع العام، أما (Chêne 2008) فقد أثبت أن **دول المينا** تتميز بأداء أعلى من المتوسط في الاستقرار السياسي وسيادة القانون وجودة الإدارة، مع مستوى ضعيف في الشفافية والتحكم في الفساد والمساءلة الصوتية، ومن الذين أيدوا هذه النتائج نذكر كلا من"[3]" (Han. X& Khan. H & Zhuang. J2014)، حيث بين الباحثون أثر فجوة الحوكمة على النمو الاقتصادي في **دول المينا** واستخلصوا أن هذه المنطقة التي حققت نتائج أعلى من المتوسط في بعض المؤشرات التي ذكرها (Leenders & Sfakianakis2002) تنمو بوتيرة أسرع مقارنة مع غيرها من الدول التي تعاني من مستوى رديء في هذه المؤشرات، وبلغت نسبة النمو 2.5 نقطة مئوية سنويا.
علاوة على ذلك أشار كل من"[4]" (Mehanna & Yazbeck & Sarieddine2010) إلى العلاقة بين الحوكمة والتنمية الاقتصادية في **منطقة المينا** خلال الفترة 1996-2005، واستنتج الباحثون أن العمل على تحسين نظام الحكم هو التحدي الرئيسي الذي يواجه دول المينا بالإضافة إلى التعليم و الاستثمار. أما (Emara. N & Jhonsa[5] 2014) فقد أثبتا أنه على الرغم من تدني معظم دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من حيث مقاييس الحوكمة التي وضعها البنك الدولي، فإن التقديرات الخاصة بنصيب الفرد من الدخل لديهم أعلى نسبيا من بقية الدول، كما أن وصولها إلى مستوى معيشي مرتفع نوعا ما في بعض الدول من نفس المنطقة لا يستند إلى حكم سليم.

على الرغم من الجهود المبذولة من طرف حكومات منطقة المينا لتعزيز الحوكمة فإن دراسة البنك الدولي أثبتت عكس ذلك، لكن السؤال المطروح هو: **ما هي أسباب تدني مؤشرات الحوكمة في دول المينا؟**

---

[1] -Noha .E, Ming .C(2016),op,cit,p.128.

[2] -Leenders.R & Sfakianakis.j (2002), **Middle East and North Africa,** Global Corruption Report 2000,Transparency International, Regional reports , Berlin,p.203. http://unpan1.un.org/intrado .Consulté le 5/3/2018

[3] - Han,.X. et al (2014),**Do Governance Indicators Explain Development Performance? A Cross-Country Analysis**, ADB Economics Working Paper Series, No.417, ASIAN DEVELOPMENT BANK,p.4. https://www.adb.org/si Consulté le 5/3/2018.

[4] -Mehanna.R et al (2010**), Governance and Economic Development in MENA Countries: Does Oil Affect the Presence of a Virtuous Circle?** Journal of Transnational Management, Vol15,Issue 2, pp. 117-150. https://www.tandfonline.com Consult é le 4/3/2018.

[5] - Noha .E, Ming .C(2016),op,cit,p.128.

عند النظر إلى الأداء الاقتصادي لبلدان هذه المنطقة يتبين أنها تتميز باختلاف كبير في مؤشرات الحوكمة، فقد حققت بلدان مثل **البحرين، قبرص، عمان، تركيا، الإمارات** أداء أفضل من بقية الدول من نفس المنطقة، وعدم الاستقرار السياسي في **سوريا والعراق واليمن** هو الذي ساهم في تراجع مؤشرات الحوكمة بالإضافة إلى المستويات العالية من الفساد في **مصر، جيبوتي، الجزائر، العراق، سوريا** بمؤشر متوسط قدره 1.02-. و اتخذت البعض منها عدة خطوات لمكافحة الفساد، ولكن لا يزال يتعين المزيد من الجهود. فعلى سبيل المثال، وقعت مصر عدّة مشاريع دولية لمكافحة الرشوة من خلال برنامج تعاوني بين (OCDE-MENA)، مبادرة الحكم الرشيد من أجل التنمية في الدول العربية بالتعاون مع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، والشبكة العربية لمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة (ACINET)، ومشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP-POGAR) (البرنامج الإنمائي للبحوث الزراعية الدولية لدعم وزارة الاستثمار في مكافحة الفساد)"[1]".

I -1-3--2- الموارد الطبيعية:

تلعب الموارد الطبيعية في الوقت الحالي دورا ثانويا لدى اعتبارها مصدرا للإيرادات، لأنها ليست ضرورية ولا كافية لتحقيق التقدم والازدهار الاقتصادي، ومن أبرز الخصائص الحديثة للنمو أن الدول التي تتميز بوفرة في المورد الطبيعي تحقق معدلات نمو منخفضة مقارنة بغيرها من الدول التي تفتقر إلى هذا النوع من المورد، لكن يفترض منطقيا أن الموارد الطبيعية تكون بمثابة نعمة لا نقمة لأنها تساهم في تحقيق فوائض في ميزان المدفوعات نظرا لمضاعفة الصادرات من الموارد الطبيعية"[2]".

وأثبتت معظم الدراسات التجريبية في الوقت الحالي وجود علاقة عكسية بين النمو والموارد الطبيعية في البلدان النامية (Auty 1997& Sachs[3] 1995)، فحسب دراسة(Warner & Sachs 1995-1999-2000) التي تطرق فيها الباحثان إلى تحليل العلاقة ما بين المورد الطبيعي والنمو الاقتصادي لـ 95 بلدا غنيا بالموارد الطبيعية للفترة (1970-1989)، وتوصلت الدراسة إلى أن هذه البلدان لم تحقق سوى نسبة 2٪ معدلا للنمو في الناتج المحلي الإجمالي.

وفي عمل آخر لـ"[4]" (Alexis Manning's 2004) الذي أكد على وجود علاقة سلبية بين رأس المال البشري (مقاسا على أساس معدل القراءة والكتابة)، ووفرة الموارد الطبيعية (على أساس الأراضي الصالحة للزراعة) والنمو

---

[1] - Noha .E, Ming .C(2016),op,cit,pp.130-131.

[2] -شكوري سيدي محمد(2012)،**وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي**،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه،كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية،جامعة أبي بكر بلقايد،تلمسان،الجزائر،ص.3.

[3] -Ibrahima.c(2013), Long **Term Economic Impact of the Natural Resources and Human Capital on the Growth Rate**, A Research paper Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Master of Arts, Department of Economics, in the Graduate School, Southern Illinois University Carbondale

[4] - Alexis.M(2004), **Human Capital as a Transmission Mechanism of the Resource Curse**, The park place Economist, Volume XII,p.75. https://pdfs.semanticscholar.org Consulté le 5/3/2018.

الاقتصادي، إلا أن (Paul Stevens 2004) كان له رأي مختلف بخصوص العلاقة ما بين المتغيرين، وكشف الباحث أن الموارد الطبيعية تسبب النمو الإيجابي، وهذا بعد معاينته لأربعة بلدان (بوتسوانا،الشيلي،إندونيسيا،ماليزيا) وهي بلدان غنية بالوقود والمعادن، وتجاوزت صادراتها من هذه الموارد 30٪من إجمالي صادراتها من السلع، وحققت أداء ونموا اقتصاديا جيد جيدا، عارض هذا الرأي كل من (Elissaios & Reyer 2004)، فيمكن أن تؤدي وفرة الموارد الطبيعية إلى ما يعرف باسم المرض الهولندي"[1]"، فعندما يشهد بلدا ما ارتفاعا في مداخيل العملة الصعبة نتيجة انتعاش القطاع المصدر للموارد الطبيعية، فإن هذا يؤدي إلى تراجع القطاعات الأخرى للدولة ولكن كيف ذلك؟

يبين نموذج"[2]"(Corden & J.P.Neary 1982,1984) الذي درس تحليل أثر التوسع في قطاع الطاقة على حساب القطاعات الأخرى، وأغلبية الدراسات المعروفة بأدبيات المرض الهولندي "[3]"(S.Edwards & M.Aok 1985 S.Edwards, 1982,Wjinbergen1986) أن التوسع في تصدير الموارد الطبيعية (البترول، الغاز الطبيعي، وغير ذلك) يحدث ارتفاعا في سعر صرف الحقيقي للعملة المحلية، ففي حالة تحويل العملة الصعبة إلى عملة محلية وتوجيهها لقطاع السلع غير القابلة للتداول التجاري (البناء،النقل،الخدمات).

وإذا كانت مرونة الدخل بالنسبة لهذه السلع موجبة، فهذا يعني ارتفاع السعر النسبي للسلع المحلية غير القابلة للتصدير، وطبقا للنظريات التي تؤيد ارتفاع الدخل الحقيقي في ظل تحقيق فائض في ميزان المدفوعات، فإن ارتفاع الدخل يسبب ارتفاع الطلب على النقود (للمعاملات أو الاحتياط أو المضاربة وفق ما جاء في تحليل الكلاسيكيين و الكينزيين)، وإذا ما استجاب العرض النقدي لهذا الطلب، فسوف ترتفع الأسعار المحلية ويتحقق التوازن إما بانخفاض الأسعار أو امتصاص الكتلة النقدية المتداولة في السوق.

يضيف"[4]"(S.Edwards1985) أن تحقيق فائض في ميزان المدفوعات بسبب تراكم الاحتياطات الأجنبية من صادرات الموارد الطبيعية، يشجع الدول على تنشيط الطلب من خلال زيادة المعروض النقدي. هذا المتغير الأخير يسبب الأثر السلبي على الاقتصاد والمتمثل في زيادة الأسعار المحلية والتضخم وارتفاع سعر الصرف الحقيقي في المدى القصير.

ارتفاع أسعار الصرف سواء عن طريق زيادة الطلب والعرض على النقود أو عبر إنفاق جزء من الفائض لصالح السلع غير القابلة للتداول يجعل السلع المحلية أقل تنافسية، فيميل المستهلك إلى اقتناء منتجات الأسواق الخارجية. وبالتالي تدهور الأداء الاقتصادي لمختلف القطاعات المنتجة للقيمة المضافة، وهذه هي المشكلة

---

[1] -Ibrahima.c(2013),op,cit,p.6.

[2]- Corden .M.& Neary P(1982),**Booming Sector and De-Industrialisation in a Small Open Economy**,The Economic Journal,Vol. 92, No. 368, the Royal Economic Society,pp.825-848. https://www.jstor.org Consulté le 4/3/2018.

[3] - شكوري سيدي محمد(2012)،مرجع سبق ذكره،ص.12.

[4] - Edwards,S(1985), **Commodity export Boom and the Real Exchange Rate : The Money-Inflation Link** , Working Paper No 1741,National Bureau of Economic Research , Cambridge, P .1. http://www.nber.org/papers/w1741.pdf Consulte le 6/3/2018.

الرئيسية للعلة الهولندية، كما أن ارتفاع السعر النسبي للسلع الغير غير القابلة للتصدير يدفع المستثمرين المحليين أو الأجانب إلى الميول إلى هذا القطاع. الذي عادة ما يصاحبه ارتفاع في معدلات الربح، مما يؤدي إلى تراجع قطاع المنتجات الصناعية وزيادة الطلب على الاستيراد.

عمل آخر لـ"[1]"(Gylfason2001) درس النمو الاقتصادي على أنه دالة تابعة لرأس المال الطبيعي والالتحاق بالتعليم والاستثمار التعليمي، وخلص إلى أن الآثار السلبية للموارد الطبيعية تفوق أي مساهمات إيجابية يقدمها الاستثمار في التعليم أو أي مورد آخر، كما ذكر أن الاقتصاد الذي يعتمد على الموارد الطبيعية لا يخلق قوى عاملة ذات مهارة وكفاءة عالية.

عند حدوث العلة الهولندية لا يمكن أن نوجه اللوم كله إلى قطاع الطاقة بل إلى جميع المتغيرات الجزئية والكلية، لهذا اهتم "[2]"(Zoega 2001) بدور المؤسسات الخاصة والعامة واعتبرها الباحث جزءا مهما في تحليل المرض الهولندي، لأن الحكومة هي التي تضمن حقوق أفراد المجتمع من حيث المساواة في الحصول على الرعاية الصحية وفرص العمل والتعليم وإذا ما تم العمل على ضمان المساواة الاجتماعية فستكون مهددة بخطر المرض الهولندي.

والأهم من ذلك هو كيفية تسيير احتياطات العملة الأجنبية الناتجة عن التوسع في صادرات الموارد الطبيعية، **ففي حالة دول المينا** مثلا نجد أن منها من استفاد في أوقات اليسر أثناء ارتفاع أسعار النفط من تحقيق نمو وتنمية اقتصادية جعلها تندمج مع الاقتصاد العالمي، وصيرها محل أنظار المستثمرين الأجانب كالنرويج و الإمارات العربية المتحدة. فالسياسة الاقتصادية المعتمدة في هذه الدولة منذ اكتشافها للثروة البترولية مكنتها من تنويع مصادر دخلها من خلال إقامة مشاريع إنتاجية وتنموية زراعية وصناعية وخدماتية، ومراتب متقدمة في الأداء الاقتصادي بما فيها الكفاءة الحكومية وفعالية بيئة الأعمال والبنى التحتية، وحاليا هي من بين أكثر الدول تنافسية في العالم وفق تقرير الكتاب السنوي للتنافسية العالمية لعام 2017. على عكس الجزائر التي ما زالت تنتظر إلى يومنا هذا ارتفاع أسعار البترول لسد العجز في الميزانية العامة.

I -1-3--3- رأس المال البشري والمادي:

بدأت النظريات الاقتصادية للنمو تأخذ عدة نماذج أكثر تطورا، وتم إدراج رأس المال البشري على أنه عامل مهم لشرح النمو. ومن أبرز القراءات البحثية في هذا الصدد ما جاء في عمل(Lucas1988) الذي استنتج أن معدل النمو لرأس المال البشري يعتمد على مقدار الوقت المخصص للتعليم من قبل الأفراد لاكتساب المهارات، بعدها وسع (Rebelo 1991) النموذج بإضافة رأس المال المادي متغيرا إضافيا في وظيفة تراكم رأس المال البشري،

---

[1] - Gylfason.T(2001), **Natural Resources, Education, and Economic Development**, European Economic Review,Vol 45,pp.847-859. https://pdfs.semanticscholar.org/ Consulté le 05/03/2018.

[2] -Vaughn. M et al(2007), **Natural Resources Endowment and Economic Growth in the Southeastern United States**, elected Paper prepared for presentation at the American Agricultural Economics, Association Annual Meeting, Portland, OR, July 29-August 1,p.6.

وافترض(Romer1990) أن المعرفة وخلق أفكار جديدة هما أحسن معيار لقياس نوعية رأس المال البشري، كما دعمت أبحاث أخرى العلاقة الموجبة بين المتغيرين منها (Barro & Lee 1993, Romer 1991, Benhabib & Spiegel1994)"[1].

الاستثمار في رأس المال البشري يؤثر إيجابيا على معدل النمو في المدى الطويل، لأنه يساهم من خلال الابتكار والتقليد على التقدم التكنولوجي"[2](Romer 1987, Grossman & Helpman 1991) ، كما أن التعلم عن طريق الممارسة والتدريب يكوّن العامل ليصبح مؤهلا فكريا وجسديا لخلق النمو الاقتصادي بالبحث والتطوير على إنتاج منتجات تنافسية تقودنا إلى نمو حقيقي ومستديم"[3](Stokey1991)، كما تم التأكيد على الدور الإيجابي الذي يلعبه الاستثمار في التعليم باعتباره محددا رئيسيا للنمو الاقتصادي، سواء كان هذا الاستثمار في القطاع العام أم الخاص(Uzawa1965)، و على درجة التحصيل العلمي باعتبارها مصدرا حاسما للنمو على المدى الطويل، حسب ما جاء في عمل (Gallipoli et al 2006, Canton 2007)[4].

استندت دراسات أخرى لتحليل العلاقة ما بين المتغيرين على مجموعة بيانات مختلفة لأكثر من 100 بلد ما بعد فترة 1960، واستخدمت معدلات الالتحاق بالمدارس في المرحلتين الابتدائية والثانوية، وبينت نتائج الدراسة أن مؤشر الالتحاق بالمدارس له علاقة طردية وقوية بمعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي (such as & Mankiw Romer & Wei1992 & Barro 1991) ، كما أكد(Bratti et al 2004) من خلال نموذجه الذي استند على عينة من بلدان في مراحل مختلفة من التنمية، وكشفت نتائج دراسته أن زيادة مستوى التعليم الابتدائي والثانوي يؤثر إيجابيا على زيادة الإنتاجية في المدى البعيد، كما أن معدلات الاستثمار في رأس المال البشري تتأثر بالتغيرات الديمغرافية، فمثلا زيادة متوسط العمر المتوقع تساهم في زيادة مستوى التعليم الثانوي والعالي"[5].

وأفاد Barro أن لحاق البلدان الفقيرة بركب البلدان الأكثر ثراء يساهم في تكوين عالٍ لرأس المال البشري، والذي بدوره يسبب النمو الإيجابي في البلدان المتوسطة أو منخفضة الدخل"[6]، ومن الذين فندوا الأثر الموجب للاستثمار في التعليم على معدل النمو دراسة لـ"[7](Bils & Klenow 2000)، حيث اعتبرا أن مؤشر التعليم

---

[1] -OBOH.J.S et al(2010), **THE IMPACT OF HUMAN CAPITAL DEVELOPMENT ON THE ECONOMIC GROWTH OF NIGERIA**, Persidangan Kebangsaan Ekonomi Malaysia ke V (PERKEM V),pp.63-72.

[2] -Ibid,p.63.

[3] -Stokey.N.L5(1991),**Human Capital, Product Quality & Growth**, The Quarterly Journal of Economics, Vol106, issue2, pp. 587-616. https://academic.oup.com/qje Consilté le 6/3/2018.

[4] - OBOH.J.S et alop,,cit,p.65.

[5] -Ibid,p.66.

[6] -Enriqueta.C(2016), **The Impact of Investment in Human Capital on Economic Development**: An Empirical Exercise Based on Height and Years of Schooling in Spain (1881-1998), Barcelona GSE Working Paper Series, Working Paper no 897, Pompeu Fabra University and Barcelona GSE,pp.1-3.

[7] -Bils, M. & P. Klenow(2000),**Does Schooling Cause Growth?**, American Economic Review, Vol. 90, Issue 5,p.1661. http://klenow.com/BKHK.pd.Consulté le 6/03/2018.

ضعيف جدا لشرح الارتباط القوي الذي وجده(Barro & lee 1993,Barro 1991) ،استنادا إلى أن التعليم قد ارتفع خلال السنوات الثلاثين الماضية، في حين تم تسجيل تباطأ تباطؤ في الإنتاجية في العديد من الاقتصادات ذات الدخل المرتفع.

قدم"[1]"(Acemoglu1998) دليلا على أن القرارات الاستثمارية التعليمية والتدريبية للعمال قد تساهم بنسبة كبيرة في زيادة عائدات الاقتصاد الكلي في رأس المال البشري، ويفترض نموذجه أن العمال والشركات تستثمر في رأس المال البشري والمادي على التوالي، كما أن العلاقة ما بين المتغيرين علاقة طردية وتكاملية يعني أنه كلما كان معدل العائد المتوقع من رأس المال البشري مرتفعا أدى ذلك إلى ارتفاع العائد على رأس المال المادي، وبالمثل فإن ارتفاع العائد على رأس المال المادي يسبب زيادة المعدل المتوسط لرأسمال لرأس المال البشري الذي تتوقعه الشركات من أن يجلبه العمال إلى العمل. وبالتالي فزيادة التعليم لمجموعة من العمال يدفع الشركات إلى استثمار المزيد في الأصول الملموسة .

وفي القرن الحالي طور(Gupta & Chakraborty 2004) نموذج النمو الداخلي واستخلصا أن العمل المشترك ما بين الفرد الغني والفقير له دور فعال في تحسين إنتاجية العمالة، فالأفراد الأغنياء يخصصون وقتا للعمل لتدريب الأفراد الفقراء وليس فقط لتحسين مستواهم وتراكم معارفهم،وحققت بلدان مثل هونغ كونغ، سنغافورة، تايوان معدلات غيرمسبوقة في النمو الاقتصادي بسبب الاستثمارات الكبرى في قطاع التعليم، وأثبت (Robert1991) أهمية التعليم الذي كان مسؤولا عن الاختلافات في إنتاجية العمل والتطور التكنولوجي في العديد من دول العالم.

جاءت بعدها دراسة البنك الدولي سنة 1993 ووجد أن الاستثمار في التعليم متغير يفسر بدرجة كبيرة النمو في بلدان شرق آسيا، وفي نفس السياق دعت المدرسة الكلاسيكية الحكومات لدعم وتنشيط التعليم، وهذا على أساس العوامل الخارجية التي يكتسبها المجتمع من قوة عاملة ومثقفة (Smith1976). وفي تحليل آخر لـ (Again.T 2000) فإن المصادر الرئيسية للنمو في البلدان النامية تعتمد على تحسين نوعية العمل لرأس المال البشري من خلال إعادة النظر إلى جانب الصحة والتعليم.

قدم (Todaro2000) نموذجا يثبت فيه أن رأس المال البشري قد يتغلب على المشاكل التي تشكل عائقا أمام القوى العاملة وتتسبب في انخفاض إنتاجيتها، مثل: الأمية، الفقر، سوء الصحة، عدم القدرة على التنبؤ بالمعارف الجديدة في ظل البحوث والتكنولوجيا المتطورة، لهذا دعا إلى الاهتمام رأس المال البشري من خلال الإنفاق على المرافق الصحية وتدريب العمال وتعليم فئة الشباب البالغين الذين يرغبون في الدخول إلى سوق العمل، وتخصيص برامج للقضاء على الأمية وفي هذا الإطار ذكر(Odekunle 2001) أن الاستثمار في رأس المال البشري، له آثار إيجابية على الابتكار التكنولوجي وتحسن معدل النمو الاقتصادي"[2]".

---

[1] -Acemoglue. D(1998**), Why Do New Technologies Complement Skills?**,The Quarterly Journal of Economics, Vol. 113, No. 4, pp. 1055-89,pp. 1055-1089. https://economics.mit.edu/files/3809. Consulté le 6/3/2018.

[2] - OBOH.J.S et al(2010),op,cit,p.66.

يمكن الاستثمار في رأس المال البشري للمرأة من تسريع وتيرة النمو والتنمية في **منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا**، حسب ما جاء في الورقة البحثية لـ"[1]"(Mohammad. J. A & Fatemeh .T) اهتم هذا العمل بتحديد دور المرأة (مقاسا على أساس التحصيل العلمي للبالغات والحالة الصحية) والنمو الاقتصادي (معبرا عنه بنصيب الدخل من الفرد). وتم التوصل إلى وجود علاقة إيجابية بين المرأة والنمو، ويكون الدخل أعلى في البلدان التي تنخفض فيها معدلات الوفيات للمرأة بعد تجاوز مرحلة النفاس وارتفاع معدلات القراءة والكتابة لدى الإناث وارتفاع العمر المتوقع عند الولادة.

I -1-3--4- الاستثمار الأجنبي المباشر:

تباينت النتائج من الناحية النظرية والتجريبية حول اتجاه وطبيعة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر(FDI) ومعدل النمو الاقتصادي، ونوقشت هذه الجزئية في العديد من الكتابات، ومن بين المتغيرات التي أثرت على اختلاف وجهات النظر حول تحليل أثر FDI على معدل النمو الاقتصادي في البلدان المتقدمة والنامية نذكر: نظام السياسة التجارية، نوعية الموارد البشرية، مستوى تطور القطاع المالي، النظام المؤسساتي"[2]".

يساهم FDI في ارتفاع معدل النمو الاقتصادي الحقيقي عبر عدة قنوات من بينها جودة المؤسسات التي يجب أن تليق بالمعايير الدولية، ودرجة الحرية الاقتصادية التي تمنحها الدول للشركات والمؤسسات الأجنبية، فقبل أن يُقبل أي مستثمر أجنبي على القيام بمشروع معين في أي دولة، دائما ما ينظر إلى حالة اقتصاد البلد وترتيب مؤسساته على المستوى العالمي"[3]". بالإضافة إلى درجة الأمان والاستقرار السياسي، ومن بين الأعمال التي درست العلاقة ما بين الحرية الاقتصادية والنمو الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر عمل"[4]" (Sanchez & Bengo2003). حيث استخدم الباحثان طريقة PANEL لعينة تتكون من 18 بلدا من بلدان أمريكا اللاتينية للفترة (1970-1999)، أظهرت النتائج أن البلدان ذات النظام الاقتصادي الحر تتميز بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وبالتالي معدلات نمو أعلى مقارنة بالدول الأخرى من نفس المنطقة التي تتدخل بنسبة كبيرة في ممارسة مواطنيها المحليين والأجانب للأنشطة التجارية.

---

[1] -Fatemeh.T & Mohammad.A.J(2015**), Women's Human Capital and Economic Growth in the Middle East and North Africa**, Journal of International Women's Studies, Volume 16 , Issue 3, universityBridgewater, Massachusetts,pp.237.261.

[2] -Kazeem B. Ajide(2014), op,cit,p.149.

[3] -Levina.O(2011), **FDI, Economic Freedom and Growth. Are they related?**, degree master of arts, Department of Economics, Central European University,Budapast,p.2.

[4] - Bengoa,M Sanchez.R(2003),**Foreign direct investment, economic freedom and growth: new evidence from Latin America**, European Journal of Political Economy,Vol 19,pp:529.545

كانت لهذه العلاقة شأن عند"[1]" (Pourshahabi et al 2011) حيث استهدف البحث دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية للفترة(1997-2007)، واعتمد طريقة PANEL لتقدير نموذجيين، النموذج الأول للتحقق من المصادر التي تحفز FDI في المنطقة. أما النموذج الثاني، فللبحث عن محددات النمو الاقتصادي وتوصل الباحثون إلى أن رأس المال البشري وحجم السوق والاستقرار السياسي ومعدل التضخم، كلها متغيرات تساهم في التأثير الإيجابي على.FDI كما أظهرت نتائج النموذج الثاني أن كلا من الحرية الاقتصادية والإنفاق الحكومي الاستثماري رأس المال البشري من أكثر المحددات التي تسبب النمو الإيجابي في دول منظمة التعاون والتنمية والاقتصادية، غير أن التضخم والديون الخارجية لها أثر سلبي على معدل النمو الاقتصادي.

وفقا للتحليل النيوكلاسيكي، يؤثر FDI على نمو الدخل القومي بسبب عاملين هما: التقدم التكنولوجي ونمو القوى العاملة، وهما مصدران رئيسيان تتحدد قيمتهما خارج النموذج، وطبقا لهذا النموذج الذي يفترض تناقص غلة رأس المال، فإن FDI لا يؤثر على النمو إلا في المدى القصير، ولتحليل العلاقة من بابها الواسع، تطرقنا في هذا الجزء إلى دراسة نماذج النمو الداخلي بشكل مختصر حيث بحثت في دراسة العلاقة بين النمو والاستثمار الأجنبي المباشر. وتوصلت إلى وجود أثرين مختلفين كلاهما يؤدي إلى نتائج موجبة سواء بطريقة مباشرة أم بطريقة غير مباشرة وهي كالتالي"[2]":

- **الأثر الموجب المباشر:** من شروط تحقيق هذا الأثر وجود علاقة طردية أو تكاملية(Crowding in Effect) بين FDI والاستثمار المحلي.
- **الأثر الموجب غير المباشر:** يترتب على دخول الشركات الأجنبية إلى الدول المضيفة زيادة إنتاجية عنصري العمل ورأس المال من خلال زيادة حدة المنافسة في السوق المحلي بين الشركات الأجنبية والشركات الوطنية، ولكن كيف ذلك؟

عند دخول الشركات الأجنبية إلى الدول التي ترغب أن تستثمر فيها فهي بحاجة إلى عوامل إنتاج أهمها: اليد العاملة المدربة والمؤهلة بالشكل الذي يجعلها قادرة على استخدام التكنولوجيا، خاصة إذا كانت حديثة الابتكار في الدول المضيفة، هذا الأمر يتطلب تحديث رصيد رأس المال البشري وتأهيل العمالة المحلية في هذه الدول لاستيعاب كل ما هو جديد. ومن هنا نستخلص أن FDI يخلق الحافز للدول للاهتمام أكثر بمواردها البشرية، والمستثمر الأجنبي دائما ما يسعى إلى تطوير منتجاته للمنافسة في الأسواق العالمية من خلال الإنفاق على البحث والتطوير لتحسين منتجات قائمة، وإنتاج منتجات جديدة. وتشجع هذه البحوث القائمة من طرف الشركات الأجنبية على زيادة روح التجديد والابتكار لدى الشركات الوطنية، حتى لا تتراجع حصتها في السوق

[1] -Kazeem B. Ajide(2014),op,cit,p.151.

[2] - مجدي الشوربجي(2005)،**أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا**،الملتقى العلمي الدولي الثاني،يوم 15/14 نوفمبر،المنشور على الموقع الالكتروني الإلكتروني:https://kantakji.com/media/8 ،تاريخ الاطلاع:2018/03/12

المحلية، مما يؤدي إلى تكثيف البحوث وزيادة التقدم الفني لهذه الشركات التي قد تكتسب قيمة مضافة يترتب عنها تحقيق معدلات نمو اقتصادية حقيقية.

قام (; Blomstrom et al 1994) & (Hassan 2003; Bashir 1995; Borensztein et al 1995) وغيرهم من الباحثين بدراسات اقتصادية قياسية تقضي بالكشف عن قوة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدل النمو الاقتصادي، ومعظمهم توصلوا إلى نتائج موجبة، لكن يختلف تأثير FDI على النمو حسب طبيعة اقتصاد كل بلد، فمن ذلك(Hassan 2003"[1]") الذي أخذ عينة تتكون من 95 دولة نامية ومتقدمة، أما العينة الثانية **فشملت 8 دول من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا** خلال الفترة(1980-2001)، مع استخدام طريقة المربعات الصغرى لتقدير نموذج ساكن لبيانات السلاسل الزمنية المتقطعة، وكشفت هذه الدراسة وجود أثر موجب معنوي للمتغيرFDI على النمو في العينة الأولى، وأثر سالب غير معنوي في 8 دول من **منطقة المينا.**

أما فيما يخص عمل"[2]"(Bashir 1999) الذي اهتم بـ**6 دول من منطقة المينا** للفترة(1975-1990)، فقد توصل إلى وجود أثر موجب ولكن غير معنوي للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو، ونفس الأثر لـFDI على رصيد رأس المال البشري. الورقة البحثية لـ"[3]"(Borensztein et al 1995) استهدفت 69 دولة نامية باستخدام طريقة الانحدار غير المرتبطة ظاهريا، وأثبتت وجود أثر موجب لـFDI على رصيد رأس المال البشري في الدول المضيفة، وأثر غير معنوي على النمو الاقتصادي. وبين (Blomstrom et al 1994 "[4]") وجود أثر موجب ومعنوي لـFDI على النمو في بعض الدول المتقدمة محل الدراسة المتكونة من 23 دولة، وأثر غير معنوي في الدول النامية خلال الفترة(1960-1985) باستخدام طريقة المربعات الصغرى لتحليل نموذج بيانات المقاطع العرضية.

---

[1] - Hassan.M.K5(2003), **FDI, Information Technology and Economic Growth in the MENA Region**,10the ERF paper, Department of Economics and Finance, University of New Orleans,p.1.

[2]- Bashir.A.M(1999), Foreign Direct Investment and Economic Growth in some MENA Countries: Theory &Evidence, Topics in Middle Eastern and North African, Quinlan School of Business, Loyola University Chicago,p.1.

[3] - Borensztein.E,et al (1995**), How Does Foreign ow Does Foreign Direct Investment Affect Economic Growth?,**National Bureau of Economic Research,NBER Working Paper Series NO 5057,Cambridge,p.2.

[4] - Blomstrom et al (1994), **What Explains Developing Country Growth**, National Bureau of Economic Research,NBER Working Paper Series NO 4132,Cambridge,p.1

I -2- أدبيات النمو الاقتصادي:

تباينت النظريات التي اهتمت بموضوع النمو الاقتصادي منذ عهد المدرسة الكلاسيكية إلى يومنا هذا، فما زالت الأبحاث والدراسات التجريبية والنظرية تبحث عن أسباب النمو الاقتصادي واختلافها في الدول المتقدمة والصاعدة وحتى الدول النامية، فبعدما كان النمو الاقتصادي متغيرا تابعا لعناصر دالة الإنتاج الكلاسيكية (العمل، رأس المال)، فقد تطورت محدداته خاصة بعد الثورة العلمية وظهور مفهوم العولمة.

I -2-1- آدم سميث وثروة الأمم:

اشتهر العالم الاقتصادي آدم سميث بكتابة "ثروة الأمم" الذي حاول من خلاله تحليل عدة فرضيات للإجابة على التساؤل التالي:"على أي أساس تقاس ثروة كل دولة؟"، وقد سبق لعدة اقتصاديين طرح نفس الإشكالية وأجمعوا على معيار معين، فالمدرسة التجارية قامت على فكرة جوهرية مفادها أن المعادن النفيسة من الذهب والفضة هي مقياس الثروة، وفي منتصف القرن الثامن عشر طالب François Quesnay أحد أهم مؤسسي المدرسة الفيزيوقراطية (المدرسة الطبيعية) بتعزيز القطاع الزراعي باعتباره أن الأرض هي مصدر للثروة، وبعدها جاءت أفكار آدم سميث لتضيف رصيدا ذا أهمية كبيرة لنظريات النمو الاقتصادي واقتصاديات التنمية، سنحاول في هذا الفصل ذكر أهم ما توصل إليه من متغيرات التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على معدل النمو الاقتصادي.

حسب آدم سميث، فإن إنتاج الدولة للسلع والخدمات هو مقياس لثروتها، وتتكون دالة الإنتاج من عدة متغيرات كل واحد منها يكمل الآخر، وتفسر بدرجة كبيرة أسباب زيادة الإنتاج الذي يسبب النمو الاقتصادي نختصرها فيما يلي:

-التراكم الرأسمالي.

-تقسيم العمال

-كفاءة المورد البشري.

-توسيع السوق.

-النمو السكاني.

-المنافسة الحرة والكاملة.

-التجارة الدولية.

اعتقد آدم سميث أن التراكم الرأسمالي هو المسبب الرئيسي للنمو الاقتصادي لأنه يسمح بزيادة الإنتاجية لكل عامل من خلال تقسيم العمل الواحد إلى أجزاء، بحيث يتخصص كل عامل في الجهة المحددة له. ويتولد"[1]"عن

[1] -Víctor Lanza (2012), **The Classical Approach to Capital Accumulation,** Classical Theory of Economic Growth, Bachelor's Program in Economic,UMEA University,p p:16-18.

عملية التخصيص زيادة الإنتاجية الكلية للعمال، كما يجب توافر الأسواق بما يكفي لاستيعاب المعروض من السلع حتى ننتج أكثر بأقل التكاليف. وكانت هذه بداية القانون الاقتصادي لتناقص تكلفة الوحدة الإنتاجية، وقد طورها ألفرد مارشال في القرن التاسع عشر، كما أن التوسع السكاني يزيد من توسيع الأسواق بسبب ارتفاع الطلب وتم بناء النموذج بالتركيز على جانب العرض بحيث يجمع بين المتغيرات الحقيقية وراء عملية حدوث النمو الاقتصادي"[1] "تم اختصارها في المعادلة التالية"[2] ":

$$Y = F(L,K,T)$$

Y:الناتج؛ L:العمل؛ K :رأس المال؛ T:الأرض

وبمعنى آخر تزداد الإنتاجية الكلية g_F كلما ارتفع عدد السكان g_L والاستثمار g_K ونمو الأرض g_T حسب العلاقة التالية: $g_Y=\varphi(g_F,g_L,g_K,g_T)$.

أعطى آدم سميث أهمية للصناعات التحويلية التي كانت موجودة خلال حقبته ورأى أن هذا القطاع هو قطاع منتج وله آثار إيجابية على معدل النمو الاقتصادي لسهولة تقسيم العمال، واعتبر أن القطاع الزراعي من أصعب القطاعات نظرا لتغير الأنشطة خلال الفصول السنوية. كما أن تسيير المزارع لا يحتاج إلى عدد كبير من اليد العاملة، وبالتالي، استحالة توافر الأسواق في ظل الاعتماد على القطاع الزراعي، وهو ما يسبب عرقلة مسار النمو.

وناقش العوامل التي تؤدي إلى تراجع معدل الأرباح للرأسماليين بقوله أنه في ظل المنافسة الحرة والكاملة ستنخفض الأسعار، وبالتالي يكون الانخفاض التدريجي للأرباح، وهذا عند الوصول إلى حالة من الاستقرار بين العرض والطلب، فمع بداية العملية الإنتاجية سترتفع الأجور مع زيادة تراكم رأس المال. كما أن عدد السكان من شأنه أن يولد قوى عاملة أكبر في السوق، لهذا يتعين على الرأسماليين خفض التكاليف حتى تعود الأجور إلى حد الكفاف، واقترح حلين لتجنب انخفاض الأرباح أولهما: حرية التجارة الدولية لكسب فوائد التخصيص الدولي والحل الثاني هو تنظيم المنافسة ما بين المؤسسات"[3]".

[1] -IBID,p.18.

[2] - Mysore, Karnataka,**CLASSICAL THEORIES OF DEVELOPMENT,** Karnataka State Open University,p.17. https://www.coursehero.com/file/23874254/Unit-16/ ,Consulté le 05/08/2018.

[3] - Víctor Lanza,op,citp.18.

I -2-2- النمو السكاني وعلاقته بدخل الفرد وفق مالتوس:

في القرن الثامن عشر وتحديدا في سنة 1798، ظهرت النظرية المالتوسية المستوحاة من الاقتصادي الإنجليزي روبرت مالتوس الذي درس العلاقة بين دخل الفرد والنمو السكاني وأثره على معدل النمو الاقتصادي، فخلال الفترات التي كان فيها معدل التقدم التكنولوجي وتوافر الأراضي جد محدود نتج عن ذلك استقرار نمو السكان عند حد معين وثبات دخل الفرد.

لكن كلما شهدت أي دولة تحسينات في التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج وتوسعا كبيرا في استخدام الأراضي أدت هذه الظروف إلى تحقيق مكاسب مؤقتة في دخل الفرد، ينتج عنها زيادة حجم السكان ، وهو ما يؤدي في نهاية المطاف إلى انخفاض دخل الفرد إلى حد الكفاف على المدى الطويل.

ففي تلك الفترة شهدت الاقتصادات التي تفوقت من الناحية التكنولوجية ارتفاعا في النمو الديمغرافي، لكن مستوى معيشة الفرد لا يعكس درجة التقدم التكنولوجي في هذه البلدان،

[1]، لأنه وفق مالتوس، فإن عدد السكان ينمو بمتتالية هندسية على عكس الإنتاج الذي ينمو بمتتالية حسابية، فدائما ما يفوق معدل النمو السكاني المعروض من السلع. وقد صورنا هذه العلاقة من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم(I -4):مالتوس والنمو السكاني

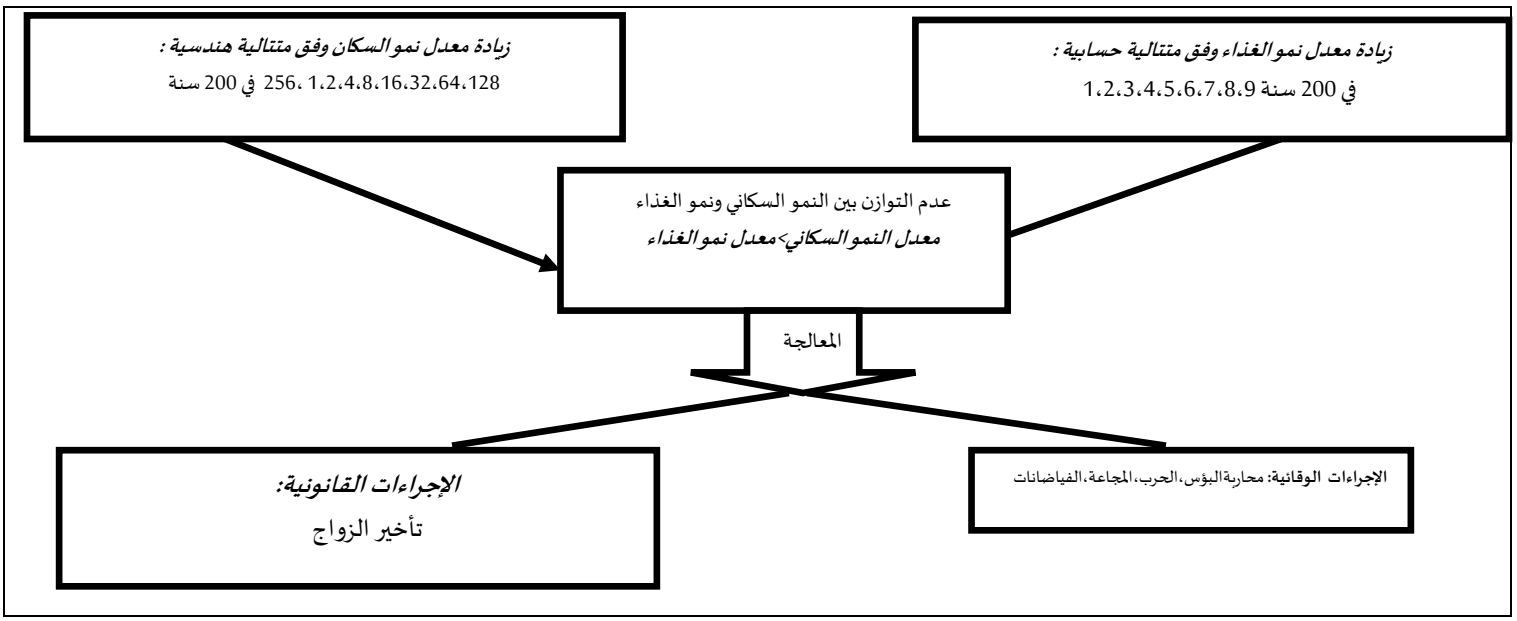

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المرجع التالي:

Natacha,k(2016), **Top 3 Theories of Population** ,Journals & Books Hosting, International Knowledge Sharing Platform, http://www.economicsdiscussion.net ,C onsulté le 4/4/2018.

[1] - Quamrul.A& Oded. G(2008), **Malthusian Population Dynamics: Theory and Evidence**,working paper,p.10. https://www.econstor.eu/obit ,Consulté le 05/04/2018.

خلال حقبة مالتوس، لم يكن هناك اختلاف كبير في المستوى المعيشي بين الدول، فقد كان متوسط مستوى دخل الفرد خلال الألفية الأولى في حدود $450 سنويا، في حين شهد متوسط معدل نمو نصيب الفرد من الإنتاج العالمي أدنى مستوى، وهو المستوى الذي قارب الصفر. واستمر هذا الركود حتى نهاية القرن الثامن عشر، وقد لوحظ هذا في جميع مناطق العالم، بحيث كان مستوى دخل الفرد في أوروبا الغربية والشرقية وآسيا وإفريقيا و أمريكا اللاتينية ما بين $400-450 في السنة، وفي عام 1820 بلغ مستوى دخل الفرد $ 418سنويا في إفريقيا، و$581 سنويا في آسيا، و$692 في أمريكا اللاتينية، $638 في شرق أوروربا، $1202 في كل من الولايات المتحدة ونيوزيلندا وكندا وأستراليا، وفي أوروبا الغربية وصل إلى $1204"[1]".

الشكل رقم(I -5):متوسط دخل الفرد في مناطق مختلفة من العالم

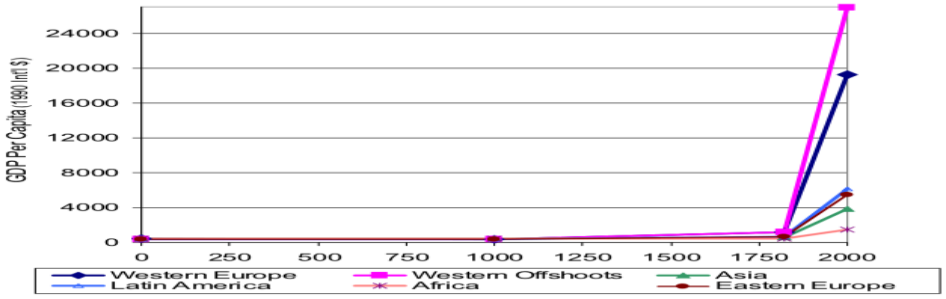

Source : Quamrul.A& Oded. G ,op,cit,p.02

إذا عدنا إلى تطور الدخل العالمي للفرد خلال القرون السابقة، فسنلاحظ انخفاض الناتج المحلي الإجمالي للفرد والأجور الحقيقية في عدة مناطق، واستمر الركود لعدة قرون. ففي القرن الثالث عشر تقلص الناتج المحلي الإجمالي للفرد بشكل كبير، وارتفع خلال القرنيين الرابع والخامس عشر بسبب وفاة ما لا يقل عن ثلث سكان أوروبا، وهذا في أعقاب الطاعون أو ما يعرف بالموت الأسود، فقد أدى هذا إلى ارتفاع الدخل الحقيقي للفرد مما حفز على ارتفاع النمو السكاني مؤديا إلى انخفاض دخل الفرد في القرن السادس عشر، ثم ارتفع بشكل تدريجي في القرن السابع عشر، وظل مستقرا خلال القرن الثامن عشر.

I -2-3- دافيد ريكاردو والتجارة الخارجية:

أيد دافيد ريكاردو فكرة آدم سميث المتعلقة بالتبادل التجاري بين الدول لكسب فوائد التخصص الدولي، وهذا بعد معاينته لظاهرة ارتفاع تكاليف القطاع الزراعي ولجوء بريطانيا إلى حماية منتجاتها الزراعية بمنع استيراد هذا النوع من السلع، مما أدى إلى ارتفاع أسعار الحبوب، وأصبح المواطن البريطاني غير قادر على اقتناء أهم المستلزمات (ارتفاع حصة الخبز من ميزانية استهلاك العامل).

[1] - Quamrul.a& oded. G,op,cit

ومع انخفاض القدرة الشرائية بسبب ارتفاع المستوى العام لأسعار المنتجات الزراعية، استلزم الأمر رفع أجور العاملين، وبالتالي انخفاض الأرباح الصناعية وتراجع تراكم رأس المال الصناعي، وبما أن دافيد ريكاردو من بين الاقتصاديين الذين يؤمنون بدور تراكم رأس المال في استمرار مسار النمو الاقتصادي، قد طالب بضرورة ثبات معدل الأجور أو انخفاضه مع توفير منتجات بأقل الأسعار مع كونها تتناسب مع احتياجات العمال، لأن استحالة تحقيق نمو اقتصادي في ظل ارتفاع الأجور والأسعار معا"[1]."

فضل دافيد ريكاردو التوجه نحو التجارة الخارجية لاستيراد سلع بأسعار أقل في حالة كانت هذه السلع مكلفة محليا، لتفادي مشكل المطالبة برفع الأجور وانخفاض الأرباح. فعلى سبيل المثال تتخلى بريطانيا عن إنتاج الحبوب بسب ارتفاع تكاليفه وتخصص كل عوامل الإنتاج للتصنيع للمحافظة على معدل ربح عالٍ في الصناعة، حسب الشكل التالي:

الشكل رقم(I -6):التخصص الدولي وفق د.ريكاردو

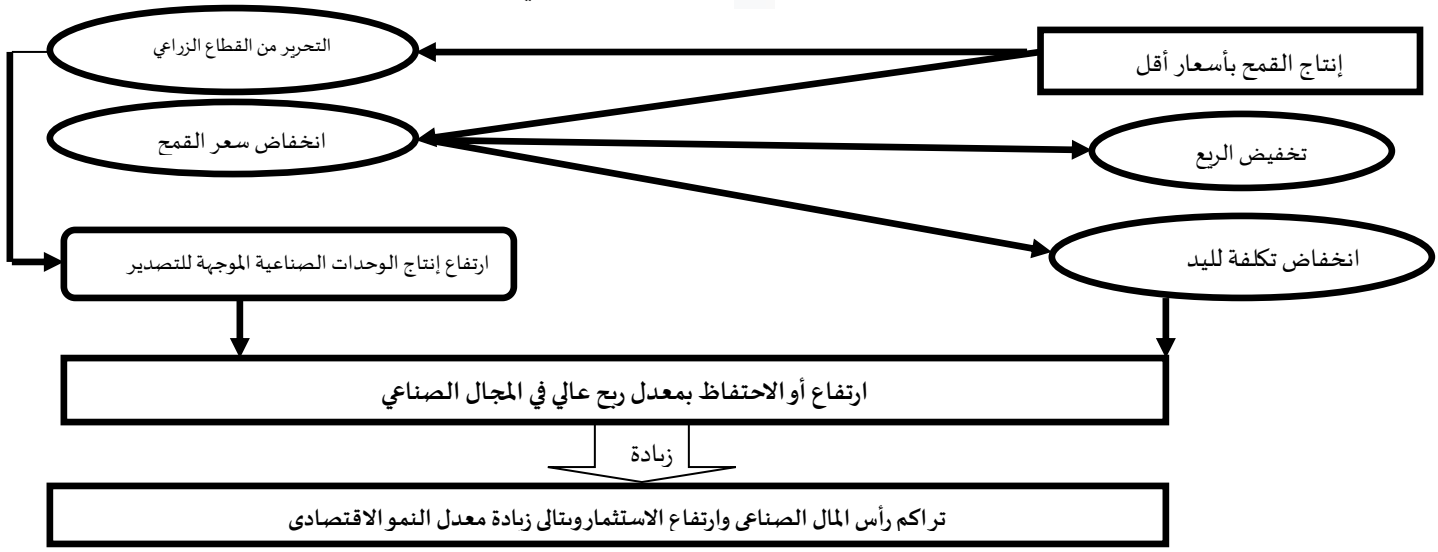

المصدر:من إعداد الطالبة

ارتبط مفهوم التكلفة النسبية بـ د.ريكاردو وهو أهم ما جاء به في نظريات التجارة الخارجية بعد آدم سميث الذي تطرق إلى مفهوم التكاليف المطلقة، بحيث يرى د.ريكاردو أن الشرط الكافي والضروري لتحقيق مكاسب التجارة الدولية هو اختلاف التكاليف النسبية وليس التكاليف المطلقة، وبمعنى آخر يتخصص كل بلد في المنتوج الذي يحقق له أكبر ميزة نسبية. والجدول التالي يوضح مفهوم التكاليف النسبية وفق ما جاء به آ.سميث عند مقارنة بين البرتغال وبريطانيا.

[1] - نويوة عمار(2014)،**مطبوعة في مقياس الاقتصاد الدولي**،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة الحاج لخضر،باتنة،ص.ص:05-07.

الجدول رقم(I -4)د.ريكاردو والتكاليف النسبية

	البرتغال	بريطانيا
A : وحدة من النبيذ	80 سا(Ab)	120سا(Ad)
B : وحدة من النسيج	90 سا(Bc)	100سا(Be)

المصدر:من إعداد الطالبة

Ab : عدد ساعات العمل المنفقة لإنتاج وحدة من النبيذ في البرتغال.

Ad: عدد ساعات العمل المنفقة لإنتاج وحدة من النبيذ في بريطانيا.

Bc: عدد ساعات العمل المنفقة لإنتاج وحدة من النسيج في البرتغال.

Be: عدد ساعات العمل المنفقة لإنتاج وحدة من النسيج في بريطانيا

- وتحسب التكلفة النسبية للنبيذ بالمقارنة مع تكلفة النسيج في البلدين كما يلي:

- **البرتغال**: $\frac{Ab}{Bc}=\frac{80}{90}=0.88$

- **بريطانيا**: $\frac{Ad}{Be}=\frac{120}{100}=1.2$

بالمقارنة بين التكاليف النسبية لكلا البلدين نستنتج أن الميزة النسبية لإنتاج النبيذ في البرتغال أقل من الميزة النسبية لإنتاجه في بريطانيا، حيث يقدر بـ1.2، إذن يتخصص البرتغال في إنتاج النبيذ.

I -2-4- النمو الاقتصادي عند هارود ودومار:

في الفترة التي أعقبت نظرية كينز ظهر نموذج هارود ودومار الذي ركز على التحليل الكينزي، لكن في المدى الطويل من خلال بناء توازن ديناميكي بين العرض والطلب عند مستوى التشغيل الكامل اعتمادا على فرضية مجموع الادخارات = مجموع الاستثمارات، ووفقا لهذا النموذج يعتمد النمو الاقتصادي**(g)**، على ثلاثة عوامل رئيسية، وهي: الادخار**(S)**، الاستثمار**(I)**، ورأس المال**(K)**، وأساس العلاقة ما بين المتغيرات هو رأس المال الذي يترجم في شكل آلات ومعدات ومصانع.

اهتم هارود ودومار بشكل خاص بدور الاستثمار باعتباره مكونا أساسيا من مكونات الطلب الكلي الذي يعمل على زيادة معدل النمو الاقتصادي بسبب آلية المضاعف، ويولد الدخل الذي يزيد من القدرة الإنتاجية للاقتصاد، وفي هذه النظرية ليس هناك أي ضمان على نمو العرض والطلب بنفس الوتيرة، فقد يكون معدل النمو الاقتصادي الفعلي مختلفا تماما عن معدل النمو الطبيعي"[1]"، وذلك يعني أنه دائما ما يكون الاقتصاد على حافة السكين أو في حالة عدم الثبات(حافة الشفرة). ومنه نستنتج أن النموذج ميز بين ثلاثة معدلات للنمو:

- **معدل النمو الطبيعي(gn)**: معدل نمو العمال إضافة إلى معدل نمو إنتاجية العامل وهو معدل النمو الممكن تحقيقه؛

[1] -Harrod &Dommar model(2012), Posted 3rd June by Blogger, http://growthanddevelopmentia ,Consulté le 10/04/2018.

- **معدل النمو الفعلي(g):** معدل النمو المحقق فعلا؛

- **معدل النمو المضمون(gw):**معدل نمو السنوات السابقة الذي يُضمَن تحقيقه في السنوات اللاحقة مع استمرار معدل الادخار بنفس النسبة"[1]".

برهن هارود ودومار على ضرورة خلق استثمار صافٍ لتعويض قيمة ما اهتلك سنويا من رأس المال الثابت (المعدات، الآلات، الطرق) للمحافظة على صيرورة النمو الاقتصادي، ووجد علاقة تربط بين رصيد رأس المال**(k)**، وحجم الناتج القومي**(Y)** لتعرف باسم معامل رأس المال إلى الناتج الوطني"[2]**capital output ratio (V)** ، من خلال ما سبق نبرهن على العلاقات السابقة وفق المعادلات الرياضية التالية"[3]":

1- الادخار هو نسبة معينة من الدخل القومي:

$$s = sy$$

2- الاستثمار ما هو إلا عبارة عن مقدار التغير بالزيادة أو النقصان في رصيد رأس المال

$$I = \Delta K$$

3- رصيد رأس المال هو نسبة رأس المال إلى الناتج القومي:

$$K = \frac{\Delta K}{\Delta Y} \Leftrightarrow \Delta K = V.\Delta y$$

4- شرط التوازن في النموذج مبني على أساس مجموع الادخارات = مجموع الاستثمارات

$$S = I$$

- من المعادلات 1-2-3-4 يتبين أن:

$$sy = \Delta k = v.\Delta y$$

نقسم طرفي المعادلة على vy فنحصل على التالي:

$$\frac{s}{v} = \frac{\Delta y}{y} = g$$

من خلال المعادلة يتضح أن معدل النمو الاقتصادي يتناسب طرديا مع معدل الادخار، وعكسيا مع معامل رأس المال، بحيث كلما ازدادت الاستثمارات انخفضت إنتاجية رأس المال على المدى الطويل، وحسب وجهة نظرهم فإن أي بلد لديه القدرة على ادخار(استثمار) ما لا يقل عن٪20 إلى ٪25 من دخله القومي سيصل إلى معدل نمو اقتصادي يتراوح ما بين٪5 إلى ٪6 سنويا. فعلى سبيل المثال إذا كان٪S=10: ، $v=3^{1/3}$ وفي حال طلب

---

[1] - GYLAFSON.T (2004), **Principles of Economic growth** ,Oxford University , https://global.oup.com ,Consulté le 06/04/2018.

[2]-دربان محمد ناصف وآخرون(2003)،**النظرية الاقتصادية**،دار الناشر للطبع والتوزيع،جامعة الإسكندرية،مصر،ص.142.

[3] -Nipun.S,Harrod ,**Dommar modele of economic growth,**working paper, **http://www.economicsdiscussion.net,Consulté** le 07/04/2018

100 وحدة من رأس المال لإنتاج 33 وحدة إنتاج في بلد ما مع إمكانية استثمار ٪10 من دخلها القومي سنويا، أمكننا بهذا تحقيق نمو في دخل الفرد بنسبة٪3 سنويا، وإذا ارتفع معدل الادخار إلى ٪20 يصبح٪ g=6."[1]"

تعرض النموذج لبعض الانتقادات من ناحية مستوى الافتراض نذكر منها ما يلي"[2]":

- اهتمامه بالبلدان المتقدمة فقط، يعني أنه لا يمكن تطبيق ما جاء به كل من هارود ودومار في البلدان الأقل نموا التي تفتقر إلى المدخرات وهي المخزن الرئيسي للنمو الاقتصادي؛
- افتراضه السلوكي أن المنتجين يستثمرون فقط لتلبية التوقعات في الفترات القادمة، هذا الافتراض يلغي كل الخطط الاستثمارية طويلة الأجل؛
- يرى النموذج أن النمو الاقتصادي والتنمية موضوع واحد، لكن النمو هو فرع من فروع التنمية الاقتصادية؛
- يشرح النموذج أنه في حالة افتقار البلدان للادخار، فعليها أن تلجأ إلى الاقتراض لتمويل الاستثمار في رأس المال لتحريك النمو الاقتصادي، لكن غالبا ما يسبب الاقتراض مشاكل السداد في وقت لاحق؛
- أهم معيار في نموذج هارود ودومار هو معدل الادخار لكن قد يتأثر بنصيب الفرد من الدخل.

I 2-5- علاقة النمو الاقتصادي بتوزيع الدخل عند كالدور:

نيكولاس كالدور أحد أهم مؤسسي النظرية الاقتصادية الكلية بعد كينز، وعالج العديد من الموضوعات خلال ثلاثينيات القرن الماضي، من بينها مفاهيم التوازن الاقتصادي والمنافسة غير الكاملة والاحتكارية وأثر الأجور على التوظيف والسياسة الاقتصادية وسياسة الضرائب ونظرية رأس المال، وتأثر في السنوات الأولى من عمله بالمشاكل الاقتصادية التي جرت مناقشتها في ذلك الوقت وأهمها مشكلة التوازن.

وبدأت أفكار كالدور تتطور مع نشر كينز لنموذجه الجديد في التوازن الاقتصادي سنة 1936 في كتابه النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود، وعلى الرغم من أن ردة فعله جاءت متأخرة نوعا ما فإنه استطاع تحويل اهتمامه من قضايا الاقتصاد الجزئي إلى قضايا الاقتصاد الكلي، وله دور كبير في دراسة السياسة الاقتصادية الكلية وراجع وجهات النظر المختلفة بشكل دقيق حول العوامل المسببة للنمو، وكون نموذجا يتضمن ثلاث وظائف أساسية وهي:

- وظيفة التقدم التقني؛
- وظيفة الاستثمار؛
- وظيفة الادخار.

[1] -Nipun.S,Harrod,op,cit.

[2] -Harrod &Dommar model,op,cit.

وفي النصف الثاني من خمسينيات القرن العشرين، أشار كالدور إلى نقاط مثيرة للاهتمام في موضوع النمو الاقتصادي، وميز مرحلتين في تنمية الاقتصاد الرأسمالي، فخلال المرحلة الأولى وجد نقصا في الموارد المتراكمة وكانت الأجور هي الكمية المحددة لمستوى توزيع الدخل القومي، ويتحدد مستواها على الحد الأدنى من الكفاف.

أما في المرحلة الثانية، فتتميز بفائض نسبي من الموارد المتراكمة، وعلى هذا الأساس يتوزع الدخل القومي بين الربح(P) والأجر(W). وتستند نظريته للتوزيع على الافتراض الكينزي للاستثمار على أنه مصدر للنمو الاقتصادي، ويتم تحديد مقدار الوفورات اعتمادا على حجم الاستثمار الذي يحدد مستوى الدخل والبطالة. كما قسم المجتمع إلى طبقتين: طبقة العمال وطبقة الرأسماليين، بحيث يتلقى العمال أجورهم مقابل مجهودهم في العملية الإنتاجية بينما يتلقى أصحاب رأس المال الأرباح فائدةً على ما أنفقوه في مشروع معين، وتساهم هذه الطبقة(طبقة الرأسماليين) في استقرار النظام الاقتصادي بسبب قدرتهم على الادخار أكبر بكثير من أولئك الذي يتلقون الأجور(طبقة العمال)، ووافق على افتراض إمكانية المساواة بين الاستثمار والادخار عد عند مستوى التشغيل الكامل[1]. وفق ما سبق سنختصر نموذج كالدور

كالتالي"[2]":

1) – الدخل القومي: الأجور(w)+ الأرباح (p)

$$y = w + p$$

2) – بما أنه توجد طبقتان :طبقة العمال وطبقة الرأسماليين فسوف يتم التعامل مع نوعيين من الادخار: ادخار العمال(S_W)، ادخار الرأسماليين (S_P).

$$S = S_w + S_p$$

3) **شرط التوازن** هو:تساوي الادخار مع الاستثمار

$$S = I = S_w + S_p$$

4) – بما أن الادخار هو دالة متزايدة من جهة الأرباح والأجور فإننا نعيد صياغة العلاقة رقم 3 كما يلي:

$$S = I = s_w W + s_p P$$

s_w: الميل الحدي لادخار العمال؛ s_p: الميل الحدي لادخار الرأسماليين.

- استمرارية النمو مرهونة بزيادة المخرجات من خلال زيادة حجم الاستثمار الذي يتحدد طبقا لمعدل الربح الذي يسمح بالحصول على نمو اقتصادي متوازن في ظل نظام التشغيل الكامل، وعليه يجب تحديد **حصة الأرباح من الدخل الكلي كما يلي:**

1) – من المعادلة رقم 1 نعوض قيمة W بما يساويها في المعادلة رقم 4 لتصبح المعادلة كالتالي:

---

[1] - Nicholas K(1953),**capital accumulation& economic growth,**economic journal, King's College, Cambridge,pp:88-263.

[2] René Sandretto(1994),"**Rémunération et répartition des revenus**, HACHETTE, Paris 1er édition, pp.186-188.-

$$I = s_w(Y - P) + s_p P \Leftrightarrow I = (s_p - s_w)P + s_w Y$$

- نقسم طرفي المعادلة على y:

$$\frac{I}{Y} = (s_p - s_w)\frac{P}{Y} + s_w$$

2) – حصة الأرباح من الدخل الكلي(معدل الربح):

$$\frac{P}{Y} = \left[\left[\left(\frac{1}{s_p - s_w}\right)\frac{I}{Y}\right] - \frac{s_w}{s_p - s_w}\right]$$

3) – حصة الأجور من الدخل الكلي(معدل الأجور):

$$W = Y - P$$

- نقسم طرفي المعادلة على y ونحصل على معادلة حصة الأجور من الدخل القومي كالتالي:

$$\frac{W}{Y} = 1 - \frac{P}{Y}$$

4) - توصل كالدور إلى أن معدل الربح يرتبط بمعدل رأس تراكم رأس المال من خلال العلاقة التالية:

$$\pi = \frac{P}{K} = \left[\frac{1}{s_p - s_w}\frac{I}{K}\right] - \left[\frac{1}{\frac{K}{Y}}\frac{s_w}{s_p - s_w}\right]$$

$\frac{K}{Y}$: نسبة رأس المال إلى الناتج؛ $\frac{I}{K}$: معدل تراكم رأس المال؛ π: معدل الربح.

من بين الذين أيدوا نظرة كالدور للعلاقة الإيجابية بين معدل الادخار والنمو الاقتصادي، نذكر pasinetti الذي توصل إلى نتيجة مفادها أن كلا الطبقتين تدخر جزءا من دخولهما وتحصل على الأرباح لتوظيفها في الاستثمارات المحددة للنمو، لكن ادخار العمال ليس له تأثير على الدخل الوطني أو على تحديد معدل الربح(π)، لأن الدخل ومعدل الربح يرتبطان فقط بالميل الحدي لادخار الرأسماليين وفق العلاقة التالية:

$$\pi = \frac{P}{K} = \left[\frac{1}{s_p} \frac{I}{K} \right] \Leftrightarrow \left[\frac{P}{Y} = \frac{1}{s_p} \frac{I}{Y} \right]$$

في سنوات الستينيات من القرن الماضي(1960)، أولى كالدور اهتماما بالقطاع الصناعي وقدم نموذجا لأسباب تباطؤ النمو في المملكة المتحدة، واستنتج أن انتقال العمالة الفائضة من القطاعات غير المنتجة إلى القطاعات المنتجة هو أساس النمو وخاصة من القطاعات الخدماتية إلى القطاع الصناعي"[1] "، وجاءت بعدها عدة أبحاث تؤكد صحة قانون كالدور"[2]"(LOI KALDOR).

I -2-6- نموذج نادي روما (نموذج حدود النمو):

وهو نموذج نادي روما أو النظرية التقليدية المنقحة للنمو أو نموذج حدود النمو الذي أشرف عليه معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا في الولايات المتحدة(massachusetts institute of technology) سنة 1972، وتعالج هذه النظرية النمو الاقتصادي على المدى البعيد، وهو من أكثر النماذج أهمية بحيث تم استخدام أكثر من 100 ألف معادلة لمحاكاة الوضع الإنساني والإشكاليات العالمية، وكانت النتائج الختامية غير مبشرة. وهذا مع نهاية المائة سنة المقبلة. والسبب يعود إلى الاتجاهات الحالية المتفاقمة لنمو السكان وتلوث البيئة ونضوب الموارد الطبيعية وتراجع إنتاج الغذاء والإفراط في الإنتاج الصناعي، هذه العوامل كلها ستؤدي إلى انهيار المجتمعات وتراجع معدل النمو العالمي خلال السنوات المقبلة.

ناقش المعهد مشكلة ارتفاع السكان تزامنا مع ارتفاع ظاهرة التلوث البيئي الناتجة عن النشاط البشري بالدرجة الأولى، بحيث ستتضاعف موارد العالم مع زيادة المخرجات، ومن ثم يحدث تلوث بيئي أكبر مسببا تراجع جودة المنتجات الزراعية وخطورة تسمم المنتجات الغذائية ومن ثم وفاة الملايين[3] ، وقد درس صندوق النقد الدولي في القرن الحالي مشكلة التلوث البيئي الناتج عن النشاط البشري في تقرير له عن مصير الدول النامية و الاقتصادات الصاعدة والاقتصادات المتقدمة بحلول عام 2100 ، وخلصت نتائج الدراسة إلى أن معدل تواتر موجات الحر والأعاصير والأوبئة سيرتفع تدريجيا في كل البلدان، كما أن التحكم في عدد السكان شرط ضروري لكن ليس كافيا، بل يجب خلق ثروة جديدة بدل التحكم في النسل"[4]".

---

[1]- يوسف يخلف مسعود،يوسف فرج لأصفر(2015)،**قانون KALDOR وتقدير العلاقة بين الإنتاج الصناعي والتنمية الاقتصادية للاقتصاد الليبي**،مجلة بحوث اقتصادية عربية مركز دراسات الوحدة العربية،العددان79-80،لبنان،ص.ص:110-127.

[2] -Christian.L.B&Tunzelmann.N(2004), **Croissance industrielle, demande et activités technologiques**, Revue 'économie . industrielle N° 105- 1er Trimestre, pp .07-10.

[3] - توفيق عباس المسعودي(2015)،**دراسة في معدلات النمو اللازمة لصالح الفقراء(العراق دراسة تطبيقية)**،مجلة العلوم الاقتصادية،العدد27،ص.37.

[4] - Source :Sebastian & A,Natalija.N(2017),**Climate Change Will Bring More Frequent Natural Disasters & Weigh on Economic Growth,** Fonds monétaire international,16 November, https://blogs.imf.org/, Consulté le 12/04/2018.

الشكل رقم(I-7):الكوارث الطبيعية الناجمة عن انبعاث الغازات الدفيئة (معدل التواتر/شهر)

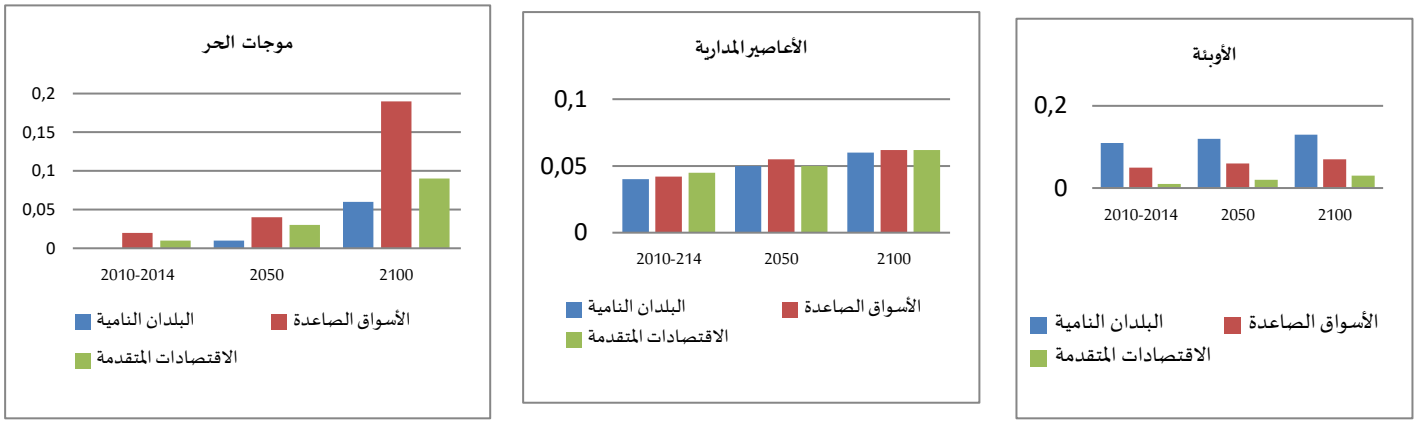

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المرجع التالي:

Sebastian & A,Natalija.N(2017),**Climate Change Will Bring More Frequent Natural Disasters & Weigh on Economic Growth,** Fonds monétaire international,16 November, https://blogs.imf.org/, Consulté le 12/04/2018.

ومن الذين انتقدوا هذا النموذج نذكر تقرير **هرمان كان** الذي توقع مستقبلا مشرقا لاتجاهات النمو العالمية في الآفاق المستقبلية، مع معالجة الجانب المؤسساتي والتنظيمي لمواصلة سيرورة النمو. فالمشكل حسب **كان** له علاقة بجانب التسيير والحوكمة بعيدا عن الصناعة والتلوث والسكان، كما اعتبر أن الأزمة في القرن العشرين هي جزء من التحول العظيم في الثروة الصناعية مع بداية القرن الثامن عشر والتاسع عشر.ويتوقع مع حلول عام 2126 وصول دخل الفرد العالمي إلى 200.000 دولار(حسب سنة 1975ووصول عدد سكان العالم إلى 10 بليون فرد، ليصبح إجمالي الناتج العالمي 300 ترليون دولار، مع وجود انتكاسات تعالج بخلق ثروة جديدة عن طريق مصادر أخرى قادرة على إعطاء قيمة مضافة، على عكس نموذج حدود النمو الذي يرى مستقبل غير مبشر للنمو إلا إذا تم التحكم في النمو السكاني والتلوث وتحقيق مساواة عالمية، بحكم أننا نعيش على نفس الكرة الأرضية. كما يجب إنماء حس التوحد مع الأجيال القادمة وتطوير وعي عالمي يحقق من خلاله كل فرد دوره باعتباره عضوا في المجتمع العالمي، مع تطوير تقنيات أكثر مقاومة للتلوث البيئي.

I - 2-7- نظرة صولو إلى النمو الاقتصادي:

قام كل من(solow 1956؛ Swan1956) بنشر ورقيتين بحثيتين تبحثان في متغيرات الاقتصاد الكلي، وطور بعدها solow نموذجه وبفضل جهوده وبساطته في شرح وتحليل الاقتصاد الكلي الحديث تحصل على جائزة نوبل في الاقتصاد، وأصبح من أشهر الاقتصاديين في عصره، وقبل solow كان النموذج الأكثر شيوعا في النمو الاقتصادي هو نموذج (Harrod & Domar) .

إن دراسة النمو الاقتصادي والتنمية تتطلب نماذج ديناميكية، لهذا اتبع solow منهجا ديناميكيا يرتكز على أسباب الإنتاج وغيرها من المتغيرات الأخرى كرأس المال، الاستهلاك، معدل النمو السكاني. فقد افترض أن تحسن مستويات المعيشة على المدى الطويل"[1]" يعتمد على أربعة متغيرات تحقق شرط "[2] "INADA، وهي كالتالي:

- معدل النمو السكاني(n)
- رأس المال(k)
- معدل الادخار(s)
-التغير التكنولوجي(A)

يتطلب تحقيق النموذج خفض معدل النمو السكاني حتى لا ترتفع عروض العمل(L) مما يفرض ضغوطا على تراكم رأس المال وتراجع نسبته على المدى الطويل مسببا انخفاض نمو الناتج والدخل، أما نظرة Solow إلى الادخار، فيرى أن زيادة مستوى الادخار(s) انطلاقا من حالة التوازن I=S تسبب ارتفاع معدل النمو الاقتصادي، لكن عارضه Romar الذي يرى أن الزيادة في معدل الادخار تتسبب فقط في زيادة حصة العامل من الناتج .

كما وافق Solow على فكرة ما جاء به كل من Harrod & Domar حول ضرورة خلق استثمار صافٍ، ودعا إلى خفض معدل اندثار رأس المال(d) لتعويض قيمة ما اهتلك من رأس المال الثابت، واقترح إمكانية الإحلال بين رأس المال والعمل في العملية الإنتاجية. وعلى هذا الأساس يمكن صياغة دالة الإنتاج لSolow من نوع cobb douglas في ظل ثبات الغلة مع الحجم كما يلي"[3]":

$$Y_t = F(K_t, L_t)$$

Y:الناتج؛ K :رأس المال؛ L: العمل؛ t : الزمن

❖ إن عرض العمل ينمو بنفس وتيرة نمو السكان، وهذا يعني أن عرض العمل يتحدد خارجيا كما يلي:

$$L_t + 1 / L_t = 1 + n$$

---

[1] -Acemoglu.D,**introduction to model economic growth,**department of ecoomics, Massachusetts Institute of Technology,pp.37-38.

[2] -Yasuharu.U(2005)**Economic analysis of information system investment in banking industry**.Japan, ، p.217.phttps://www.springer.com,Consulté le 10/04/2018.

[3] -أحمد الكواز،نموذج صولو،برنامج اقتصاديات التنمية والنمو،المعهد العربي للتخطيط،الكويت،ص.ص01-02.

❖ ثباث الغلة مع الحجم يفسر أن دالة الإنتاج حسب Solow تابعة لرأس المال(k) , ويعني ذلك أن حصة ما سوف ينتج يتحدد على أساس حصة ما سوف يستخدم من رأس المال كما يلي"[1]":

$$Y = F(K)$$

❖ يمكن صياغة المعادلة أعلاه بمفهوم حصة الناتج للعامل(الإنتاج الفردي) الذي هو دالة في حصة العامل من رأس المال، بما يعني أن الناتج يعتمد فقط على رأس المال بغض النظر عن الحجم الكلي للاقتصاد وتصبح المعادلة كما يلي:

$$y = f(k)$$

علما أن y تمثل الإنتاج الفردي و K تمثل حصة العامل من رأس المال:

$$y = Y / L$$

$$k = K / L$$

❖ ضرورة استثمار جزء من الدخل في شكل ادخار (الادخار هو نسبة ثابتة من الدخل):

$$S = sy$$

❖ تتحدد قيمة الإنتاج الفردي على أساس حصة العامل من رأس المال، والتغير في حصة العامل من رأس المال يتأثر بعاملين وهما: حصة العامل من الاستثمار، والاستثمار الصافي الذي يجب خلقه للمحافظة على حصة العامل الحالية من رأس المال بسبب اهتلاك رأس المال الثابت في العملية الإنتاجية، بناءً على ذلك يكتب نموذج التوازن لSolow كما يلي:

$$k_{t+1} - k_t = \frac{1}{1+n}\left(sf(k_t) - (d+n)k_t \right)$$

$k_{t+1} - k$: التغير في حصة العامل من رأس المال؛ $sf(k_t)$:حصة العامل من الاستثمار؛ $(d+n)k_t$:الاستثمار الذي يضمن المحافظة على حصة العامل من رأس المال.

❖ وفي حال استقرار جميع المتغيرات المذكورة سابقا فإن:

$$k_{t+1} = k_t \iff sk(k_t) = (d+n)k_t$$

❖ حسب Solowعندما يصل حصة العامل من رصيد رأس المال إلى حالة الاستقرار على المدى الطويل، وينمو الناتج بنفس معدل النمو السكاني(n)، تصبح المعادلة من الشكل التالي:

$$Y_{t+1} / L_{t+1} = Y_t / L_t \Rightarrow Y_{t+1} / Y_t = L_{t+1} / L_t = (1+n)$$

[1]-أحمد الكواز،نفس المرجع السابق،ص.ص:03-06.

- صولو والتغير التكنولوجي:

وسع Solow نموذجه بإضافة التغير التكنولوجي(A) مع افتراض نموه بمعدل ثابت، وتمت إضافته في دالة الإنتاج لزيادة فعالية إنتاجية العمل (augmenting labour) حسب ما جاء في نموذج Harrod في التقدم التقني وفق المعادلة التالية"[1]":

$$Y_t = f(K_t, A_t L_t)$$

وحسب نموذجه، لا يمكن أن ينمو دخل الفرد في المدى الطويل عندما يصل الاقتصاد إلى حالته المستقرة، وفكّر في إيجاد متغير يكون سببا في زيادة الناتج المحلي الإجمالي، ووجد أن التقدم التقني من أكثر المحددات تأثيرا على معدل النمو الاقتصادي في المدى الطويل كما يلي:

$$Y_{t+1} / Y_t = A_{t+1} L_{t+1} / A_t L_t = (1+n)(1+g)$$

لا يقتصر نموذج Solow على تحديد أثر الادخار على الإنتاج الفردي بل ذهب إلى أبعد من ذلك، مشيرا إلى أن الزيادة في معدل الادخار تؤدي إلى ارتفاع كل من رأس المال؛ الدخل القومي، الاستهلاك وكلما زادت حصة الفرد من الاستهلاك وصلنا إلى أعلى مستويات الرفاه الاقتصادي.

- نموذج صولو في الواقع العملي:

بغرض تطبيق نموذج صولو في الواقع العملي، ارتأينا أن نحلل إحصائيات مصادر النمو لبعض الدول خلال فترة الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، واستنتجنا تطابقا إلى حد ما لهذا النموذج مع ما تم التوصل إليه في بعض أقاليم العالم[2]، حسب المنحنى التالي:

الشكل رقم (II-8): مصادر النمو الاقتصادي لبعض أقاليم العالم

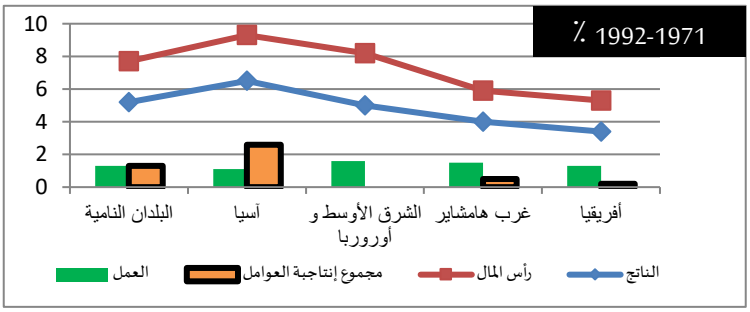

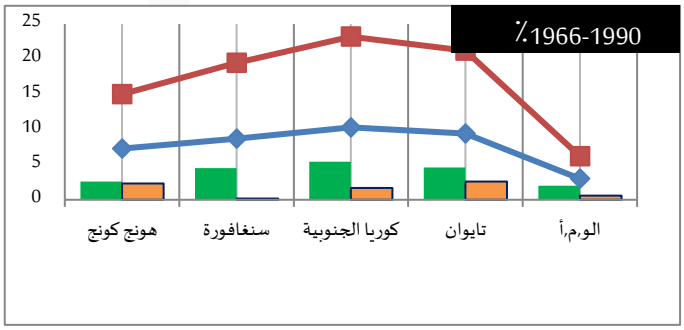

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على المرجع التالي: أحمد الكواز،نفس المرجع السابق،ص.ص:34-35.

---

[1]-أحمد الكواز،نفس المرجع السابق،ص.ص:09-10.

[2]-- نفس المرجع السابق،ص.ص:34-36.

يبين المنحنى أعلاه محددات النمو في بلدان شرق آسيا وبعض دول العالم، نلاحظ أن مساهمة العمل متشابهة تقريبا ما بين الأقاليم وتباين مساهمة إنتاجية العوامل(TFP)، في حين أن نسبة رأس المال في بلدان شرق آسيا كانت هي الفاصل في تحديد أكثر متغير تأثيرا على معدل الناتج، ففي كوريا الجنوبية بلغت نسبة رأس المال 12.9٪ يقابلها 10.3٪ كمعدل ناتج وهي الأعلى ما بين دول المجموعة، أما هونج كونج فبلغت نسبة رأس المال للإنتاج الفردي 7.7٪ و7.3٪ معدل الإنتاج، وهي الأدنى في دول شرق آسيا. وهذا ما يعكس أهمية رأس المال كمصدر للنمو خلال الفترة(1966-1990).

وتعادل مساهمة رأس المال أربعة أضعاف؟ مساهمة الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، ومنه نستنتج أن نتائج نموذج صولو انطبقت في بلدان شرق آسيا أكثر من انطباقها في بقية الأقاليم، فإذا قارنّا **منطقة الشرق الأوسط** وأوروبا خلال الفترة (1971-1992) مع بلدان شرق آسيا، فسنلاحظ أن نسبة٪ 2.8 من رأس المال في آسيا ساهمت في ناتج بنسبة ٪6.5 ، ينما بينما وصلت نسبة رأس المال الشرق الأوسط وشمال أفريقيا٪3.3 لكن لم تتعد نسبة الإنتاج ٪5.

- انتقادات النموذج:

ما يعاب على نموذج صولو هو انخفاض النمو في المدى الطويل، فعلى الرغم من أهمية التراكم الرأسمالي وتأثيره القوي على معدل النمو في البلدان المتجانسة اقتصاديا ، فإن هذا التحليل غير كافٍ لتفسير عملية النمو، فمع مرور الوقت أصبحت النظرية النيوكلاسيكية للنمو غير قادرة على مواكبة الواقع الاقتصادي للدول والتقلبات قصيرة الأجل.

I -2-8- نموذج Rebelo (نموذج AK)

عالج Rebelo مشكلة عدم توازن النمو الاقتصادي في المدى الطويل عندما يصل الاقتصاد إلى حالته المستقرة بسبب تناقص الإنتاجية الحدية لرأس المال، وفكر في عناصر إنتاج تسمح بتزايد غلة الحجم، وتتمثل هذه العناصر في :المعرفة وتقنيات الإنتاج أو بمعنى آخر رأس المال الموسع(رأس المال البشري والمادي).

وتعرض نموذجه لعدة انتقادات أهمها إهماله لجانب تقادم رأس المال، وبالتالي تناقص غلة الحجم. إلا أن مفهوم Rebelo لرأس المال يختلف عن المفاهيم النيوكلاسيكية السابقة التي حصرت هذا المفهوم في كل ما هو مادي (الأراضي، المباني،التجهيزات،الآلات)، ووسع فكرته بالنظر إلى جانب المعرفة والتأهيل وتقنيات الإنتاج، وهذا ما أعطى واقعية للنموذج من جهة ثبات غلة الحجم، فمقدار ما سوف سوف ينتج يتحدد على أساس مقدار ما سوف يستخدم من رأس المال المادي والبشري[1].

[1]-عياد هشام(2017) ،**أثر النمو الاقتصادي على الفقر في وجود اللامساواة الاقتصادية في الجزائر والدول النامية**،رسالة دكتوراه،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير ،جامعة أبي بكر بلقايد،تلمسان،ص.ص:83-84.

وبما أن هذه العناصر غير قابلة للاهتلاك من وجهة نظر Rebelo ، فهذا يعني أن الناتج في المدى الطويل سينمو دون توقف، لهذا ركز على الاستثمار في رأس المال الموسع كآلية لزيادة المكاسب وتعويض تناقص العوائد الحدية لرأس المال التقليدي، وكل زيادة في رأس المال الموسع ستؤدي إلى زيادة بنفس القيمة في وحدات رأس المال الجديدة وما قبلها (غلة الحجم ثابتة).

يفترض Rebelo أن أي زيادة في معدل الادخار سيقابلها زيادة في معدل الاستثمار(الاستثمار في رأس المال الموسع)، ونظرا إلى أن معدل النمو الاقتصادي هو دالة متزايدة في معدل الاستثمار هذا يعني أن أي سياسة اقتصادية تهدف إلى تحفيز الاستثمار سيكون لها أثر موجب ومباشر على معدل النمو. وفقا لما سبق يمكننا التعبير عن نموذج المبسط لRebelo كما يلي"[1]":

1) – معدل النمو الاقتصادي هو دالة متزايدة في معدل الاستثمار، كما أن معدلات الادخار دائما ما تقودنا إلى تراكم رأس المال وارتفاع الإنتاج الفردي، وعلى هذا الأساس تكتب دالة تراكم رأس المال حسب نموذج solow على الشكل التالي:

$$y = AK$$

y : الناتج؛ A : متغير ثابت موجب يعبر عن مستوى التكنولوجيا حيث $A \succ 0$ ؛ K:رأس المال الموسع ينمو بمعدل ثابت

❖ مع افتراض Rebelo لفرضية إلغاء تناقص الإنتاجية الحدية، فذلك يعني أن $\alpha = 1$ وثبات غلة الحجم لرأس المال K المساوية لمعدل نمو الإنتاج. ارتأينا أن نبرهن على العلاقات التالية وفق المعادلات الرياضية التالية:

2) – تكتب دالة تراكم رأس المال على الشكل التالي:

$$\dot{K} = sAK - (n + \delta)K$$

s: الادخار؛ δ : الاهتلاك؛ n: عدد السكان متغير ثابت،

3) – نقسم طرفي المعادلة رقم 2 على k ونتحصل على معدل نمو رأس المال الفردي كما يلي:

$$\frac{\dot{k}}{k} = sA - (n + \delta)$$

علما أن: $sA \succ \delta$ وبالتالي: $\frac{\dot{k}}{k} \succ 0$.

4) – من المعادلة رقم 1 يمكن استخراج معدل نمو الإنتاج بقسمة طرفي المعادلة على y كما يلي:

علما أن: $sA \succ \delta$ وبالتالي: $\frac{\dot{y}}{y} \succ 0$.

[1]-Gregory .N(2003), **Macroéconomie**, 3eme édition, De boeck, Paris, France, p260.

❖ من المعادلة رقم 4 و5 نستنتج أن معدل نمو رأس المال الفردي= معدل نمو الإنتاج:

$$\frac{k}{k} = \frac{y}{y} = sA - (n + \delta)$$

❖ بما أن عدد السكان متغير ثابت يمكن صياغة العلاقة كما يلي:

$$\frac{k}{k} = \frac{y}{y} = sA - \delta$$

يختلف تحليل نموذج AK عن تحليل نموذج Solow من حيث تأثير ارتفاع معدلات الادخار على معدل النمو الاقتصادي، فحسب Rebelo يؤدي ارتفاع معدل الادخار إلى الزيادة في معدل النمو على المدى الطويل، على عكس Solow الذي يرى أن الادخار مصدر للنمو لكن في المدى القصير.

I --3- الإنفاق الحكومي على البنى التحتية:

أثرت انقطاعات الكهرباء وعدم كفاية إمدادات المياه وتهالك الطرق تأثيرا سلبيا على معظم الاقتصادات الصاعدة والاقتصادات النامية، ووضعت حواجز كبيرة أمام عمل الشركات والمؤسسات الاقتصادية وتراجعت جودة حياة الشعوب، فقصور البنى التحتية من أهم التحديات التي تواجه كل الدول وعلى اختلاف مستوياتها لأنها العمود الفقري للحياة اليومية وركيزة النشاط الاقتصادي.

وقد شهد رصيد رأس المال العام الذي يمثل متغيرا بديلا للبنية التحتية انخفاضا كبيرا على مدار العقود الثلاثة الماضية. ففي الاقتصادات الصاعدة والاقتصادات النامية توجد فجوات بكمية فادحة في البنى التحتية، فقد بلغ توليد طاقة الكهرباء في اقتصادات الأسواق الصاعدة خُمس المستوى المقابل في الاقتصادات المتقدمة فقط، وفي البلدان منخفضة الدخل بلغت حوالي ثمن المستوى المقابل في اقتصادات الأسواق الصاعدة، وفي بعض الاقتصادات المتقدمة يشهد رصيد البنى التحتية تدهورا في مستوى الجودة بسبب قصور الصيانة"[1]."

تسهل البنى التحتية المصممة جيدا التطور والنجاح الاقتصادي وبمختلف أنواعها لأنها عنصر حيوي في النمو الاقتصادي والتنمية اللذان يعكسان المستوى المعيشي للأفراد، كما يُجمع معظم الخبراء والمتخصصين على أن النجاح الاقتصادي لبعض الدول مرتبط بنوعية وكمية الهياكل القاعدية ومدى مساهمة القطاع الخاص في هذا النوع من المشاريع، الذي يفرض تحديا خاصا خصوصا في الدول النامية التي تبحث فعليا عن مدى أهمية البنى التحتية للاقتصاد"[2]".

نوقش موضوع التخطيط الحضري والبنى التحتية في العديد من المداخلات والأوراق البحثية، نذكر منها ملخص جلسة البنى التحتية بعنوان مستقبل الاستثمار في البنى التحتية على لسان كل من (Maikel.B ,Adibayo.O,Davis.R) ، وقد عالج المتدخلون الاتجاهات الرئيسية التي تؤثر على البنى التحتية

---

[1] -آفاق الاقتصاد العالمي(2014)،**حان الوقت لدفعة في مجال البنى التحتية**،نشرة صندوق النقد الدولي.

[2] -عبد اللطيف فريحي(2012)،**البنى التحتية ركيزة المستقبل**،مجلة السوق المالية السعودية، العدد73 ،ص.02.

والتنمية الحضرية في ظل تزايد عدد السكان وشيخوخة المجتمعات واستنزاف الموارد الطبيعية والثورة الرقمية والتغيرات في نماذج الاستهلاك، ومن بين الملاحظات والاقتراحات التي توصل إليها الباحثون نذكر ما يلي"[1]":

- المستثمرون في حاجة إلى أن يكونوا أكثر حرصا بخصوص الأماكن التي يركزون فيها استثماراتهم طويلة المدى في ظل اتجاهات التكنولوجيا وسياسة عدم اليقين بشأن الأوضاع الاقتصادية والسياسية والأمنية.
- على القطاع العام أن يحقق قيمة مضافة في مجال البنى التحتية من خلال معالجة مشاكل البيروقراطية باستحداث السياسات والتشريعات اللازمة وتمكينها من أجل تسهيل الاستثمارات والعمليات التشغيلية.
- نجاح التخطيط العمراني والبنى التحتية لا يتعلق بمسألة ما يمكن أن يفعله القطاع العام والقطاع الخاص ، بل إن النجاح يأتي عندما يتعاون كلا القطاعين معا لتوفير فرص للشركات والمستثمرين والأفراد.
- يحتاج مختصو التخطيط الحضري والعمراني إلى أن يضعوا في الحسبان تسارع التقدم التكنولوجي والاستفادة من تجارب دولية سابقة.

I -1-3- مفهوم البنى التحتية:

استخدم مصطلح البنى التحتية عام1927 للإشارة بصفة عامة إلى جميع الطرقات والسكك الحديدية والجسور والمطارات والموانئ ومحطات المترو وخطوط الترامواي والسدود وشبكات الري و أنابيب المياه ومحطات تنقية المياه والصرف الصحي ومحطات معالجة المياه ومحطات الكهرباء وخطوط الكهرباء وشبكات التوزيع وخطوط أنابيب النفط والغاز وشبكات الاتصالات"[2]".

لا يوجد تعريف موحد للبنية التحتية في الدراسات الاقتصادية وإنما عرفها Tinbergen 1962 على أساس أنها كل المنشآت التي تخدم المجتمع والتابعة لقطاع الطرق والتعليم والصناعات التحويلية والزراعية وأنشطة التعدين"[3]".

يرى آخرون أن البنى التحتية هي كل الأصول المكتسبة والمعدات ورأس المال المتداول في الاقتصاد لتوفير الطاقة وخدمة النقل والاتصالات والمباني ومنشآت التعليم والبحث والرعاية الصحية والاجتماعية، وكما قيل فإن مصطلح البنى التحتية يرجع إلى المنشآت العسكرية، واستمر هذا المفهوم حتى النصف الأول من القرن العشرين"[4]".

---

[1]-مايكل بورك وآخرون(2017)،**البنى التحتية والتخطيط العمراني** ،جلسة ،مبادرة مستقبل الاستثمار،المنشورة على الموقع الإلكتروني: http://futureinvestmentinitiative.com، تاريخ الاطلاع:يوم2018/05/01.

[2] - Remy.P (2004), **Infrastructure and development**, working paper,for the Annual Bank Conference on Development Economics), Washington,p..2

[3] - Gianpiero.P(2009), **Public infrastructure: definition, classification and measurement issues,** Munich Personal RePEc Archive(MPRA), Paper No. 12990, posted 25. January, University of Catania, Faculty of Economics,p.06

[4] -بسيط نسرين(2012)،**تمويل البنى التحتية**،مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير،كلية العلوم لاقتصادية وعلوم التسير،جامعة الجزائر،ص. 3.

ويشتق تعريفها من مفهوم الإنفاق الاستثماري، وفي معظم الأدبيات النظرية والتطبيقية يستخدم الاستثمار العام والاستثمار في البنى التحتية بشكل شبه مرادف. وتتميز بطول مدة إنجازها لضخامة مشاريعها وعدم قابليتها للتجزئة التقنية، وبارتفاع تكاليفها كما أنها عامة وغير خاصة يعني أنها تدخل ضمن الاستهلاك العام.

وفي أغلب المناقشات تفهم البنى التحتية على أنها سلعة تقدم للأفراد شأنها شأن السلع العامة الأخرى(السلع الاستهلاكية)، لكن الحجة الأكثر محلا للنقاش هي حتمية توفير هذه السلعة لأي نظام اقتصادي فلعقود من الزمن. وفي العديد من البلدان مثل ألمانيا وفرنسا اعتبرت البنى التحتية سلعة عامة تتدخل الدولة في صرفها وتسييرها وتُمول من قطاع الضرائب، على عكس بريطانيا والو.م.أ فأغلب هياكلهما القاعدية من تمويل القطاع الخاص.

وفي تعريف آخر، البنى التحتية هي كل ما يصنف ضمن الاحتكارات الطبيعية لأن هذا النوع من الاحتكارات يتميز بضخامة التكاليف وطول مدة الإنجاز، بحيث كل ما يدخل في إنتاج السلع والخدمات التي تتطلب استثمارات ثابتة وكبيرة يعتبر بنية تحتية"[1]".

يرى (Aschauer 1989) أحد الباحثين الأوائل في موضوع العلاقة بين الاستثمار العام ونمو الإنتاجية أن كل رأس مال يوظف بهدف تسهيل المبادلات التجارية، ويؤثر بصفة إيجابية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على إنتاج القطاع الخاص ونمو الإنتاجية هو بنية تحتية، وصنفها إلى ثلاثة أنواع (الطرق السريعة، المطارات، الموانئ)"[2]." وحسب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE ، فإن البنى التحتية هي كل الخدمات المتعلقة بقطاع المياه وحركة شحن البضائع في السكك الحديدية فضلا عن خدمات النقل العام في المناطق الحضرية والإنفاق على التعليم والصحة"[3]".

سبق وأن عرفنا البنى التحتية من مفهوم الخدمات، ومن الذين ناقشوا هذا المفهوم نذكر كلا من (Henckel McKibbin & 2010) و(Fay et al 2011) الذي كان ينظر إلى أن توفير خدمات البنى التحتية يكون في الغالب من خلال توفير شبكة الاتصالات، ولم يقدم تعريفا أكثر تفصيلا للبنية التحتية وأثرها على النمو الاقتصادي والإنتاجية والمنافسة، بل حصرها فقط في مجال الشبكات الرقمية"[4]"، ولتوضيح العلاقة بين البنى التحتية والخدمات المرتبطة بها ارتأينا أن نلخص بعض هذه الخدمات حسب الجدول التالي:

---

[1] -EVA.K5(2015),**a définition for infrastructure characteristics and their impact on firms active in infrastructure,** Doktors der Wirtschaftswissenschaften,technichien ,technische universitat munchen,p.3.

[2] -Aschauer.A. (1989b) , **Public investment and productivity growth in the Group, of Seven**, Economic Perspectives, pp.17-25. https://core.ac.uk/, Consulte le 01/10/2018.

[3] - OECD (2007), **Infrastructure to 2030,** Mapping Policy for Elecricity, Water and Transport,Vol(2),Paris,pp.9-510. https://www.oecd.org/,Consulte le 01/10/2018.

[4] - Remy.P,op,cit,,p.3.

الجدول رقم(I -5): البنى التحتية والخدمات المرتبطة بها

الخدمات	البنى التحتية المرتبطة بالخدمة
خدمة النقل	الطرق، الجسور، الأنفاق، السكك الحديدية، الموانئ وغيرها
إمدادات المياه	السدود، الخزانات، محطات المعالجة
التخلص من المياه	محطات معالجة المياه المستعملة
الري	السدود والقنوات
التدفئة المركزية	شبكات التدفئة
الاتصالات	خطوط الهاتف الإنترنت
الخدمات الأخرى	محطات توليد الطاقة والكهرباء وخطوط التوزيع

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المرجع التالي:.Remy.P,op,cit,p.04

عرف البنك الآسيوي للاستثمار البنى التحتية بأنها جميع الأصول المادية التي تدعم مجال النقل وتوليد الطاقة وتوزيعها والاتصالات الإلكترونية،وإدارة النفايات الصلبة وتوزيع المياه ومعالجة مياه الصرف الصحي، بينما اعتبر قاموس اللغة الإنجليزية (**Collins English Dictionary**) جميع المعدات الرأسمالية الثابتة بما في ذلك المصانع والمدارس والطرق بنى تحتية وهي التي تحدد عوامل النمو الاقتصادي"[1]".

يرى آخرون أن البنى التحتية هي جميع المرافق والخدمات الأساسية التي تخدم الإنتاجية كفئة أصول حقيقية وتشمل تلك الأصول التي تتشارك في حركة البضائع والمياه والطاقة، كما تمثل شبكة من النظم والعمليات المستقلة التي يصنعها الإنسان للإنتاج والتوزيع المستمر للسلع والخدمات الأساسية.

وحسب (Chambers 2007) فإن البنى التحتية هي جميع شركات الطاقة والاتصالات والمرافق العامة التي تخدم المجتمع مثل المرافق التعليمية والمستشفيات،وفي تعريف آخر لمركز ضرائب كارولينا الشمالية فإن البنى التحتية هي كل الأصول الرأسمالية طويلة المدى التي تتسم بطبيعة ثابتة ويمكن الحفاظ عليها لعدة قرون، وفي تقرير لخدمة أبحاث الكونغرس سنة 2002، فإن البنى التحتية هي جميع العناصر البنيوية المترابطة اللازمة لتشغيل المجتمع لتوفير إطار دعم البنى التنموية الكاملة وهو مصلح هام للتعبير على تنمية الدول"[2]."

[1] -Richard & al(2013), **infrastructure business models,valuation and innovation for local delivery**, Briefing Note No. 1, new castle university,p.2.

[2] -ibid,p.02.

كما أجمع خبراء الجمعية الأمريكية للمهندسين المعماريين أن جميع الهياكل التي تخدم الأنشطة البشرية سواء كانت ذات طبيعية اجتماعية، اقتصادية، تكنولوجية أوبيئية، وتسهم في تنمية الموارد المستدامة وحماية البيئة هي بنى تحتية.

وحسب قاموس أوكسفورد "Oxford Dictionaries "، فإن البنى التحتية هي هياكل تنظيمية ومواد أساسية (المباني،الطرق إمدادات الطاقة) ضرورية لتشغيل المجتمع. وحسب مجلة "The Economist"، فإن البنى التحتية هي جميع المشاريع الاستثمارية المثمرة وطويلة الأجل والتي تساهم في النهوض بالمجتمع وتطوير حياته نحو الأفضل.

وفي المملكة المتحدة اعتبرت البنى التحتية هي كل ما يسهم في دعم النمو الاقتصادي، وفي مختلف مجالات الطاقة والنقل والاتصالات مع مشاركة القطاع الخاص عبر جميع المناطق وفي شتى الصناعات، لتمكين القدرة على المنافسة ولتحسين نوعية الحياة.

عرف قاموس الأكاديمية الفرنسية في طبعته التاسعة " Le Dictionnaire de l'Académie Françoise 9eme Edition" البنى التحتية بأنها جميع المرافق الأرضية اللازمة لحركة النقل الجوي(البنى التحتية الجوية بما فيها أبراج المراقبة)،وكل الأنشطة الخاصة بنقل الموارد وإيصالها إلى أماكن عمل القوات المسلحة (البنى التحتية اللوجستية)، وكل ما يدعم القطاعات الاقتصادية بالعديد من المشاريع التنفيذية والتشغيلية الهادفة لدعم الإنتاج الفردي والصناعي وتوفير فرص العمل"[1]".

عرف (Fulmer 2009) البنى التحتية على أنها مكونات مادية للأنظمة المترابطة التي توفر السلع والخدمات الضرورية اللازمة لتمكين ظروف الحياة المجتمعية، أو استدامتها أو تحسينها"[2]".

I -2-3- خصائص البنى التحتية :

عند تناول موضوع البنى التحتية، فيجب أخذ بعض الخصائص العامة بعين الاعتبار ومن أبرزها خاصية الاحتكار الطبيعي، مما يستوجب على الدولة أن تكون دائما حريصة على حماية حقوق المستهلكين من أي محتكر، كما أن طبيعة مشاريع البنى التحتية غير قابلة للتجزئة، بما يعني أنه لا يمكن تصديرها. وأي سلعة غير قابلة للتصدير تقوّم أسعارها وإيراداتها بالعملة المحلية، وهذا ما يسبب عزوف المستثمر المحلي أو الأجنبي عن مشاركة القطاع العام في هذا النوع من المشاريع نظرا لمخاوف تراجع قيمة العملة المحلية، كما توجد عدة خصائص أخرى للبنية التحتية نذكر منها ما يلي:

[1]-Richard & al,op,cit,p.02.

[2] -عبد العال علي(2016)،**تقييم وتطوير المعايير المستخدمة في اختيار مشاريع البنى التحتية التطويرية**،مذكرة للحصول على درجة الماجستير في الهندسة،الجامعة الإسلامية،غزة'،ص.08.

I -2-3- 1- وفورات الحجم:

غالبا ما تتميز مشاريع البنى التحتية بما يعرف بمصطلح "وفورات الحجم"، حيث تنخفض تكاليف إنتاج الوحدة مع نمو حجم الإنتاج، بمعنى آخر، فإن دالة الإنتاج تحقق نظرية غلة الحجم المتزايدة ومضمونها هو تناقص دالة التكاليف المتوسطة في المدى الطويل، فتوسيع نطاق الإنتاج يتطلب تناقص متوسط التكاليف الكلية في المدى البعيد، فإذا انخفضت التكلفة المتوسطة مع الزيادة في حجم الإنتاج فإننا نقول أن هذا المشروع حقق عائدات حجم متزايدة"[1]".

ومن المحددات التي ساهمت في توفر خاصية وفورات الحجم في مشاريع البنى التحتية عدم قابليتها للتجزئة من ناحية الآلات والمعدات الضخمة المستخدمة (احتياجات رأس المال الثابت) التي تضاعف كميات الإنتاج، فالنسبة المئوية للتكاليف ترتفع بنسبة أقل من حجم الإنتاج، بما يعني أن التكلفة لا ترتفع بالتناسب مع الطاقات الإنتاجية، حتى ولو كانت هذه الطاقات كبيرة. فمشاريع البنى التحتية ذات وفورات الحجم الكبيرة مرتبطة بالتكاليف الثابتة.

لكن تحقيق وفورات الحجم يختلف من قطاع إلى آخر، وهذا حسب مستوى وتكاليف الإنتاج ومراحله. فإمكانات تحقق وفورات الحجم في مرحلة توزيع الطاقة الكهربائية تفوق إمكانات ذلك في مرحلة توليد الطاقة"[2]".

-3-2-2- طول العمر الإنتاجي:

تتميز مشاريع البنى التحتية بطول العمر الإنتاجي فقد تتعدى سنين أو تستمر لعدة قرون، ففي أوروبا لا تزال هناك هياكل قاعدية تعود إلى الإمبراطورية الرومانية، ومنه نستنتج أن العمر الإنتاجي للبنية التحتية يرتبط بمدى الاهتمام بأعمال الصيانة، فأي بنية تحتية يعود تاريخها إلى قرون عديدة لا يعني أنها لم تتعرض لأي خسائر(زلازل، فيضانات، براكين...إلخ) وإنما يدل على الشعور بمسؤولية إعادة الترميم والإصلاح، ففي بعض الدول النامية لم يتعدّ العمر الإنتاجي لبعض بناها التحتية الخمس سنوات، رغم إنفاق الملايير من الدولارات. فبمجرد حدوث زلازل نجد حجم الخسائر المادية يفوق بكثير الخسائر البشرية.

كما حدث مؤخرا في ولاية قسنطينة بالجزائر حيث تسببت الفيضانات في وفاة شخصيين وتسجيل عدة خسائر مادية، منها انجراف 45 سيارة حسب ما كشف عنه والي الولاية، وهذا بسبب غلق مجاري الصرف الصحي نظرا

---

[1]-فرحاني الزهرة(2013)،**اقتصاديات الحجم كعائق لدخول السوق**،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة الماجستير،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة محمد خيضر،بسكرة،ص.19.

[2]-كمال أمين(2008)،**البنى التحتية والاستثمارات العامة في العالم العربي بين ضرورة التطوير ومعضلة التمويل**،المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية،ص.20.

لغياب أعمال الصيانة، فقد بلغت كمية الأمطار المتساقطة 80 ملمتر في ظرف 15 إلى 20 دقيقة، وهو ما يعادل معدل تساقط الأمطار بالولاية في ثلاثة أشهر"[1] ".

I -3-2-3- غلاف مالي كبير:

يتطلب إنشاء شبكة الطرق والسكك الحديدية والمطارات والموانئ وغيرها من البنى التحتية الهادفة إلى توفير خدمات اجتماعية، مبالغ مالية ضخمة خدمة لغرض واحد أو لتوفير خدمة واحدة (خدمة النقل، الاتصالات، التدفئة، التعليم، الصحة، الأمن، الصيانة...إلخ)، واستثمارات البنى التحتية لا رجعة فيها بحكم أننا لا نستطيع تحويلها إلى أماكن أخرى، لذا يعد الاستثمار فيها تكلفة غارقة لا يمكن استردادها، وتختلف حجم التكاليف الغارقة حسب اختلاف الهياكل القاعدية من قطاع إلى آخر، فالوزن النسبي للتكاليف الغارقة في قطاع الموانئ والسكك الحديدية والمطارات يختلف عنه في قطاع الاتصالات والمعلومات"[2]".

I -3-2-4- تكامل مراحل إنتاج المشروع:

يتطلب الاستثمار في مشاريع البنى التحتية اكتمال المشروع، فلا يمكن على سبيل المثال تشغيل أحد الطرق بعد الانتهاء من 90٪ من التشييد، كما لا يمكن لشبكات نقل الطاقة الكهربائية أن تعمل في حال توقف محطات توليد الكهرباء، وفي حال طرأت مشكلات في عملية النقل فلا تستطيع شبكات التوزيع أن تعمل بالكفاءة المطلوبة، فمشروعات البنى التحتية تتميز بدرجة عالية من الترابط.

I -3-2-5- تدخل القطاع العام:

طالبت المؤسسات الدولية (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي) وعدد من الاقتصاديين وأصحاب القرار في أواخر ثمانينيات القرن الماضي بحصر دور الدولة في مجالات معينة مما يعني إفساح المجال أمام القطاع الخاص في مشاريع البنى التحتية، ومن بين الذين أيدوا هذا المطلب الرئيس الأمريكي رونالد ريغان(1981-1989) ورئيسة الوزراء البريطانية مارغريت ثاتشر (1979-1990).

لكن التاريخ الاقتصادي بين عكس ذلك بحيث لم ينجح القطاع الخاص في توفير أهم الخدمات الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بمشاريع البنى التحتية، وتركز استثماره في قطاع الاتصالات والمعلومات حيث معدلات الأرباح مرتفعة والمخاطر أقل نسبيا، كما يضاف إلى ذلك أن الضمانات والأعباء المالية التي تتحملها الحكومة في حال قيام القطاع الخاص بتوفير خدمات للبنية التحتية تفوق أحيانا المنافع الاقتصادية المحققة، لذا تبقى

---

[1]-فياضانات قسنطينة،مقال منشور في جريدة البلاد على الموقع الإلكتروني: http://www.elbilad.net/article/detail?id ،يوم2018/10/07.

[2]-كمال أمين،نفس المرجع السابق،ص.21.

حقيقة أن الدور المحوري للقطاع العام أمر ضروري ولا يمكن التخلي عنه رغم حدوث أزمات أو فترات انكماش أو وركود"[1].

I - 4- البنى التحتية والتنمية المستدامة:

تعرف الاستدامة أو التنمية المستدامة بمجموعة من العوامل أو الوسائل التي تساهم في تحسين الظروف المعيشية للأفراد من خلال تطوير المدن والمجتمعات والأعمال التجارية، مع المحافظة على احتياجات الأجيال القادمة، بحيث لا تتحقق هذه النقاط إلا إذا كان لها أبعاد اقتصادية واجتماعية وبيئية، وهذا واضح من خلال التعريف الذي أشار إلى تحسين المعيشة وعلى حاجات المجتمعات القادمة.

فالمقصود من ذلك هو الحفاظ على البيئة سواء على الموارد الطبيعية أو المشيدة حتى يستطيع الجيل القادم الاستفادة منها، أي يجب حسن الاستخدام الأمثل والعقلاني للموارد حتى يتحقق التوازن الإيكولوجي. وهذا ما يطلق عليه بالبعد البيئي. أما فيما يخص البعد الاجتماعي، فيهتم بتحقيق كافة احتياجات الأفراد من صحة وتعليم ومسكن وعدالةٍ في التوزيع وقضاءٍ على الفقر والبطالة.

ومن جانب البعد الاقتصادي فينظر إلى زيادة الإنتاجية وتحقيق كفاءة الأداء الاقتصادي للوصول إلى نمو مستديم وإشباع الحاجات الأساسية لتحقيق العدالة الاقتصادية، ومنه يمكن أن نستنتج أن هذه الأبعاد لا يمكن فصلها بل يجب أن تتحقق في وقت واحد.

ظهرت الاستدامة في عدة مجالات من بينها مجال البنى التحتية فهذه الأخيرة تعتبر من بين أحد أهم المعايير التي يعتمد عليها في تصنيف المدن الأكثر تنافسية، والمقصود من استدامة البنى التحتية هو الاعتماد على مبدأ الكفاءة والتنافس الاقتصادي لبناء بنى تحتية للمجتمع بأقل ضرر بيئي، وتعمل على توفير الموارد الطبيعية وإعادة تجددها، فمثلا بناء البنى التحتية لخدمات مجارٍ ذات نوعية جيدة يؤدي إلى إطالة عمر المبنى، وهذا بسبب منع تسرب مياه الأمطار إلى داخل التربة نتيجة خفض مستوى المياه الجوفية داخل المدن التي تتمتع بمستوى عالٍ من النوعية الجيدة لخدمات المجاري[2]".

---

[1] - -كمال أمين ،نفس المرجع السابق،ص.ص:21-23.

[2] –شيماء مطشر حمزة (2014)،**استدامة البنى التحتية للمدينة العراقية**،ورقة بحثية منشورة في المجلة العراقية لهندسة العمارة،المجلد 29،العددان (3–4)،ص.ص:56–59.

ومن بين الأبحاث التي اهتمت بموضوع التنمية بما فيها الاستدامة في البنى التحتية دراسة أنجزها جملة من أعضاء الأمم المتحدة في سنة 2015، بحيث أعدوا جدول أعمال يحتوي على 16 هدفا يشمل القضاء على الفقر وتعزيز الرخاء والرفاهية وحماية البيئة بحلول عام 2030.

وتتضمن هذه الأهداف جميع الأبعاد التي تم التطرق إليها سابقا، وتم إدراج مجال البنى التحتية باعتباره هدفا أساسيا لا بد من بلوغه في المدى المتوسط، فبناء بنى تحتية مرنة وتعزيز الشمولية والاستدامة في التصنيع وتعزيز الابتكار يمكّن الدول من الحصول على أرقام متقدمة في مؤشر التنافسية العالمية، والجدول التالي يلخص أهم ما جاء في جدول أعمال الأمم المتحدة:

الجدول رقم(I -6): أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة

أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بحلول عام 2030	
1. الفقر	القضاء على الفقر بجميع أشكاله
2. تحسين التغذية	القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي وتحسن التغذية والترويج للزراعة المستدامة
3. الصحة	ضمان حياة صحية والترويج للرفاهية
4. التعليم	ضمان شمولية وجودة منصفة في التعليم
5. الأجناس	تحقيق المساواة بين الجنسيين
6. الإدارة المستدامة	ضمان توافر إدارة مستدامة للمياه و الصرف الصحي
7. الطاقة	ضمان الحصول على الطاقة الحديثة بأسعار معقولة وموثوق بها ومستدامة
8. النمو الاقتصادي	الترويج لنمو اقتصادي مستدام وشامل وعمالة كاملة ومنتجة
9. البنى التحتية	بناء بنية تحتية مرنة وتعزيز الشمولية والاستدامة في التصنيع وتعزيز الابتكار
10. المساواة	الحد من عدم المساواة داخل البلاد وخارجها
11. الأمن والشمولية	جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة وآمنة ومرنة ومستدامة
12. الاستهلاك	ضمان الاستهلاك المستدام وأنماط الإنتاج
13. تغير المناخ	اتخاذ إجراءات عاجلة لمكافحة تغير المناخ وتأثيراته
14. المحافظة على الموارد	حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها المستدام من أجل التنمية المستدامة
15. الاستخدام المستدام 16. وخسارة التنوع البيولوجي	حماية واستعادة وتعزيز الاستخدام المستدام للنظم إيكولوجية للأراضي وإدارة الغابات على نحو مستدام ومكافحة التصحر ووقف تدهور الأراضي
17. التنفيذ	تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المرجع التالي :أحمد عباس(2015)، **أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بحلول 2030**، تقرير صحيفة البيان الإماراتية المنشور على الموقع الالكتروني: http://www.albayan.ae/five-sens ،يوم 2018/09/18.

I -1-4- البنى التحتية وجودة الحياة:

حث علماء الاجتماع على البحث عن أساليب محسنة لنوعية الحياة بسبب كثرة المشاكل الاجتماعية كالفقر كما حاول العديد من الاقتصاديين قياس الأداء الاجتماعي والاقتصادي للدول من بينهم (Barro 1966) و(Terlecky 1975)، وقد أجرى Terlecky تقييما منهجيا من خلال دراسة تحليلية للعوامل المؤثرة على الوضع الاجتماعي للأفراد، وركز على القطاع الصحي والسلامة العامة وقطاع التعليم مع الاعتماد على المؤشرات الكمية التالية:

-الإنفاق على البنى التحتية؛

-متوسط العمر المتوقع (مؤشر لقياس مدى توفر الرعاية الصحية)؛

- عدد جرائم العنف لكل 100000 شخص من السكان(مؤشر لقياس السلامة العامة)؛

-عدد الأفراد الذين أكملوا دراساتهم الجامعية (مؤشر لقياس جودة التعليم).

لكن لم ينجح هذا البحث في تقييم المكاسب المحتملة لجودة الحياة في العصر الحالي، بسبب تغير المؤشرات الكمية بل والنوعية من بينها ارتفاع تكاليف خدمات البنى التحتية وتعدد وظائفها، ناهيك عن زيادة عدد السكان وتطور التكنولوجيا، إلا أنه يمكن تكييف الإطار المفاهيمي لـ Terlecky لاستنتاج الروابط بين الاستثمار في البنى التحتية والأبعاد النوعية المختلفة لجودة الحياة"[1]"، فعلى سبيل المثال: قد يؤدي بناء الطرق السريعة إلى تقليل الازدحام وتحسين جودة الهواء نتيجة ضباب أقل وزيادة السلامة العامة، مما يعني عددا أقل من الحوادث وتحسين الفرص الاقتصادية بسبب وصول السلع والخدمات في الوقت المناسب أو في أقل من المتوقع، والشكل التالي يوضح بعض البنى التحتية وعلاقتها بجودة الحياة:

الشكل رقم(I -9): البنى التحتية وجودة الحياة

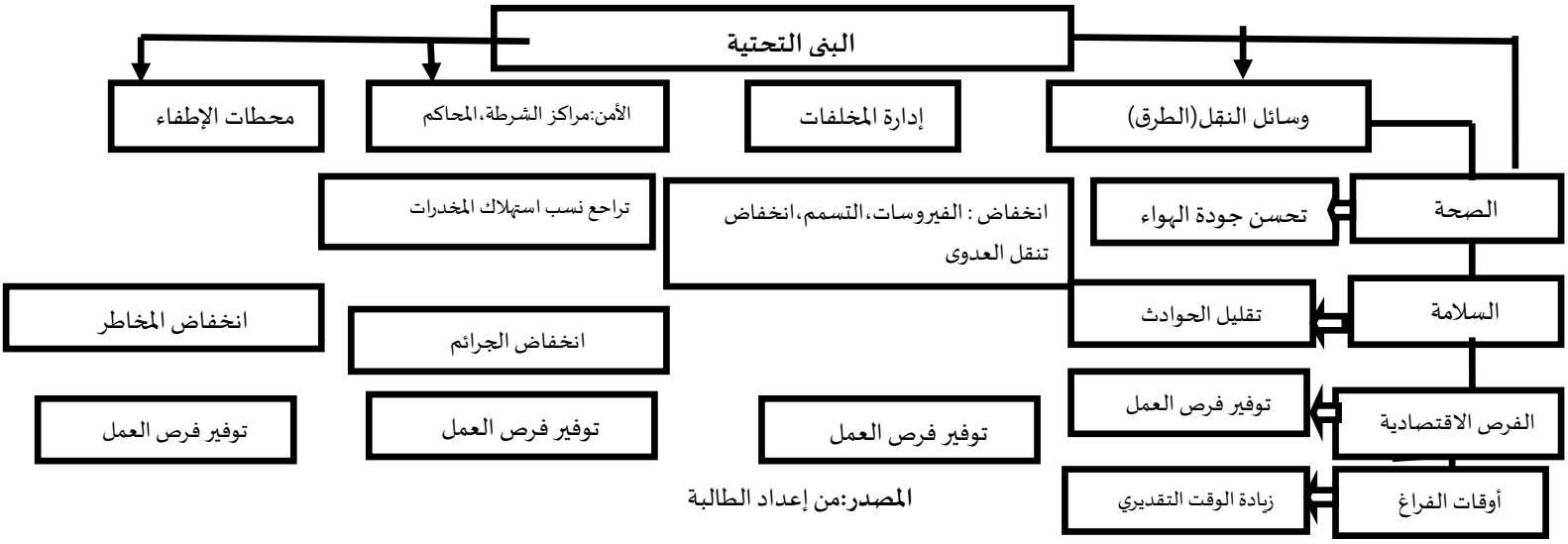

المصدر:من إعداد الطالبة

[1] - David. A,why is infrastucture important ?, Federal Reserve Bank of Chica ,p.22. https://www.bostonfed.org/-,Consulte le 03/10/2018.

I -4-2-البنى التحتية والبيئة والطاقة المتجددة (دراسة تحليلية):

توفير الاستثمار الأخضر والقضاء على الفقر وإنقاذ الأرواح وتحسين الصحة وتلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية، فلا يكفي الاعتماد فقط على المصادر التي لا تسبب آثارا سلبية على البيئة، وإنما يجب استفادة جميع الأفراد في مختلف بقاع العالم من هذا النوع من الاستثمار، وهو ما تم الإشارة إليه في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في "ريو دي جانيرو" عام 2012.

ومن أجل تيسير تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية أعلن مؤتمر"جوهانسبورغ" الذي انعقد في سنة 2002 على أهمية اتخاذ إجراءات مشتركة وتحسين الجهود الرامية إلى التعاون على جميع المستويات للاستثمار في البنى التحتية لقطاع الطاقة المتجددة الميسورة التكلفة والموثوقة لغرض التنمية.

ومن هذا المنطلق دُعيت الحكومات والمنظمات الإقليمية والدولية ذات الصلة وأصحاب المصالح إلى تنفيذ توصيات واستنتاجات لجنة التنمية المستدامة بشأن تسخير الطاقة لأغراض اجتماعية واقتصادية وبيئية، كما أكدت الدورة التاسعة للجنة التنمية المستدامة والتابعة للأمم المتحدة (CSD) التي انعقدت في "نيويورك" عام 2001 على أهمية الاستثمار في البنى التحتية لقطاع الطاقة المتجددة لبلوغ أهداف التنمية المستدامة"[1]" .

وقد أجمع كل العلماء والمتخصصين في مجال البيئة والاقتصاد على أن الاستثمار في البنى التحتية في مجال الطاقات المتجددة هو الذي يضمن التنمية المستدامة والسلامة البشرية، لأن توليد الكهرباء من هذه الموارد لن يسبب آثار آثارا سلبية على البيئة بقدر إنتاج الكهرباء من الطاقة الأحفورية.

ومن الذين أيدوا ضرورة التوجه إلى المصادر الطبيعية غير القابلة للنضوب نذكر الباحث (Jayan.S 2011"[2]")، الذي أكد على مساهمة الطاقة المتجددة في العديد من أهداف التنمية المستدامة بما فيها التنمية الاجتماعية والاقتصادية والانعكاسات السلبية للغازات الدفيئة على صحة الإنسان.

ووافقه (Bao 2017) الرأي بقوله أن الاستثمار في الهياكل القاعدية التي تخدم البيئة والسلامة البشرية ضرورة أساسية لا يمكن الاستغناء عنها عند مقارنة تأثيرات هذا النوع من الهياكل مع البنى التحتية المعتمد عليها في استهلاك الطاقة التقليدية المضرة بالبيئة.

كما أفاد (Cook 2012"[3]") أن الاستثمار في البنى التحتية للطاقة المتجددة هو واحد من أبسط الطرق وأكثرها فعالية للتخفيف من حدة انبعاث الغازات الهيدروكربونية، وقد لاقت أفكاره استجابة قوية من قبل العديد من المؤلفين وأصحاب الاختصاص لأنه كرّس حياته في البحث عن تكنولوجيات الطاقة النظيفة وتخزين ثاني أكسيد الكربون وعلاقته بتغير المناخ، من خلال تقديم نموذج شامل عن حالة الطاقة النظيفة في أستراليا ودول منظمة

---

[1] - خالد بن محمد أبو الليف(2014)،**الطاقة والبيئة والتنمية المستدامة**،ورقة عمل،مؤتمر الطاقة العربي العاشر،أبو ظبي،يومي 21-22 ديسمبر،ص.3.

[2] -Jayanat.S (2011) , **Renewable Energy in the Context of Sustainable Development,** Physics Faculty Publications, University of Dayton ecommons, United States,p.713.

[3] - Hoang.T(2017),Sustainable Development of Clean Renewable Energy in Vietnam, Master's Thesis, School of Management, University of TAMPERE,Finland,p.5.

التعاون والتنمية الاقتصادية، كما ناقش (Aiden 2011"[1]") هذا الموضوع الذي حاول من خلاله ربط التنمية الشاملة لمصادر الطاقة المتجددة في سياق جهود التخفيف من انبعاث ثاني أكسيد الكربون، وأكد أن 40٪ من إجمالي استهلاك الطاقة العالمية سنويا ترجع إلى الاستعمالات المنزلية لأغراض التدفئة والإضاءة والتبريد .

وأكد على زيادة الوعي بالأثر البيئي لانبعاثات ثاني أكسيد الكربون وأكسيد النيتروجين (NOX) ومركبات الكربون الكلورية الفلورية (CFC: des chlorofluorocarbones)، والاهتمام بالبحث والتطوير للاستثمار في البنى التحتية الصديقة للبيئة.

كما اعتبر الباحث أن توليد الكهرباء هو قطاع رئيسي ينبغي أن يُهتم به في سياسة ترمي إلى التخفيف من الغازات الدفيئة وخاصة في أوروبا، فعلى الرغم من انخفاض انبعاث ثاني أكسيد الكربون إلى نقطتين مئويتين منذ عام 1990، فإنه لا يزال يمثل أكثر من ثلث مجموع الانبعاثات، ومن المرجح أن ترتفع بحلول عام 2030.

وأرجع هذه الأسباب إلى غياب القدرة التنافسية والاعتماد على البنى التحتية التقليدية لتوليد الطاقة الكهربائية، وقدم اقتراحات تمحورت معظمها حول التركيز على البدائل التكنولوجية لاستخدام الوقود الأحفوري بكفاءة وتخزين الطاقة النووية والكربون، وفي نفس السياق دعا "Montreal Protocol" في سنة 1997 جميع الحكومات على التخلص التدريجي من جميع الشبكات التي تستخدم المواد الكيميائية كغازات للتبريد، والتي لديها القدرة على تدمير طبقة الأوزون. وإذا ما تم تطبيق الاتفاقية، فمن الممكن أن تتعافى هذه الطبقة بحلول عام 2050"[2]".

وحسب الإحصائيات الحديثة لوكالة الطاقة العالمية، فمن المتوقع أن يستحوذ الاستثمار في البنى التحتية للطاقة المتجددة على ثلثي الاستثمارات العالمية من إجمالي الطاقة حتى عام 2040 ، مع مساهمة بنسبة كبيرة في الطاقة الشمسية الكهروضوئية (solar photovoltaics) بقيادة كل من الصين والهند، وذلك ما سيساعد على خفض انبعاث الكربون والتوجه إلى الاستثمار في الطاقة المتجددة بنسبة لا تقل عن 40٪.

أما في الاتحاد الأوروبي، فمن المرجح أن تصبح طاقة الرياح هي المصدر الرئيسي للكهرباء مباشرة بعد عام 2030، وستتواصل سياسات دعم الكهرباء المتجددة في جميع أنحاء العالم، ففي البرازيل مثلا سترتفع حصة الاستخدام المباشر غير المباشر للموارد المتجددة كل سنة، وتشير التوقعات إلى ارتفاع هذه الحصة من 39٪ حاليا إلى 45٪ بحلول عام 2040، مقارنة بالتقدم العالمي في هذا المجال من 9٪ إلى 16٪ خلال نفس الفترة.

[1] -- Hoang.T, op, cit, p.14.

[2] -ibid. p.14.

I -4-2-1- الأسباب الاقتصادية للاستثمار في البنى التحتية للطاقات المتجددة :

الاستثمار في الطاقة المتجددة لا يقتصر فقط على الأثر الإيجابي للبيئة، وإنما له أبعاد أخرى كالبعد الاقتصادي، فسيساعد هذا التحول البلدان المستوردة للطاقة التقليدية على خفض الواردات من هذه الطاقة، وبالتالي تحسين الميزان التجاري، كما أن تطوير تكنولوجيا الطاقة المتجددة يمكن أن يساهم في أن تصبح هذه الموارد غير القابلة للنضوب أكثر تنافسية من حيث الأسعار بالمقارنة مع الطاقة التقليدية التي يمكن أن تنفد في أي وقت "[1]".

I -4-2-2- الأسباب الاجتماعية للاستثمار في البنى التحتية للطاقات المتجددة :

الاستثمار في البنى التحتية للطاقات المتجددة من شأنه أن يحقق تنمية محلية في المناطق المنسية والتي تتطلب تكاليف أعلى لتوصيل شبكة الكهرباء من الطاقة التقليدية، فتصميم البنايات بتقنيات طاقة الرياح أو الطاقة الشمسية يقلل من تكاليف الربط بالطاقة وتكاليف الصيانة، كما تسمح هذه المشاريع بخلق قيمة مضافة في سوق العمل والقضاء تدريجيا على الفقر، لأن وجود هذه الطاقات يوفر الحس بالقيمة والملكية الجماعية المشتركة"[2]".

I -4-2-3-التجارب الناجحة في الاستثمار في البنى التحتية لتوفير بيئة نظيفة:

I -4-2-3-1 - تجربة ألمانيا:

ألمانيا من بين الدول القائدة في العالم عندما يتعلق الأمر بالاستثمار في البنى التحتية للطاقات المتجددة، فمنذ أكثر من 20 سنة تسعى -شأنها شأن الدول الأوروبية الأخرى- إلى التوسع في استغلال هذه الطاقة، وقد حققت ريادة عالمية وأصبحت حاليا نموذجا يقتدى به في مجال الطاقة المتجددة، كما استطاعت أن تتكيف مع التغيرات حتى تضمن استمراريتها ومكانتها ووضعت قوانين خاصة بغلق جميع محطات الطاقة النووية المتبقية بحلول عام 2022 لما لها من أضرار خطيرة على صحة الإنسان وسلامة البيئة، وخصوصا بعد كارثة فوكوشيما النووية عام 2011"[3]".

وبحلول عام 2050 ينبغي أن يكون لدى ألمانيا نظام طاقة مواتية للمناخ بشكل آمن وفعال من حيث التكلفة وتتوقع الحكومة الألمانية أن التحول الطاقوي سوف يعزز نمو الاقتصاد الألماني على المدى البعيد"[4]" ، وعملت منذ

---

[1] - Hoang.T,op,cit,p.18

[2] -فلاق علي،سالمي رشيد،**الطاقات المتجددة كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة**،مداخلة حول إستراتيجيات تفعيل الطاقة المتجددة كأسلوب أساسي لتحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية، جامعة البليدة، الجزائر،منشورة على الموقع الإلكتروني: http://www.essea.net/e ،تاريخ الإطلاع يوم 2018/01/29،ص.99.

[3] - Patrick. G & Peter .M(2011), **Is 100% Renewable Energy possible for Germany by 2020?**, Global Energy Network,p.5.

[4] - Agence Allemande de l'Energie (2016),**Renewables Made In Germany**, Informations Sur Les Technologie, Fournisseurs, Produits, Services, www.renewables-made-in-germany.com,consulté le 22/01/2018,p.13.

التسعينيات على إعادة هيكلة مصادر التزود بالطاقة والتوجه إلى المصادر المستدامة من خلال إعداد 140 إجراء يتضمن عدة محاور تحمل في طياتها الاهتمام بالاستثمار الأخضر وبلوغ نسبة قد تصل إلى 80٪ في المدى البعيد"[1]"،وتخفيض الانبعاثات من co2 إلى نسب قد تصل إلى 80٪ و95٪. وثمت عدة عوامل ساهمت في ازدهار البنى التحتية للطاقة المتجددة في ألمانيا، نذكر منها ما يلي:

- قانون مصادر الطاقة المتجددة:

يعتبر قانون الطاقات المتجددة (EEG) الذي دخل حيز التنفيذ في الفاتح من أفريل سنة 2000 العامل الذي ساهم في ازدهار هذه الطاقة، ويسمح هذا القانون بتحديد حصة معينة لإنتاج الكهرباء من الطاقة المتجددة من طرف الشركات، وتجاوز أي ميغاواط إضافي يستبعد الدعم عن هذه الشركة، بحيث يلتزم كل منتج باحترام حصته في السوق من أجل ضمان الحد الأدنى للأسعار وتقليل العبء على المستهلك الأخير، وتُقسّم التكاليف ما بين القطاع المنزلي والشركة"[2]".

ويعرف نظام تسعيرة الكهرباء بنظام تعريفة الربط الكهربائي(FIT)، وهو يعني: سعر الكهرباء+ مبلغا ثابتا من المال يقتطع من هذا السعر(التعريفة)، ويضمن منتج الطاقة المتجددة حصوله على هذه التعريفة الثابتة لكل وحدة من الكهرباء (كيلواط/ساعة) مقدمة على مدى فترة طويلة، والحكومة الألمانية هي التي تضمن للمستثمر حصوله على هذه التعريفة "[3]". وسمحت هذه التسهيلات بتطور إجمالي الاستثمارات من مصادر الطاقة المتجددة التي بلغت قيمتها 15 بليون يورو في سنة 2016، والمنحنى التالي يوضح نمو الاستثمارات في مجال الكهرباء وتوليد الحرارة.

---

[1] - Federal Ministry For Economic Affairs & Energy(2014),op,cit,p.7

[2] - محمد طالبي،محمد ساحل(2008)،**أهمية الطاقة المتجددة لحماية البيئة لأجل التنمية المستدامة**،مجلة الباحث،العدد6 رقم 110،جامعة ورقلة،الجزائر،ص.207.

[3]- كاميلا باوش،مايكل ميلينج(2014)،**تعزيز التوسع في الطاقة المتجددة مع تعرفة الربط الكهربائي النموذج الألماني**،ورقة سياسات، دار النشرمؤسسة فريدريش إيبرت،الأردن والعراق ،ص.8.

الشكل رقم(ا-10): تطور الاستثمار في بناء محطات الطاقة المتجددة (بليون يورو)

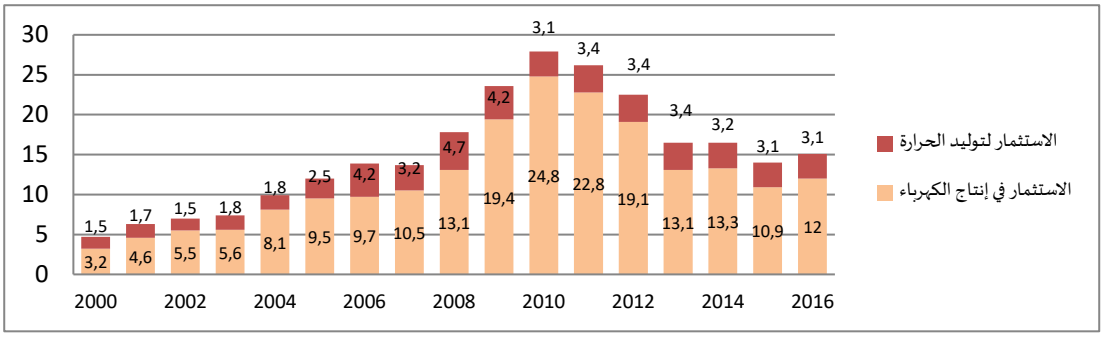

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المرجع التالي:Federal Ministry For Economic Affairs & Energy (2016), op, cit.

- تطوير قدرات التخزين:

حصلت ألمانيا على مكانة هامة اعتُرف بها عالميا من خلال قدرتها على تخزين الطاقة الكهربائية بتحويل الكهرباء إلى غاز الميثان، وقد افتتحت بمدينة "stuttgart" أكبر وحدة بحثية يعمل فيها الخبراء على تطوير تقنية تخزين كيميائية تعتمد على تحويل الكهرباء المنتجة من طاقة الشمس والرياح إلى غاز مركب من الهيدروجين والميثان لسهولة تخزينه، وحاليا تبقى محطات التخزين بواسطة الضخ هي الأكثر مردودية، لهذا خططت ألمانيا لإنشاء عدد من هذه المحطات بقدرة تخزين تقارب 5 آلاف ميغاواط..

ا-4-2-3-2- تجربة الصين:

مع تصاعد الطلب من طرف الهيئات الحكومية المعنية بتغير المناخ ومواجهة الاحتباس الحراري أدركت الصين أن التحول الطاقوي والاهتمام أكثر بالاقتصاد الأخضر هو ضرورة حتمية تنتج عنها فوائد اقتصادية واجتماعية وبيئية، وأكدت ضمن خطتها الممتدة من(2011-2015) على ضرورة الاستثمار في مجال البنى التحتية الخاصة بالطاقات المتجددة حيث بلغ إجمالي الاستثمارات 67.7 مليون دولار في عام 2012 ، وهو الأعلى بين كل دول العالم. وعلى الرغم من ارتفاع نسب إنتاج الكهرباء من النفط والغاز والفحم فإن الصين تحاول جاهدة أن تصبح أكبر مستهلك للطاقة النظيفة بحلول عام 2020"[1]".

واستطاعت أن تحتل المراتب الأولى من بين دول العالم المنتجة لمعدات الطاقة الشمسية خلال فترة قصيرة لم تتجاوز 5 سنوات امتدت من سنة 2006 حتى نهاية سنة 2011 ، ومع بداية صناعة الخلايا الفولتية (photovoltaic system) كانت الصين غير قادرة على تلبية الطلب المحلي الخاص بمادة السيلكون والرقائق التي تستخدم كمواد أساسية لصناعة الخلايا الفولتية، فقد بلغ الناتج الفعلي أقل من 300 طن من السيلكون بينما وصل الطلب نحو 5 آلاف طن.

[1]- عاصم عبد المنعم(2015)،طريق الصين إلى الطاقات المتجددة،ورقة بحثية،مجلة أسيوط للدراسات البيئية،العدد42،مصر،ص.2.

لكن رغم كل الصعوبات، اتجهت العديد من كبريات الشركات الصينية إلى الاستثمار في سوق السيلكون، ونجحت في احتلال الصدارة مجال الطاقة الشمسية الكهروضوئية بحيث بلغ إنتاج الصين في سنة 2011 حوالي 17 جيغاواط من الألواح الشمسية، أي ما يعادل 48.5٪ من الإنتاج العالمي مع تركيب محطة شمسية بقدرة 2.250 ميجاواط بمعدل نمو سنوي قدره 500٪،وفي سنة 2012 تم إنتاج 40٪ من السيلكون العالمي و76٪ من الرقائق وأكبر مصنع في العالم لأربع سنوات متتالية من 2008 إلى 2011"[1]".

وفي الفترة ما بين (2010-2012) جاءت الصين في المرتبة الثالثة عالميا من حيث إنشاء محطات الطاقة الشمسية بعد إيطاليا وألمانيا، وشرعت في عام 2009 في بناء منازل مزودة بالألواح الشمسية مع تقديم امتيازات خاصة للمناطق المقام بها المشروع، إضافة إلى تعريفة قدرها 1 إيوان لكل كيلواط/ساعة منتج في مزارع الطاقة الشمسية[2] .

وفي مجال التسخين والتبريد الشمسي الحراري بلغت القدرة على التدفئة العالمية من الطاقة الشمسية 67٪ في عام 2011 ، أي ما يقارب 232GW. وظلت الصين هي المهيمن الرئيسي في صناعة مكونات الطاقة الشمسية والتدفئة العالمية، وبلغت قدرتها على التدفئة نسبة81٪ في سنة 2010 وتأتي أوروبا في المرتبة الثانية بفارق ملحوظ "[3]".

الشكل رقم(ا-12): قدرات التدفئة المضافة في سنة 2010 (٪)

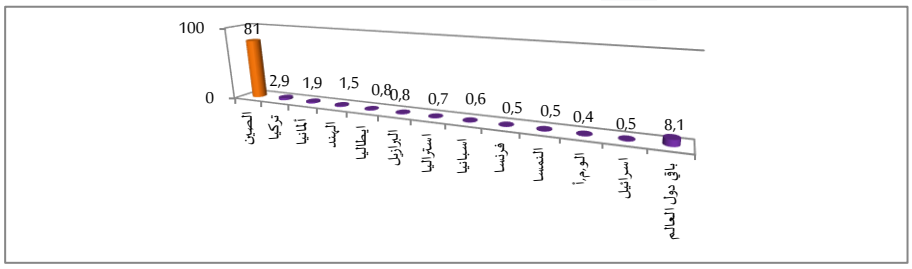

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المرجع التالي:

Renewable Energy Policy Network For The 21st Century (2012),op,cit, p.55.

ا-4-2-3– 3- تجربة الإمارات العربية المتحدة:

يتطلب تحقيق التنمية المستدامة ضمان صحة ورفاهية للسكان، ومن بين أحد أهم الأسباب التي تضر بصحة الإنسان تلوث الهواء، فنوعية الهواء الجيدة ضرورة حتمية لا بد من بلوغها وخلاف ذلك يتسبب في انخفاض إنتاجية المحاصيل الزراعية وضعف الرؤية التي تِؤثر على النقل، كما يؤدي تلوث الهواء إلى انخفاض إنتاجية العامل وهو من أبرز القضايا المتعلقة بالصحة على مستوى العالم وخصوصا في المناطق الحضرية التي تشهد أكبر كثافة سكانية."[4]"

---

[1] -United Nations Environment Programme (2013), **China`s Green Long March**, A Study Of Renewable Energy, Environmental Industry & Cement Sectors, A Synthesis Report, pp:13-14.

[2] -Ibid,p.14.

[3] - Renewable Energy Policy Network For The 21st Century ((2012),op,cit,p.54.

[4] - رقية محمد(2017)،**جودة الهواء**،تقرير هيئة البيئة في إمارة أبوظبي،المنشور على الموقع الإلكتروني:https://www.soe.ae ، تاريخ الإطلاع: 2018/01/25.

ويعتبر تلوث الهواء في الإمارات العربية المتحدة من الأسباب البيئية الأساسية لأمراض القلب والجهاز التنفسي ومراجعة المستشفيات والعيادات في الدولة، كما تلعب العوامل الديمغرافية دورا هاما في الضغوط على البيئة وعلى جودة الهواء بصفة خاصة نتيجة التطور السريع للبنية التحتية وزيادة الطلب على المياه والكهرباء ووسائل النقل العامة والخاصة واستخدام الأراضي. وفي إمارة أبو ظبي تنشأ كمية كبيرة من الانبعاثات الكربونية من مصادر ثابتة مثل منشآت معالجة إنتاج النفط والغاز وإنتاج الكهرباء وتحلية المياه بالإضافة إلى العمليات الصناعية، كما تسهم المصادر المتحركة إلى حد كبير في انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون وغيره من الغازات السامة مثل غازات السفن.

بالرجوع إلى الدراسات التي اهتمت بالشأن البيئي في إمارة أبو ظبي، التي كشفت أن الانبعاثات في إمارة أبو ظبي -وبالتالي جودة الهواء- هي ضمن الحدود الوطنية المسموح بها، لكن لما كانت الحركة المرورية هي المساهم الرئيسي في التلوث فقد زاد ذلك من ارتفاع الغازات الدفيئة في الهواء وتأثيراتها على صحة الإنسان بدرجة كبيرة، لأن معظم المصادر الثابتة والمتحركة المسببة للتلوث البيئي موجودة بالقرب من المناطق السكنية والتجارية وحتى المدارس والمستشفيات والأماكن العامة، وعليه عملت دولة الإمارات العربية المتحدة على دراسة هذه الظاهرة وعلاجها في أي برامج رامية إلى الحد من الانبعاثات، ومن بين الجهود المبذولة لتحسين جودة هواء المحيط نذكر ما يلي:

- تشييد محطات لرصد جودة الهواء:

قامت هيئة البيئة لإمارة أبو ظبي بتوسيع محطاتها لرصد جودة الهواء من خلال إضافة 10 محطات أخرى على مستوى الإمارة، ليرتفع عددها إلى 20 محطة ثابتة ومحطتين متحركتين لضمان قياس الجودة على مستوى الإمارة بأكملها، والهدف من الإنفاق الحكومي على هذا النوع من النفقات الخاصة بالقطاع البيئي هو توفير معلومات وبيانات دقيقة حول جودة الهواء لتحديد المصادر الأكثر تأثيرا على البيئة وصحة الإنسان"[1]".

- تشييد أكبر محطة للطاقة الشمسية في العالم:

قام رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة وحاكم إمارة أبوظبي خليفة بن زايد آل نهيان بتشييد أكبر محطة للطاقة الشمسية في العالم، وسماها بـ"محطة شمس"، وتبلغ قدرتها الإنتاجية مائة ميغاواط موصولة بشبكة توزيع الكهرباء التي تقع في المنطقة الغربية من إمارة أبو ظبي لتزويد أكثر من 20.000 منزل بالكهرباء. واعتبرت المحطة من بين أضخم الاستثمارات في البنى التحتية للطاقة المتجددة بهدف التنويع الاقتصادي، و تقدما بخطوة هامة نحو تحقيق أمن الطاقة على المستوى البعيد، وقد برهن مشروع محطة شمس على

[1]- رقية محمد،نفس المرجع السابق.

الفائدة الاقتصادية والبيئية للمشاريع الشمسية المتقدمة، كما أن المشروع ساهم في تنمية رأس المال البشري الذي يمكن البلاد من الحفاظ على مكانتها الريادية في مجال الطاقة"[1]".

وقد ساعد المشروع المبتكر للطاقة الشمسية في التخلص من حوالي 1750000 طن من غاز ثاني أكسيد الكربون سنويا وهو ما يعادل زراعة 1.5 مليون شجرة أو التخلي عن استعمال 15000 سيارة خصوصا أن المحطة تمتد على مساحة 2.5 كلم^2 وتدمج أحدث تقنيات مصفوفات القطع المتكافئ، وتوظف أكثر من 258000 مرآة مركبة على 786 لاقط.

ا-4-3- البنى التحتية والتعليم:

شهد نظام التعليم خلال السنوات العشرين الماضية تغيرات كبيرة في أنماط التمويل في جميع دول العالم، مع تحول ملحوظ في تمويل تكاليف قطاع التعليم العالي من المصادر الحكومية إلى المصادر الخاصة، وتختلف أسباب هذا التحول من منطقة إلى أخرى، ومن أكبر التحديات التي تواجهها **الدول العربية** زيادة الطلب المتنامي على قطاع التعليم (الابتدائي، الثانوي، قطاع التعليم العالي)، فقد ارتفع المعدل الإجمالي للالتحاق بالمدارس بما يزيد عن 50٪ بين الفترة 1991 و2010، مما تسبب في ارتفاع أعباء هذا القطاع نظرا لعدة أسباب، أكثرها يعود إلى زيادة نسبة النمو السكاني وتواجد أكبر فئة لجيل الشباب في المنطقة العربية"[2]".

كما أن الإقرار بقيمة التعليم في الجانب الاقتصادي والاجتماعي، والجهود المتضافرة لتحقيق أهداف التعليم للجميع، والأهداف الإنمائية للألفية، هي التي دفعت بالشباب وخريجي الثانوية إلى السعي وراء فرص تعلم إضافية للحصول على شهادات جامعية ومهنية معترف بها من طرف الدولة للانسجام مع متطلبات سوق العمل.

لكن هذا التوسع الهائل أدى إلى تدني معيار جودة التعليم في العالم العربي مع الإرهاق المتزايد للموارد المتوفرة بما أن الحكومة هي المصدر الوحيد لتمويل هذا القطاع، والميزانية العامة لا تزال محدودة وغير كافية لتلبية الاحتياجات المتنامية، فإلى أي مدى يؤثر توافر البنى التحتية لقطاع التعليم على نجاح الطلاب مستقبلا؟، إجابة منا على التساؤل المطروح، ارتأينا أن نخصص دراسة العلاقة بين البنى التحتية وجودة التعليم لفئة التعليم الابتدائي.

تعميم التعليم الابتدائي هو من بين أهم المطالب التي تحرص عليها منظمة اليونسكو(UNISCO) واليونيسيف(UNICEF)، لأنه هو القاعدة الأساسية، فمن المستحيل أن يتقدم الطالب إلى مستويات تعليمية أخرى دون المرور بمرحلة التعليم الابتدائي، وحسب دراسات أجريت من قبل فإن معظم التلاميذ الذين نجحوا

[1]-تقرير وكالة أنباء الإمارات،المنشور على الموقع الإلكتروني : file:///C:/Users/Admin ،تاريخ الإطلاع يوم:2018/01/23.

[2]-مكتب اليونيسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية (2018)،تقرير بعنوان تمويل التعليم العالي في الدول العربية ،بيروت،ص.ص:07-08.

في التعليم الابتدائي حققوا نجاحا أكبر في التعليم الثانوي والعالي، وفي البلدان النامية ونتيجة لنقص المدارس تراجع التحصيل الدراسي للمتعلمين نتيجة اكتظاظ الأقسام"[1]".

وما زالت تتعالى أصوات الأفراد للتعامل مع قضايا التعليم الابتدائي، ففي جنوب إفريقيا طالبت لجنة حقوق الإنسان (SAHRC 2012) بإيجاد حلول لتحسين معدلات التسرب في المدارس الابتدائية، وتوفير أحسن الهياكل القاعدية لهذا القطاع"[2]"، وفي جميع أنحاء العالم يعرف التعليم الجيد بمساهمته الفعالة في التنمية البشرية وفي صيانة النظم الاقتصادية والاجتماعية"[3]"، وهو أحد محددات النمو الاقتصادي ورفاهية الأفراد"[4]"، وأغلبية الدول المتقدمة تعطي الأولوية للاستثمار في البنى التحتية للتعليم وفق المعايير الدولية للاندماج مع البيئة العالمية.

ا -4-3-1- جودة البنى التحتية والتعليم الابتدائي (دراسة حالة إفريقيا)

تتواجد بإفريقيا أكبر نسبة من الأطفال الذين لم يكملوا تعليمهم الابتدائي"[5]"، لذلك تم تخصيص هذا الجزء لتحليل حالة النظم التعليمية بالقارة الإفريقية، ففي غينيا والنيجر بلغت نسبة الفتيات الأشد فقرا اللواتي لم يلتحقن أبدا بالتعليم الابتدائي أكثر من 70٪ عام 2010 مقابل 20٪ من الصبيان الأكثر ثراء"[6]".

ولا تزال إفريقيا جنوب الصحراء المنطقة التي تشهد أعلى معدلات عدم الالتحاق بالمدارس لجميع الفئات العمرية، فأكثر من نصف مجموع الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و17 سنة غير ملتحقين بالمدارس، والأمر نفسه بالنسبة لأكثر من ثلث المراهقين الذين تتراوح أعمارهم بين 12 و14 سنة، وخُمس الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين سن 06 و11 عاما، وتشير تقديرات اليونسكو إلى أن الأطفال ما زالوا يتحملون تكاليف

---

[1] - Chuc.G & al(2014), **DETERMINING THE RELATIONSHIP BETWEEN INFRASTRUCTURE AND LEARNER SUCCESS: A comparative study of two primary schools in Zimbabwe**,working paper, Commonwealth Youth and Development ,vol 12 N°01,pp.15-32.

[2] - Charter of Children's Basic Education Rights (2012), **The right of children to basic education**, https://www.sahrc.org.za/,Consulte le 09/10/2018.

(Accessed 16 April 201

[3] - Daniel, N. &. Sifuna (2007), **The challenge of increasing access and improving quality: Analysis of universal primary education interventions in Kenya and Tanzania since 1970**,working paper, International Review of Education, PP.687-699.

[4] -Papageorgiou, C(2003), **Distinguishing between the effects of primary and post-primary education, on economic growth**, Review of Development Economics ,vol7 N°4, PP.622–635.

[5] - Bhargava, A & al(2005), **Modeling the effects of health status and the educational infrastructure on the cognitive development of Tanzanian school children**, American Journal of Human Biology vol17 N°3, 280–292

[6] -التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع(2015)،صادر عن منظمة الأمم المتحدة للتربية و العلم والثقافة،اليونسيكو.

كبيرة متعلقة بتعليمهم في بعض البلدان، ففي غانا يدفع الطفل للالتحاق بالمدرسة الابتدائية 87 $، و151$ في كوت ديفوار، و680$ في السلفادور"[1]".

ومن العقبات التي كانت سببا رئيسيا في تدني قطاع التعليم بإفريقيا غياب كمية ونوعية البنى التحتية لهذا القطاع، فقد أكد مكتب الأمم المتحدة لغرب إفريقيا (UN-HABITAT 2011) على أن البنى التحتية الضعيفة لقطاع التعليم تعوق النمو الاقتصادي وتثبط نجاح التعليم الابتدائي في أي بلد، لا سيما البلدان الإفريقية النامية"[2]".

كما أفاد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لسنة 2010 و2011 بأن دولة زمبابوي شهدت انخفاضا متواصلا في معدل نجاح التلاميذ منذ سنة 2007 بسبب الانكماش الاقتصادي وتدهور الوضع السياسي ونقص المؤهلات للمعلمين وغياب الجودة في البنى التحتية، الذي ارتبط ارتباطا مباشرا بضعف أداء التلاميذ في المرحلة الابتدائية. وهذا حسب أبحاث أعدت من قبل كشفت أنه كلما توفر للمعلم مدارس مجهزة بكل مستلزمات الأنشطة التعليمية تحسنت معدلات نجاح التلاميذ، فطبيعة وحالة البنى التحتية للمدارس تسهم في تحسين جودة التعليم، فمن غير المرجح أن ينخفض التحصيل العلمي إذا كانت كل ظروف العمل جيدة"[3]".

وعند اطلاعنا على تطور نظام التعليم بزمبابوي لاحظنا أنها قامت ببعض الإصلاحات بعد استقلالها عن دولة بريطانيا، وهدفت هذه الإصلاحات إلى تلبية الطلب على التعليم من خلال اتباع سياسة التعليم المجاني والإلزامي والحفاظ على حقوق الطفل دون تمييز عنصري بين فئة الأشخاص ذوي البشرة البيضاء والأشخاص ذوي البشرة السوداء، خلافا للحكم الذي كان سائدا من قبل من طرف المستعمر البريطاني.

ونتج عن هذه السياسات التعليمية الجريئة موارد بشرية ذات كفاءة قادرة على خلق قيمة مضافة في القطاع الخاص والعام، لأنه تمت إتاحة فرصة التعلم للجميع في بيئة مجهزة بأحدث مرافق التعليم، وعليه أنتجت زمبابوي العديد من المهندسين والأطباء والممرضين لكن سرعان ما غادروا البلاد بسب التهميش. ويشرح صندوق الأمم المتحدة الدولي للطفولة أن التعليم الجيد هو بحاجة مستمرة إلى موارد بالغة الأهمية غير البنى التحتية وهي:

- تدريب المعلمين؛
-الاهتمام بالتغذية وصحة الطفل.

---

[1]- الجمعية العامة للأمم المتحدة،**تقرير حول تعزيز حقوق الإنسان بما في ذلك النهج البديل لتحسين التمتع الفعلي لحقوق الإنسان والحريات الأساسية**،الدورة الثانية والسبعين، ص.ص04-05.

[2] - UN-HABITAT(2011), **Infrastructure for economic development and poverty reduction in Africa**, United Nations Human Settlements Programme,The Global Urban Economic Dialogue Series, First published in Nairobi, https://www.zaragoza.es ,Consulte le 08/10/2018.

[3] - Kanyongo, G. Y (2005), **Zimbabwe's public education system reforms: Successes and challenges,** International Education Journal vol 06 N°1, pp.65–74.

العوامل المذكورة أعلاه كلها بنفس القدر من الأهمية، لكن ركزنا على عنصر البنى التحتية لأن دراستنا تنصب حول هذا الموضوع. وحتى تتضح الفكرة، حاولنا تلخيص العلاقة بين نجاح التعليم الابتدائي والبنى التحتية بإجراء مقارنة بين مدرستين في مرحلة التعليم الابتدائي بدولة زمبابوي، واعتمدت الدراسة على النهج النوعي وإجراء مقابلات شفوية مع رؤساء المدارس ومعلمين يختارهم مدير المدرسة وبلغ عددهم 16 شخصا في كل مدرسة، وقد كان الاختيار مقصودا لأن الدراسة بحاجة إلى مشاركين يمكنهم تقديم معلومات مفيدة فيما يتعلق بمشكلة البحث "[1]."

وأجريت المقابلات باستخدام دليل استجوابٍ أو استبيان بطريقة أعطت للمعلمين فرصة للتعبير عن آرائهم، لتحديد العلاقة بين البنى التحتية ونجاح التلميذ وفقا للدراسات السابقة الخاصة بمؤسسات التعليم العالي ومقالات بحثية عن البنى التحتية للمدارس، وفيما يلي مختصر الاستبيان"[2] ":

- قبل التطرق إلى ملخص الاستبيان سنقدم نبذة مختصرة نحاول من خلالها التعريف بالمدرسة(أ) والمدرسة(ب) كما يلي:

المدرسة أ	المدرسة ب
- تقع بمدينة هراري عاصمة زمبابوي افتتحت عام 1986. - متوسط معدل النجاح يتراوح بين 78٪ و85٪ - تحتوي على ما يقارب 644 متعلم و120 موظف -استفادة المدرسة من خطوات واسعة في تطوير البنى التحتية منها: تجديد الملاعب توسيع المدرج - تضم جمعية تهتم بتنمية المدارس	- مدرسة غير حضرية تقع في منطقة زراعية تجارية بمدينة Chivhu. -أنشأت عام 2003 استجابة لمطالب العائلات. - لديها 300 متعلم وفريق مكون من 35 موظف. - تخرجت منها فئتان من الصف السابع بمتوسط معدل نجاح بلغ 52٪. - لديها لجنة تهتم بالقضايا التنموية للمدرسة. -تلقت الدعم من شركة متعددة الجنسيات. - أنشأت مركزا للرضع لتنمية الطفولة المبكرة والرعاية اليومية لإيواء التلاميذ من الصف الأول إلى الصف الثالث.

بعد التعرف على بعض المعلومات الخاصة بكل من المدرسة (أ) أو المدرسة (ب) سنعرض حاليا ملخص الاستبيان كما يلي"[3]:"

[1] - Tongcu, Ma. D.C(2007) ,**Purposive sampling as a tool for informant selection**, Ethnobotany Research and Applications (5),pp.147–158.

[2] - Chuc.G & al,op,cit ,p.22.

[3] - Chuc.G & al,op,cit ,p.23.

- **السؤال الأول**: ما هي احتياجات البنى التحتية الأساسية للمدارس؟

المدرسة أ	المدرسة ب
- الإضاءة الجيدة - توفير قطعة أرض البستنة - تمديد منطقة وقوف السيارات لمركبات للموظفين - تجديد الملاعب التنس - الاهتمام بأعمال الصيانة وتجديد جدران المدرسة بأكملها	.- يحتاج الأطفال إلى منطقة لعب واسعة في أوقات الراحة -توفير المزيد من الأقسام نظرا للاكتظاظ -المدرسة بحاجة ماسة إلى قسم الإدارة - توفير منازل للموظفين بقرب أماكن عملهم لأنهم يقطعون مسافات طويلة للوصول إلى المدرسة - توفير قاعة مخصصة للمعلمين فقط.

- **السؤال الثاني**: ما سبب ضعف أداء التلميذ بمدرستك؟

المدرسة أ	**المدرسة ب**
- بعض التلاميذ يأتون من بيوت قصديرية ويفشلون في التركيز -كثرة الإضرابات من طرف المعلمين لزيادة الرواتب خصوصا أثناء أوقات الاختبارات - وجود بعض المعلمين غير المؤهلين جيدا للتعليم - نقص التجهيزات للتلاميذ ذوي الإعاقة	-غياب التلاميذ لأن البنى التحتية للمدرسة غير محفزة للدراسة - معظم المعلمين لا يزاولون تكوينهم بسبب بعد المسافة بين مراكز التكوين ومنازلهم - المعلمون لا يقدمون أفضل ما لديهم لأنهم يفتقرون إلى المرافق المهمة لأداء مهنة التعليم كبناء منازل بالقرب من المدرسة الابتدائية. - الاكتظاظ بالأقسام

- **السؤال الثالث** :كيف تصف العلاقة بين نجاح أو فشل التلميذ والبنى التحتية للمدرسة"[1]"؟

المدرسة أ	**المدرسة ب**
- أعطت هذه المدرسة نتائج جيدة فمعظم الذين درسوا بها أصبحوا قادة في المجتمع - تحفيز التلميذ على القدوم إلى المدرسة خارج الجانب الأكاديمي بتوفير مرافق للعب والراحة وأنشطة تعليمية غير مملة ولا مرهقة هو الذي ساعد في تحسين متوسط معدل النجاح للتلاميذ	- المدرسة في حالة سيئة ولا تنتج قيمة مضافة في المجتمع -غياب التهوية في الأقسام المدرسية في فصل الصيف مما تسبب في تراجع مردودية كل من التلميذ والمعلم -نقص المكاتب والكراسي - المدرسة بحاجة ماسة إلى النوعية الجيدة من البنى التحتية لتطوير مواهب التلاميذ

[1] - Chuc.G & al,op,cit ,p.24.

- **السؤال الرابع**: ما هي التسهيلات المتاحة للنقل والاستجمام؟

المدرسة أ	المدرسة ب
- تحتوي جميع الأقسام الدراسية على القدر الكافي من الكراسي والمكاتب -كل الأقسام مجهزة بالتهوية المعلمين لديهم مساحة واسعة لركن سيارتهم - استفادت المدرسة من المرافق التالية: -ملعب تنس -أجهزة الكمبيوتر -توسيع المدرج -مكتبة -مركز للعب في أوقات الراحة	- يوجد قسمان فقط مجهزان بالكراسي والمكاتب - يواجه التلاميذ صعوبة القراءة والكتابة بسبب نقص الكتب والكفاءات وكذلك الموارد المادية -التهوية الرديئة وكثرة الغبار -استفادت المدرسة من المرافق التالية: -مساحة للبستنة -مكتبة -مدرج صغير -مركز للعب في أوقات الراحة

يتضح من الدراسة أن مستوى البنى التحتية في المدارس يختلف واستنتجنا أن المدرسة "أ" تفوقت على المدرسة "ب" في متوسط معدل نجاح التلاميذ، وهذا راجع إلى عدة محددات كانت سببا رئيسيا في التفوق، فالمدرسة "أ" تتمتع ببيئة مدرسية سمحت للتلاميذ والمعلمين بالعطاء بشكل مستمر على عكس المدرسة "ب" التي حرمت من أبسط المستلزمات (الكراسي والمكاتب)، ناهيك عن غياب التهوية و نقص الأقسام الدراسية، من هنا يمكن القول أن المدرسة المجهزة جيدا هي الأكثر وظيفية وتقدم فرص تعلم أفضل للمتعلمين، كما أن البنى التحتية للمدارس لها تأثير كبير على راحة وسلامة التلاميذ والمعلمين، وهذا ما لاحظناه من خلال المعلمين الذين يعملون بالمدرسة "ب"، بحيث لم يتمكنوا من مواصلة الدورات التكوينية للتعليم نظرا لبعد المسافات بين منازلهم ومراكز التكوين بالإضافة إلى غياب التلاميذ نظرا للبيئة المدرسية غير المحفزة تماما للدراسة.

فإذا أرادت أي مؤسسة تعليمية تحسين كفاءتها و فعاليتها فعليها أولا أن توفر بنية تحتية مناسبة وجيدة يمكن استخدامها لإنشاء أنشطة تعليمية قادرة على تحفيز المعلم والتلاميذ، وقد سبق وأن اجتمع 174 بلدا في مدينة داكار بدولة السنغال في سنة 2000 واتفقوا على وثيقة بعنوان "إطار عمل داكار" للاستثمار في التعليم وللجميع، وأعلنوا من خلال الاجتماع على جدول أعمال طموح قوامه تحقيق ستة أهداف للتعليم بحلول عام2015 "[1]".

واستجابة لهذا المشروع أصدرت اليونسكو سلسلة التقارير العالمية لرصد التعليم للجميع لمواكبة مدى التقدم في هذا المشروع وتسليط الضوء على الثغرات المتبقية في إطار هذا المسعى، ولتقديم توصيات لجدول الأعمال العالمي للتنمية المستدامة. ومن بين الإستراتيجيات المسطرة ضمن هذا العمل نذكر ما يلي"[2]":

[1]-التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع،نفس المرجع السابق.

[2]-نفس المرجع السابق.

- توفير أحدث التكنولوجيا للمعلومات والاتصال للمساعدة على تحقيق التعليم للجميع:

شدد إطار عمل داكار على دور التكنولوجيا في تحسين جودة التعليم، وكشف أن التقدم البطيء في تطوير البنى التحتية في البلدان الأشد فقرا والانتشار البطيء للتكنولوجيا وعدم وجود عملية تنسيق رئيسية على المستوى العالمي لتكنولوجيا المعلومات والاتصال فيما يتعلق بالتعليم، كلها عوامل حالت دون تحقيق الآمال المعلقة على قدرات هذه التكنولوجيا للقيام بالدور المتوخى منها.

- زيادة الاستثمار في التعليم الأساسي:

خصصت البلدان ذات الدخل المنخفض والبلدان ذات الدخل المتوسط نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي للتعليم منذ عام 1999 وارتفعت إلى أكثر من الضعف بالقيمة الفعلية، ولكن عالميا لا توجد أدلة كافية تثبت آن التدخلات على المستوى العالمي لدعم حركة التعليم للجميع كمبادرة المسار السريع لتوفير التعليم للجميع التي سميت فيما بعد الشراكة العالمية من أجل التعليم أدت إلى ارتفاع مستويات الإنفاق الوطني على التعليم العام أو المعونة المقدمة للتعليم.

ا -4-4- البنى التحتية والرعاية الصحية (التجارب الدولية):

تعاني بعض الدول وخاصة البلدان النامية من نقص خدمات الرعاية الصحية مما يؤدي إلى خسائر معتبرة في الأرواح وانتشار الأمراض التي يمكن الوقاية منها، وبما أن أغلبية خدمات الرعاية الصحية تصنف ضمن الخدمات الاجتماعية العامة فإن المسؤول الأول والأخير عن هذا القطاع هو الدولة.

وتقاس قوة الدول من ناحية إشرافها وتسييرها وتمويلها للقطاع الصحي على أساس القدرة على تحمل التكاليف وكفاءة تقديم الخدمات والتكنولوجيا المستخدمة والأدوية الفعالة، أما الجودة الوظيفية فتقاس على أساس الطريقة التي يتم بها تقديم الخدمات الصحية للمرضى، وفي السنوات الأخيرة تباطأ النمو في القطاع الصحي وأصبح الطلب على الخدمات الصحية أكثر من العرض وعلى الرغم من ارتفاع عدد المستشفيات والعيادات الخاصة في المناطق الحضرية وعلى المستوى العالمي"[1]"، فلا يزال تحقيق التوازن في هذا القطاع أمر شبه مستحيل، فمثلا **في ماليزيا** أنشئ 820 مركزا لمرافق الرعاية الأولية وأكثر من 2000 عيادة، وبعض الدول قامت بتطوير شبكة واسعة من مراكز الرعاية الأولية وخدمات طب الأسنان للأطفال، لكن هذه المرافق لا تحتوي على القدر الكافي من الموظفين والأطباء فيضطر المريض للانتظار لساعات طويلة لأخذ العلاج"[2]".

---

[1] -Johson.N(2017), **Infrastructure and Healthcare Service Delivery in Tiaty Sub-County, Baringo County, Kenya**,working paper, International Journal of Social and Development Concerns,vol 01 No 12,p.92

[2] - Chee, H. L., & Barraclough, S(2007),'**The Growth of Corporate Health Care in Malaysia' in Chee HL and Barraclough S (eds) Health Care in Malaysia: The Dynamics of Provision,** Financing and Access London and New York: Routledge.pp.100.102.

- وفي **غانا** تشرف هيئتان حكوميتان على البنى التحتية للرعاية الصحية وهما وزارة الصحة وغانا للخدمات الصحية، وتهدف وزارة الصحة إلى تحسين الحالة الصحية لجميع الأشخاص الذين يعيشون في غانا من دون استثناء، وعملت على رسم سياسات فعالة لتعبئة الموارد وتنظيم تقديم الرعاية الصحية. وواجه القطاع مشاكل تتعلق بالاستدامة المالية التي تسببت في تراجع جودة الخدمات الصحية بدولة غانا وهذا على الرغم من وجود مؤسسة التأمين الصحي التي تعمل على تمويل القطاع الصحي وقد طالب أصحاب الطبقة المتوسطة مؤخرا بدفع رسوم تنافسية لتوفير خدمة صحية جيدة، واستجابة لهذا المطلب تعمل غانا على منح فرصة للمستثمرين المحليين أو الأجانب للمشاركة مع القطاع العام لبناء مستشفيات ومراكز تشخيص وفق المعايير الدولية.

-**وفي أمريكا** لا تزال بعض المرافق الصحية بحاجة إلى رأس مال لصيانتها، بحيث أغلقت مرافق صحية في المناطق الريفية لأن التمويل لا يغطي جميع الخدمات الصحية المتزايدة بهذه المناطق المهمشة[1].

- وفي **مقاطعة كيب الشرقية بجنوب إفريقيا** أجرى الباحث (Hall et al 2006) دراسة تهدف إلى فهم العلاقة بين البنى التحتية والرعاية الصحية، وأثبتت النتائج أن القطاع الصحي بحاجة إلى تحسين خدمات النقل وتطوير البنى التحتية بهذه المقاطعة، فخلال موسم الأمطار يصعب وصول المركبات التي تحمل المخدر الطبي إلى المرافق الصحية بسبب سوء البنى التحتية للطرق التي تمتد على طول التلال، وفي الطقس الرطب تصبح هذه الطرق موحلة وجد زلقة، ومشاكل النقل الصحي هي في الواقع أشد في موسم الأمطار وبالنسبة لمعظم المناطق الريفية بدولة جنوب افريقيا.

وفي بحث آخر أجرته (Health & Mobility 2008) **بدولة ناميبيا** جنوب غرب قارة إفريقيا خلص إلى أن النقل لحالات الطوارئ يكلف أكثر بكثير بالنسبة للأشخاص الذين يعيشون في المناطق الريفية والمهمشة مقارنة بالأشخاص الموجودين في المناطق الحضرية، وهذا بسبب بعد المسافة بين المراكز الصحية والمناطق الريفية، وفي كثير من الأحيان يموت المرضى أثناء انتظارهم لسيارات الإسعاف والتي تستغرق أكثر من ثلاث ساعات في المتوسط بعد الإبلاغ عنها من مكان الحادث.

وتتفاقم هذه الحالة في **جنوب إفريقيا** بسبب قلة المعروض من السيارات المصممة والمجهزة خصيصا للنقل الصحي ويشكل الافتقار إلى خدمات نقل كافية ومعقولة التكلفة -ولاسيما في المناطق المنسية عقبات أمام تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية-، ومن الواضح أنه بدون وجود بنية تحتية للنقل السليم فإن مرافق الرعاية الصحية في هذه المناطق ستبقى دون المستوى المطلوب من حيث الحفاظ على مستويات كافية من الإمدادات الطبية"[2]".

- **وفي باكستان والهند** لا يزال يحتاج أكثر من ثلاثة ملايين شخص إلى الرعاية الصحية كتجديد المرافق الصحية الأولية والثانوية، وتعزيز الموارد البشرية في هذا القطاع، وهذا في أعقاب الزلزال الذي ضرب جنوب آسيا سنة

[1] - Johson.N,op,cit,p.93.

[2] - Johson.N,op,cit,p.96.

2005 مع شمال باكستان والهند وأفغانستان، والذي ألحق أضرارا تزيد مساحتها عن 28000 كلم[2] . وقد استجابت منظمة الصحة العالمية لمتطلبات بلدان جنوب آسيا المتضررة من الزلزال، وقدمت عدة خدمات لمساعدتها من بينها"[1]":

- تنشيط خدمات الرعاية الأولية بحيث تم نشر أكثر من 1000 فريق من العاملين الصحيين الوطنيين والدوليين مزودين بالعتاد والإمدادات الطبية لتقديم الرعاية الصحية للمتضررين؛
- ترميم 16 مستشفى و44 وحدة صحية أساسية في جميع المناطق المتضررة وتم تسجيلها على أنها مرافق صحية فعالة.
- تركيب 1000 وحدة صحية في المناطق الريفية لتحل محل المراكز الصحية المدمرة من الزلزال؛
- إنشاء وحدات صحية جديدة بالتعاون ما بين منظمة اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية.

-**وفي نيجيريا** صرح وزير الصحة أن معظم النيجيريين يهاجرون إلى أوروبا بحثا عن رعاية صحية أفضل نظرا لسوء جودة المرافق الصحية في البلاد، وقد تحدث في ندوة له عن فرص الاستثمار في القطاع الصحي وشجع رجال الأعمال على الاستثمار في البنى التحتية للقطاع الصحي من خلال الشراكة بين القطاعيين العام والخاص مع إصلاح المنظومة الصحية، كالنظر في الإضرابات المتزايدة للأطباء، وعدم مواكبة التكنولوجيا المستخدمة في القطاع الصحي لدولة نيجيريا مع ما توصل إليه الغرب من تطورات ملحوظة في الطب"[2]".

- **في كينيا** لا تزال البلاد تواجه خطر أوبئة فيروس نقص المناعة وانتشار الأمراض المعدية مثل الملاريا وانخفاض مستويات العمر المتوقع بسبب رداءة خدمات الرعاية الصحية ونقص المرافق والمستشفيات، بحيث لم تظهر المستشفيات العامة في كينيا أي التزام أو رغبة قوية للاستثمار في القطاع الصحي.
- ورقة بحثية أعدت من طرف (Pannila & Wettasasinghe 2002)، حيث درس الباحثان جودة القطاع الصحي بإحدى القرى **لدولة سريلانكا** واكتشفا أن القرويين يحتاجون إلى السفر مبكرا والانتظار لساعات طويلة بسبب قلة عدد العاملين في المرافق الصحية أمام الطلب المتزايد للعلاج وصعوبة الوصول إلى المستشفيات نظرا لسوء البنى التحتية للطرق.

وفي مجال الطب المتجدد أطلق الأمين العام للأمم المتحدة سنة 2012 مبادرة الطاقة المستدامة للجميع، وتهدف إلى الوصول الشامل إلى مصادر الطاقة النظيفة في المنازل والمجتمعات بحلول عام 2030، كما تضمنت المبادرة مضاعفة المعدل العالمي لكفاءة الطاقة واستخدام الطاقة البديلة في مرافق الرعاية الصحية"[3]".

---

[1]-منظمة الصحة العالمية(2016)،تقرير اللجان الإقليمية، الدورة الأربعون بعد المائة.

[2] - Bello, I. S & al. (2004). **Knowledge and utilization of Information Technology among Healthcare professionals and students in Ile-Ife, Nigeria: a case study of a University Teaching Hospital**,working paper; Journal of Medical Internet Research,vol 06 N°04,pp.45-57.

[3] -Johson.N, op, cit.p95.

ا -4-4- 1- البنى التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال في المجال الطبي:

تحسين خدمات الرعاية الصحية وسهولة الوصول إليها هو هدف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل الصحة (ICT)، فقد قدر حجم خدمات الرعاية الصحية بتقنية المعلومات والاتصالات بنحو 3.1 مليار دولار في جميع أنحاء العالم منها ٪80 في الدول المتقدمة، ومن المعروف أن الاستشارات الطبية عبر المواقع الإلكترونية والبريد الالكتروني والتمريض عن بعد يقلل من الضغط على الطلب المتزايد في المستشفيات، ولم يتم الوصول إلى هذا المستوى المتطور من تكنولوجيا المعلومات في البلدان النامية، وقد عرف تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المجال الصحي في أمريكا الشمالية وأوروبا مرحلة متقدمة"[1]".

أما في **أفغانستان** فقد أطلقت شركة روشان في 21 يونيو سنة 2007 -بالتعاون مع المستشفى الجامعي لـ آغاخان والمعهد الفرنسي لطب الأطفال وعدد من التقنيين- مبادرة مشروع الطب عن بعد، واعتبر هذا المشروع الأول من نوعه في أفغانستان لتعزيز مستوى توفير خدمات الرعاية الصحية في مختلف أنحاء البلاد حتى تتمكن المستشفيات الأفغانية من الوصول الفوري إلى تقارير التشخيص والعلاجات والبرامج التدريبية من الخارج باستخدام تقنيات الاتصال السريع وأنظمة الاستشارات اللاسلكية عبر الفيديو وأنظمة نقل الصور الرقمية، وأكد وزير الاتصالات لدولة أفغانستان على أن الحكومة ستبذل جهودا حثيثة لتحسين نوعية حياة المواطنين، فتوفير خدمات طبية عالية الجودة هي من أولويات المنظومة الصحية لأفغانستان.

والهدف من مشروع الطب عن بعد هو جمع السرعة وسهولة الاستخدام وفعالية التقنيات اللاسلكية وأنظمة الاتصال بالموجات العريضة فضلا عن الكفاءة الاقتصادية وتوفير التكلفة وتوصيل خدمات الرعاية الصحية الجيدة إلى أكبر شريحة ممكنة من المواطنين الذين لم يكن لديهم خيار آخر للحصول على التشخيص أو العلاج سوى السفر خارج البلاد، كما أن تقنية الطب عن بعد تسمح بتبادل الخبرات الدولية دون الحاجة إلى قدوم الأطباء المختصين إلى دولة أفغانستان.

ويشمل مشروع الطب عن بعد استخدام تقنية الاتصال السريع بالموجة العريضة التي تشمل أنظمة نقل الصور الطبية الرقمية وصور الفيديو والبيانات والملفات الصوتية بما يتيح إرسال الأشعة السينية وصور التصوير المقطعي بالكمبيوتر من أجل دراستها وتقييمها وتشخيص الأمراض، كما تتيح هذه التقنية فرصة للتعلم الإلكتروني والتدريب من خلال الاستشارات عبر الفيديو"[2]".

---

[1] -Rudowski, R. (2009). Impact **of Information and Communication Technologies (ICT) on health care**. Department of Medical Informatics and Telemedicine, Medical University of Warsaw: Poland. http://www.map.uniroma2.it/digital,Consulte le 12/10/2018.

[2] خبر صحفي(2007)،**الطب عن بعد**،بالتعاون مع سيسكو والمعهد الفرنسي لطب الأطفال،دبي، المنشور على الموقع الإلكتروني: ، تاريخ الإطلاع: يوم 2018/10/13 https://www.cisco.com/web-

ويعزى استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تقديم خدمات الرعاية الصحية إلى البنى التكنولوجية المتطورة، وقد أجريت دراسات حول كيفية تحقيق الصحة الإلكترونية وأكدت الأبحاث فعالية الطب عن بعد في تخفيف الضغط على المستشفيات وزيادة الرعاية المنزلية"[1]".

وجنوب إفريقيا واحدة من بين الدول التي تطبق فيها الصحة الإلكترونية على نطاق واسع، ويعزى نجاحها إلى البنى التحتية المتطورة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والاستثمارات الضخمة التي أنفقت في هذا المجال، و خاصة في المستشفيات الكبرى و إلى كفاءة موظفي الصحة العامة.

ا - 5-البنى التحتية وعقود B.O.T:

تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وثبات النمو الجيد هو الذي يعكس قوة اقتصاد الدول، وحتى تتحقق هذه الغاية لا بد من توفر عدة عوامل تحفز النمو في جميع القطاعات، كما أن المحافظة على ثبات معدل النمو الاقتصادي على المدى الطويل هو أمر في غاية التعقيد نظرا للتغير المفاجئ في السياسات الاقتصادية كتبني سياسات تجارية حمائية تهدف إلى المحافظة على المنتجات الوطنية أو تغير أسعار السلع الأولية، بالإضافة إلى زيادة معدل النمو السكاني، وبالتالي ارتفاع الطلب الكلي الذي يفرض ضغطا كبيرا على الميزانية العامة للدولة التي هي بحاجة إلى موارد مالية لتغطية نفقاتها المتزايدة.

وكلنا نعلم أن الإنفاق الاستثماري هو عامل مهم لدفع عجلة النمو الاقتصادي، ولا يمكن تصور حدوث أي تنمية اقتصادية في كل المجتمعات من دون وجود بنية تحتية، لكن المشكل الذي بات عائقا أمام تقدم مشاريع البنى التحتية وإنجازها هو نقص التمويل، فالميزانية العامة للدولة تصرف الملايير من الدولارات للاستثمار في الهياكل القاعدية، ولا زالت بعض الدول تتسم بعدم الكفاءة في هذا النوع من المشاريع.

لكن في المقابل، سعت دول أخرى بمشاركة القطاع الخاص في إنجاز وإدارة مشاريع البنى التحتية للتخفيف من أعبائها المالية والإدارية وديونها الداخلية والخارجية، وتفرغت لأعباء أخرى هامة ورئيسية كالدفاع والأمن والتحويلات الاجتماعية. ومع تضاؤل قدرة الحكومات على توفير البنى التحتية، برز اتجاه متصاعد لإشراك القطاع الخاص في المشروعات العامة، أهمها أسلوب البناء والتشغيل والتحويل(B.O.T).

يقصد بنظام BOT ذلك العقد بين الدولة وشخص طبيعي أو اعتباري لإنشاء مرفق عام قصد إشباع حاجة عامة كالطرق والمطارات والموانئ والسكك الحديدية وغير ذلك، ويتولى القطاع الخاص إدارة المشروع وتقديم الخدمة للمجتمع لمدة معينة ووفق شروط يتم الاتفاق عليها عند إبرام العقد.

[1] - Venter, A., Burns. N.& al (2012). **Results of a telehealth-enabled chronic care management service to support people with long-term conditions at home**. Journal of Telemedicine and Telecare, Vol18 N°03 , pp.72–175.

من هنا نفهم أن القطاع الخاص هو المسئول عن المشروع حتى تنتهي صلاحية العقد، فيقوم بتمويل وإنشاء مرفق عام بدلا من الحكومة مقابل تشغيله والانتفاع بعوائده حتى تعود الملكية للدولة، ولا يشترط في أسلوب البناء والتشغيل والتحويل أن يكون المشرف على المشروع محليا أو أجنبيا، فكل شخص يملك رأس مال وخبرة وكفاءة في قيادة المشاريع التي تخدم المصلحة العامة مؤهل لمشاركة الدولة لإنجاز وتشييد مشاريع البنى التحتية"[1]".

وتاريخيا، تنسب عقود BOT إلى دولة تركيا ففي سنة 1984 اقترح رئيس الوزراء التركي TURGUT OZEL في اجتماع له مع رجال الأعمال والمستثمرين وأصحاب شركات المقاولات من القطاع الخاص إستراتيجية جديدة لتخفيف العبء على الدولة، وذلك بإسناد مشروعات البنى التحتية في تركيا إلى القطاع الخاص على أساس نظام البناء والتشغيل والتحويل، وقد أتيحت فرصة للقطاع الخاص للاستثمار في المشاريع الطاقوية، وقامت تركيا بتشريع قانون خاص لعقودBOT سنة 1994، ومفاده السماح للقطاع الخاص بالاستثمار في أهم القطاعات كالنقل والطاقة وتنقية المياه"[2]."

وتعد مشاريع BOT حديثة نسبيا في المعاملات الاقتصادية، ففي سنة 2014 لجأت بعض الدول منها **العراق** إلى تشجيع الاستثمار وجذب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية التي سبق لها وأن نجحت في إدارة وتشييد وتمويل البنى التحتية، وجاء الاهتمام عالميا بعقود BOT وخاصة من الدول النامية التي لا تملك الموارد الكافية للقيام بالتنمية الاقتصادية .

وفي خمسينيات وستينيات القرن الماضي، اضطرت الدول النامية إلى الاقتراض من البنوك الدولية لإنشاء الهياكل القاعدية وترتب على ذلك عجز الموازنة العامة نتيجة سداد أقساط القروض والفوائد السنوية والفوائد التأخيرية، مما أثر سلبا على التنمية الاجتماعية وتراجع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مع ارتفاع معدل الفقر والبطالة. وفي الوقت الراهن فكرت هذه الدول في إيجاد حلول بديلة عن الاقتراض وذلك عن طريق إنشاء البنى التحتية وفق أسلوب البناء والتشغيل والتحويل، دون أن تتحمل ميزانياتها أعباء جسيمة[3].

---

[1]-عيسى محمد الغزالي(2004)،**نظام البناء والتشغيل والتحويل**،سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربية،العدد25،ص.ص:03-04.

[2]-عماد رسن (2014)، نموذج مقترح لقاعدة محلية محاسبية لمعالجة مشاريع الاستثمار على وفق نظام البناء والتشغيل والتحويل،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية،العدد الخاص بالمؤتمر العلمي،ص.ص:03-04.

[3]- عماد رسن،نفس المرجع السابق،ص.05.

ا - 5-1- أطراف عقود BOT:

يشترك في عقود BOT أكثر من طرفين بسبب ضخامة المشاريع والمخاطر الكبيرة، فيضطر المستثمرون إلى توزيع المخاطر بحيث يحدد كل طرف حجم مشاركته في المشروع ويتحمل المسؤولية بحسب حجم الشراكة، ونختصر أطراف عقود BOT كما يلي:

- الدولة:

يقصد بالدولة المتعاقدة وفق أسلوب البناء والتشغيل والتحويل جميع الهيئات والسلطات التابعة للقانون العام كالوزارات أو إحدى الهيئات المحلية (الولايات و البلديات). وإعطاء مهمة إبرام هذه العقود من طرف الأجهزة التابعة للقانون العام يخلق جوا من المنافسة ويشجع على خروج الاقتصاد الوطني من الركود ، فالمشرع الجزائري منح حق الامتياز للوالي ولرئيس المجلس الشعبي البلدي من خلال المادتين 07 و09 من القانون04-417.

ونصت المادة السابعة على ما يلي: "عندما يصرح بأن المنشآت القاعدية لاستقبال ومعاملة المسافرين عبر الطرق ذات المنفعة المحلية، يمنح الامتياز لرئيس المجلس الشعبي البلدي المختص إقليميا ويمنحه الوالي المختص إقليميا عندما يُقِرُّ بأنها ذات منفعة جهوية أو وطنية".

ونظرا للمخاطر الكبيرة التي قد تتعرض لها مشاريع البنى التحتية عند تشييدها، أوجب المشرع الجزائري في بعض القوانين أن يكون منح الامتياز موضوع اتفاقية من طرف الوزير المكلف بالقطاع المراد الاستثمار فيه، والذي يتصرف لحساب الدولة. فالمادة 160 من الأمر 03-10 خولت الاختصاص للوزير المكلف بالطيران المدني منح الامتياز والمصادقة عليه بموجب مرسوم"[1]". وفقا لما سبق يشتمل مفهوم الدولة على العديد من الأطراف وهي كالتالي"[2]:"

- ❖ الجهة المانحة للترخيص: السلطة التشريعية؛
- ❖ مجلس الوزراء أو الوزير المختص؛
- ❖ الهيئة العامة التي تبرم اتفاق الترخيص مع شركة المشروع؛
- ❖ جهات حكومية أخرى: الدوائر-البلديات؛

ويجب على الدولة المضيفة تقديم ضمانات تشريعية وقانونية لحماية المستثمر المحلي وخاصة الأجنبي على أراضيها آخذة بعين الاعتبار المصالح الوطنية والقومية، كما تضمن تسوية المنازعات والوساطة والتوفيق والتحكيم في حال حدوث نزاع بين الأطراف دون اللجوء إلى الهيئات القضائية إلا عند فشل الحل السلمي، عندها تتجه الأطراف المتعاقدة إلى العدالة. كما يجب على الدولة منح حق الترخيص الذي بموجبه تنتفع شركة المشروع الأراضي المقدمة

-شماشمة هاجر(2014)،**عقد البناء والتشغيل ونقل الملكية وتطبيقاته في الجزائر**،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام،كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة العربي بن مهيدي،أم البواقي،ص.30.[1]

[2]- عماد رسن،نفس المرجع السابق،ص.06.

من الدولة، وتبدأ في تنفيذ المشروع وبناءه وتشغيله وإدارته. وأرض المشروع قد تكون مساحة برية، أو بحرية أو جوية"[1]".

- شركة المشروع:

يقصد بشركة المشروع في عقود البناء والتشغيل والتحويل كل شخص طبيعي أو اعتباري يكلف بتنفيذ وتشغيل المرفق العام طيلة فترة الترخيص، ولا بد أن يشترط في صاحب المشروع الكفاءة والخبرة العالية التي تؤهله للخوض في غمار مشروع ضخم كالبنى التحتية، ويتمثل دور شركة المشروع في القيام بعمليات الاقتراض وإبرام العقود مع الأطراف المعنية كالدولة ومقاولي الأعمال الهندسية وموردي المعدات وشركة التشغيل والصيانة"[2]".

- المقاول:

كل شخص طبيعي أو اعتباري مخول من شركة المشروع ليكون مسؤولا عن تصميم وتوريد وتركيب المعدات اللازمة للمرفق"[3]."

- مؤسسات التمويل:

يتطلب إنشاء مشروع البنى التحتية أموالا ضخمة، فقد لا تتوفر لدى شركة المشروع السيولة الكافية لبناء وتشغيل المشروع، لهذا تلجأ إلى المؤسسات المالية والمصرفية لتبرم معها القروض، وتختلف المؤسسات من حيث طبيعة نشاطها وأغراضها، فمن بينها:

- مؤسسات التمويل التنموية:

❖ تلعب دورا هاما في مشروعات البنى التحتية الممولة عن طريق القطاع الخاص، مثل مؤسسة التمويل الدولية (IFC) وهي إحدى مؤسسات البنك الدولي.

وكالات التنمية الوطنية: مثل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (us agency for international development). وغالبا ما تشترط البنوك ضمانات مالية لتسديد المستحقات، وفي معظم الأحيان، نجد أن الاقتراض من أجل تمويل المشروع يكون مدعوما بأصول مملوكة للشركة، ففي حالة العجز أو الامتناع عن السداد تحول ملكية

---

[1]- عماد رسن،نفس المرجع السابق،ص.10.

-يوسف محمود،عدنان العربيد(2008)،**نظام البناء والتشغيل والتحويل**،سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 30 العدد03،جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية،ص.184.

[3]-نفس المرجع السابق،ص.184.

الأصل إلى البنك. ولا تبرم الجهات الممولة عقود التمويل مع شركة المشروع إلا بعد دراسة مشروع البنى التحتية وفق نظام BOT وتتحقق من قابليته لإنتاج الإيرادات الكافية لسداد القروض[1] .

- الخبراء والاستشاريون:

يساهم الخبراء في الإرشاد والتوجيه الذي من شأنه أن يساعد المشروع على أداء دوره على الوجه الأكمل، لذا تلجأ شركة المشروع إلى التعاقد مع مستشارين قانونيين دوليين وخبراء مختصين في المالية ومكاتب هندسية استشارية"[2].

- مؤسسات التأمين

تتعرض شركة المشروع إلى مخاطر عديدة في المراحل المختلفة للتنفيذ والتشغيل، ولا تكفي الضمانات المقدمة من الأطراف المتعاقدة في المشروع لمواجهة كل المخاطر، مما يُحتِّم على المستثمر اللجوء إلى شركة التأمين لتغطية الأخطار المحتملة"[3]"، وقد تم اختصارها كما يلي"[4]:"

- **مخاطر البناء:** زيادة التكاليف عن القيمة المقدرة، وعدم مطابقة المشروع للمواصفات المحددة سابقا، والتأخير في تنفيذ المشروع عن الموعد المحدد؛
- **المخاطر التجارية**: تغير مفاجئ في أسعار الصرف أو حدوث تقلبات في المبيعات وأسعار المنتجات؛
- **المخاطر الطبيعية**: الزلازل، البراكين، العواصف؛
- **المخاطر السياسية**: الانقلابات العسكرية والحروب الأهلية، القنابل بسبب الإرهاب؛
- **خطر المنافسة:** قد تتعرض شركة المشروع لضغوطات في حال دخول منتجين جدد إلى السوق مما يؤثر سلبا على شركة المشروع بسبب تحول الطلب.

I -2-5- أهمية ومزايا عقود BOT:

تحقيق الرواج الاقتصادي في الدول يتطلب موارد بشرية ومالية، وعقود BOT من أهم المحددات تأثيرا على معدل النمو الاقتصادي، فالأموال التي تنفق في هذه العقود ينتج عنها رفع الطاقة التشغيلية للاقتصاد الوطني بما يعني تقليص الفائض و غير المستغل من الطاقات العاطلة عن العمل، مؤديا إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي.

---

[1] - شماشمة هاجر،نفس المرجع السابق،ص.31.

[2] - يوسف محمود،عدنان العربيد،نفس المرجع السابق،ص.32.

[3] - عيسى محمد الغزالي،نفس المرجع السابق،ص.07.

[4] - عماد رسن،نفس المرجع السابق،ص.13.

وتستطيع الدولة إذا ما استمرت في الاعتماد على بناء البنى التحتية وفق أسلوب البناء والتشغيل والتحويل استغلال أموالها في القطاعات التي تخلق القيمة المضافة كالقطاع الصناعي والزراعي، مما يعطي انطباعا إيجابيا لصورة وأداء الدولة داخليا وخارجيا.

كما تسهم مشاريع BOT في تحقيق الكفاءة الاقتصادية في حال توفر الخبرة، بحيث تستطيع شركة المشروع إقامة بنية تحتية بتكلفة رأسمالية وتشغيلية أقل، ومن ثم تقديم الخدمات للمجتمع بسعر معقول. ولها كذلك دور كبير في تنشيط الأسواق المالية من خلال طرح السندات والأسهم لبيعها في السوق المحلية والحصول على السيولة النقدية لتنفيذ المشروع.

وتتعاظم أهمية مشاريع BOT إذا كانت شركة المشروع مستثمرا أجنبيا، مما يعني إدخال الاستثمارات الأجنبية وتحسين ميزان المدفوعات، وتخفيف العبء على الميزانية، والاستفادة من خبرات المستثمر الأجنبي في تقديم الخدمة العامة لما يتمتع به من كفاءة وفعالية أكثر من الإدارة العامة.

يعد نظام BOT أحد الوسائل الملائمة لتمويل مشروعات البنى الأساسية بعيدا عن ميزانية الدولة، وهذا ما يسمح للدول بإعادة النظر في سياستها الضريبية، فقد تتجه إلى تخفيض الضرائب التي كانت تمول النفقات الاستثمارية، فانخفاض نسبة الإنفاق العام على مشاريع البنى التحتية يؤدي إلى انخفاض عجز الموازنة ونسبة الدين العام، وكل هذه العوامل تساهم في انخفاض معدل التضخم دون أن يصاحبه زيادة في معدلات البطالة"[1].

I - 5- 3 - الاتجاه المعارض لنظام BOT :

خلافا للرأي المتفائل بنظام BOT ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية، برز اتجاه آخر يعارض هذا النظام لعدة أسباب تم اختصارها كما يلي"[2]":

- يوضح المختصون في مجال البنى التحتية والمالية العامة أن فتح الأبواب أمام المستثمر الأجنبي للتكفل بمشاريع الهياكل القاعدية ولمدة طويلة وفق أسلوب البناء والتشغيل ونقل الملكية قد يؤدي إلى التأثير على السياسية الداخلية والخارجية للبلاد، لذا تنبه هذه الفئة إلى عدم التوسع في ذلك والسماح بتمليك الأجانب المشروعات الإستراتيجية للبلاد، أو تشترط الدولة على الأقل على المستثمر الأجنبي وفق نظام BOT تملك نسبة معينة من المشروع، لأن الدول المضيفة عادة ما تلجأ إلى الطرف الأجنبي لنقص خبرة المستثمر المحلي ،وهذا ما يمثل عبئا إضافيا. لذا تنصح هذه الفئة بالاستعانة بخبراء محليين أو أجانب محايدين.
- قد تسبب المغالاة في أسعار المدخلات ارتفاع تكاليف الخدمة، كما قد تحدث زيادة في تكاليف التمويل الذي يتحملها المستهلك الأخير، لذا تنصح هذه الفئة بتعيين طرف مراقب ممثلا للحكومة لمراقبة الأسعار، وذلك للتصدي لمشكلة ارتفاع التكاليف.

---

[1]- عيسى محمد الغزالي،نفس المرجع السابق،ص.10.

[2]-أميرة علي،عبد المطلب علي(2017)،**تجربة البناء والتشغيل والتحويل في السودان**،ورقة بحثية ،مجلة العلوم الاقتصادية،جامعة النيلين،العدد 18 رقم 02،ص.168.

- الاتجاه المعارض لنظام BOT يختلف مع مقولة أن القطاع الخاص يساوي الكفاءة والقطاع العام يساوي عدم الكفاءة، فحسب رأيهم فإن تحويل الاحتكار الحكومي للخدمات العامة إلى احتكار طبيعي بقيادة القطاع الخاص يمكن اعتباره تحولا من السيئ إلى الأسوأ، فالاحتكار لا يعطي أي مردود اقتصادي أيا كان مصدره لأن هدفه هو استغلال المستهلك.
- في معظم الدول التي سمحت لشركات المشروع بإدارة وإنجاز مشاريع البنى التحتية، لجأت هذه الشركات - سواء كانت شركة محلية أم أجنبية- إلى السوق المحلية للحصول على التمويل، واستخدمت التمويل الداخلي وسيلةً لاستيراد العملة الأجنبية من خلال استيراد الأجهزة والمعدات من الخارج التي تؤدي بطبيعة الحال إلى تراجع سعر صرف العملة المحلية بسبب زيادة الطلب على العملات الأجنبية، ناهيك على تشجيع استهلاك المنتوج الأجنبي على حساب المنتوج المحلي، ويزداد الأمر سوء سوءا إذا لجأ المستثمر الأجنبي إلى تحويل أرباحه إلى الخارج دون وجود أي شرط يلزمه باستثمار جزء منها داخل الدولة المضيفة، فينتج عن هذا اختلال ميزان المدفوعات وزيادة معدلات التضخم نتيجة انخفاض قيمة العملة الوطنية، مما يتسبب في انخفاض القدرة الشرائية للمواطن.
- قد تودي عقود BOT المبرمة لسنوات طويلة إلى زيادة المخاطر وتقييد لحرية السلطات المتعاقدة، فينجم عنها أوضاع سياسية واقتصادية يصعب التعامل معها، ولتقليل هذه المخاطر نصح معارضو هذا النظام بوضع تعليمات للتقليل من مدة العقد كما فعلها المشرع المصري، وبإصدار أوامر لوضع ضوابط خاصة بتحويل النقد الأجنبي إلى الخارج.

I - 5- 4- التجارب الدولية لعقود BOT:

حقق نظام BOT الذي شاع استخدامه في الدول المتقدمة والنامية نجاحا ملحوظا خلال فترة تشغيل المشاريع، لكن تباينت معدلات الربح و نجاح المشاريع ما بين الدول، فعلى سبيل المثال، قدمت حكومة **باكستان** في العقد الماضي مجموعة من مشاريع البنى التحتية وفق أسلوب البناء والتشغيل والتحويل لكن لم تحظ بالأهمية الكافية من طرف الممولين والشركات متعددة الجنسيات.

فباكستان من بين الدول التي فشلت في عقود BOT رغم سعيها وجهودها لتطوير الهياكل القاعدية، لأنها شرط أساسي للنمو الاقتصادي. ونظرا لاستنزاف الموارد المالية بباكستان، رأت أنه من الضروري تخفيف العبء على الميزانية العامة للدولة واللجوء إلى القطاع الخاص لتمويل مشاريع البنى التحتية، ومن بين المشاريع التي تم اقتراحها وفق أسلوب البناء والتشغيل ونقل الملكية ما يلي"[1]":

[1] -Ammad.H & al (2008), **The Trend of Build Operate and Transfer (BOT) Projects in Pakistan**, First International Conference on Construction In Developing Countries, Advancing and Integrating Construction Education, Research & Practice, August 4-5,Karachi,, Pakistan,pp.92-93.

الجدول رقم(I-7): مشاريع البنى التحتية وفق نظام BOT بدولة باكستان

تسمية المشروع	شركة المشروع	الملاحظات
مشروع الطريق السريع	هيئة الطريق السريع الوطني لحكومة باكستان	لم يشرع فيه بعدُ
محطة شحن السوائل بميناء قاسم	شركة الاتصالات والأشغال العمومية	لم تبدأ بعد
مشروع القطار الكهرومغناطيسي	شركة كراتشي	لم يبدأ بعد
مشروع الاقتصاد الأخضر	شركة البستنة لحكومة البنجاب	لم ينطلق بعد
مشروع التريفيريك	شركة الاتصالات وإدارة الأعمال	لم ينطلق بعد
محطة الحبوب في ميناء قاسم	شركة الاتصالات وإدارة الأعمال	لم ينطلق بعد
فندق خمسة نجوم		لم يشرع فيه بعدُ
ميناء مطار إسلام آباد الدولي	شرطة الطيران المدني لحكومة باكستان	لم ينطلق بعد
محطة المياه	شركة تطوير الماء والكهرباء	في مرحلة التأهيل
نفق لاكباس	الشركة الوطنية للطرق السريعة	المشروع على وشك الاكتمال
محطة الحافلات لاهور	شركة البنجاب	لم ينطلق بعد

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على المرجع التالي:Ammad.H & al,op ;cit ;p.93

نلاحظ من الجدول أعلاه أن دولة باكستان عرضت مشاريع قوية على القطاع الخاص للاستثمار فيها، لكن لم ينجح منها إلا عدد قليل جدا، وهناك من لم ينطلق بعد أو هو في مرحلة الإنجاز.وقد حدد بعض الخبراء أهم الأسباب وراء عدم نجاح عقود BOT بباكستان، وركزوا على غياب التحليل المعمق لجميع الجوانب الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والسياسية والقانونية والمالية، بالإضافة إلى تعدد أطراف العقد وطول المدة الزمنية للتشييد ونقل الملكي،وقد أُجري مسح لأكبر الشركات والمقاولين بغية معرفة القيود التي تواجه دولة باكستان في عقود BOT، وأظهرت نتائج المسح أن باكستان في السنوات العشرين الماضية مرت بمرحلة انتقالية صعبة، وظل عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي سببا رئيسيا لتأخر مشاريع البنى التحتية بها[1] وفيما يلي ملخص المسح:

[1] - Ammad.H & al,op,cit ;p.94.

الشكل رقم(ا-13): العوامل الأكثر تأثيرا على عقود BOT بدولة باكستان

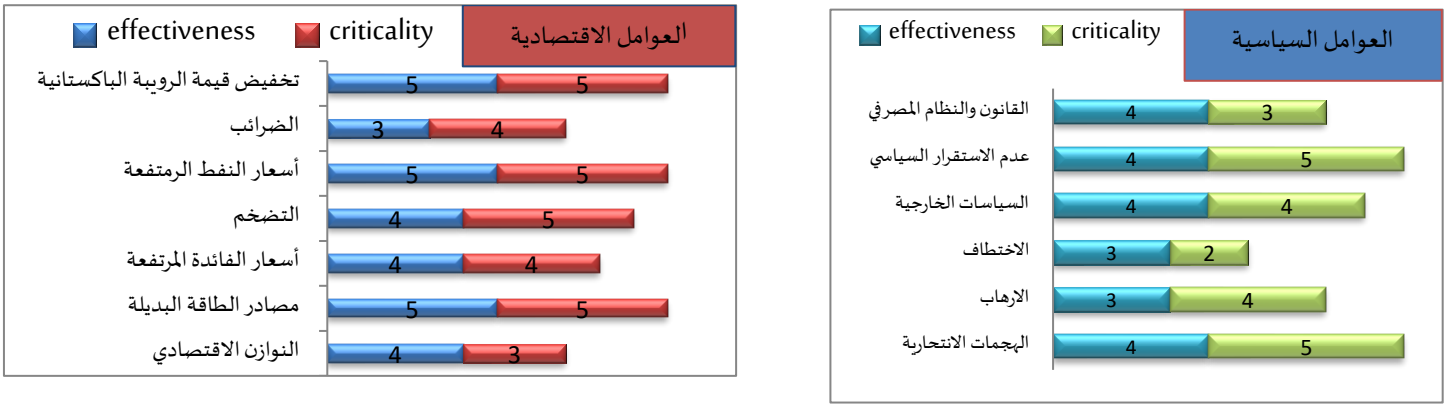

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على المرجع التالي:Ammad.H & al,op ,cit,pp.93-94

يتضح من خلال الشكل أن انخفاض قيمة الروبية الباكستانية ومصادر الطاقة البديلة وارتفاع أسعار الفائدة المصرفية وأسعار النفط هي القيود الاقتصادية المعرقلة لنجاح مشاريع البنى التحتية وفق أسلوب البناء والتشغيل ونقل الملكية، بالإضافة إلى العوامل السياسية كالهجمات الانتحارية والإرهاب وعدم الاستقرار السياسي. والجدول التالي يبين قيمة نتائج المسح:

الجدول رقم(ا-8): نظام التقييم لنتائج المسح

Rating Score	Criticality	Effectiveness
0	Not Applicable	Not Applicable
1	Not Critical	Not Effective
2	Fairly Critical	Fairly Effective
3	Critical	Effective
4	Very Critical	Very Effective
5	Extremely Critical	Extremely Effective

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على المرجع التالي:.Ammad.H & al,op,cit,p95

تمتلك باكستان إمكانيات كبيرة لإطلاق مشاريع البنى التحتية وفق نظام BOT ، خاصة في مجال الطاقة والإسكان والاتصالات والري، لكن يجب عليها إعادة النظر في قيودها الاقتصادية والسياسية، فلا يزال مفهوم نظام BOT في باكستان جديدا، لذا ينصح الخبراء بعرض المشاريع للمستثمرين من خلال المحاضرات والملتقيات والندوات، كما ينبغي البحث عن عوامل نجاح المشروع بالرجوع إلى البحوث الدولية والدراسات السابقة لشركات المشروع الناجحة في هذا المجال، ومشاركة هذا المشروع مع كل من لديه الرغبة والخبرة الكافية لتعظيم الأرباح مع تعزيز الضمانات وفقا لمعايير دولية والقيام بحملات إعلانية للترويج لهذه المشاريع.

- مشاريع البنى التحتية وفق عقود BOT بماليزيا:

اجتهدت حكومة **ماليزيا** في تحقيق التوازن بين الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية من خلال التوجه إلى مشاريع البنى التحتية وفق نظام BOT، وقد قامت بتعديل الإطار السياسي والتنظيمي مع دعم حكومي قوي لنجاح مشاريع البنى التحتية الذي يتطلب خصخصة سليمة وإطارا قانونيا يخدم جميع الأطراف نظرا لوجود شروط وأحكام غير واضحة في بنود العقد، واهتمت التجربة الماليزية بمشاريع البنى التحتية ذات الأولوية كالطرق السريعة والموانئ والسكك الحديدية[1] .

وقد أدرجت ماليزيا سنة 1981سياسة «The Malaysia Incorporated Policy"، والهدف من هذه السياسة هو تشجيع التعاون بين القطاعيين العام والخاص بحيث يعمل كلاهما داخل شركة ماليزية، ويتكفل القطاع الخاص بالأنشطة التجارية والاقتصادية، بينما يضع القطاع العام السياسات الرئيسية ويقدم خدمات الدعم الضرورية لنجاح الأعمال. وبدأت سياسة الخصخصة عام 1983 لدعم سياسة « The Malaysia Incorporated Policy " لزيادة دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية للبلد، ولتخفيف العبء المالي والإداري للحكومة وتحسين المهارات والإنتاج وتسريع النمو الاقتصادي، وتم تشكيل قسم الخصخصة المعروف آنذاك باسم "فرقة عمل الخصخصة" .

وفي سنة 1985 وجهت ماليزيا المستثمرين حول موضوع الخصخصة، ومنذ بدأ بدءِ هذه السياسة من سنة 1983 إلى أفريل 2009 نُفِّذ 500 مشروع في جميع أنحاء البلاد، واستعادت ماليزيا من المدخرات في شكل نفقات رأسمالية تصل إلى 161 مليار رينغيث ماليزي أي ما يقدر بـ 194.75 مليار رينغيث ماليزي لـ 25 سنة، وتم تخفيض عبء الإنفاق الإداري للحكومة بنجاح بعد خصخصة 58 وكالة حكومية يشتغل بها ما يعادل 113 موظف من القطاع العام إلى القطاع الخاص، ومكنت المدخرات من إعادة توزيع الموارد التنموية المحدودة إلى قطاعات أكثر احتياجا كبرامج التعليم والصحة والقضاء على الفقر، وانخفضت مخصصات الحكومة لمشاريع التنمية وتم تحويلها إلى القطاع الخاص للإشراف عليها وتنفيذها، كما اعتمدت الحكومة الماليزية النهج الخاص بالتشريع لإدارة مشاريع BOT، ففي قطاع النقل البري أصدِرت قوانين منها قانون الطرق الفيدرالية لعام 1984، وبموجبه تسمح الحكومة بمنح حق تحصيل الرسوم على الطرق العامة للمستثمر بشرط إنشاء وتشغيل وصيانة أنظمة الطرق الجديدة بماليزيا.

وفي سبتمبر 1990، سنت حكومة ماليزيا قانون تزويد الكهرباء بمشاركة القطاع الخاص مع منحه جميع الضمانات والإعفاءات الضريبية لضمان إمدادات الكهرباء الآمنة واستغلالها في جميع المدن والمناطق الريفية بدون تمييز. وفيما يلي أهم مشروع ناجح بماليزيا "[2] "وفق نظام BOT :

---

[1] - Ammad.H & al, op, cit, 95 .

[2] -Ruzian.M ,Engku.R(2012), **A LEGAL ANALYSIS OF SUCCESSFUL AND PROBLEMATIC BUILD OPERATE AND TRANSFER (BOT) PROJECTS IN MALAYSIA**, International Journal of Business and Society, Vol. 13 No. 2,p.134.

- مشروع الطريق السريع (PLUS):

مشروع الطريق السريع هو أول مشروع نُفِّذ وفق أسلوب البناء والتشغيل ونقل الملكية، وقد استحوذت شركة PLUS على هذا المشروع منذ عام 1988 حتى سنة 1994 ، واكتمل قبل 15 شهرا من الموعد المحدد ومُدِّدت فترة الامتياز من 33 سنة إلى 2030 أي 12 سنة إضافية، ويمتد بطول848 كلم من مدينة BUKIT KAYU HITAM إلى مدينة JOHAR BAHRA ، وانخفضت مدة السفر إلى ما يقارب النصف، فبعدما كانت تستغرق المدة الزمنية بين المدينتين 15 ساعة أصبحت بعد اكتمال المشروع 8 ساعات فقط، واعتبر هذا المشروع أهم محفز للنمو الاقتصادي بماليزيا، ونجح بامتياز لأن الحكومة الماليزية وشركة PLUS انتهجتا إطارا قانونيا ملائما يضمن حقوق ومسؤوليات جميع الأطراف المتعاقدة في المشروع، وقامت ماليزيا بتعديل المادة 86 من الدستور الاتحادي لضمان الشرعية لمنح امتياز البنى التحتية للطرق السريعة ، وتعديل قانون الحصول على الأراضي لمحاربة البيروقراطية قصد تسهيل إجراءات عقود BOT"[1]".

- تجربة الصين:

توجهت الصين في الآونة الأخيرة إلى إقامة مشروعات البنى التحتية وفق نظام BOT منها محطة توليد الكهرباء بالفحم في مقاطعة LAIBIN بتكلفة قدرها 616 مليون دولار وبتمويل رأس مال أجنبي، كما أنشأت محطة لمعالجة المياه بمدينة CHENGDU بتكلفة استثمارية قدرها 100 مليون دولار. أما المشروع الثالث فهو محطة توليد الكهرباء في CHANSHA بالإضافة إلى مشروع إقامة جسر في مقاطعة HUBEI.

- تجربة فرنسا إيطاليا:

اعتبرمشروع النفق الذي يربط فرنسا ببريطانيا من أكبر مشروعات BOT التي تم تنفيذها حتى سنة 2017 ، وبلغت تكلفته 20 مليار دولار وتمتد فترة الامتياز إلى 55 سنة "[2]."

- تجربة الهند:

هيمن قطاع النقل البري في الهند على جزء كبير من قطاع النقل بموجب أسلوب البناء والتشغيل ونقل الملكية، وبلغت نسبة قطاع النقل من الناتج المحلي الإجمالي 4.4٪ في سنة 2009-2010 وارتفع عدد المركبات على الطرق الهندية بمعدل 10.16٪ سنويا على مدى السنوات الستة الماضية ، وقد لجأت الحكومة الهندية إلى بناء البنى

---

[1] - Ruzian.M, Engku.R, op, cit, p.136.

[2] -رشيد فراح،كريمة فرجي(2017)،**تنفيذ مشاريع البنى التحتية وفق نظام البوت كآلية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية**،مجلة التواصل للاقتصاد والادارة والفنون،العدد 51،ص.ص:3.5-306.

التحتية لقطاع النقل وفق نظام BOT بسبب القيود المفروضة على التمويل العام ولتنمية وتطوير شبكة الطرق الوطنية. واختصرنا أهم المشاريع المنجزة في الهند بنظام BOT في الشكل التالي:

الشكل رقم(ا-14): مشاريع البنى التحتية في الهند وفق عقود BOT

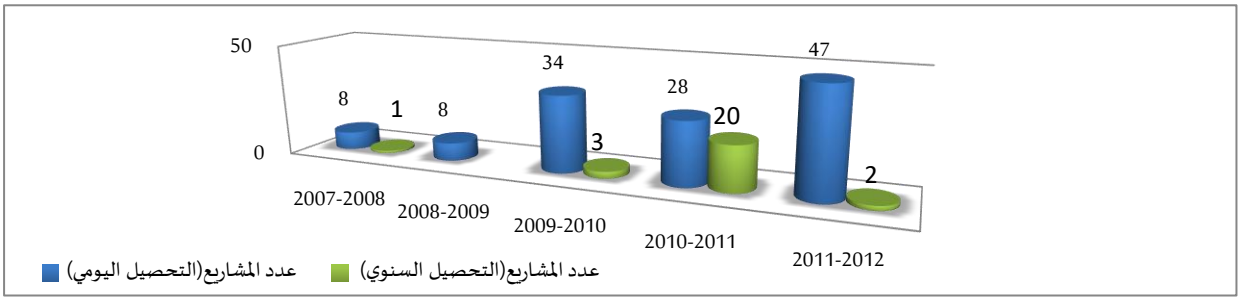

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على المرجع التالي: رشيد فراح،كريمة فرحي،نفس المرجع السابق،ص307.

يبين الشكل أعلاه عدد المشاريع المنجزة في دولة الهند وفق أسلوب البناء والتشغيل ونقل الملكية من سنة 2007 حتى سنة 2012، ونلاحظ أن الحكومة الهندية اعتمدت على طريقة التحصيل اليومي والسنوي بغية تشجيع القطاع الخاص للاستثمار في البنى التحتية، فالتحصيل اليومي يسمح لشركة المشروع بتحصيل الإيرادات يوميا عن طريق فرض ثمن للمرور لمستخدمي البنى التحتية للطرقات وهو النموذج المستخدم بالنسبة لمعظم المشاريع. أما فيما يخص المدفوعات السنوية فشركة المشروع تضمن الحد الأدنى من العائد على استثماراتها في شكل دفعات سنوية، ولا تتحمل الشركة مخاطر المرور، والحكومة الهندية هي التي تتحمل كل المخاطر المرتبطة بتحصيل إيرادات الرسوم.

ا - 6- مشاريع البنى التحتية الخاصة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا:

تواجه منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا انخفاض الاستثمار الخاص في مشاريع البنى التحتية بسبب الظروف الاقتصادية والأمنية التي واجهت دول المنطقة، ووفقا لتقديرات الصندوق العربي لتمويل البنى التحتية(AFFI) والبنك الإسلامي للتنمية(ISDB) يحتاج العالم العربي إلى استثمار ما بين 74 إلى 100 مليار دولار أمريكي في السنة على البنى التحتية للحفاظ على معدلات النمو الاقتصادي.

كما أكد البنك الدولي أن منطقة المينا تحتاج إلى 106 مليار دولار للاستثمار في البنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية بحلول عام 2020 ، أي 6.9٪ من إجمالي الناتج المحلي السنوي في المنطقة، ومن المرجح أن تكون احتياجات الاستثمار والإصلاح مرتفعة في قطاعي النقل والطاقة مع استغلال أكثر من مليوني وظيفة مباشرة و2.5 وظيفة غير مباشرة في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

إن عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي الناجم عن الحرب في سوريا وزيادة العنف الطائفي في كل من العراق ولبنان وليبيا والمخاوف الأمنية في مصر مع الانقلاب العسكري في تركيا، كلها عوامل تسببت في انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة المينا، خصوصا في قطاع السياحة والعقارات، حيث انخفض FDI من 19 مليار دولار أمريكي سنة 2012 إلى17 مليار في سنة 2013. لاستعادة ثقة المستثمرين المحليين والأجانب، نفذت حكومات المنطقة كمصر وتونس والمغرب والأردن إصلاحات اقتصادية ومؤسسية لتعزيز البيئة القانونية للاستثمار، ولاسيما الاستثمار في البنى التحتية، وفي سنة 2015 استفادت منطقة المينا من مجموعة من مشاريع البنى التحتية الخاصة بقيمة مالية قدرت بـ 23 مليار دولار أمريكي، وهي الأدنى مقارنة بمجموع المشاريع في المناطق الأخرى."[1]"

الشكل رقم(ا -15):استثمارات القطاع الخاص في البنى التحتية على الصعيد العالمي لسنة 2015(مليار دولار أمريكي)

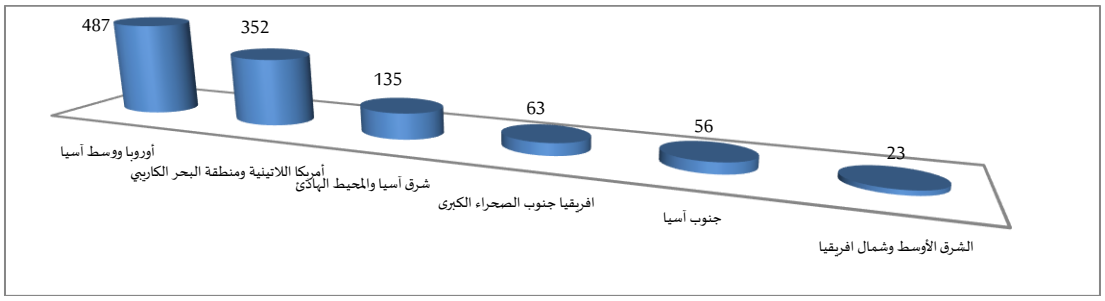

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على المرجع التالي:

The Statistics Portal Statistics and Studies(2019), https://www.statista.com/statistics/,consulté le 15/02/2019.

على الرغم من اعتراف حكومات دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بقوة المنطقة من ناحية الموقع الجغرافي والموارد الطبيعية وكذلك الموارد البشرية، بحيث تتمتع المنطقة بأكبر نسبة من فئة الشباب في العالم القادر على صنع الفارق، فإن نظرة القطاع الخاص تختلف عن نظرة القطاع العام، فالمستثمر يرى أن الاستثمار على أرض المنطقة يعتبرا أمرا معقدا للغاية لعدة أسباب، اختصرنا أهمها كما يلي:

- نقص التعاون الإقليمي ما بين دول الشرق الأوسط و شمال إفريقيا بالإضافة إلى عدم تجانس اقتصادات دول المنطقة، فمنطقة المينا من أكثر المناطق غير المتجانسة اقتصاديا مما يصعب تحديد العوامل الأكثر تأثيرا على الاستثمار في البنى التحتية.[2]
- ضعف بيئة الأعمال، فقد تحصلت بعض الدول في المنطقة على تصنيف ضعيف في مقارنات بيئة الأعمال، وقد أرجع خبراء المؤسسات الدولية هذا التصنيف الضعيف إلى نقص البنى التحتية وعدم وجود إطار تنظيمي

[1] - The Statistics Portal Statistics and Studies(2019), https://www.statista.com/statistics/,consulté le 15/02/2019

[2] -OCDE(2014) ,**public private partnerships in the middle east and north africa**,a hand book for policy markers,p.38. https://www.oecd.org/,consulte le 15/02/2019 .

كفء مع تفاقم النزاعات ما بين المستثمرين و الدول. فحسب المركز الدولي لتسوية نزاعات الاستثمار(ICSID) فإن جزءا كبيرا من عدد القضايا المعروضة على المركز يخص الاستثمار في البنى التحتية .

- الافتقار إلى أسواق مال متطورة.

- التغيرات المتكررة لأسعار الصرف.

- التحديات التي عرفتها أغلبية مشاريع البنى التحتية طويلة الأجل مثل ارتفاع التكاليف والتسليم البطيء.

كما يعزى انخفاض الاستثمار الخاص بمشاريع البنى التحتية الخاصة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى نقص السيولة في البنوك التجارية. ففي السنوات الأخيرة، انخفض عدد البنوك النشطة في صفقات تمويل مشاريع البنى التحتية، فقبل الأزمة العالمية كان هناك ما لا يقل عن 40 مصرفا إقليميا ودوليا لصفقات مشاريع البنى التحتية، وانخفض هذا العدد إلى أكثر من النصف بسبب انسحاب البنوك وتقليص مشاركة البعض منها في تمويل الصفقات الإقليمية، مما سبب ضغطا كبيرا على بقية البنوك التي ظلت تمول المشاريع. والسبب الأكثر تأثيرا على قرار انسحاب البنوك من التمويل هو المخاطر الكبيرة لهذا النوع من المشاريع المكلفة، فقد ترتفع التكاليف عن القيمة المقدرة مع عائدات أقل مما يؤدي إلى التأخير في تسليم المشروع، بالإضافة إلى المخاطر الطبيعية مثل الزلازل، ناهيك عن التغير المفاجئ لأسعار الصرف. وفيما يلي، سنذكر بعض الدول من منطقة المينا التي أشركت القطاع الخاص في مشاريع البنى التحتية وأهم المعوقات التي واجهتها .

ا-6-1- تجربة الأردن:

حققت الأردن نجاحا في قطاعات البنى التحتية بمشاركة القطاع الخاص خلال السنوات الأخيرة، مثل مشروع محطة توسعة مطار الملكة علياء الدولي، ومحطة معالجة المياه ومحطة معالجة النفايات الطبية والصناعية ومحطة كهرباء عمان الشرقية. فلدى الأردن قانون للشراكة بين القطاعيين يهدف إلى تعزيز مشاركة القطاع الخاص في مشاريع البنى التحتية بمختلف أنواعها.

ففي سنة 2008، أطلق الأردن رسميا برنامج الشراكة بين القطاعيين العام والخاص مع إنشاء لجنة الخصخصة التنفيذية (CPC)، وهي هيئة حكومية أنشئت بموجب قانون الخصخصة مهمتها صياغة قانون جديد للخصخصة وتطوير برامج الشراكة، فالقانون المعدل في سنة 2008 يسمح للقطاع الخاص المشاركة في العديد من قطاعات البنى التحتية على غرار المياه والطاقة والنقل والاتصال باستثناء التعدين.[1]

ورغم الجهود التي قامت بها دولة الأردن للاستثمار في البنى التحتية بمشاركة القطاع الخاص، فإنها عرفت بعض المشاكل التي تتعلق بالإطار السياسي ومشاكل التشغيل والبناء وأكثرها مندرجة في الإطار السياسي والمالي الذي جاء في المرتبة الأولى لكونه أهم حاجز وقف أمام تقدم تطور الأردن في قطاعات البنى التحتية الاجتماعية والاقتصادية بنسبة 48٪.

[1] - OCDE,op,cit,p.39.

الشكل رقم(ا-16): الحواجز المعرقلة لمشاركة القطاع الخاص في مشاريع البنى التحتية بالأردن

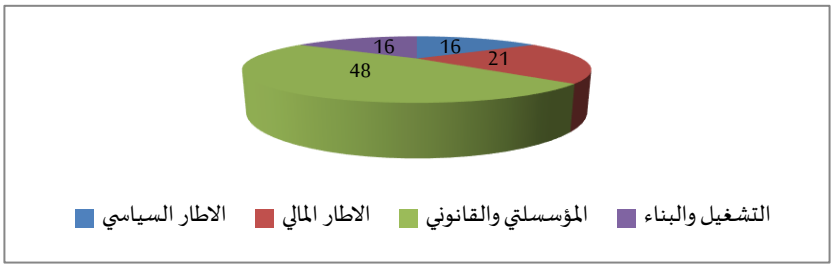

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على المرجع التالي:OCDE,op,cit p.43

ا-6-2- تجربة المغرب:

المغرب هي أول دولة في شمال إفريقيا أنجزت مشروع توليد الطاقة الكهربائية بمشاركة القطاع الخاص في سنة 1997 ، وحاليا تخطط لإنجاز 50 مشروعا من مشاريع الشراكة، فالقانون 54 رقم 05 المؤرخ في 16 مارس سنة 2006 الذي يحدد أحكام الشراكة بين القطاعين العام والخاص في المشاريع طويلة الأجل قد سمح بمنح الامتياز للقطاع الخاص في مجالات عدة كتوليد الطاقة وتوزيع المياه والشرب والري والصرف الصحي وشبكة الطرق السريعة والإنارة، مع ضمان التقاسم العادل للمخاطر وتطبيق الشفافية.

في سنة 2014، عُدل قانون الشراكة المغربي بالاعتماد أكثر على مبادئ القانون الفرنسي للشراكة بين القطاعين العام والخاص، وسمح القانون المعدل باستخدام عقود الشراكة في قطاعات البنى التحتية الاجتماعية فقط مثل المدارس والجامعات والمستشفيات.

وقد تعاونت المغرب مع عدد من المؤسسات الدولية مثل بنك الاستثمار الأوروبي لتعديل الإطار القانوني بغية تعزيز ثقة المستثمرين المحليين والأجانب للاستثمار أكثر في الهياكل القاعدية بما يتماشى مع الاحتياجات المحلية. وعلى الرغم من أن المملكة المغربية حريصة على تخفيف الضغط على ميزانيتها العامة من خلال التوجه إلى عقود الشراكة، فإنه لا يزال عليها الاجتهاد أكثر بتحديد سياسة أكثر وضوحا وخصوصا من ناحية تحمل المخاطر وتمويل المشاريع، فهناك بعض المخاوف بشأن ما إذا كانت السلطات المركزية المغربية تتمتع بصلاحيات قانونية كافية لمنح العقود.[1] وبالرجوع إلى أحكام الإطار المؤسساتي والقانوني استنتجنا أن المغرب فعلا تواجهها مشكلة غموض إطارها القانوني بنسبة 40٪، ثم يليه الإطار السياسي بنسبة 30٪.

[1] - OCDE,op,cit,p.38.

الشكل رقم(ا-17): الحواجز المعرقلة لمشاركة القطاع الخاص في مشاريع البنى التحتية في المغرب

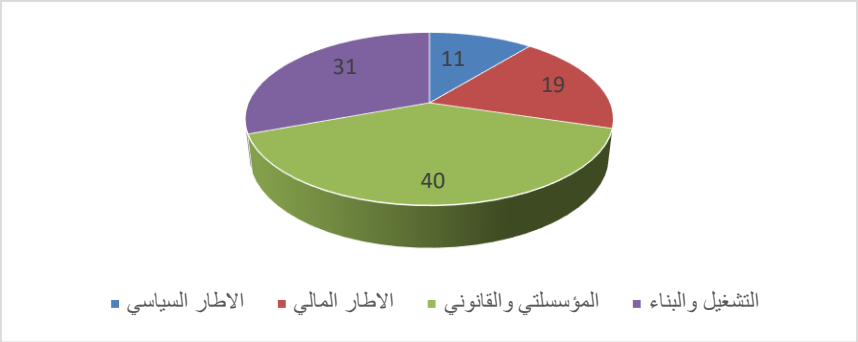

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المرجع التالي:OCDE, op, cit, p.44

ا-6-3- تجربة مصر:

سنّت مصر تشريعات محددة لإطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال البنى التحتية بما يتماشى مع المعايير الدولية، فأنشأت وزارة المالية وحدة مركزية في سنة 2006 باعتبارها المسؤول الأول عن تنفيذ مشاريع الشراكة.

وفي تسعينيات القرن الماضي، فتحت مصر المجال أمام القطاع الخاص للاستثمار في الكهرباء والمطارات والموانئ والسكك الحديدية والطرق، مما سمح بالمزيد من المرونة في صيانة اتفاقيات الشراكة. وفي سنة 2010 ألغت مصر القيود المفروضة على باقي القطاعات كقطاع النفط والغاز والبنى التحتية الاجتماعية، لكن ما زالت ثغرات خاصة فيما تعلق بتمويل المشاريع، فتخصيص المزيد من الموارد المالية لكلا القطاعيين من شأنه أن يقلل من التأخير في الموافقة على المشروع وتنفيذه، أما أهم الحواجز التي تعيق مشاركة القطاع الخاص في مشاريع البنى التحتية لمصر فلُخصت من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم(ا-18): الحواجز المعرقلة لمشاركة القطاع الخاص في مشاريع البنى التحتية بمصر

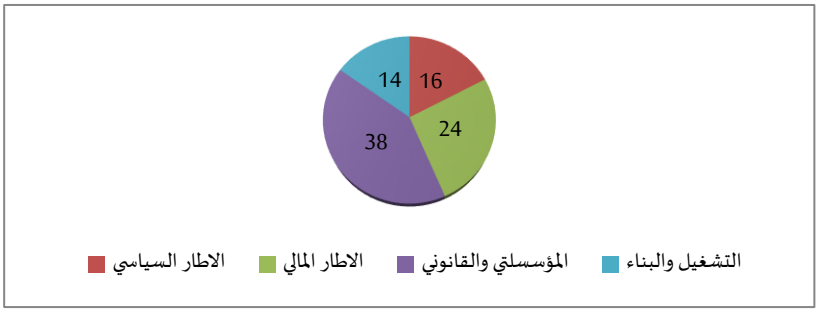

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المرجع التالي:OCDE, op, cit, p.46

وبالرجوع إلى القرن التاسع عشر، ومن خلال الحديث في هذه الجزئية عن مشاريع البنى التحتية بمشاركة القطاع الخاص في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فلا بد من التذكير بأهم مشروع في هذه المنطقة تم تشييده وفق أسلوب الشراكة، وهو مشروع قناة السويس المصرية.

- قناة السويس والاستثمار الأجنبي المباشر:

تعتبر قناة السويس من أهم البنى التحتية الموجودة في منطقة المينا وأحد أهم المعابر البحرية، لأنها تربط بين البحر الأبيض المتوسط في بور سعيد والبحر الأحمر في السويس، وهي أول ممر مائي اصطناعي ازدواجي المرور يستخدم في السفر والتجارة، وأقصر وصلة بين الشرق والغرب[1].

فقد منح محمد سعيد(1854-1863) في عهده حق الامتياز لفرنسا لحفر وتشغيل القناة لمدة 99 عاما، واستغرق بناء القناة 10 سنوات من سنة 1859 حتى سنة 1869، وافتتحت لأول مرة للملاحة الدولية في نوفمبر عام 1869 بعد تمكن الدبلوماسي الفرنسي "FERDINAND DE LESSEPS" من إقناع والي مصر محمد سعيد باشا، فأصدر هذا الأخير في 20 نوفمبر 1854 منح هذا الدبلوماسي حق إنشاء الشركة العالمية لقناة السويس البحرية وتشغيل القناة لمدة 99 عاما ابتداء من تاريخ الافتتاح، ومنح الشركة بدون أدنى مقابل جميع الأراضي اللازمة لشق القناة البحرية. وفي 15 ديسمبر 1858، تأسست الشركة العالمية لقناة السويس برأس مال قدر بـ 200 مليون فرنك فرنسي. وفي سنة 1965، قام الرئيس الراحل جمال عبد الناصر بتأميم الشركة العالمية لقناة السويس بعد انتهاء عقد الامتياز الممنوح للشركة الفرنسية، وكانت خصائص القناة عند افتتاحها كما يلي:

-طولها بين البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر 164 كلم.

-عمقها 7.50 متر.

[1] صلاح عبد القادر،قناة السويس المصرية،مكتبة الإسكندرية،المنشورة على الموقع الإلكتروني: https://www.bibalex.org ،يوم 2018/11/13.

-عرضها عند القاع 22 مترا

-عرضها عند مستوى سطح الماء 25 متر.

- الغطس المسموح به للسفن العابرة(22،25 قدما)

خاتمة:

ترتبط القدرة التنافسية عادة بالأداء الاقتصادي الذي يقاس على أساس نسبة معدل النمو ، لأنه المؤشر الرئيسي لتقييم أداء كل الاقتصاديات، لهذا اعتبر البحث في أسباب النمو أهم قضايا الباحثين في الأعمال الأكاديمية والملتقيات العالمية والوطنية، وحتى الخطابات السياسية والمؤسسات الدولية والإقليمية.

تم طرح عدة تساؤلات بخصوص هذا الموضوع تمحورت معظمها حول: ما هي أسباب النمو الاقتصادي؟ لماذا تنمو بلدانٌ أسرع من غيرها؟ هل العوامل التي تسبب النمو هي نفسها في جميع البلدان؟ أدت محاولات الإجابة على هذه الإشكالية إلى عدم التوافق في الآراء، فلكل باحث استنتاج وحجج خاصة به، لكن اشتركت أغلبيتها في الأسباب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ومؤخرا الأسباب المالية والمؤسساتية"[1]".

من خلال تطرقنا في هذا الفصل إلى مفاهيم عامة حول البنى التحتية، توصلنا إلى أن الإنفاق العام على هذا النوع من المشاريع هو كل رأس مال يوظف بهدف التأثير على النمو الاقتصادي بصفة إيجابية لكن في المدى الطويل، كما قد يكون التأثير سلبيا خصوصا إذا تم تشييد البنى التحتية الموجهة للقطاعات الاقتصادية الداعمة للنمو مثل قطاع الموانئ وفق معايير دون المستوى الذي يليق بالمعايير المعترف بها دوليا، فقد تؤثر البنى التحتية لقطاع الموانئ بشكل سلبي على حركة التجارة الدولية، مما يعيق عملية التصدير والاستيراد مع ارتفاع تكاليف الشحن والتفريغ.

[1] - Kazeem B. Ajide(2014), **Determinants of Economic Growth in Nigeria**, Journal of Applied Statistics Vol. 5 No.2,p.147.

الفصل الثاني:
قراءة في موضوع الإنفاق العام

الفصل الثاني: قراءة في موضوع الإنفاق العام

تمهيد:

تعود أسباب نجاح السياسة الاقتصادية لكل الدول إلى مدى تحكم الدولة في اتخاذ التدابير والقرارات المناسبة حسب طبيعة النظام الاقتصادي للبلد وموارده البشرية والمادية القادرة على التكيف مع هذا النظام، لذا فعند حدوث أي أزمة اقتصادية مهما كانت أسبابها على مر العصور وحتى في القرن الحالي، فإننا نلاحظ أن بعض الدول نجحت في الخروج من أزماتها بينما دول أخرى ازداد الأمر فيها تعقيدا، فمن أزمة اقتصادية إلى أزمة سياسة واجتماعية وبل حتى إلى حروب أهلية.

فقيادة الدولة للسياسة الاقتصادية ليس بالأمر السهل لأن النتائج المحققة قد تكون عكس الأهداف المرجوة، كما أن عدم تدخل الدولة في الاقتصاد -حسب ما جاء في السياسات الرأسمالية الكلاسيكية المشهورة بمقولة دعه يعمل دعه يمر- تسبب في أزمة كساد عالمية سنة 1929 أثبتت فشل المدارس التي كانت تدعو إلى تحقيق التوازن في الدولة بين العرض والطلب من خلال جو تنافسي دون تدخلها، وتبقى مهامها محصورة في العدل والأمن وحماية الحدود. والمعنى المقصود من هذا القول هو أنه يجب تدخل الدولة في الاقتصاد لكن باستعمال الأدوات المتاحة لديها من سياسة مالية ونقدية تمكنها من الوصول بالدخل الوطني إلى مستوى التشغيل الكامل.

فطبيعة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عرفت جدلا واسعا لدى المفكرين الاقتصاديين، فانقسموا بين مؤيد ومعارض، فالنفقات العامة جزءٌ من أدوات السياسة المالية، وتعبر بشكل مباشر عن تدخل الدولة في الاقتصاد، والتطور التاريخي للنفقات العامة بيّن مدى أهميتها في الجانبين الاقتصادي والاجتماعي باعتباره وسيلة لضمان التوازن وتجنب الأزمات من خلال مضاعف الإنفاق الحكومي، وازدادت أهميتها خلال الحربيين العالميتين الأولى والثانية وأصبحت النفقات العامة عنصرا أساسيا من عناصر النمو الاقتصادي بعدما كانت عبئا على السوق الاقتصادية في القرون السابقة.

الإنفاق العام هو الذي يعكس الصورة الحقيقية لكفاءة الدولة وقدرتها على تحقيق المنفعة العامة، كما أن زيادة الإنفاق لا تقتصر فقط على تحقيق المنفعة، بل أصبح سببا اقتصاديا مهما لتحقيق النمو ، أبرز ذلك ما جاء به قانون واجنر وغيرها من الأسباب الأخرى .

إن معرفة محددات الإنفاق العام أحد القضايا التي أثارت جدلا في مجال المالية العامة، إذ هناك تباين بين الدراسات حول تحديد المعيار الأكثر تأثيرا على ظاهرة الإنفاق الحكومي، فمنهم من ذهب إلى عوامل سياسية كالانتخابات ومنهم من فسر الظاهرة على أساس عوامل مالية كالوهم المالي وغيرها من المحددات كدرجة الانفتاح وخدمة الدَّين ومعدل البطالة.

II – 1-تطور دور الدولة في الفكر الاقتصادي

حظي موضوع دور الدولة في المجتمعات باهتمام الكثير من المفكرين الاقتصاديين بين مؤيد ومعارض، فعند استطلاع تاريخ الأفكار الاقتصادية سنلاحظ التدرج في الأحداث التي أدت إلى التناقض الموجود بين المذاهب، فمفهوم الدولة الحارسة كان موجودا في الفكر الكلاسيكي في ظل النظام الاقتصادي الحر، وبعد ظهور الأزمة الاقتصادية العالمية تغيرت مهام الدولة من حارسة إلى متدخلة، وهذا بفضل المذهب الكينزي. ثم بعدها ارتبطت بالإنتاج وأصبحت تسمى بالدولة المنتجة في ظل المدرسة النقدية، وفيما يلي سيتم ذكر بعض المدارس الاقتصادية المهتمة بهذا الموضوع بداية من القرن الخامس عشر حتى القرن العشرين.

II -1-1 - المدرسة التجارية:

ظهرت المدرسة التجارية (الماركنتيلية)"[1]" في الثلث الأخير من القرن الخامس عشر، إن الفكرة الجوهرية التي تقوم عليها هي أن قوة الدولة تكمن فيما تملكه من معادن نفيسة من ذهب وفضة، لدلك بدا لذلك بدأ مفكرو"[2]" المدرسة في وضع آليات تسمح بخلق المعادن بأي طريقة سواء بطريقة مباشرة عن طريق استعمار الدول التي تملك مثل هذه المعادن، أو بطريقة غير مباشرة من خلال التجارة الخارجية. ومن أجل تحقيق دلك نادوا بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي للقيام بعمليات الإنفاق على الإدارة والأمن ومتطلبات الحروب دفاعا عن الدولة من جهة، ولتأمين مصالحها من جهة ثانية. والشكل التالي يوضح أهم أفكار المدرسة التجارية "[3]".

الشكل رقم (II – 1): مبادئ المدرسة التجارية

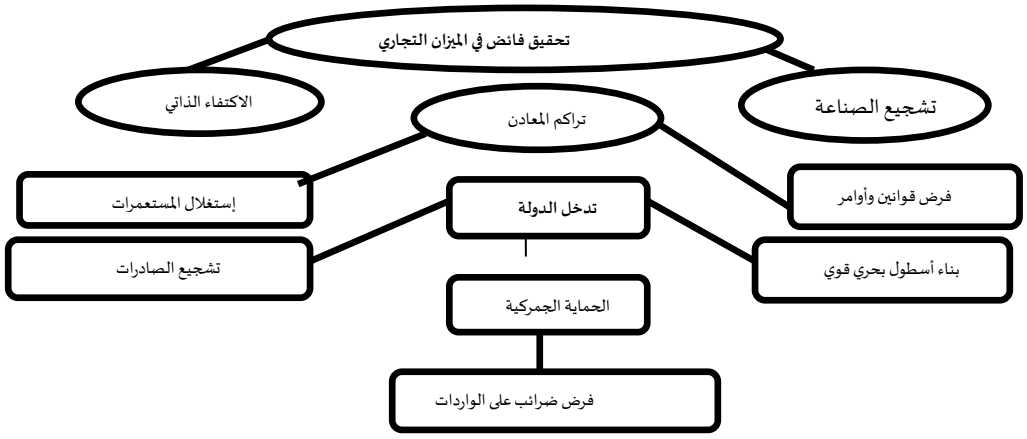

المصدر:من إعداد الطالبة

---

[1] - يشتق اسم هذه المدرسة مما يقابل في الإيطالية لفظة (التاجر) وهي أول مدرسة في الاقتصاد، السياسي أطلقها الاقتصاديون الليبراليون أنصار الحرية الاقتصادية على سياسة الدولة الإقطاعية في مرحلة التراكم الرأسمالي الأولي كمحاولة لتأسيس اقتصادية يدافع عنها التجار.

[2]-T.Mun (1641-1517), Jean Bodin(1596-1530),Wiliam Betti(1687-1623)

[3]-فليح حسن خلف(2008)،**النظم الاقتصادي**،عالم الكتاب الحدبث،الطبعة الأولى،الأردن ،ص.68.

إن المبدأ الأساسي للفكر الماركنتيلي هو تحقيق فائض في الميزان التجاري، وذلك من خلال ما يلي:

أ- المعادن النفيسة مصدر للثروة: ساد لدى التجاريين أن الذهب والفضة هما معيار لقياس قوة الدولة وثرواتها، بحيث اعتبر المعدن هو مصدر للثروة ومخزن للقيمة، ولكن لا يتحقق هذا الشرط إلا من خلال تدخل الدولة "[1]" كما يلي:

دعا التجاريون الدولة إلى التدخل الشامل في الحياة الاقتصادية بقصد تحقيق فائض في الميزان التجاري، وهو ما يتوافق مع مصالح الطبقة التجارية الصاعدة، بحيث يتمثل تدخل الدولة "[2]" في الآتي:

1- استغلال المستعمرات وحصر حق التعامل مع الدول المستعمرة.
2- صدور قوانين وأوامر تنظم الحياة الاقتصادية، كما قامت بعض الدول"[3]" بإصدار قوانين تصل إلى حد الإعدام لكل من يصدر الذهب والفضة.
3- اتباع سياسة الحماية الجمركية وذلك من خلال الإجراءات التالية:

- ❖ تشجيع الصادرات من المواد المصنعة بحيث يتم تسديد مبالغها بالمعدن الثمين.
- ❖ فرض ضرائب على الواردات والحد منها حتى تصبح السلع المحلية منافسة للسلع الأجنبية.
- ❖ مراقبة الموانئ.
- ❖ بناء أسطول بحري قوي.

كما أن تحقيق الفائض في الميزان التجاري وتجنب خروج العملة من الذهب والفضة لا يمكن أن يتم من دون الاهتمام بالقطاع الصناعي واليد العاملة، وذلك من خلال تحقيق الاكتفاء الذاتي وزيادة عدد السكان من خلال ما يلي"[4]":

ب- تحقيق الاكتفاء الذاتي: كان المذهب الماركنتيلي يسعى إلى تحقيق مصلحة الدولة الخاصة لزيادة ثروته، وهذا على حساب دولة أخرى من خلال إقامة مستوطنات خارج البلاد، لأن صادرات الدولة ما هي إلا واردات دولة أخرى، بما يعني أنها كانت تمارس نوعا من السياسات الأنانية.

ج- تشجيع الصناعة: يرى أنصار التجارية أن تنمية الصناعة مرتبطة بعاملين أساسيين وهما"[5]":

1- توفير المواد الأولية للبلدان المستعمرة لاستخدامها في التصنيع، وجعل المنتجات المحلية بأسعار تنافسية مقارنة مع الأسعار الأجنبية.

---

[1] - فيصل دراج،عمرو هشام(2009)،**مدخل في مدارس الفكر الاقتصادي نظرة تحليلية للتطورات الاقتصادية المعاصرة من منظور الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الرأسمالي**،دار طلاس،دمشق،كتب وقراءات المنشورة على الموقع الإلكتروني: https://www.fichier-pdf.fr يوم 2016/10/30،ص.184.

[2] - وديع طوروس(2010)،**مبادئ اقتصادية**،المؤسسة الحديثة للكتاب،الطبعة الأولى،بيروت،ص.66.

[3] - أمثال: إسبانيا والبرتغال

[4] - حازم الببلاوي(1995)،**دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي**،دار الشروق،الطبعة الأولى، القاهرة،ص.37.

[5] مرجع سبق ذكره،ص.37.

2- زيادة عدد السكان، وذلك من أجل توظيف اليد العاملة واستغلالها في عملية الإنتاج من أجل تنشيط التجارة، حيث كانت الدول الأوروبية تعاني من نقص في عدد السكان نتيجة الحروب الدموية في العصور الوسطى وانتشار الأمراض والهجرة بسبب الاكتشافات الجغرافية.

II-1-2- المدرسة الطبيعية:

نشأت المدرسة الطبيعية (الفيزيوقراطية)"[1]" في منتصف القرن الثامن عشر، وجاء الفكر الاقتصادي للمدرسة مكملا للآراء التي سبقته في دفع علم الاقتصاد ليأخذ شيئا فشيئا ملامحه المميزة، وما يتصف به فكر الطبيعيين بخاصة عن الاتجاهات الفكرية السابقة له، كونه أول مدرسة اقتصادية لها مؤسس ومنظر هو "F.Quesnay" (1691-1774) أحد أطباء لويس الخامس عشر، والذي نشر كتابه الجدول الاقتصادي"[2]" عام 1758، وقد التف حوله العديد من الكتاب والمهتمين بشؤون الاقتصاد كان معظمهم من أصحاب الأراضي، فكونوا طبقة جديدة من الرأسماليين الزراعيين"[3]".

وشنوا هجوما عنيفا على السياسات التجارية، ونادوا بأفكار جديدة غايتها إعلاء شأن الزراعة وبيان أهميتها في التقدم الاقتصادي"[4]"، وسميت بالمدرسة الطبيعية لأن مبادئها وأفكارها مبنية على أساس نظام طبيعي حر لا يسمح بتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، أي لا توجد أي حوافز أو قيود مفروضة من طرف الدولة على الأفراد تعرقل سير النظام الطبيعي، وتتلخص أهم أفكار المدرسة من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (II -2):مبادئ المدرسة الفيزيوقراطية

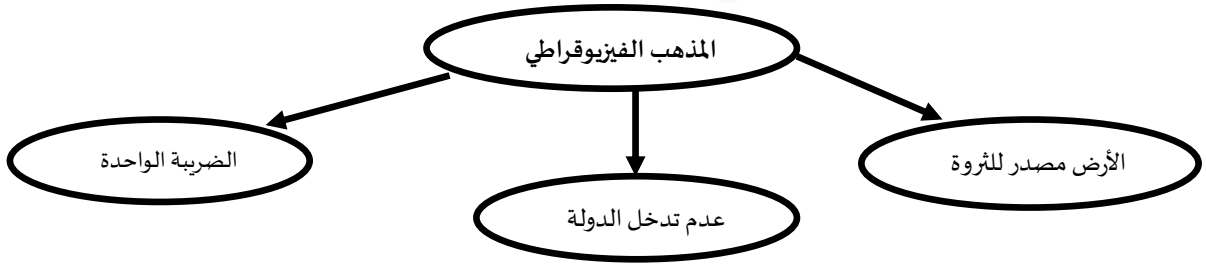

المصدر:من إعداد الطالبة

[1]- كلمة يونانية مؤلفة من مقطعين(فيزو) و(قراط) وتعني حكومة الطبيعة أو حكم الطبيعة، وبظهور أفكار الطبيعيين يدخل الفكر الاقتصادي في عصر المذاهب لتزود الاقتصاد بفكرتين تناقضان الأفكار الماركنتيلية في مفاهيمها حول تدخل الدولة.

[2] - وضع كيناي جدولا اقتصاديا يبين فيه كيف يتم توزيع الثروة بين أفراد المجتمع، مشبها هذا الأخير بالدورة الدموية للإنسان، فهو الحلقة التي يدور فيها الإنتاج الصافي في الجسم الاجتماعي كما يدور الدم في جسم الإنسان،وقسم المجتمع في الجدول إلى ثلاث طبقات:الطبقة المنتجة،طبقة الملاكين العقاريين،الطبقة العقيمة وهم التجار والحرفيون.

[3] - حازم الببلاوي،نفس المرجع السابق،ص.49.

[4] - عبد العلي كاظم المعموري(2012)،**تاريخ الأفكار الاقتصادية**،دار حامد للنشر والتوزيع،الطبعة الأولى،عمان ،ص.285.

II-1-2- 1- الأرض مصدر للثروة:

إن مقياس ثروة الأمم خلال المرحلة الطبيعية هو في مدى استغلال الأمة للمحاصيل الزراعية، بحيث أعطى الطبيعيون أهمية بالغة للنشاط الزراعي، وهذا بسبب تدهور الأوضاع الاقتصادية في العديد من الدول الأوروبية نتيجة إهمالهم لهذا القطاع بعدما ساد الفكر التجاري لفترة طويلة، وقالوا إن تطور الزراعة هو الأساس للتقدم الصناعي، بحيث لن يتمكن الفلاحون من إنتاج ما يفيض عن حاجاتهم الذاتية إذا لم يكن تطور ملموس في القطاع الزراعي يكفي العاملين في القطاعات الأخرى من جهة وما تحتاج إليه الصناعة من جهة أخرى"[1]".

II-1-2- 2- تحديد مهام الدولة: إن ما يشير إليه الطبيعيون هو الإصغاء إلى صوت الطبيعية، لهذا حصروا وظائف الدولة في الآتي"[2]":

أ- صيانة النظام الطبيعي والعمل وفق قوانينه والمحافظة على أسسه مثل الملكية الخاصة، وحق التعاقد والمنافسة الحرة وإشاعة العدل والأمان في البلد.

ب- نشر الثقافة والتعليم وخصوصا تثقيف الناس وتكوين رأي عام سليم لديهم يتمكنون به من تفهم محتوى النظام الطبيعي والعمل بموجبه.

ج- القيام بالأشغال العامة مثل تشييد الطرق والجسور والقنوات... إلخ ، لأن هذه الأعمال تؤدي إلى تسهيل الاتصال بين المناطق المختلفة ورفع قيمة أراضيها.

II-1-2- 3- الضريبة الواحدة: لقد اقتصر فرض الضريبة على القطاع الزراعي فقط لأنه في نظرهم هو القطاع الوحيد المولد للإنتاج الصافي، أما النشاطات الأخرى فلا تولد أي قيمة مضافة، ولا يؤمنون بتعدد الضرائب وحجتهم في ذلك ترتكز على أن فرض الضريبة على الصناع والتجار لا يعني دفعهم لها لوجود إمكانية نقل عبئها إلى الآخرين، بل سيعمد هؤلاء إلى نقلها إلى الزراع من خلال رفع أثمان المنتجات التي يبيعونها لهم بمقدار الضريبة"[3]".

ما يمكن قوله حول هذه المدرسة، أنها ثورة على الفكر التجاري لأنها قبلت المفاهيم التي جاء بها وأعطت تفسيرات مغايرة للتوازن الاقتصادي على الرغم من أنها لم تستمر إلا لفترة وجيزة لم تتجاوز ربع قرن.

---

[1] -Xavier Greffe (1997) , **Economie des politiques publiques,** 2 eme edition , dalloz paris p.20.

[2]-تيسير الرداوي(2002)،**تاريخ الأفكار والوقائع الاقتصادية**،منشورات حلب،دمشق، الطبعة الأولى ،ص.182.

[3] - Xavier Greffe , op cit, p.21.

II-1-3 - المدرسة الكلاسيكية:

ظهرت المدرسة الكلاسيكية أو التقليدية في أواخر القرن الثامن عشر على يد مجموعة من الاقتصاديين مثل آدم سميث"[1]"، هذا بعد التضارب الشديد الذي شهدته فكرة تدخل الدولة في الاقتصاد من عدمها، إذ رأى التجاريون أن لا مفر من تدخل الدولة قصد رفع رصيدها من المعادن النفيسة وتحقيق فائض في الميزان التجاري"[2]". إن اختلاف أفكار المدارس الاقتصادية وتضارب الآراء بينها يرجع إلى اختلاف الوضع الاقتصادي السائد في كل مرحلة، مما يؤدي إلى ظهور العديد من النظريات، منها من ما تؤيد تدخل الدولة ومنها ما تعارضه، بحيث تعتبر المدرسة الكلاسيكية من بين أهم المدارس التي حصرت مهام الدولة في أضيق الحدود وأعطت الحرية الكاملة للأفراد ولقطاع الأعمال في التصرف في ممتلكاتهم دون قيود أو إجراءات تحدهم، وتتمثل هذه الحرية في العناصر التالية"[3]":

1- **حرية الملكية الفردية:** وتشمل جميع الثروات المادية التي يملكها الفرد من أراضٍ ومبان وآلات، بحيث لكل فرد الحق التصرف في ممتلكاته واستغلالها كما يشاء؛
2- **حرية المستهلك في السوق:** المستهلك حر في اختيار السلع المنتجة ؛
3- **حرية الاستثمار:** صاحب رأس المال له الحرية في استثمار أمواله في أي نوع من أنواع النشاط الاقتصادي سواء بتحديد نوع المنتجات، تصميمها، مواصفاتها، كميتها، وهذا وفق الأهداف التي يسعون إليها، ألا وهي الرشادة الاقتصادية"[4]".

لكن يجب الأخذ بعين الاعتبار أن هذه الحرية لا تعني الحرية المطلقة بل يجب أن لا تتعارض مع القانون، فلا يجوز المتاجرة في المخدرات أو السلع المهربة دون موافقة الدولة، بل هناك قوانين وأوامر تنظم فعالية السوق من خلال مراقبة الاقتصاد حتى لا يتعدى كل شخص على ممتلكات غيره"[5]".

من هنا يتضح أنه كان للمدرسة الكلاسيكية نقاط مشتركة مع المدرسة الطبيعية، إلا أن الكلاسيك قدموا مبررات وفرضيات تفسر وتحلل بشكل أوسع عدم تدخل الدولة، وذلك بعد كتاب ثروة الأمم"[6]" الذي أصدره ادم آدم

---

[1] - آدم سميث (Adem Smith) 1723-1790 هو أسكتلندي ولد في أكوسيا تعلم في جامعات جلاسجو وأكسفورد ثم باشر مهنة التدريس فأصبح أستاذ في المنطق ثم الفلسفة الأخلاقية في جامعة جلاسجو ثم للاقتصاد السياسي،زار فرنسا سنة 1765 وامضي أمضى فيها سنتين مكنته من الاحتكاك بالفيزيوقراطين ثم حصل على منحة مكنته من التفرغ للكتابة والتأليف وكان في آخر حياته موظفا كبيرا للجمارك.

[2] - عبد المطلب عبد المجيد (2002)،**السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي**،مجموعة النيل العربية،الطبعة الأولى،مصر،ص.39.

[3]-معز الله صالح احمد البلاع(2013)،**الحرية الاقتصادية ومبدأ تدخل الدولة**،الملتقى الدولي حول الاقتصاد الإسلامي الواقع ورهانات المستقبل،معهد العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية،الجزائر،ص.ص:01-02.

- اختيار سياسة تهدف إلى تحقيق مكاسب وعوائد كبيرة بأقل تكلفة وهي من أهم مبادئ المدرسة الكلاسيكية.[4]

- معز الله صالح احمد للفكر الاقتصادي البلاع ،مرجع سبق ذكره،ص.03.[5]

[6]- مرجع أساسي تلخصت فيه أفكار سميث الاقتصادية والتي تميزت بروح التجديد والإبداع، ومعظم أفكاره جاءت مناقضة لمبادئ المدرسة الفيزيوبوقراطية وتضمنت الكثير من النظريات الاقتصادية التي اكتشفها عبر احتكاكه بالواقع العملي ، وأصبح علم الاقتصاد السياسي بعد صدور هذا المؤلف هو علم الثروة،ولكن على الرغم من أفكاره الجديدة إلا أننا نلتمس في طياته انتمائه للمدرسة الطبيعية من الناحية الفلسفية حيث تعتقد بأن هناك نظاما طبيعيا حرا وهو قادر على التوفيق بين المصلحة الخاصة والعامة بصورة أفضل من أي نظام أخر.

سميث عام 1776، وكانت نظرته للإنفاق الحكومي بأنه غير منتج من حيث خلق الثروة، ودعا إلى ترك التوازن يتحقق تلقائيا من خلال اليد الخفية"[1]".

أما بالنسبة للمدرسة التجارية، فقد انتقد سميث هذه المدرسة لاعتبارها بأن الذهب والفضة هما الأساس للثروة القومية، وأن فرض قيود على التجارة الخارجية يمكن أن يزيد المخزون من المعادن النفيسة، فقد أعلن سميث في الكلمات الافتتاحية لكتابه أن ما تملكه الدولة من ذهب وفضة ليس هو مقياس لثروتها، دلك ذلك أن العمل السنوي لكل أمة هو المصدر الذي يزودها ابتداء بكل ضرورات الحياة ووسائلها، كما أن الثروة تزيد بمقدار المهارة و الحذق وحسن الأداء"[2]"،وتتلخص أهم نظريات المدرسة الكلاسيكية من خلال النقاط التالية"[3]" :

1- نظرية القيمة؛
2- نظرية تقسيم العمل؛
3- قانون المنافذ؛
4- النظرية الكمية للنقود.

في السنوات التي أعقبت آدم سميث برز عدة مفكرين كادوا جميعا أن يكونوا معاصرين بعضهم لبعض، وكان لكل واحد منهم إسهام في تحسين آراء سميث ويمكن توضيح أهم المفكرين من خلال الشكل الذي تم إعداده، بحيث يبين كل نظرية من نظريات المدرسة الكلاسيكية وإسهام كل مفكر في بناء أفكارها وقوانينها

[1] - ومفادها أن المصلحة الفردية تحقق وبطريقة غير مباشرة، المصلحة العامة أي ان أن العائد العام للمجتمع هو مجموع عوائد الأفراد واستعمل هذا المصطلح لأول مرة من قبل آدم سميث.

[2]- جون كينيت جالبريث(2000)،**تاريخ الفكر الاقتصادي (الماضي صورة الحاضر)**،ترجمة احمد فؤاد بلبع،عالم المعرفة،الكويت،ص.82.

[3]- Diemer, **Economie Générale,** http://www.oeconomia.net, consulté le 5/11/201.

الشكل رقم(II -3):قوانين المدرسة الكلاسيكية

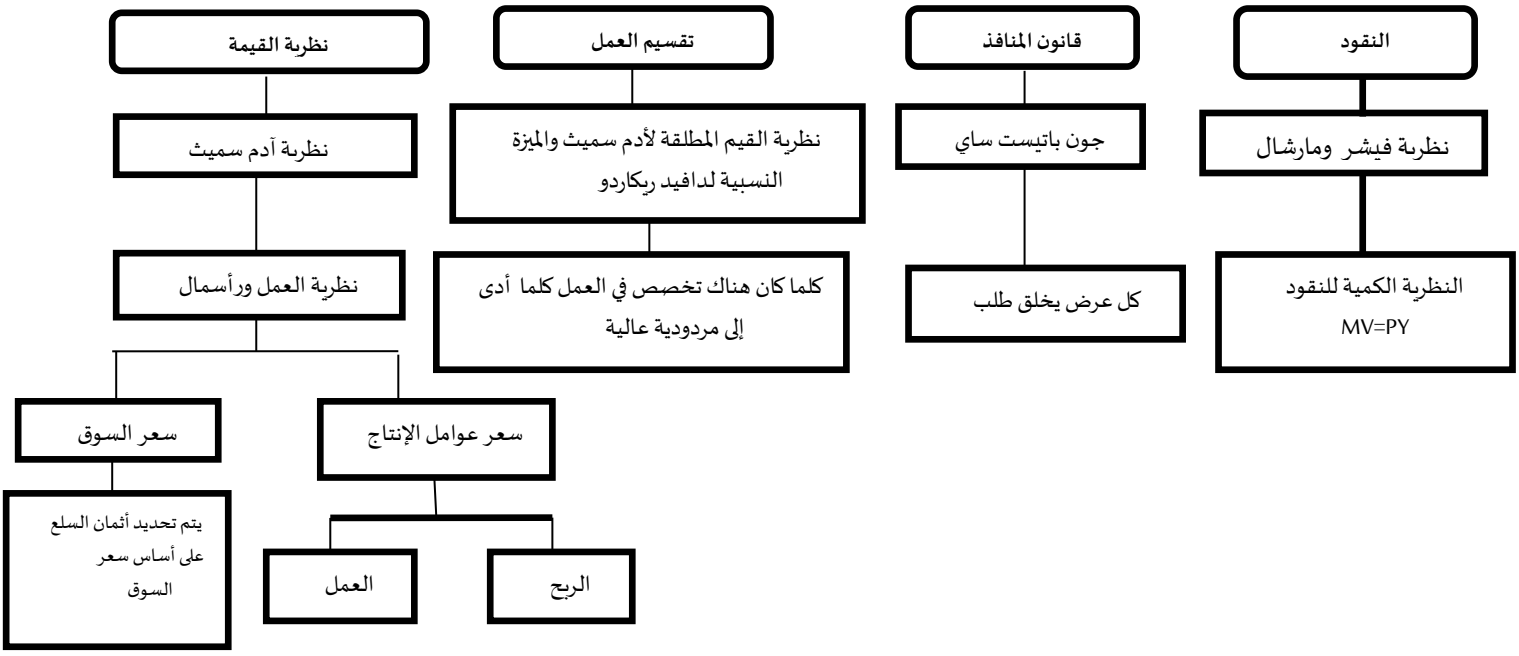

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المرجع التالي

Mr Diemer, **Economie Générale,** http://www.oeconomia.net, consulté le 5/11/2016

سنعرض بعض الأفكار لكل من آدم سميث وجون باتيست ساي وفيشر ومارشال من ناحية تبريرهم ودفاعهم عن عدم تدخل الدولة من خلال الأفكار التالية"[1]":

- أكد آدم سميث على المنافسة الحرة كأحد المبادئ الأساسية في كل المجتمعات الرأسمالية، المنافسة التي يفرض أنها تكفل الأداء الصناعي الأمثل، وكان دائما ينتقد بوجه خاص المؤسسات الاحتكارية ويشكك في كفاءتها، باعتباره أن الأموال الموجودة في هذا النوع من المؤسسات لا يمكن أن تسير بشكل صحيح مثلما هو الحال بالنسبة لأموال الشركاء في شركة خاصة، وفي نظره فإن الإهمال والإسراف لا بد أن يسودا بدرجة أو بأخرى في إدارة شؤون مثل هذه المؤسسات الاحتكارية.
- كما تتركز الدوافع الاقتصادية لديه على دور المصلحة الذاتية، ذلك أن السعي إليها بصورة فردية وتنافسية هو المصدر الأكبر لتحقيق المصلحة العامة، ودعا سميث إلى تقسيم العمل لأن ثروة كل أمة تقاس بقدرتها الإنتاجية، إذ يتم تقسيم عملية العمل الواحدة إلى أجزاء بسيطة، يتخصص كل عامل في أداء جزء منها مما يزيد من إنتاجية كل العمال، وترتفع نسبة المردودية في الإنتاج.
- كما رأى أنه يمكن تطبيق القانون الطبيعي في الأمور الاقتصادية، فكل فرد مسؤول عن سلوكه، وبالتالي يكون هو أفضل شخص يحكم على مصلحته الشخصية، بالإضافة إلى سعيه من أجل تعظيم ثرواته، ولا داعي

[1]-جون كينيت جالبريث،نفس المرجع السابق،ص.ص:77-84

لتدخل الدولة في كل من التجارة والصناعة. كما ركز على فرضية التراكم الرأسمالي على أنه أحد الشروط الضرورية لتحقيق النمو والتنمية الاقتصادية، فيجب أن يكون هناك ادخار أكبر من قبل الأفراد، وبالتالي استثمار أكبر في الاقتصاد الوطني استنادا إلى فرضية أن كل ما يدخر يستثمر"[1]".

- يأخذ الباحثون والمفكرون على ادم آدم سميث انتقل من مفهوم لآخر لتحديد قيمة السلع والخدمات دون بيان أسباب ذلك، إذ يرى هؤلاء أنه أورد ثلاثة مفاهيم للقيمة، تحديدها من خلال العمل المبذول من طرف الأفراد أو من خلال الربح أو من خلال الطلب والعرض في السوق وسيتم التعرض لهذه المفاهيم من خلال ما يلي"[2]":

1- **العمل هو مقياس للقيمة:** العمل هو مقياس لأي سلعة أو خدمة لأن وحدات العمل متجانسة عكس النقود التي تتغير قيمتها من فترة إلى أخرى، فيعني أن النقود ما هي إلا التعبير المادي عن عدد ساعات العمل المبذولة في إنتاج سلعة معينة، فسلعة يستغرق في إنتاجها 12 ساعة تقابلها دفع 12 وحدة نقدية والمدفوعة أجرا للعامل.

2- **الربح:** بعد نظرية التراكم الرأسمالي لآدم سميث اختلف الأمر في تحديد قيمة السلعة، فقد أُضيف متغير جديد ألا وهو رأسمال رأس المال، وبذلك يدخل الربح إلى جانب الأجر، أي أن المنتج أو صاحب رأس المال عندما يريد تحديد قيمة سلعة معينة فلا يعتمد فقط على الأجر المدفوع للعمال مقابلا لمجهودهم ويحدد -بناء عليه- قيمة السلعة، بل يضيف إلى هذا المتغير ما أنفقه من رأس مال على مشروع معين، وبالتالي يحدد قيمة السلعة بما يضمن له تحقيق الربح الذي من خلاله يحصل على فائدة بالإضافة إلى رأس المال.

3- **العرض والطلب:** أشار سميث إلى أن السلعة عند نزولها إلى السوق يتحدد ثمنها وفق قانون العرض والطلب، فلنفترض أن قيمة السلعة تحدد بـ 12 وحدة نقدية بالرجوع إلى قاعدة كلفة ي الإنتاج ، فإن نزولها إلى السوق - ونتيجة زيادة الطلب- يؤدي إلى ارتفاع ثمن السلعة إلى 14 وحدة نقدية.

بعد المبررات التي قدمها آدم سميث جاء جون باتيست ساي، وكانت له خلفية اقتصادية واسعة وخصوصا بعد صدور القانون الذي صاغه عن الأسواق وهو ما عرف بقانون ساي أو قانون المنافذ"[3]"، ومفاده أنه لا يمكن الوصول إلى حالة التوازن إلا في ظل المنافسة التامة واستغلال جميع الطاقات العاطلة."[4]".

---

[1] -وديع طوروس،نفس المرجع السابق،ص.75 .

[2]-عبد العلي كاظم المعموري،نفس المرجع السابق،ص.ص:322-324.

[3]- أي انه لا يمكن أن يوجد في النظام الاقتصادي ما يعتبر إفراطا عاما في الإنتاج ولا نقصا في الاستهلاك أي من سعر أي ناتج يباع يأتي عائد في شكل أجور أو فائدة أو ربح يكفي لشراء ذلك الناتج مما يسمح بتحقيق التوازن ما بين العرض والطلب.

[4] - عبد الكريم بريشي(2014)،**دور الضريبة في إعادة توزيع الدخل الوطني**،رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية (تحليل اقتصادي)،كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية،جامعة أبو بكر بلقايد،تلمسان،ص. 08.

لقد قدم الكلاسيك تفسيرا للعمالة واعتبروا أن التوازن يتحقق عند مستوى التشغيل الكامل"[1]"، أي أن حجم ما سوف ينتج ما هو إلا حجم ما سوف يستخدم، والمؤسسة الإنتاجية لا تتوقف عن الإنتاج، وبالتالي عن التوظيف ما دام هناك إمكانية لتحقيق ربح ولو بوحدات قليلة، إلا إذا كانت الوحدة الأخيرة لا تدر أي ربح.

بحيث عند هذا المستوى يصبح الإيراد الحدي"[2]" مساويا للتكاليف الحدية"[3]"، والاستمرار في التوظيف والإنتاج بعد هده هذه المرحلة يؤدي إلى تزايد الإنتاج بمعدلات متناقصة، وهو ما عرف بفرضية الغلة المتناقصة لدافيد ريكاردو "[4]".

وبما أن الإنتاج يخلق دخولا متساوية فاستحال أن يكون هناك قصور في الطلب الكلي، أما فيما يخص الادخار فاعتبره فقد اعتبره الكلاسيك صورة من صور الإنفاق، لأن سعر الفائدة كفيل بتحويل كل المدخرات إلى استثمارات، كما أن مرونة الأسعار والأجور قادرتان على إحداث التوازن"[5]".

يرى ساي -كما هو الحال بالنسبة لباقي الكلاسيك"[6]"- أن النقود حيادية ولا تؤثر بأي شكل من الأشكال على المتغيرات الاقتصادية الحقيقية، وتطورت نظرية النقود بجهود الكلاسيك والنيوكلاسيك، وأصبحت تسمى فيما بعد بالنظرية الكمية للنقود، لأنها تربط كمية النقود بالمستوى العام للأسعار، أي لما تزداد كمية النقود في السوق يرتفع المستوى العام للأسعار، دون التأثير على حجم الإنتاج لأن هذا الأخير ثابت عند مستوى التشغيل الكامل"[7]".

وتأخذ النظرية الكمية للنقود الصيغة التالية"[8]":

$$MV = PY$$

M: النقود المعروضة

V: سرعة دوران النقود

P: المستوى العام للأسعار

Y:حجم الإنتاج

---

[1] - إن التشغيل أو التوظيف أو الاستخدام في المعنى العام ينطبق على عناصر الإنتاج المختلفة من (الأرض،التنظيم،رأسمال) فضلا عن العمل، إلا إن التشغيل في المفهوم الكلاسيكي يشمل استخدام عنصر العمل فقط في العملية الإنتاجية عن طريق الجهد وساعات العمل التي تبذل لإنتاج السلع والخدمات، أما مفهوم التشغيل الكامل فيشير إلى الاستخدام الكامل للموارد البشرية المتاحة حتى تصل المؤسسة إلى الحد الذي تكون فيه إنتاجية آخر عامل معدومة، بحيث عند هذا الحد تتوقف المؤسسة عن التوظيف، والاستخدام الكامل لا يعني عدم وجود بطالة، فقد توجد ولكن تسمى بطالة اختيارية، فشرط التوازن ما بين العرض والطلب لا يتحقق إلا عندما نصل إلى مستوى التوظيف الكامل .

- هو مقدار الزيادة أو التغير في الإيرادات الكلية الناتجة عن بيع وحدة واحدة.[2]

- مقدار ما تضيفه كل وحدة منتجة إلى التكاليف الكلية بمعنى اخر التكلفة الإضافية الناجمة عن إنتاج وحدة إضافية واحدة.[3]

[4]- عبد الكريم بريشي،نفس المرجع السابق،ص.09.

[5] -عادل فليح علي (2008) ،**مالية الدولة**،دار زهران للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن،ص.54.

- أمثال فيشر ومارشال.[6]

-وديع طوروس،نفس المرجع السابق،ص.74.[7]

[8] - Thierry Tacheix (2006) , **L'essnetiel de la macroéconomie,** 3 eme edition, Gualino éditeur, Paris P.97.

حسب تحليل المدرسة الكلاسيكية، نستنتج أن الدولة كان لها دور الحراسة كحماية الحدود والعدل والتكفل بالأعمال العامة، أما عن الحياة الاقتصادية، فتنظم بشكل عفوي من خلال جو تنافسي يعمل على تحقيق التوازن بين العرض والطلب"[1].

II -1-4- المدرسة الكينزية:

تغيرت فكرة تدخل الدولة تغير تغيرا جذريا مع ظهور التيار الكينزي الذي ظهر على يد الاقتصادي البريطاني" John Maynard Keynes"، بحيث كان الاقتصاد قبل سنة 1929 قائما على أساس المدرسة الكلاسيكية إلى أن ظهرت أزمة الكساد وأثبتت عدم صحة فرضيات الكلاسيك في تصحيح الاختلال الذي نجم عنه، مما أدى إلى انتشار واسع للبطالة وتطلب الأمر حينئذ تدخل الدولة واتسع دورها في النشاط الاقتصادي، خصوصا بعد أن أقام كينز نموذجا جديدا للتوازن الاقتصادي الكلي، وظهر لأول مرة سنة 1936 في كتابه الشهير بعنوان "النظرية العامة في التشغيل والفائدة والنقود."

وبعد الحرب العالمية الثانية كان لأفكار كينز مساحة واسعة وأكدت نتائج الحرب صحة ومصداقية الفكر الكينزي، ووجهت في الوقت نفسه ضربة قوية للسياسات الرأسمالية القائمة على المبدأ الكلاسيكي "دعه يعمل دعه يمر"، واعتبرت نظرية كينز بمثابة ثورة حقيقية في الفكر الاقتصادي لتركيزها على عدة جوانب تخالف تفسير المدرسة التقليدية"[2]"، فما مدى قدرة النموذج الكنزي الكينزي على تفسير ومعالجة المشاكل؟ وهل يستطيع الاقتصاد فعلا الوصول إلى حالة التوازن في ظل فرضية التشغيل الناقص؟ سنبدأ دراستنا التحليلية بأبسط النماذج الممكنة التي تمثل اقتصادا ما، ويجب أن ننبه منذ البداية إلى أن مثل هذا النموذج يعتبر تجريدا للواقع لأنه مبني على فرضيات بسيطة،لذا. سندرج متغيرات وصياغات أخرى للعلاقات التي من شأنها أن تقرب النموذج من الواقع على خطوات متتالية والشكل التالي يوضح متغيرات النموذج الكينزي البسيط:

[1]- عبد الرزاق فارس(1979)،**الحكومة والفقراء والإنفاق العام** (دراسة لظاهرة عجز الموازنة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية)،دراسات الوحدة العربية،الطبعة الأولى،بيروت،ص.23.

[2]- عبد العلي كاظم المعموري،نفس المرجع السابق،ص.435.

الشكل رقم (II -4): نموذج كينز البسيط

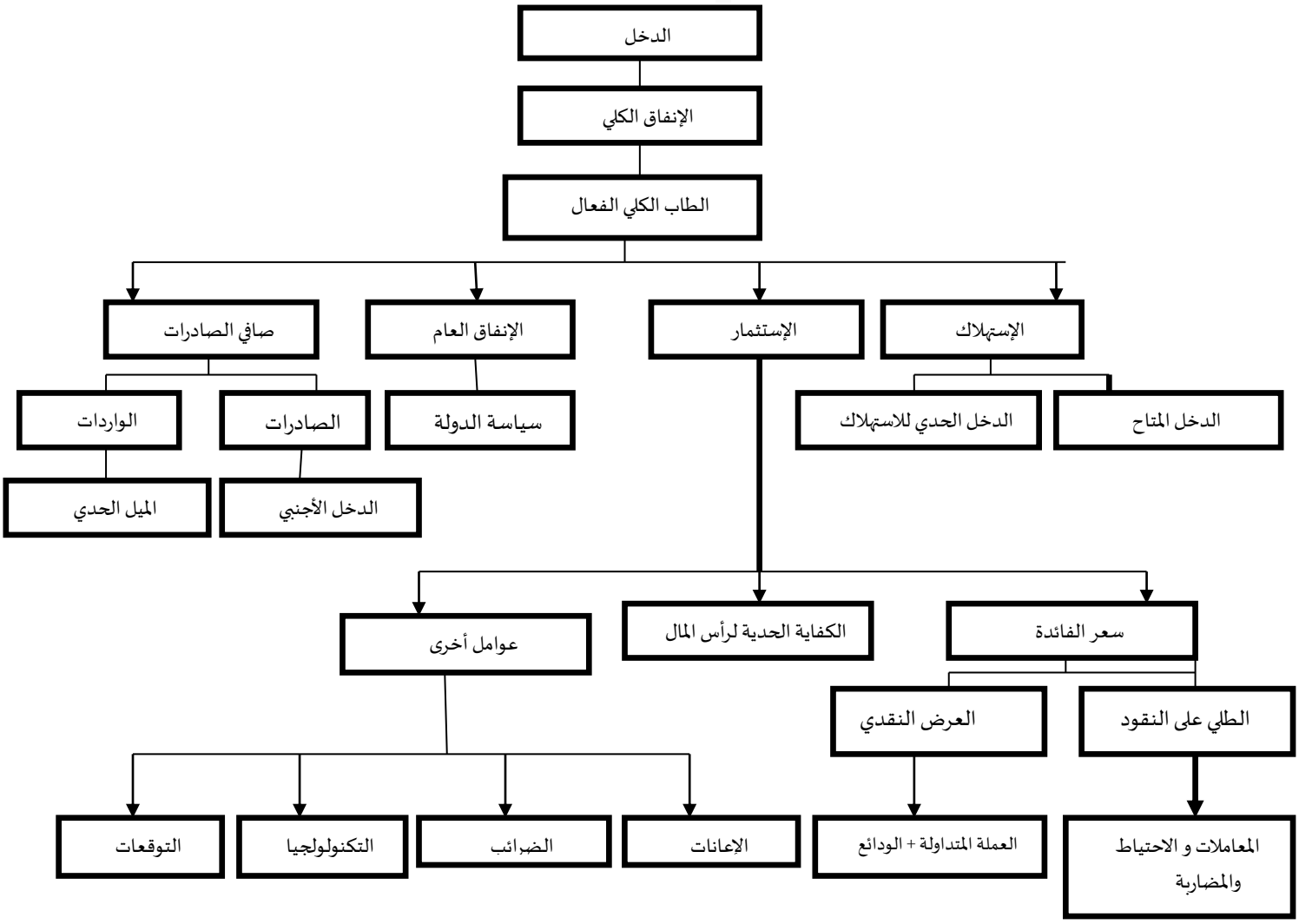

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المرجع التالي:: عامر يوسف العتوم (2012)،**التوازن الكلي في الاقتصاد الإسلامي**،عالم الكتاب للنشر والتوزيع،الطبعة الأولى،الأردن،ص.45.

كل ما نحتاج إليه في النموذج هو معرفة أثر الإنفاق على الناتج بحكم أن دراستنا تركز على جانب النفقات، ومنه فإن أي تغير في مستوى الإنفاق الكلي يمكن تحويله مباشرة إلى تغير متناسب في مع مستوى الناتج، وعليه فمشكلة تحديد التوازن ما هي في الواقع إلا شرح لأثر الإنفاق على الناتج بكل بساطة، بالإضافة إلى متغيرات أخرى لا تقل

أهمية عن الإنفاق كالاستهلاك والاستثمار والعالم الخارجي"[1]". ويمكن صياغة المتغيرات التالية في شكل معادلات سلوكية وتعريفية"[2]" كما يلي علما أننا في نموذج ذي اقتصاد مغلق.

أ- المعادلة التعريفية لشرط التوازن: تكتب معادلة التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي على النحو التالي"[3]":

$$\underbrace{PIB = Y}_{l'offre} = \underbrace{C + I + G}_{demande}$$

$\underbrace{PIB = Y}_{l'offre}$: العرض الكلي، ويعبر عنه على أساس الناتج المحلي الإجمالي"[4]" أو الدخل الوطني، وفي بعض المراجع يسمى بالدخل القومي أو الناتج الوطني.

$\underbrace{C + I + G}_{demande}$:الطلب الكلي، ويمثل مجموع الطلب الاستهلاكي والاستثماري والطلب الحكومي بالإضافة إلى القطاع الخارجي، لكن من أجل التبسيط ارتأينا الاكتفاء بنموذج ذي ثلاث قطاعات .

ب- المعادلة السلوكية: في هذا النموذج خصصنا بالذكر 3 معادلات، وهي معادلة الاستهلاك ومعادلة الاستثمار ومعادلة الإنفاق الحكومي.

ب-1- المعادلة السلوكية للاستهلاك: يمكن صياغة معادلة الاستهلاك كما يلي"[5]":

$$C = cY_d + b\begin{cases} Y_d = Y - T \\ T = tY \end{cases} \Leftrightarrow Y_d = (1-t)Y$$

كما يوجد عدة رموز في عدة مراجع لصياغة المتغيرات، فمثلا يمكن إيجاد المعادلة كما يلي"[6]":

$$C = aY_d + C_O <$$

C :الاستهلاك

Y:الدخل

---

[1]- عمر الصخري (2005)،**التحليل الاقتصادي الكلي**،ديوان المطبوعات الجامعية،الطبعة الخامسة،الساحة المركزية،بن عكنون،الجزائر،ص.80.

[2] - تسمى بالمعادلة السلوكية لأنها تبين السلوك الذي يتبعه المتغير التابع نتيجة تأثير المتغير الخارجي، ومثالا على ذلك نأخذ دالة الاستهلاك فهي من بين الدوال السلوكية ،فقرارات الأفراد الاستهلاكية تعتمد على التغير في الدخل،أما بالنسبة للمعادلة التعريفية فهي تعرف متغيرا ما باستعمال مجموعة من المتغيرات، ومثال على ذلك دالة الطلب الكلي: $Y = C + S$ ،بحيث أن الدخل يساوي مجموع الاستهلاك والادخار، ولا يمكن القول بأن الدخل دالة تابعة للاستهلاك والادخار يعني المعادلة التعريفية لا تفسر إطلاقا كمعادلة سلوكية.

[3] -Thierry Tacheix, op cit , p.88.

[4]- هو مجموع السلع والخدمات النهائية المنتجة محليا بعوامل إنتاج محلية وأجنبية خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة ،ويحسب بثلاث طرق، طريقة القيمة المضافة،طريقة الدخل، طريقة الإنفاق.

[5] - Marc Montoussé (2015) , **100 Fiche de Micro et Macroéconomie,** 3 eme edition, Bréal Editeur, France, p.128

[6] -Jacques Généreux(2008) , **Econmie Politique,** 5 eme edition, Hachette supérieure, Paris, p.38.

Y_d :الدخل المتاح

T: الضرائب على الدخل

t: معدل الضريبة

b، C_O :الاستهلاك التلقائي، ويعني الحد الأدنى للاستهلاك لما يكون الدخل يساوي الصفر

c،a: الميل الحدي للاستهلاك، ويعني مقدار التغير في الاستهلاك لما يتغير الدخل بمقدار وحدة نقدية واحدة.

ب-2- المعادلة السلوكية للاستثمار: العنصر الثاني الذي يحتوي عليه نموذج الكينزي البسيط هو الاستثمار، وهو متغير خارجي تتحدد قيمته خارج النموذج، كما أنه يساوي كمية ثابتة في كافة مستويات الدخل، وعلى ذلك تأخذ دالة الاستثمار الصيغة التالية"[1]" : $I = I_0 \leftrightarrow I_0 \succ 0$

ب-3- المعادلة السلوكية للإنفاق الحكومي:

إدخال قطاع الحكومة في نموذج الاقتصاد الكلي، وهذا يفترض أخذ متغيرين أساسيين بعين الاعتبار وهما الاقتطاعات الضريبية والتحويلات أو الإعانات، أما بالنسبة للضرائب، فسبق وأن أدرجت في المعادلة السلوكية للاستهلاك وهي تابعة للدخل، إلا أنه في بعض الأحيان وبغرض التبسيط تعتبر جزافية، أما الإعانات فتعرف على أنها المساعدات أو الدعم التي الذي تقدمه الدولة للعائلات والقطاعات المنتجة مثل التأمين الاجتماعي وغيرها، لكن في بعض النماذج لا يتم إضافتها باعتبارها جزءا من الإنفاق الحكومي.

هناك تناسب تاريخي بين السياسة المالية والاقتصاد الكلي والسبب في ذلك بسيط، حيث يبين التحليل المضاعف – مثلما- سنرى لاحقا كيف أنه بناء على فرضية تحديد الناتج من جانب الطلب ، فإن أي تغير مستقل في الطلب يمكنه أن يحدث أثرا فعالا على الناتج. وعليه فإن تدخل الدولة للتحكم في مستوى الطلب الكلي يمكن استعماله مبدئيا للاتجاه بالناتج نحو مستواه المرغوب من خلال مكونات الطلب، وبما أن الهدف الأساسي لهذه الفقرة هو الإنفاق الحكومي ويعامل على أنه متغير خارجي يؤثر في النموذج ولا يتأثر به"[2]" فإن صياغة دالة الإنفاق تكون على النحو التالي:

$$G = G_0 \Leftrightarrow G_0 \succ 0$$

ج- المضاعف الكينزي البسيط (Multiplicateur simple) :لقد أوضح كينز أن المضاعف هو ذلك التغير في الناتج نتيجة تأثير أحد مكونات الطلب الكلي"[3]" وصياغة هذا الاستدلال يعبر عنه من خلال العلاقات الجبرية التالية:

$$Y = aY_d + c_0 + I_0 + G_0$$

---

[1] -Thierry Tacheix, op cit, p.61.

[2] - عمر الصخري،مرجع سبق ذكره،ص.108.

[3] - Gregory Mankiw, Mark Taylor(2006) , **Economics,** Thomson leaning edition, england, p.421.

بعد إخراج Y كعامل مشترك نحصل على المعادلة التالية:

$$Y = \underbrace{\frac{1}{1-a}}_{\text{multiplicateur simple}} \underbrace{\left[c_0 + I_0 + G_0\right]}_{\text{demande autonome}}$$

لنفترض أن الإنفاق الحكومي قد ازداد بكمية (ΔG)، ولنفرض أن التغير الحاصل في الناتج لذلك هو (ΔY) ولحساب قيمة (ΔY) نقوم بما يلي"[1]":

1- نكتب معادلة الدخل التوازني في إطار هذا النموذج:

$$Y = \frac{1}{1-a}\left[c_0 + I_0 + G_0\right] \quad \ldots 1$$

2 نضيف (ΔY)، (ΔG) لكلا طرفي المعادلة:

$$\Delta Y + Y = \frac{1}{1-a}\left[c_0 + I_0 + G_0 + \Delta G\right] \quad \ldots\ldots 2$$

3- نطرح المعادلة رقم 02 من المعادلة رقم 01 فنتحصل على:

$$(\Delta Y) = \frac{1}{1-a}(\Delta G) \quad \ldots 3$$

إن التغير في مستوى الناتج الوطني يعادل التغير في الإنفاق بمقدار (ΔG) مضروبا في القيمة $\frac{1}{1-a}$ ، وتسمى هذه الأخيرة بمضاعف الإنفاق الحكومي، ويمكن استخراج قيمتة قيمته مباشرة من المعادلة رقم 03 كما يلي:

$$\frac{\Delta y}{\Delta G} = \frac{1}{1-a} = K$$

ركز كينز على جانب النفقات لأن مشكلة الكساد في التحليل الكينزي لا تكمن في جانب العرض الكلي الذي اهتمت به النظريات والقوانين السابقة، بل تكمن في جانب الطلب الكلي. لذلك أعطى أهمية بالغة للإنفاق الحكومي، وكان الهدف الرئيسي هو زيادة الطلب الكلي الفعال"[2]" .

كما هاجم كينز قانون ساي "العرض يخلق الطلب"،و أثبت عدم صحة هذه المقولة لأن الدخل لا يتدفق دائما إلى طلب على سلع وخدمات، بل يمكن أن يتسرب إلى مدخرات غير مستخدمة. وذهب إلى التشكيك في التوازن بين الادخار والاستثمار بقوله أن سعر الفائدة ليس وحده الكفيل بتحقيق التوازن، وإنما هناك محددات أخرى

[1] -Jacques Généreux,op cit , pp.50-51.

[2]-كريم سالم الحسين،**الإنفاق الحكومي واختبار قانون فاجنر في العراق**(دراسة قياسية للمدة 1975-2010)،ورقة بحثية منشورة على الموقع الإلكتروني: http://iasj.net/iasj?func=fulltext&ald=82337 يوم 2016/11/16،ص.37.

غير سعر الفائدة مثل: الكفاية الحدية لرأسمال والظروف الاقتصادية السائدة في الدولة، فحتى ولو كان سعر الفائدة منخفضا فإن الأفراد لا يفضلون الاستثمار في مشروع ما في دولة لا يسودها الأمن والاستقرار"[1]".

ووجد في تزايد الإنفاق الأداة الأساسية للسياسة الاقتصادية لتحقيق معدلات النمو المثالية، وذلك من خلال آلية المضاعف الذي يوضح أثر الإنفاق على زيادة الدخل وقدرته على خلق دخول فردية جديدة وزيادة القدرة الشرائية، والمضاعف في كل النماذج الكينزية يستند إلى الميزة الخاصة للإنفاق العام، لذا فإن هذا الأخير يعامل على أنه متغير خارجي يؤثر على النمو والتنمية "[2]"ويمكن توضيح الأثر على الدخل من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم(II -5): اثر أثر الإنفاق على الدخل

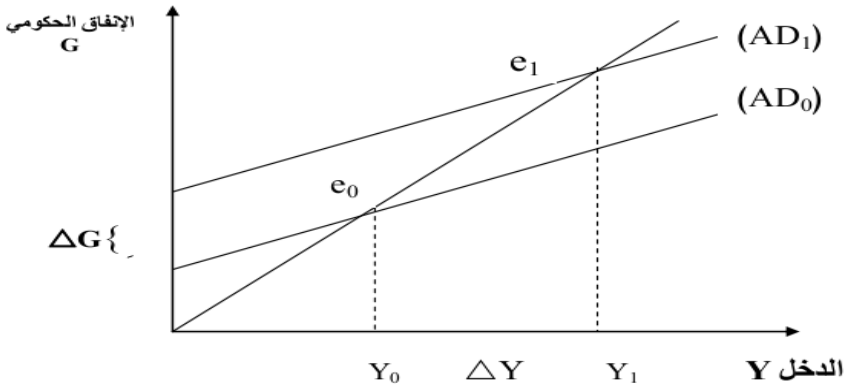

***Source**: MICHEL Dévoluy(1998), **Théories macroéconomiques**,2 eme édition,Armand colin ,Paris, P.5.*

يمثل الطلب الكلي بالخط (AD)، أما العرض الكلي فيمثل بالخط°45 أما النقطة (e0) فتمثل التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي عند مستوى الدخل التوازني (Y0)، ولكن عند هذا المستوى توجد فجوة انكماشية تقدر بالمسافة ΔG مما يتطلب تدخل الدولة من أجل تجاوز هذه الفجوة، وذلك من خلال زيادة حجم الإنفاق العام سواء الإنفاق الاستهلاكي أم الاستثماري، مما يؤدي إلى انتقال منحنى الطلب الكلي إلى جهة اليمين وتحقيق نقطة توازن جديدة (e1) في الأجل القصير.

أي ارتفاع في مستوى الناتج أو الدخل إلى (Y1)، فينتج عنه ارتفاع في الأسعار أي حدوث فجوة تضخمية بمرور الزمن بسبب زيادة الطلب على السلع والخدمات، بالمقابل يتراجع منحنى العرض الكلي إلى جهة اليسار لإعادة التوازن ويعود الناتج إلى معدلاته الطبيعية وكذلك الأسعار. من خلال هذا التفسير ومن الشكل أعلاه يمكن القول انه أنه تم تطبيق سياسة مالية توسعية ارتكزت بالأساس على التوسع في الإنفاق العام من خلال مضاعف الإنفاق الحكومي. كما يمكن أن تقوم الدولة بآلية أخرى وهي تخفيض الضرائب، وخصوصا على القطاعات المنتجة كالقطاع الزراعي والصناعي، أما في حالة التضخم فتستخدم الدولة سياسة مالية انكماشية تتمثل في ضبط الإنفاق بهدف السيطرة على مستوى الإنتاج الكلي، وكذا المستوى العام للأسعار من أجل تخفيض معدلات

[1] - عبد العلي كاظم المعموري،نفس المرجع السابق،ص.438.

[2]- عمر محمود أبو عيدة (2014)،**اثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية** (دراسة قياسية وتطبيقية خلال الفترة 2013/1995 ، ورقة بحثية،مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات الإدارية والاقتصادية،المجلد الأول،العدد03،ص.157.

الاستهلاك أو أن تقوم بزيادة الضرائب مما يودي يؤدي إلى تراجع معدلات الدخول وبالتالي خفض القوة الشرائية للمواطن"[1].

سبق وأن قلنا أن هناك متغيرات أخرى غير الإنفاق تساهم كذلك في زيادة الناتج وتحسين معدلات النمو مثل الطلب الاستهلاكي للعائلات، لأن الفرد يقوم بالطلب على السلع والخدمات بشكل مستمر، وهذا يدفع بالمؤسسات إلى الرفع من طاقتها الإنتاجية وتوظيف عوامل الإنتاج من بينها اليد العاملة بالتالي الخفض من معدلات البطالة، ويسمى أثر الاستهلاك على الدخل القومي بمضاعف الاستهلاك، ومن بين الدول التي ارتفعت فيها نسبة استهلاك الأفراد مقارنة بدول أخرى، الصين، وهذا حسب تقرير صندوق النقد الدولي لسنة 2011 وفق الشكل التالي:

الشكل رقم (II -6): نسبة استهلاك العائلات في بعض الدول العظمى

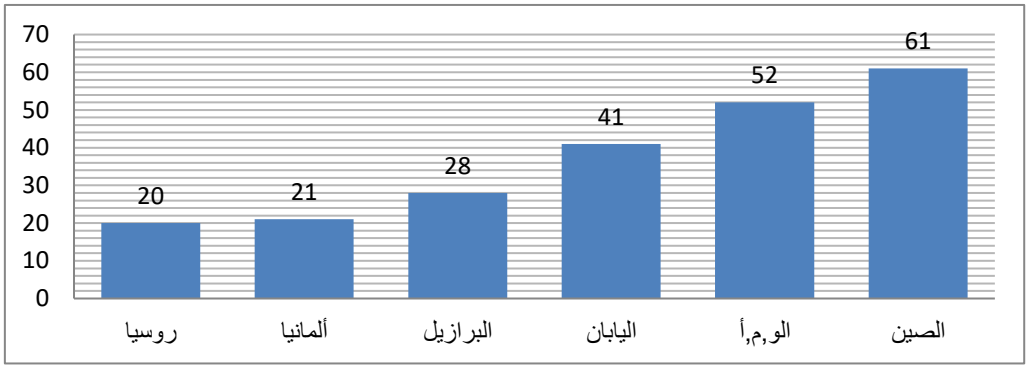

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المرجع التالي:

*Steven barnett & al (2012), **Dépenses a la mode chinoise,** Finance et développement FMI ,Publication Trimestriel, volume 49 n 03, septembre, p.28.*

تعتبر الصين من بين أكثر الدول من حيث ارتفاع نسبة استهلاك الأفراد والعائلات حسب تقرير صندوق النقد الدولي لسنة 2011 ، لأنها كانت حريصة منذ زمن بعيد على تحقيق معدلات نمو مرتفعة وشاملة لجميع القطاعات، فقد بلغت نسبة الاستهلاك في دولة الصين حوالي% 61، ثم تليها الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة تفوق% 50، اليابان حوالي %41،البرازيل بما يقارب %28،ألمانيا% 21، أما روسيا فـ 20%.

يجب تدخل الدولة في الرفع من الطلب الاستهلاكي، وذلك بإعادة توزيع الدخول بين الأفراد توزيعا قريبا إلى المساواة أو تخفيض التفاوت لأنه يسبب فجوة بين الادخار والاستهلاك، فأصحاب الدخول المرتفعة يدخرون جزءا من أموالهم، أما أصحاب الدخول المنخفضة فينفقون كل دخولهم أو معظمها على الاستهلاك، بما يعني زيادة الادخار من جهة وعدم كفاية الطلب الكلي من جهة أخرى، ومن بين الدراسات التي اهتمت بهذا الموضوع نذكر ما يلي:

[1] – عبد الجليل شليق(2012)،**استخدام أدوات السياسة المالية في ضبط التضخم في الدول العربية(دراسة حالة الجزائر 2009/1990)**،رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية(مالية نقود وتأمينات)،كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية،جامعة المسيلة،ص.ص:09-11.

-دراسة Francois Bourghinon "[1]" التي أوضحت أن النمو الاقتصادي له أثر في توزيع الدخل، حيث يصاحب بعض مراحل النمو عدم العدالة في توزيع الدخول، بينما يصاحب البعض الآخر عدالة في توزيع الدخل.

-دراسة Ravi Kanbour"[2]" التي أوضحت العلاقة بين توزيع الدخل والنمو بحيث يتعارضان في الأجل القصير في حين يتحركان معا في الأجل الطويل، ففي الأجل القصير يحدث التفاوت نتيجة التقلبات الاقتصادية كارتفاع معدلات البطالة الذي على أساسه يتم فقدان مصدر الدخل، ومن ثم انخفاض مستوى معيشة بعض فئات العمالة.

وعليه يتم استخدام معدل البطالة ومستوى الدخل مقاييس لمعرفة الحالة الاقتصادية للبلاد"[3]"، وأول فئة يتم الاستغناء عنها هي فئة العمالة غير الماهرة ذات الإنتاجية المنخفضة"[4]"، مع الاحتفاظ بالعمالة الماهرة للاستفادة منها في الإنتاج تجنبا لارتفاع تكاليف الحصول عليها فيما بعد"[5]".

-دراسة هيكشر أولين المستمدة من نظرية التجارة الدولية، ومفادها أن البلدان الفقيرة التي تتمتع بميزة تنافسية في إنتاج السلع تتطلب مهارات عالية من اليد العاملة، يعني أنه من المفترض أن يرتفع الطلب على هذا النوع من العمالة في مثل هذه البلدان مع استخدام نسبة الأجور ذات العمالة الماهرة متغيرا بديلا للعمالة المحدودة، مما يؤدي إلى انخفاض نسبة التفاوت بين الأجر العالي والمنخفض"[6]".

-أما بالنسبة للكلاسيك فقد كان لهم تحليل آخر، لأنهم يرون أن التفاوت في توزيع الدخل له أثر إيجابي على النشاط الاقتصادي، وذلك عن طريق زيادة الادخار لدى الأغنياء والذين يمتازون بارتفاع الميل الحدي للادخار، ولكن تحت بشرط أن تحول جميع المدخرات إلى استثمار، أما بالنسبة الكينزيين فقد كان لهم رأي أخر بعكس ما ذهب إليه الكلاسيك.

و يؤكدون على أن التفاوت يؤدي إلى انخفاض الطلب الكلي الفعال بالنسبة للأغنياء، ويضاف إلى ذلك أن التفاوت في الدخول يزيد من استهلاك السلع التفاخرية لدى أصحاب الدخول المرتفعة، ومن استيراد هذا النوع

---

[1] - Francois bourghinon(2004) , **the poverty –Growth-inequality triagle,** new delhi indian, courcil for research on international economics relations p.10.

[2]- Ravi kanbour income(2000) ,**Income distribution and development** , economics han book of income distribution, vol 01 , amsterdan, new york, elvesie,r p.06.

[3] -Stijn classens M.Ayhan(2009) Kose, **What is a récession ?** ,Working Paper IMF, Finance and Development, vol 46 n 01 Washington, p.52.

[4] -Sharon Parrot(2008) , **recession could cause large increases in poverty and push million into deep poverty,** centre of budget policy priorities, 24 novembre, washington, p.12.

[5] -Emanuele Baldacci *&* al (2002) , **Financial Crises Poverty and income distribution ,**Working Paper IMF, Finance and development, january, vol 23 n 01, washington, p05.

[6] -برامكو ميلانوفيتش(2011)،**أكثر أم اقل**،مجلة التمويل والتنمية،صندوق النقد الدولي،المجلد48،العدد03،سبتمبر،واشنطن،ص. 04.

من السلع، والذي يعتبر عاملا معوّقا أكثر من كونه عامل تقدم"[1]". والشكل التالي يوضح متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لمجموعة من دول المينا:

الشكل رقم(II -7):متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في دول المينا

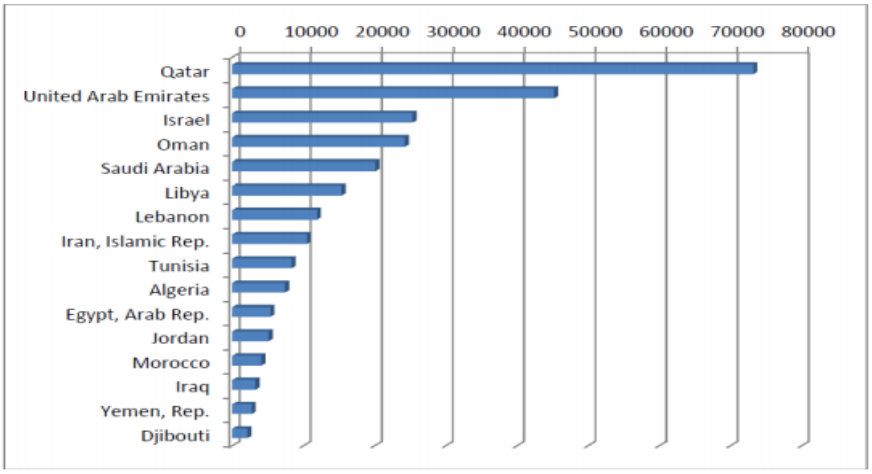

Source : Mthuli Ncube *& al* (2013), **Inequality, Economic Growth, and Poverty in the Middle East and North Africa (MENA)**, working paper No 195,African development bank , tunis, December p. 09.

يمثل الشكل متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (PIB/hab) لمجموعة من دول المينا، بحيث نلاحظ أن دولة قطر هي ذات النصيب الأكثر ارتفاعا بقيمة تقدر بحوالي 72000 US$، ثم تليها دولة الإمارات العربية المتحدة بقيمة US$44000 ، أما بالنسبة للجزائر، مصر، المغرب، العراق فسجلت قيما ضعيفة تتراوح ما بين 1000حتى8000 US$.

إن الثروة متوزعة بشكل غير متساو بين الأفراد، فمن بين خمسة ملايين نسمة في الإمارات العربية المتحدة مليون منهم فقط حاصل على الجنسية الإماراتية، وهم من يساهم بشكل كبير في الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات. وحوالي 80%من السكان عمال قادمون من دول عربية فقيرة أو من دول إسلامية غير عربية (باكستان،إيران). وفي دراسة أخرى تم إحصاء مجموعة من الدول العربية التي اعتبرت من أفقر دول العالم مثل فلسطين، بحيث بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي قيمة لا تتجاوز1900$.

وفي اليمن 1300$، وفي موريطانيا 1100$ على الرغم من وجود عدد كبير من السكان في مثل هذه البلدان مقارنة بدولة الإمارات فإنها تعتبر دولا فقيرة، كما أنها دول غير نفطية وقد أحصيت كذلك 7 دول تمثلت نسبتها

[1] - عصمت بكر أحمد،سعد عجيل شهاب،**اثر التنمية الاقتصادية في توزيع الدخل**،دراسة حالة العراق،ورقة بحثية منشورة على الموقع الإلكتروني : http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=45522 يوم 30 /2017/01،ص.02

بـ 66% من سكان العالم العربي لم تساهم إلا بـ 27% من الدخل القومي، واعتبرت هذه الدول من أفقر دول العالم العربي، وهذا يفسر بعدم وجود عدالة في توزيع الدخل في هذه المنطقة"[1]".

II -1-5- المدرسة النقدية:

عرفت البلدان الصناعية في المرحلة ما بعد السبعينيات من القرن الماضي أزمة اقتصادية عرفت بالتضخم الركودي (stagflation) "[2]"، حيث تزامن ارتفاع معدل البطالة مع ارتفاع معدل التضخم، وعجزت النظرية الكينزية على تفسير هذه الحالة الاقتصادية لمعظم الدول الرأسمالية، وتحول التضخم إلى أزمة حقيقية مستعصية الحل، وفشل الفكر بأدواته التحليلية عن مواجهتها وحلها، ومن هنا بدأت الأفكار الليبرالية تظهر من جديد"[3]".

واعتبرت هذه الأخيرة أن الكساد الذي حدث عام 1929 لم يكن سببه نقص تدخل الدولة كما ادعى كينز، بل على العكس من ذلك، بحيث أدى النمو المفرط للتدخل الحكومي في المدارس إلى تدهور مفاهيم المسؤولية والحرية الفردية، وهو الأمر الذي أدى إلى إعاقة عمل قوانين السوق. ووصلوا إلى نتيجة تتمثل في أن النظام الذي يعمل بشكل تلقائي هو النظام الصحيح دون الحاجة إلى جهاز إداري كبير"[4]".

واعتبروا أن نفقات الدولة غير منتجة وأقل كفاءة، ويفضل استخدامها لصالح القطاع الخاص. وقد تولت مدرسة شيكاغو التي عرفت بالمدرسة النقدية -وهي من أبرز التيارات المعاصرة للمدرسة النيوكلاسيكية- مهمة انتقاد المدرسة الكينزية، وهذا بقيادة "Fridmen " "[5]" الذي أعاد إحياء النظرية الكمية للنقود واستطاع الترويج لأفكاره وتقديم الحلول للخروج من الأزمة.

وهذا من خلال إبعاد الدولة عن النشاط الاقتصادي والعودة إلى المهام التقليدية، والتركيز على السياسة النقدية والاهتمام أكثر بجانب العرض بدل الطلب من أجل زيادة معدلات الاستثمار وفرص العمل"[6]"، وقد قام"Fridmen " و"Anna J.Schwartz" بإعداد أطروحة بعنوان: "التاريخ النقدي للولايات المتحدة الأمريكية

---

[1] -Hammache Souria(2014) ,**pauvreté et inégalité dans la région MENA quelle politique de développement** université de mouloud mammeri algérie, مجمع مداخلات الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة يوم 09/08 ديسمبر،ص.466.

[2] -il s'agit d'une situation économique généralement marquée par un taux de chômage élevé et une hausse des prix et une croissance faible.

[3]-فطيمة حفيظ(2012)،**الإصلاحات الاقتصادية وإشكالية النمو في دول المغرب العربي**،رسالة دكتوراه،اقتصاد التنمية،كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية،باتنة،ص.68.

[4]-انظر المقال : chantanel euzerby, **la montée de la pauvreté** المنشورة في الكتاب: **dix grands problèmes économiques contemporain**(1993) , sous la direction de Michel Chatelus et Jaques Fontanel, office des publiquations universitaires, Alger, p.196.

[5]- وديع طوروس،مرجع سبق ذكره ص.97.

[6] - ابراهيم مشورب(2002)،**الاقتصاد السياسي**،دار المنهل اللبناني،مكتبة رأس المنبع للطباعة والنشر،الطبعة الأولى،بيروت،ص.25.

(1867-1960)" يحمل فيها المؤلفان على كينز، منطلقين من أنه لم يعط للسياسة النقدية ما تستحق من الاهتمام والدور في التحليل"[1]".ويرى النقديون أن المحافظة على معدل مناسب للنمو وتطوير الإنتاجية يحتاج إلى التركيز على جانب العرض من رأس المال واليد العاملة، وهي الطريقة الأفضل لبلوغ السيطرة على التضخم والبطالة في الاقتصاد معا "[2]"، لهذا تدعو المدرسة إلى دعم الإنتاج وتحقيق الاستخدام الكامل الذي يؤدي إلى خفض الأسعار.

وهذا من خلال تخفيض تكاليف الإنتاج عن طريق خفض الضرائب أو تقديم إعفاءات لقطاع الأعمال الخاص سيرافقها تحسن في الإنتاجية وبالتالي انخفاض البطالة والتضخم في نفس الوقت، ووجدت هذه الأفكار في عقد الثلاثينيات من القرن العشرين على يد المفكر "J.V.Hayek " الذي أكد على أن النموذج الكينزي لا يستطيع العمل في اقتصاد تكون صفته الأساسية التضخم وانخفاض البطالة معا"[3]".

كما انتقد فريدمان التيار الكينزي بقوله أن كينز بدا نقديا ونضج فكريا وأصبح كينزيا، في حين كانت بداية فريدمان كينزية ثم نضج فأصبح نقديا، لأن كينز بدأ تحليله نقديا مؤمنا بنظرية فيشر في مقالته عن الإصلاح النقدي، مصورا أن سرعة التضخم تدفع الناس إلى إنفاق نقودهم بمعدل أسرع، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار بمعدل أكبر"[4]".

II -1-6 - المدرسة الاشتراكية:

ظهر الفكر الاشتراكي في القرن العشرين، وهذا بسبب نشوب الصراع بين الطبقة العاملة والطبقة الرأسمالية، وتغلبت الطبقة العاملة في بعض مناطق العالم (روسيا) لأن أصحاب رأس المال كانوا يعملون على الاستيلاء على الممتلكات واستعباد الأشخاص وتسخيرهم كأدوات إنتاج"[5]".

ومع بداية الثورة الصناعية وحلول الإنتاج الآلي مكان العمل نتج ازدياد البطالة وانخفاض الأجور، وزيادة حدة الاستغلال من قبل أصحاب المؤسسات الإنتاجية، من هنا بدأت تظهر الأفكار للمطالبة بتحسين أحوال المعيشة، فبرزت المرحلة الاشتراكية السائدة نحو الشيوعية العالمية.

يعبر لفظ الاشتراكية (socialisme)"[6]" عن الكثير من المعاني، فأحيانا يطلق على تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، كما يطلق للتعبير عن تدخل الدولة في حياة العمال والطبقات الفقيرة من أجل تحقيق المساواة

---

[1] -Miltoun Fridmen & Anna J.Schwartz(1963) , **Monetary History of United State,** Princeton University Press,.p.50.

[2] -Dyal.j & Karatgas (1985), **Basic Economics,** Macmillan Publishing Company, New York, p.381.

[3] -Scott.R & Nigro(1982) , **Principales of Economics,** Macmillan Publishing Company, new york, p.805.

[4]-تود ج.بوشهولز ،**أفكار جديدة من اقتصاديين راحلين**،ترجمة نزيرة الأفندي وعزة الحسيني،المكتبة الأكاديمية،ص.283.

[5] - احمد زهير شامية،خالد الخطيب (1997)،**المالية العامة**،در زهران للنشر والتوزيع،الطبعة الأولى،ص.42.

[6] - Le Socialisme est une doctrine politique et économique qui vise a l'inverse du modèle libéral a réformer le système propriété privée des moyens de production.

بين طبقات المجتمع إلا أن الاشتراكية من الناحية العلمية تعني النظام الذي تؤول فيه ملكية مواد الإنتاج والأراضي والآلات والمصانع للدولة.

بمعنى أخر، فإنها -على خلاف ما تقتضيه الرأسمالية- تقوم على الملكية الجماعية لعناصر الإنتاج المختلفة، كما أنها أخذت صورتين في الفكر الاقتصادي، صورة الاشتراكية الخيالية والصورة الماركسية نسبة إلى "Karl Marx "، واهتمامنا سوف يوجه إلى الفكر الاقتصادي الماركسي لأن الخيالية كانت قائمة على أساس عالم خيالي عكس الماركسي الذي كان له أساس اشتراكي علمي في تحليل القضايا الاقتصادية"[1]".

أما فيما يخص جانب النفقات، فقد كان الاهتمام بهذا الموضوع بشكل كبير في الاقتصاد الاشتراكي، لأنها تمس لأنه يم الجانب الاقتصادي الخاص بعمليات الاستثمار والإنتاج وكذلك تمس الجانب الاجتماعي الذي لا يقل أهمية عن الجانب الاقتصادي"[2]".

إن المجتمعات الاشتراكية اتخذت من الملكية العامة لوسائل الإنتاج أساسا لاقتصادها، بحيث كانت تتحكم في الإنتاج والتوزيع، ولا يملك الفرد حرية في ذلك ، وكان للدولة مسؤولية الإنفاق لتوفير مختلف السلع والخدمات العامة، بحيث تعمل على تحقيق مدخرات وتحويلها إلى إنفاق استثماري ، وهدف الإنتاج هو تلبية حاجات الناس بدلا من تحصيل الربح لفائدة مالكي وسائل الإنتاج، لهذا سميت الدولة الاشتراكية بالدولة المنتجة لأنها أعطت الحرية الكاملة لأداء مهام الدولة، وتختلف الماركسية اختلافا كليا عن الرأسماليين، لأن الدولة فيها هي المخطط والمستثمر ورب العمل"[3]".

ولا يملك الفرد حرية الاختيار ولا تحديد نوع العمل الذي يقوم به، وإنما عليه أن يعمل في الجهة التي تحددها الحكومة، بحيث لا يترك للأفراد تحديد السلع التي يرغبون في استهلاكها، بل تحدد الدولة السلع وإنتاجها وتوزيعها، بعدها يكون للأفراد الخيار فيما يقررون استهلاكه، وبالتالي فإن مدى ما تحققه الدولة من نمو اقتصادي وما يصل إليه الفرد من مستوى المعيشة يتوقفان في النهاية على التخطيط المركزي"[4]" الذي قامت به"[5]".

---

[1]-وديع طوروس،مرجع سبق ذكره،ص.ص:101-102.

[2] - بودخدخ كريم (2010)،**اثر سياسة الإنفاق على النمو الاقتصادي الجزائري**،رسالة دكتوراه،نقود ومالية،كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة دالي إبراهيم الجزائر،ص.17.

[3]- بن عزة محمد (2010)،**ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف**،رسالة دكتوراه،تسيير المالية العامة،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية،جامعة أبي بكر بلقايد،تلمسان،ص.09.

[4] - أي أن تقوم الدولة باتخاذ القرار في تخصيص الموارد الاقتصادية وليس العرض والطلب،واستغلالها لإنتاج السلع والخدمات التي تشبع رغبات وحاجات الأفراد.

[5]- إسماعيل علوي،عادل مياج (2012)،**تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي في الإسلام**،مداخلة حول الحرية الاقتصادية وتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من المنظور الاسلامي،جامعة محمد خيضر،بسكرة،ص.04.

بعد استعراضنا لمبادئ الاقتصاد الماركسي نستنتج أن موقف ماركس من الدولة كان له اتجاهان، الاتجاه الأول هو استغلال الطبقة الرأسمالية للطبقة العاملة المحكومة، وهذا قبل الثورة. أما الاتجاه الثاني -أي بعد الثورة- فاعتبرها أداةَ لحماية المصلحة الاجتماعية للأفراد، وهذا من خلال سيطرة القطاع العام على كافة المجالات"[1]".

II – 2- مفاهيم حول الإنفاق العام:

لطالما تمت مناقشة الإنفاق العام على أنه عبء على السوق الاقتصادية التي من شأنها أن تنمو بشكل أسرع في حالة تم تقليصه، إلا أن التاريخ الاقتصادي للسنوات 100 الأخيرة يبين عكس ذلك، فالنمو ترافق يدا بيد مع ارتفاع الإنفاق العام منذ منتصف القرن التاسع عشر، وارتفعت حصة الضرائب والإنفاق في البلدان المرتفعة الدخل من إجمالي الناتج المحلي، وبلغت أعلى نسبة لها خلال الحربين العالميتين في القرن العشرين.

فالإنفاق العام عنصر أساسي من عناصر النمو الاقتصادي والتنمية، وهو ضروري لتمويل البنى الأساسية بما في ذلك الطرقات والكهرباء والمياه، وهو يؤمن الخدمات الاجتماعية من صحة وتعليم بكفاءة وفعالية اكبر أكبر من القطاع الخاص، لذلك نرى دائما من خلال الإحصائيات والمؤشرات الاقتصادية الارتباط الوثيق ما بين الإنفاق العام والتنمية الاجتماعية، إذ يدعم حوالي نصف وظائف العالم من خلال سياسات الدعم والعقود وتمويل الاستثمار لمعظم القطاعات الاقتصادية"[2]".

يساهم عبر إعادة توزيع الأموال على أصحاب المداخيل المنخفضة في تصحيح عدم المساواة في المداخيل الناتج عن نظام السوق، فيعزز القدرة على الإنفاق، كما أن ثلاثة أرباع الجهود المبذولة من أجل مواجهة التغيرات المناخية ممول من قبل القطاع العام، فهل استطاعت دول المينا الوصول إلى تحقيق مفهوم الإنفاق العام بالشكل الذي يعكس الصورة الحقيقية لاقتصادياتها.

II – 2-1- مفهوم الإنفاق العام:

يعتبر الاهتمام بهذا الموضوع نوعا ما متأخرا مقارنة بالبحوث الأخرى، فإشكالية تدخل الدولة للتوسع في الإنفاق من أجل الوصول إلى نمو اقتصادي حقيقي بدأ يظهر بشكل واسع حتى في القرن العشرين بعد أزمة الكساد العظيم التي شهدتها الدول الرأسمالية العظمى، وبعدها جاءت عدة أبحاث علمية تفسر علاقة هذا المتغير بالمتغيرات الاقتصادية الأخرى سواء من الناحية النظرية أم بالاعتماد على أدوات القياس الإحصائي، وكان لكل باحث استنتاج خاص به، لأن الأسباب والنتائج حول هذا الميدان تختلف، وهذا على أساس اختلاف الأنظمة الاقتصادية للبلاد، لهذا نلاحظ الجدل القائم بين الكتاب والباحثين حول التعريف بالمفاهيم عند

---

[1]-ريتشارد موسجريف،بيجي موسجريف(1992)،**المالية العامة في النظرية والتطبيق**،ترجمة محمد حمدي السباغي،كمال سلمان،المملكة العربية السعودية،دار المريخ،ص.161.

[2]--Dave Hall (2014) **pourquoi nous avons besoin de Dépenses Publiques** Rapport publié par la Fédération Syndicale Européenne Des Services Publics .

التطرق إلى هذا المفهوم. وبما أن دراستنا ترتكز على الإنفاق العام في البنى التحتية، ارتأينا أن نخصص جزءا من الدراسة للتعريف ببعض مفاهيم الإنفاق العام.

تماشيا مع الفكر الحديث للمالية العامة يمكن تعريف النفقة العامة على أنها مبلغ من المال"[1]" يقوم بإنفاقه أحد أشخاص القانون العام (الدولة بمختلف مستوياتها الإدارية والتنظيمية) سعيا إلى إشباع حاجة عامة، ومن هنا نستنتج أن التعريف يرتكز على ثلاثة أركان"[2]":

الركن الأول: نفقة كم من المال.

الركن الثاني:أن يكون الآمر بالإنفاق أحد أشخاص القانون العام.

الركن الثالث:أن يكون الغرض من الإنفاق إشباع حاجة عامة.

تحقيق المنفعة العامة هو ركن أساسي، وبدونه لن تكون النفقة عامة، ومفهوم النفع العام يشمل تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، وفضلنا استخدام المنفعة بدل الحاجة لأن مفهومها أوسع وأشمل، فهي تتضمن جميع النفقات التي يتم صرفها لتحقيق العدالة الاجتماعية والاستقرار الاقتصادي، بينما تقتصر الحاجات على الحاجات العامة الاجتماعية (الدفاع، الأمن، العدالة)، والمنتجات العامة الجديرة بالإشباع (الخدمات الصحية، الكهرباء، الخدمات التعليمية).

تدخل الدولة لصرف النفقة هو شرط ضروري ولابد منه حتى تكون نفقة عامة، وتساهم في استكمال المنتجات العامة الجديرة بالإشباع التي يعجز نظام السوق عن تحقيقها بكفاءة، وهذا من خلال دعم القطاع الخاص لزيادة إنتاج تلك المنتجات من أجل تقليل أسعارها لمستهلكيها، والدعم المقدم في هذه الحالة يمثل بندا من بنود الإنفاق لأن الهدف منه هو إشباع حاجة عامة، فقيام الدول بالإنتاج بطريقة غير مباشرة من خلال دعم القطاع الخاص لا يعني أن النفقة خاصة، لأن المنتجات المقدمة من خلال الإعانات سوف توجه إلى الاستهلاك العام، ولكن تتولى الدولة تقديم الخدمة وتتحمل تكلفتها وتقديمها لأفراد المجتمع"[3]".

من جانب آخر، يرى الاقتصادي الأمريكي Richard Musgrave حسب نظريته التي تطرق إليها في المالية العامة *la Théorie des finances*[4] أن النفقات التي تقوم بها الدولة يجب أن تشمل ثلاث وظائف، وقد تم حصرها كما يلي"[5]":

---

[1] - تعريف النفقة على أنها مبلغ من المال اشمل واوسع من تعريفها على انها مبلغ نقدي لأن كلمة المال تشير إلى كل ما هو عيني ومادي وبالتالي ارتكز التعريف على كل النفقات العينية والمادية، والمال العيني شيء غير ملموس فيمكن ان تكون النفقات في شكل سلع وخدمات كإعانات او في حالة حصول الدولة على نفقات عينية من دول أخرى في حالة الكوارث والحروب والأزمات ولكن حتى تدخل العينية ضمن النفقات العامة يجب أن تكون قابلة للتقويم النقدي.

[2] -سعيد عبد العزيز عثمان(2008)،**المالية العامة مدخل تحليلي معاصر**،الدار الجامعية للنشر،جامعة بيروت العربية،ص.ص:459-468.

[3] - سعيد عبد العزيز عثمان،مرجع سبق ذكره، ص.ص:459-468.

[4] -Musgrave, R (1959). **La Théorie des finances publiques**, New York, Mc Graw-Hill

[5] -Constance Monnier Pierre Chavy Julien Breton (2014) **Fondamentaux De Macroéconomie** Edition Archétype 82 université Paris Panthéon Sorboone pp.86-87.

- **الوظيفة الأولى:** تخصيص الموارد"[1]" من أجل تمويل السلع والخدمات الضرورية التي تضمن الرفاه للأفراد كالبنى التحتية، وخدمات التعليم، العدالة، المياه، الأمن، الصحة... إلخ وقد تؤدي قوى السوق إلى سوء التخصيص، وذلك إما من خلال المبالغة والإسراف في إنتاج السلع والخدمات الكمالية والغير غير الضرورية سعيا وراء تحقيق الربح، أو بالإقلال بالتقليل من إنتاج السلع الضرورية، وهنا يأتي دور الدولة في العمل على زيادة الكفاءة الاقتصادية بإعادة تخصيص الموارد عن طريق تقديم إعانات للوحدات الاقتصادية لإنتاج السلع المطلوبة في حالة عجز السوق عن توجيه المورد الموارد، كما قد تفرض ضرائب على السلع الكمالية الغير غير الموجهة للاستهلاك العام، والتي تأثر على إنتاج السلع الأساسية.

- **الوظيفة الثانية:** إعادة توزيع الدخل بين الأفراد بما يخدم تحقيق العدالة وتقليص اللامساواة.

- **الوظيفة الثالثة**: استقرار الاقتصاد الكلي من خلال تنويع الأنشطة الاقتصادية .

من خلال Musgrave، نستنتج أنه عرّف النفقة على أساس الغرض التي تقوم عليه، ألا وهو تحقيق الرفاهية للأفراد، ومن دون هذا الغرض لا يمكن تصنيفها ضمن النفقة العامة، وتحقيق الرفاه للمجتمع يكون من خلال الوظائف الثلاث التي ذكرها.

الإنفاق العام هو كل مبلغ مالي موجه إلى الخدمات العامة التي يغلب عليها الطابع الاقتصادي والاجتماعي البحت، وتتولى الدولة تمويل هذه الخدمات في حال ما إذا تم إنتاجها من قبل القطاع الخاص، وكل مبلغ ينفق في سبيل تحقيق المساواة بين أفراد المجتمع من خلال سياسة الدعم والإعانات يعتبر إنفاقا عاما، ودائما ما تكون السلطة العمومية هي الأكثر كفاءة وفعالية من القطاع الخاص"[2]" في التقليل من فجوة الفقر"[3]"(Poverty Gab).

ارتبط الإنفاق العام كثيرا بالشخص القائم على صرف النفقة، وعلى هذا الأساس يعرف بعض الاقتصاديين النفقة على أنها جميع المبالغ المالية التي تُصرف من قبل الوحدات الإدارية الحكومية، هذا التعريف بسيط لكنه يشير في الواقع الى إلى صعوبة من الناحية المنهجية وتتمثل في تحديد الوحدات الإدارية التابعة للسلطة العامة للدولة،

---

[1] - المقصود من تخصيص الموارد هو توزيع الموارد المادية والبشرية حسب الغرض والحاجة إليها بغرض تحقيق أعلى مستوى ممكن من الرفاهية لأفراد المجتمع ويشمل التخصيص العديد من التقسيمات:

- تخصيص الموارد بين القطاع العام و القطاع لخاص.
- تخصيص الموارد بين سلع الإنتاج و سلع الاستهلاك.
- تخصيص الموارد بين الاستهلاك العام و الخاص.
- تخصيص الموارد بين الخدمات العامة و الخدمات الخاصة.

[2] -Dave Hall ,op, cit .

[3] -يقصد بفجوة الفقر مقدار المدفوعات أو الإعانات التحويلية التي يتعين تحويلها الى الفقراء حتى ترتفع دخولهم الى مستوى حد الفقر:
المصدر: Harvey s.Rosen (1999) **Public Finance** McGraw-Hill International Editions

والتقسيم قد يكون معقدا نوعا ما بالنسبة للمنظمات التي يكون نشاطها العام والخاص محدودا، وكذلك المنظمات التي تخضع إلى رقابة جزئية من طرف السلطات العامة"[1]".

لا تعد النفقة التي يصرفها الأفراد والمؤسسات الخاصة عامة حتى ولو كانت تهدف إلى تحقيق منفعة عامة، وأصبحت هذه النقطة موضع نقاش في الفكر المالي، بحيث اعتمد كثير من خبراء المالية العامة في التفرقة ما بين النفقة العامة والخاصة على أساس معايير محددة"[2]"، بحيث اعتبروا أن النفقة العامة أو النفقة الحكومية من بين الطرق التي تمكن الدولة من التدخل في النشاط الاقتصادي بطريقة مالية، بحيث إذا قامت الدولة بتحديد وظائفها والخدمات التي تقوم بها ستتمكن من تقسيم النفقات إلى مجموعات إنفاقية مختلفة، كل مجموعة ترتبط بأداء وظيفة محددة من وظائف الدولة، وهذا يكفي لمعرفة توجيه النفقات حسب كل قطاع. كما تطرق البعض إلى تعريف النفقات العامة على أساس طبيعتها"[3]"،وفيما بعد سيتم التطرق بشكل مفصل إلى تقسيمات النفقة حسب أهم المعايير.

[1] -Ait Mokhtar Omran (2014) **l'évolution de la politique Des Dépenses Publiques dans le contexte de la mondialisation** thése de doctorat en sciences économiques université abou bakr belkaid Tlemcen p.07.

[2]- خالد شحادة الخطيب،أحمد زهير شامية (2007) ، **أسس المالية العامة**، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، عمان،56.

[3] - سعيد عبد العزيز عثمان، مرجع سبق ذكره،ص.479.

II – 2-2- تقسيمات الإنفاق العام:

يتبين من التعاريف الواردة سابقا أن الإنفاق العام هو الذي يعكس الصورة الحقيقية لكفاءة الدولة وقدرتها على تحقيق المنفعة العامة من خلال الإعانات أو النفقات التحويلية المقدمة للمؤسسات الاقتصادية التي تعمل على خلق القيمة المضافة، أو عن طريق تحقيق هدف اجتماعي، يتمثل في زيادة مستوى الرفاهية لأفراد المجتمع وغيرها من النفقات الحكومية التي تأثر بشكل مباشر أو غير مباشر في تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وعلى هذا النحو اختلفت الكتابات الاقتصادية والمالية حول تبويب النفقات العامة وتقسيمها حسب الطبيعة والوظيفة أو حسب مقدار تأثيرها على الاقتصاد الوطني، إلا أن هذا الجدل القائم حول هذه النقطة اتجه في الأخير إلى الاستناد إلى معيارين رئيسيين هما الأكثر استخداما في عملية التبويب سيتم توضيحهما من خلال الجدول التالي.

II – 2-2-1- المعيار الاقتصادي والوضعي:

يتضح من خلال المعيار الاقتصادي أنه يركز على تحليل النتائج المالية للنفقات العامة وآثارها على الاقتصاد الوطني، أي أنه ذو طبيعية علمية. أما المعيار الوضعي فيختلف تماما عن سابقه ويصعب فيه تحديد قواعد موحدة للتبويب، فكل دولة تختلف في تقسيماتها الوضعية حسب اختلاف نظامها الاقتصادي والسياسي والمالي، وحسب المرحلة التي تمر بها، ولكن في الغالب هناك معايير تجمع إلى حد ما هذا النوع من التقسيم العملي وهي :التقسيم الإداري،التقسيم النوعي،التقسيم الوظيفي .

.

الجدول رقم(II -1):تقسيم النفقات العامة وفق المعيار الاقتصادي والوضعي

المعيار الاقتصادي			المعيار الوضعي
طبيعة النفقة		الغرض من النفقة	التقسيم الإداري
النفقات الحقيقية	النفقات التحويلية	النفقات الإدارية	يتم التقسيم على أساس وحدات إدارية من وزارة وإدارة بالشكل الذي يخصص لكل إدارة أو مؤسسة تابعة لها بابا مستقلا فمثلا وزارة الدفاع لها باب محدد ووزارة التعليم العالي باب آخر ووزارة الصحة باب ثالث..إلخ وكل باب خاص بوزارة ينقسم إلى عدة فروع إنفاقية وكل فرع ينقسم إلى بنود.
الإنفاق الرأسمالي (النفقات الغير العادية)	نفقات تحويلية اقتصادية	جميع التكاليف الضرورية لقيام الدولة بوظيفتها الإدارية في مختلف الوحدات الحكومية بما يعني كل أو أغلبية النفقات الحقيقية الجارية.	التقسيم النوعي
الإنفاق على مشروعات البنى التحتية. الإنفاق على المدارس، المستشفيات، الجامعات...إلخ الإنفاق على المشروعات العامة. الإنفاق على الصيانة الشاملة. الإعانات الاقتصادية التي تقدمها الدولة للقطاع الخاص بهدف زيادة طاقتها الإنتاجية ومن ثم زيادة الإنتاج. الإنفاق الحكومي على عمليات الإحلال والتجديد.	الإعانات الموجهة للمشروعات الإنتاجية لتشجيع الإنتاج والمحافظة على المستوى العام للأسعار بهدف الربحية وتخفيض نفقات الإنتاج من أجل تحقيق نمو اقتصادي حقيقي وتنمية شاملة للوطن	النفقات الاقتصادية	يتم التقسيم وفقا لطبيعة الأشياء التي يخصص لها الإنفاق يعني لا يمكن التطرق إلى هذا الفرع من التقسيمات دون المرور بالتقسيم الإداري يعني وفق هذا الأخير توزع النفقات توزيعا نوعيا وكمثال ومثالا على ذلك يمكن تقسيم النفقات العامة لأي وحدة حكومية نوعيا إلى03 مجموعات او أو بنود: نفقات مقابل خدمة العمل تتمثل في:الأجور والمرتبات، نفقات مقابل مستلزمات الإنتاج تتمثل في:المصروفات الجارية، نفقات مقابل أصول رأسمالية يطلق عليها:النفقات الرأسمالية.
	نفقات تحويلية اجتماعية	كل الإعانات التحويلية ذات الطابع الاقتصادي + الاستثمارات في القطاع العام (الإنفاق الرأسمالي)	
الإنفاق الجاري (النفقات العادية)	إعانات المرض والعجز. إعانات الشيخوخة. إعانات البطالة. إعانات دعم الاستهلاك(الخبز،الحليب،القهوة). الإعانات الممنوحة في حالة الكوارث. جميع الإعانات المقدمة للأشخاص الذين تقل دخولهم عند عن مستوى دخل شهري معين.	النفقات الاجتماعية	التقسيم الوظيفي
مرتبات وأجور موظفي الدولة. نفقات الدفاع،الأمن،العدالة،التمثيل الدبلوماسي. مصروفات الصيانة. فواتير المياه والكهرباء ونفقات الصيانة العادية جميع المستلزمات والأدوات اللازمة لتسيير العمال الأعمال الحكومية في مختلف الوزارات والوحدات الحكومية		جميع التحويلات الموجهة للأفراد لزيادة مستوى الرفاهية للأفراد بصفة عامة والفقراء بصفة خاصة يعني غالبية نفقات برامج الرفاهية تعد نفقات اجتماعية	هو التبويب الذي يظهر نفقات الموازنة على أساس وظائف الدولة بغض النظر عن الجهات الإدارية التي تقوم بهذه الوظائف لان لأن الوظيفة الواحدة قد تُؤدى من طرف أكثر من وحدة إدارية تابعة لعدد من الوزارات الحكومية فمثلا نجد وظيفة الصحة في وزارةالصحة،التربيةوالتعليم،التعليم العالي،الأمن،العدالة....

المصدر:من إعداد الطالبة اعتمادا على المراجع التالية: سعيد عبد العزيز عثمان، مرجع سبق ذكره، ص.ص: 470-480.

خالد شحاته خطيب،أحمد زهير شامية،نفس المرجع السابق ،ص.ص:121-123

II - 2-2-2- تقسيم النفقات العامة في الجزائر:

تُقسَّم النفقات العامة في الجزائر على أساس تقسيم إداري وموضوعي، واعتبر المشرع الجزائري النفقات أعباء على عاتق الدولة يجب تسديدها، وتشمل:

- **نفقات التسيير:** هي جميع الاعتمادات التي تمنح للوحدات الحكومية من أجل سيرالمصالح العمومية وتشمل أجور الموظفين، مصاريف الصيانة، العتاد، المعدات والأدوات وغير ذلك، وتظهر ميزانية التسيير في قانون المالية بالجدول" ب" . تقسم هذه النفقات حسب الوزارات ولكل وزارة اعتماد وتقسيم خاصين يحملان عناوين"[1]" هي كالتالي:

1- أعباء الدين العام والنفقات المحسومة؛

2- تخصيص السلطات العمومية؛

3- النفقات الخاصة بوسائل المصالح؛

4-التدخلات العمومية.

وحتى يتبين للقارئ هذه التقسيمات، ارتأينا أن نقدم مثالا توضيحيا لمدونة ميزانية التسيير وفق الشكل التالي:

الشكل رقم (II -8): تقسيمات ميزانية التسيير

العنوان	وسائل المصالح
القسم	الموظفون
الفصل	أجور وأعباء اجتماعية
المادة	التكاليف أو المنح الخاصة
الفقرة	تعويضات جزافية أو تعويضات ذات طبيعة محلية

المصدر من إعداد الطالبة بالاعتماد على المرجع التالي: : لعمارة جمال(2004)، **منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر**،الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع،ص.57.

- **نفقات التجهيز:** هي جميع الاعتمادات المخصصة للقطاعات الاقتصادية للدولة لتجهيزها بمختلف الوسائل الضرورية للإنتاج بغية تحقيق تنمية شاملة في الوطن، يعني ذلك أنها ذات طابع اقتصادي، ويتم توزيعها"[2] "حسب الخطة الإنمائية السنوية، وتظهر في الجدول "ج"، وتقسم حسب العناوين والقطاعات الفرعية

[1] - العمرية العجال،محمد يعقوبي(2016)،**تحليل الأثر الكمي للإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر**،المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية ،العدد05،ص.204.

[2]- لعمارة جمال(2004)،نفس المرجع السابق،ص. ص:53-58.

والفصول والمواد، وتجمع الاعتمادات المفتوحة في ميزانية التجهيز في 03 عناوين : الإعانات المنفذة من قبل الدولة، إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة، النفقات الأخرى الرأسمالية. النفقات الرأسمالية الأخرى.

الجدول رقم(II 2): نفقات التسييرونفقات التجهيز في الجزائروفق المعيارالعملي

توزيع نفقات التسيير حسب كل دائرة وزارية (الجدول ب)	نفقات التجهيز حسب القطاعات (الجدول ج)
رئاسة الجمهورية	الصناعة
مصالح الوزير الأول	الفلاحة والري
الدفاع الوطني	دعم الخدمات المنتجة
الداخلية والجماعات المحلية	المنشآت القاعدية الإقتصادية والإدارية
الشؤون الخارجية والتعاون الدولي	التربية والتكوين
الشؤون المغاربية، الاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية	المنشآت القاعدية الإجتماعية والثقافية
العدل	دعم الحصول على سكن
المالية	مواضيع مختلفة
الصناعة والمناجم	المخططات البلدية للتنمية
الطاقة	المجموع الفرعي للاستثمار
المجاهدين	دعم النشاط الاقتصادي(تخصيصات لحسابات التخصيص الخاص وخفض نسب الفوائد)
الشؤون الدينية والأوقاف	احتياطي لنفقات غير متوقعة
التجارة	إعادة رسملة البنوك العمومية
التهيئة العمرانية،السياحة والصناعة التقليدية	المجموع الفرعي لعمليات برأس المال
الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري	مجموع ميزانية التجهيز
الموارد المائية والبيئة	
الأشغال العمومية والنقل	
السكن والعمران والمدينة	
التربية الوطنية	
التعليم العالي والبحث العلمي	
التكوين والتعليم المهنيين	
العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي	
الثقافة	
التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة	
العلاقات مع البرلمان	
الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات	
الشباب والرياضة	
البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال	
التكاليف المشتركة	

المصدر من إعداد الطالبة بالاعتماد على المرجع التالي: :ج،ج،د،ش،الجريدة الرسمية (2016)، الفصل الرابع، العدد 77 ،29 ديسمبر، ص.ص: 66 -67

II – 2-3- أسباب تزايد النفقات العامة:

ارتفع حجم الإنفاق العام من الناتج المحلي الإجمالي ابتداء من النصف الثاني من القرن العشرين، وأخذ اتجاها متزايدا في جميع الدول، والسبب راجع إلى عدة عوامل لكن أجمع معظم الاقتصاديين أن الحاجة الماسة التي تدفع الدول إلى الإنفاق هي الاستثمارات الكبرى في البنى التحتية بمختلف أنواعها من أجل تحقيق النمو الإنساني والنمو الاقتصادي، بالإضافة إلى الجهود المتواصلة في تكنولوجيا البحث والتطوير التي تعتمد بشكل كبير على المالية العامة للتقليل من بعض المعوقات التي تعيق النمو، وأبرزها التغيرات المناخية "[1]". وفي هذا الجزء خصصنا بالذكر بعض العوامل التي تتسبب -بصفة مباشرة وغير مباشرة- في ارتفاع النفقات الحكومية.

II – 2-3-1- الأسباب الاقتصادية (قانون واجنر):

أهم الأسباب الاقتصادية التي تتسبب في زيادة الإنفاق العام تدخل الدولة للتوسع في زيادة درجة التصنيع من أجل تلبية حاجات ورغبات الأفراد ومواجهة الطلب المتزايد على المنتجات العامة على المدى الطويل بغية تحسين المستوى المعيشي للفرد من خلال زيادة حصته من الدخل القومي، ونفهم من هذا أن الإنفاق الحكومي هو الذي يعكس الصورة الحقيقية للرفاهية الاقتصادية، خصوصا إذا تم التركيز على الخدمات الاجتماعية والتعليم والصحة والعمالة.

أثارت العلاقة ما بين الإنفاق العام والدخل القومي جدلا واسعا لدى الكثير من الباحثين في القرون السابقة ،وفي الوقت الحالي (Peacock & Wiseman 1961, Gupta 1967 Oktayer 2013,)، حاولت جميع الدول تحفيز النمو الاقتصادي بشتى الطرق، لكن أهمها الإنفاق العام لما له من دور حاسم وفعال في أداء وظائف الاقتصاد سواء كانت متطورة أم غير متطورة "[2]"، ففي فترات الكساد تنخفض (G/GDP) أما في فترات الرّواج فتزداد قدرة الدولة على تعزيز الاقتصاد" نظرا لارتفاع حصة الإنفاق العام من الناتج المحلي الإجمالي"[3]"، وبعدما اقتصر تدخل الدولة على الخدمات التقليدية فقط (الأمن، الدفاع، العدالة) أصبحت حاليا هي المقرر الأول والأخير في تحديد سياسة الاقتصاد الكلي والمالية العامة وقراراتها الخاصة بتوجيه النفقات على جميع المشاريع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية"[4]". وبما أن النمو الاقتصادي يتطلب المزيد من الإنفاقات، فقد تطرق بعض الاقتصاديين إلى البحث عن العلاقة ما بين النمو والإنفاق العام، ومن بين هذه الدراسات نذكر قانون **(A.Wagner)**، واعتبر هذا الأخير أول من شخّص العلاقة بين المتغيرين في القرن التاسع عشر، ومضمونه

---

[1] - Dave Hall,op,cit,

[2] - Lahirushan, K., & Gunasekara, W (2015) the **impact of government expenditure on economic growth: A study of Asian countries**. International Scholarly and Scientific Research & Innovation, Vol 09 N 09, PP: 2973-2981.

[3] - Magazzino, C. (2012). **Wagner versus Keynes: Public spending and national income in Italy,** Journal of Policy Modeling, Vol 34, pp: 890-905

[4] - World Bank. (1988) **World Development Report,** Washington, Oxford University Press.

وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من النمو إلى الإنفاق، وحددّ ثلاثة عوامل اقتصادية تتسبب في ارتفاع الإنفاق الحكومي وهي"[1]":

- ضمان كفاءة الأداء الاقتصادي من خلال العمل على استمرارية التحضر والتصنيع بالجهود المتواصلة؛
- التوسع في الخدمات الثقافية والاجتماعية والتعليم التي تتطلب حيزا ماليا كبيرا لتحقيق النمو والتنمية؛
- الإنفاق الحكومي على إدارة وتمويل الاحتكارات الطبيعية.

بعد أزمة الكساد الكبير (**Great Dépression**) التي سادت في النظام الرأسمالي، جاء **(J.M.Keynse)** بنظرياته مخالفا لقانون **(Wagner)** حول اتجاه العلاقة ما بين الإنفاق والنمو فقد أشار كينز أن الإنفاق الحكومي هو متغير خارجي يسبب نمو الدخل القومي من خلال آلية المضاعف، وقد سبق التطرق إليه في الجزء الأول لدى ذكر المدرسة الكينزية بتوضيحنا المفصل للعلاقة السببية ما بين الإنفاق والنمو، واستدل كينز في تحليله لهذه العلاقة بالنظر إلى الواقع الاقتصادي في النصف الأخير من القرن العشرين الذي عرف تطور هاما في التوسع في الإنفاق، وماله من دور متميز كبير في تشجيع الصادرات والمحافظة على المنتوج الوطني حتى يصبح أكثر تنافسية في الأسواق الداخلية والخارجية، وذلك من خلال النفقات على الإعانات والمنح الموجهة للمنتجين، وعلى عكس الفرضية الكينزية التي تؤمن أن الإنفاق هو سبب النمو، فقد وضع واجنر عدّة شروط حتى يتحقق قانونه، أهمها هو زيادة حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (PIB/N)"[2] "وفق الشكل التالي:

الشكل قم (II -8) شروط النمو الاقتصادي حسب واجنر

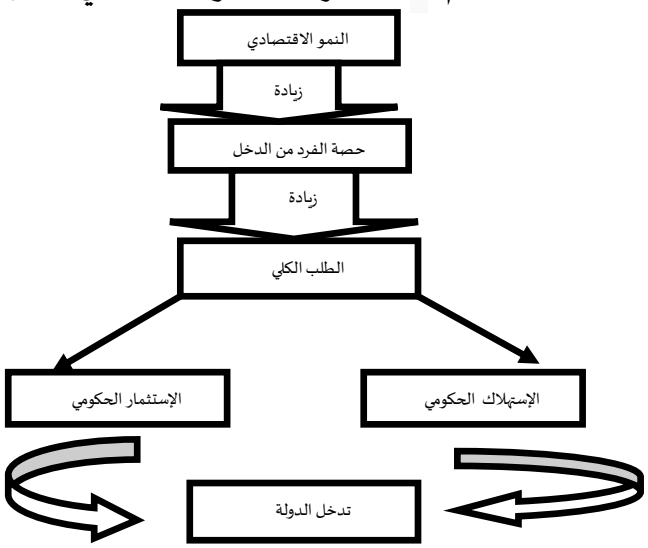

المصدر: من إعداد الطالبة

[1]- كريم سالم الحسين، نفس المرجع السابق، ص.35.

[2] - PIB/N (PIB par habitant ou par tête): produit intérieur brut /population.

بعد قانون واجنر، ونظرا لأهمية في السياسة الاقتصادية الكلية، جاءت عدة أبحاث ابتداء من ستينيات القرن الماضي للتحقق من العلاقة الموجبة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي(Ram1987,Henre199 Khan1990,Kson 1993, Murthay 1993, Hsieh and Lai 1994) فحسب نموذج (Modified. p 1967) الذي أيد واجنر بصياغته للمعادلة الرياضية التالية: $G / GDP = F(Y)$ ، و"[1]"(Gupta 1967) الذي أوضح أن أي تغير في حصة الفرد من الإنفاق الحكومي فهو راجع إلى تغير حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: $G / N = F(Y / N)$ تليها دراسة[2] (Guffman 1968) التي ركزت على اعتبار أن الإنفاق الحكومي هو دالة تابعة لحصة الفرد من الدخل القومي: $G = F(Y / N)$.

و"[3]"(Musgrave1969) الذي تعامل مع متغيرين أساسيين لبيان اتجاه العلاقة: $G / GDP = F(Y / N)$، بعدها جاء الباحثان "[4]" (Peacock &Wismen 1961) بعلاقة رياضية مفادها أن ارتفاع أو انخفاض الإنفاق الحكومي راجع إلى تغيرات في نمو الدخل القومي: $G = F(Y)$.

- أما عن باقي البحوث نذكر: ورقة بحثية لـ"[5]"(Wajid.A & Kachif.M) تحت عنوان "Testing Wagner vers Keynesian Hypothesis for Pakistan الهدف من هذه الدراسة هو إيجاد العلاقة السببية لوجود قابلية تطبيق قانون واجنر أو كينز على دولة باكستان خلال الفترة الزمنية (1976- 2015)، واستنتج الباحثان من اختبار سببية غرانجر وجود علاقة طويلة المدى ما بين النمو والإنفاق على الخدمات الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية، مما يعني أن الإنفاق التنموي في باكستان يتماشى مع قانون واجنر مع وجود الفرضية الكينزية، كما أوضح البحث ضرورة التركيز على الاستثمار في الموارد البشرية لتحقيق نمو اقتصادي مستديم أما فيما يخص النفقات على كل من الإعانات الجارية و الدفاع والإنفاق الاستهلاكي فعلاقتها بالنمو هي مزيج من قانون واجنر وفرضية كينز.

---

[1] -Gupta, S. P (1967), **Public expenditure and economic growth: A time series analysis**, Finances Publique , working paper vol22 N 4, pp: 423–46

[2] - Goffman, J. J. (1968). **On the empirical testing of Wagner's law**: A technical note. Public Finance/ Finances Publiques, vol 3 N 3, 359-364

[3] - Musgrave, R. A. (1969). Fiscal Systems: Yale University Press. New Haven and London.

[4] -Peacock, A. T., & Wiseman, J(1961), **The growth of public expenditure in the United Kingdom,** National Bureau of Economic Research , N 72, GENERAL SERIES , Princton University Press,pp:1-33.

[5] - Wajid. A & Kachif .M (2016) **Testing Wagner vers" Keynesian Hypothesis for Pakistan The Role of Aggregate and Disaggregate Expenditure**, Munich Personal REPEc Archive, working paper No 74570, University of Central Punjab, pp-47 :01

دراسة أخرى لـ"[1]"(letile G & David.D) بعنوان An Empirical Examination of the Relationship between Spending and Economic Growth in South Africa"Government ، عمد الباحثان إلى الإشارة إلى سببية العلاقة ما بين الإنفاق الحكومي والنمو لجنوب إفريقيا للفترة (1980-2011) بتطبيق تقنيات الانحدار **(OLS)** ، واستخدام البيانات الثانوية بالاعتماد على(**SARB**) لتحليل المعطيات، وأكدت النتائج وجود علاقة إيجابية طويلة الأمد بين المتغيرين تتجه من الإنفاق إلى النمو، كما أن تكوين رأس المال في جنوب إفريقيا يعزز النمو. ورقة بحثية ناقشت العلاقة بين النمو الاقتصادي والنفقات الصحية لدى دول المينا من خلال العنوان التالي: the Relationship between Healtch Expenditure and Ecocnomic Growth in Middle East & North Africa".

قدم هذا البحث الأكاديمي كل من"[2]" (Mohcen & al) وتم استخدام (Panel) لعينة من 13 بلدا من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في الفترة الممتدة (1995-2005)، واستخلصوا أن حصة النفقات الصحية تنخفض عند تراجع النمو في الناتج المحلي الإجمالي على المدى الطويل، وبعد تحليل عدة فرضيات اكتشفوا أن الرعاية الصحية ليست سلعة فاخرة في دول المينا.

ورقة بحثية"[3]" بعنوان " An Investigation of the Impact of Government Size on Economic Growth from Selected MENA Countries" من إعداد كل من (Hassan.H & Rana.A & Jamaledin .M) يهدف هذا العمل الأكاديمي إلى معرفة مستوى تأثير تدخل الحكومة من خلال الإنفاق الاستهلاكي العام على اقتصاد دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا باستخدام (PANEL)، واستنتِجت مجموعة من النقاط يمكن حصرها فيما يلي: 1- لا توجد علاقة خطية بين حجم تدخل الحكومة ومعدل النمو الاقتصادي، 2- يوجد تأثير إيجابي للاستهلاك الحكومي على معدل البطالة، يعني ذلك أنه كلما زاد الإنفاق على الاستهلاك ارتفعت معدلات القوى العاملة في سوق العمل، 3- ارتفاع حصة الإنفاق الاستهلاكي من الدخل القومي بنسبة كبيرة في دول المينا قد أثرت بطريقة سلبية وغير مباشرة على مداخيل التصدير، وأصبحت هذه الأخيرة لا تأثر بشكل إيجابي على معدل النمو، والنتيجة الرئيسية لهذه الدراسة هي أن الإنفاق الحكومي الاستهلاكي لا يعزز النمو، لهذا اقترح

---

[1] - letil, G & David. D(2013 **),An Empirical Examination of the Relationship between Government" Spending and Economic Growth in South Africa from 1980 to 2011**, Mediterranean Journal of Social Sciences, Vol 4 No 3, MCSER Publishing, Rome-Italy, pp:235-242.

[2] - Mohsen. M & al (2012) **the relationship between health expenditures and economic growth in middle east and north Africa**, working paper, Vol 03 N 01 ,pp : 425-428, www.ijbmer.com.

[3] - Hassan .H & Rana.A & Jamaledin .M (2014), **An Investigation of the Impact of Government Size on-Economic Growth from Selected MENA Countries**, Iranian Journal of Economic Studies, Vol. 3, No 2,pp:63-80.

الباحثون ضرورة تصحيح الاختلالات المالية لدى دول المنطقة عن طريق خفض عجز ميزانياتها وإصلاح قطاعاتها المالية والتقليل من الاستهلاك.

قد تم التطرق إلى مختلف أنواع الإنفاق الحكومي وتأثيره على النمو الاقتصادي، إلا أن الإنفاق العسكري لم يحظ بأهمية كبيرة. ومن بين الأعمال الأكاديمية التي اهتمت بهذا الموضوع ورقة بحثية[1] لـ(Paresh.K.N & Russel,S) تحت عنوان A Panel Data Military expediture External Debt Nexus: Evidence from Analysis of Six Middle Eastern Countries . يعالج هذا العمل أثر الإنفاق العسكري على الدين الخارجي والنمو الاقتصادي لدى ست دول من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (عمان،سوريا،البحرين،الأردن،إيران،اليمن) خلال الفترة(1988-2002)، وقد اختار الباحثان هذه المنطقة لأنها من وجهة نظرهم من أكثر المناطق التي ترتفع فيها نسبة الدين الخارجي، وأكثرها استيرادا للأسلحة في العالم، بالإضافة إلى توافر الإحصائيات والمعلومات الكافية عن الدول الستة فيما يخص نفقاتها العسكرية. وحددت الدراسة ما إذا كانت هناك إمكانية وجود علاقة ما بين المتغيرات في الأجل القصير والطويل بالاعتماد على طريقة (PANEL)، واستنتج الباحثان أن الدين الخارجي مرن فيما يتعلق بالنفقات العسكرية على المدى الطويل وغير مرن في المدى القصير وزيادة الإنفاق العسكري لدى الدول المعنية بنسبة 1٪ تؤدي إلى ارتفاع الدين الخارجي بنسبة تتراوح ما بين 1.1٪ حتى 1.6٪ في الأجل الطويل، في حيت أن زيادة الدخل بـ1٪ تقلل من الدين الخارجي بـ0.6٪ حتى 0.8٪.

II – 2-3-2- أسباب أخرى:

بعد قيامنا بذكر الأسباب الاقتصادية التي تسببت في زيادة الإنفاق الحكومي استنادا إلى قانون واجنر والدراسات السابقة، سنتطرق في هذا الجزء إلى ذكر عوامل أخرى، منها ما هي إدارية ومنها ما هي سياسية وإدارية، بالإضافة إلى عوامل اقتصادية غير الدخل القومي، وهي كالتالي"[2]":

II – 2-3-2-1- حجم البلد والسكان:

كل سنة يشهد العالم زيادة كبيرة في النمو السكاني، وخصوصا في الدول النامية والتي تمر بمرحلة انتقالية، وهذا يؤدي بطبيعة الحال إلى ارتفاع النفقات الاستهلاكية ونفقات الأنشطة الإدارية (الأمن، الدفاع، القضاء)، وتحمل الدولة مسؤولية توفير الغذاء والعمل والإسكان والمرافق الصحية والتعليمية بالإضافة إلى النفقات

[1] - Paresh.K.N & Russel,S (2009), **A Panel Data Analysis of the Military expenditure External Debt Nexus: Evidence from Six Middle Eastern Countries**, journal of peace research, vol 46, n 02,pp:235-250.

[2] -samriti chand, **11 main causes of growth of public expenditures** ,referred academic journal ,working paper, http://www.iiste.org/journals/

الخاصة بتنظيم الأسرة التي تزداد عاما بعد عام في الدول الأكثر ارتفاعا من حيث الكثافة السكانية (الهند والصين).

II – 2-2-3-2- الرعاية الاجتماعية:

الدولة الحديثة هي التي تعمل جاهدة على تعزيز الرفاه الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لمواطنيها، وقد كان هذا مؤكدا حتى في ظل الاقتصاد الرأسمالي، فتدخلت من خلال تدابير تشريعية وإدارية لزيادة الإنتاج وتحسين التوزيع، على عكس العصر الكلاسيكي الذي قيد مهام الدولة في الخدمات التقليدية، وأصبحت حاليا هي معيار الرفاه باتجاهها المستمر وبشكل مكثف لإضافة وظائف جديدة متعلقة بنفقاتها على التأمين الاجتماعي والتخفيف من ظاهرة البطالة ومساعدة الطبقات المحرومة للحد من اللامساواة في توزيع الدخل، وهذا النوع من النفقات يتطلب مبالغ مالية كبيرة لاسيما في البلدان منخفضة الدخل. ففي الهند ارتفعت حصة الإنفاق على الرعاية الاجتماعية من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة كبيرة، ومنها خدمات التعليم المجاني ودعم السكن والنفقات التحويلية الموجهة للاستهلاك العام والطب المجاني.

II – 2-2-3-2- تعدد مصادر تعبئة الموارد:

تزداد قدرة الدولة على التوسع في حجم الإنفاق العام عندما تستحدث المزيد من مصادر تعبئة الموارد كزيادة عائدات الضرائب والرسوم وارتفاع حجم الدين العام والمساعدات الخارجية.

II – 2-2-3-2- النقل والمواصلات:

مع تعدد الأنشطة التجارية وتوسع التجارة الدولية يتعين على جميع الدول توفير بنية تحتية ذات كمية ونوعية جيدتين في قطاع النقل (سكك حديدية، طرق وطنية سريعة، جسور) والمواصلات لتسهيل عملية التوزيع وفق نظام سريع وفعال.

II – 2-2-3-2- الحاجة إلى الدفاع:

في ظل الوضع السياسي الدولي غير المؤكد ومع اختراع الأسلحة النووية وكثرة الجماعات الإرهابية، فإن احتمال خطر العدوان الأجنبي قائم دائما، وعلى هذا النحو يجب على كل دولة حماية حدودها وسلامة مواطنيها بتخصيص حيز مالي كبير لنفقات قطاع الدفاع الوطني، بما فيها من نفقات على المواد الحربية والصيانة والقوات المسلحة البرية والبحرية والجوية والنفقات المتعلقة بتطوير الممارسة العسكرية والمعاشات التقاعدية لموظفي جهاز الأمن والمصالح الخاصة بالديون الخارجية للحرب .

II – 2-3-2-6- التنمية الاقتصادية:

يتلخص دور الدولة التنموي في عدة أمور تستدعي ترجمة التنمية على أرض الواقع بتوفير أحسن مستوى معيشي للأفراد، وبما أن التنمية لا تتحقق إلا إذا وصلنا إلى تحقيق بعد اقتصادي واجتماعي وبيئي، فهذا يعني أنه يجب توزيع النفقات على القطاع الاقتصادي بتقديم الدعم اللازم لتحقيق الكفاءة المثلى والوصول إلى نمو حقيقي والاهتمام بالنفقات التحويلية الاجتماعية للتقليل من ظاهرة الفقر، والمحافظة على حاجات المجتمعات القادمة بحسن استغلال الموارد الطبيعية والمشيدة وتكثيف الإنفاق على تكنولوجيا البحث والتطوير لتصفية الغازات و الانبعاثات الكربونية التي تضر بصحة الإنسان والبيئة"[1]" .

II – 2-4- محددات الإنفاق العام(قراءة في الدراسات النظرية):

حجم تدخل الدولة في الاقتصاد من خلال النفقات العامة وتحديد أهم العوامل المؤثرة عليها من بين القضايا المثيرة للجدل بين الباحثين في مجال المالية العامة وحتى السياسيين (Henrekson & lybeck 1988) ، و وإلى يومنا هذا لا يوجد معيار موحد يُلجأ إليه لتفسير ظاهرة تطور الإنفاق الحكومي على المدى البعيد، لكن أثبتت عدة دراسات أن هناك عوامل كثيرة تؤثر على تقلبات الإنفاق الحكومي، أهمها"[2]": الفساد (Mauro1998)، النظام السياسي (Perssonne &Tabaleni 1999 ,Milesi& Ferretti& Rostagno 2002,Shelton 2007,Schonkoy2010) المساعدات الخارجية(heller 1975,njeru 2005,remmer 2004,swarrop & Rajkurmer 2000 Quattara 2006 schikha &) الانتخابات (Vergne 2009 ,Eslava 2007),البيروقراطية (Hemming 1998 Brauninger 2005 Nordhaus 1975,Hibbs 1977,Alesina 1987)، درجة الانفتاح (Rodrik 1998, Cameron 1978)،ارتفاع عدد السكان والتحضر(schelton 2007)، التقسيم العرقي والديون الخارجية (Shonchoy2010,Mahdavi 2004)، الوهم المالي (Gemmel & Pinar 1999)، الدخل (Aregbayen 2006,Akpan 2011 Henreskon 1993,Sideris 2007) ، إلا أن (Lewis &Martin 1975) قد أكد أن النفقات الحكومية لا تعتمد كليا على الدخل القومي، وأشار(Musgrave 1961) إلى أن السياسة الحكومية في بعض البلدان قد تؤثر على نمط الإنفاق في بلدان أخرى. وذكر (Pryov 1987) مجموعة من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية والمؤسساتية هي من بين أهم العوامل المحددة للإنفاق، أما (Thorn 1977) فقد اعتبر أن نمو القطاع الحضري هو المحدد الرئيسي للنفقات.

وفي عمل آخر لكل من (Schneider & Neck 1988)، اهتم فيه الباحثان بدراسة محددات الإنفاق الحكومي واستنتجا أن تغير حجم الإنفاق مرتبط بتدخل الحكومة لإعادة توازن النشاط الاقتصادي، ففي حالة

---

[1] - Samriti Chand ,OP,CIT .

[2] Akpan.a & Omo.A (2013),***Long Term Determinants Of Government Expenditure : A disaggregated analysis for Nigeria,*** Journal of Studies in Social Siences,Vol 5, No1,p.33.

التضخم تستخدم الدولة السياسة المالية الانكماشية بخفض الإنفاق لامتصاص الكتلة النقدية والمحافظة على المستوى العام للأسعار(**IPC**)، ولما ترتفع نسب البطالة تطبق السياسة المالية التوسعية بزيادة نسبة الإنفاق لتنشيط الطلب الكلي، وفي نفس السياق ذكر كل من (Lybeck 1986 &Cameron 1984) أن البطالة هي المحدد الأكثر تأثيرا على الإنفاق في المدى القصير، بما يعني أن البطالة هي متغير خارجي يؤثر في حجم الإنفاق الحكومي، فكلما ارتفعت معدلات البطالة ترتفع حصة النفقات الحكومية خاصة التحويلات الاجتماعية . وهناك عامل آخر وهو نمو السكان الذي يتطلب نفقات أكبر لتلبية الطلب الكلي على السلع والخدمات كالرعاية الصحية"[1]" والتعليم (Aubin. &al 1988) .

يناقش موضوع محددات الإنفاق الحكومي كثيرا هذه السنوات، ومن بين الدراسات الأكاديمية نذكر الورقة البحثية لـ"[2]" (Akan.a & omo.a)، تبحث هذه الورقة تحديد مختلف المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر على حجم الإنفاق على المدى الطويل لنيجيريا، وباستخدام بيانات السلاسل الزمنية للفترة (1960-2010)

.

تبين وجود مجموعة متنوعة من الأدلة التي تثبت محددات الإنفاق، وهي كالتالي: المساعدات الخارجية التي تساهم في توسيع حجم الإنفاق الرأسمالي، انخفاض خدمة الدين وارتفاع الإيرادات هما عاملان رئيسيان في ارتفاع نسب الإنفاق على المدى البعيد، إلا أن زيادة درجة الانفتاح في نيجيريا لها تأثير سلبي على الإنفاق الكلي. أما فيما يخص ارتفاع عدد السكان وعلاقته بالإنفاق فوجد الباحثان بينهما علاقة طردية، النظام العسكري في نيجيريا يفضي بشكل مباشر إلى ارتفاع حجم النفقات الرأسمالية، وفي فترة الانتخابات ترتفع النفقات أكثر مما هو متوقع، ولضمان نمو اقتصادي حقيقي ومستمر في هذه الدولة تم اقتراح العديد من التوصيات أهمها: تخفيض تكاليف الانتخابات، برامج تنظيم النسل، تنويع الاقتصاد النيجيري. والشكل التالي يبين مختلف أنواع المتغيرات التي تسبب ارتفاع أو انخفاض مستوى الإنفاق الحكومي.

[1] -Mairna.A & Siltan.N.A(2011),**The Determinants of Government Expenditures in Jordan,** International Journal of Business Social Science,Vol 2, No 2,p.46.

[2] - Akpan.A & Omo.A,OP ,CIT,pp :31-88.

الشكل رقم (II -9) محددات الإنفاق الحكومي

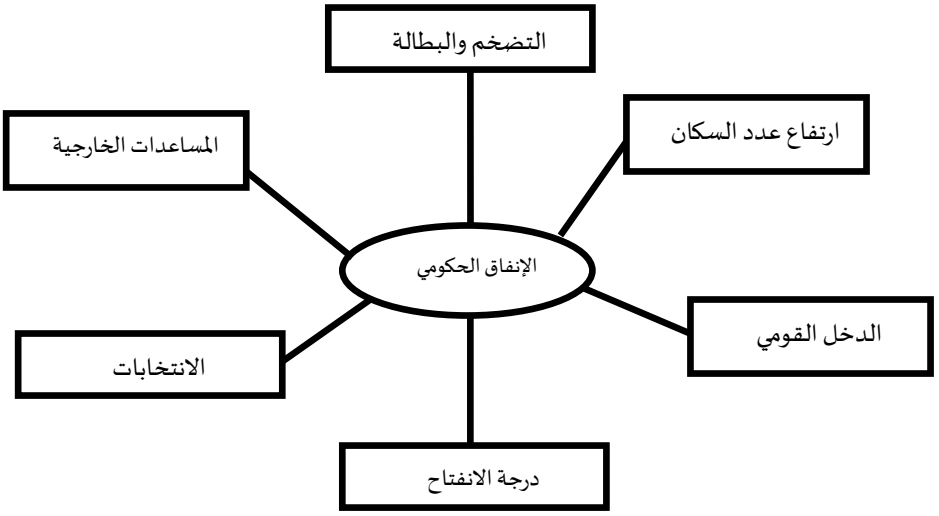

المصدر: من إعداد الطالبة

خاتمة:

إن ظهور الأزمات الاقتصادية العالمية من بين الأسباب الرئيسية التي أعطت أكثر من مفهوم للدولة وأنتجت مدارس اقتصادية اهتمت بهذا الموضوع، فمنها من اعتبر أن النفقات التي تسيرها الدولة هي نفقات غير منتجة يفضل استخدامها لصالح القطاع الخاص، كالمدرسة النقدية التي فضلت إبعاد الدولة عن النشاط الاقتصادي، وهذا بعد عجز النظرية الكينزية عن إيجاد حل للدول الرأسمالية التي شهدت أزمة التضخم الركودي، بعدها ظهر الفكر الاشتراكي في القرن العشرين الذي طالب بتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وذلك بعد استعباد الأشخاص من قبل الطبقة الرأسمالية.

عند الرجوع إلى القرن العشرين، نلاحظ أن موضوع مناقشة تدخل الدولة في باب النفقات في الأنشطة الاقتصادية تطور بشكل ملحوظ مقارنة بالقرن التاسع عشر، فالنمو الاقتصادي المحقق في القرن العشرين في بعض الدول التي شهدت حروبا أهلية كان وراء ارتفاع الإنفاق الحكومي من قبل أشخاص القانون العام لاستقرار الاقتصاد الكلي وتحقيق العدالة.

ومن هنا تعددت مفاهيم الإنفاق العام. ومن خلال التعاريف التي تم التطرق إليها في هذا الفصل، يمكن أن نستنتج أن كل مبلغ مالي ينفق من طرف أشخاص القانون العام لم يسهم في التقليل من فجوة الفقر من خلال تقديم الإعانات التي تخص بالدرجة الأولى أصحاب الدخل الضعيف، فلا يمكن أن نعتبره إنفاقا عاما حتى ولو تم قيادته من طرف الدولة بغرض تحقيق المنفعة العامة، وكثيرا ما كانت هذه النقطة موضع نقاش في المالية العامة، لهذا لجأ خبراء المالية إلى التفرقة بين النفقات العامة والخاصة على أساس معايير معينة كالمعيار الاقتصادي والمعيار الوضعي.

إن زيادة أو ارتفاع النفقات في قطاع معين كفيلة بالتفريق بين ما إذا كانت هذه النفقة عامة أو خاصة، لأن تزايد حجم النفقات دائما ما يكون من طرف مسؤولية الدولة بغرض مواجهة الطلب المتزايد على السلع والخدمات لتلبية حاجات ورغبات أفراد المجتمع، وهذه المهمة لا يمكن أن يتكفل بها القطاع الخاص نظرا لنقص التمويل، وحتى ولو كلف بها القطاع الخاص فسيكون ذلك إما بمشاركة القطاع العام أوبعد تقديم حوافز كتخفيض الضرائب أو تقديم إعانات.

الفصل الثالث:

واقع البنى التحتية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

الفصل الثالث: و اقع البنى التحتية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا:

تمهيد:

يعود تشييد البنى التحتية بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أولا إلى أسباب اقتصادية، فالهياكل القاعدية التي شيدت منذ القرن السادس عشر كانت وسيلة مهمة لتحقيق التنمية وتعزيز الإنتاج وتوزيع الثروة وكذا تصدير واستيراد السلع والخدمات، ونظرا لأهمية البنى التحتية في التأثير على اقتصاد البلاد اجتهدت دول منطقة المينا في النهوض بنهضة عمرانية في قطاع النقل البري والبحري والجوي من خلال توسيع شبكة خطوط السكك الحديدية وتطويرها حسب متطلبات العصر كخطوط الترام والمترو، كما تم الشروع في تخصيص طرق لحافلات النقل السريع من نوع "BRT" كمشروع حافلة مراكش بالمغرب على طول 10 كلم.

كما أن البنى التحتية للمطارات في منطقة المينا عرفت تباينا كبيرا من حيث نوعية الخدمات والصيانة لأحد أكثر القطاعات النشطة في الاقتصاد، فنجد دول مجلس التعاون الخليجي متصدرة الأرقام الأولى في المنطقة، إذ لديها قاعدة أعمال قوية ومنافسة دائماما تطمح إلى توسيع تعاملاتها التجارية مع الاقتصادات المتقدمة والصاعدة، فقد شيدت الإمارات العربية المتحدة وقطر مطارات ذات معايير عالمية نظرا للجهود المتواصلة للارتقاء بقطاع البنى التحتية للمطارات إلى أرقام قياسية.

وأما في مجال البنى التحتية للموانئ البحرية فنظرا لوجود الطاقة الأحفورية وغيرها من الموارد الطبيعية بالمنطقة، فقد عملت حكومات دول منطقة المينا على تطوير هذا القطاع لتعزيز صادراتها البترولية وغير البترولية، لأن نجاح صناعة اللوجستيك في هذه الدول يعود بالأساس إلى توافر بنية تحتية متكاملة.

III-1-التحديات الاقتصادية في منطقة المينا:

تستفيد بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من موقع جغرافي مهم يقع على مفترق طرق إفريقيا وآسيا وأوروبا، كما أنها منطقة غنية بالموارد الطبيعية فتضم دولا نفطية غنية في الخليج العربي ودولا أخرى مواردها ضئيلة نسبة إلى عدد سكانها كالمغرب واليمن، ورغم الإمكانيات المتوفرة في بعض قطاعات دول المنطقة كقطاع الطاقات المتجددة والسياحة والزراعة مع حصولها على ثروة كبيرة من الموارد النفطية، فإنها غالبا ما تعاني من مشاكل اقتصادية مزمنة ونزاعات إقليمية وغياب للديمقراطية، وكل هذه المشاكل تؤدي إلى ارتفاع مستويات الفساد وتتفاقم الأمور في حالة عدم وجود قواعد دستورية وقانونية فعالة لنظام توزيع العائدات البترولية[1] .

وفي القرن الماضي، تأثرت الأوضاع الاقتصادية في منطقة المينا إلى حد كبير بأسعار النفط، ففي السبعينيات أدى ارتفاع أسعار النفط إلى دفع النمو السريع في البلدان النفطية وغير النفطية على السواء،

[1]- فيل دي إيموس وآخرون(2017)،**تكلفة الصراع في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا**،ورقة بحثية،مجلة التمويل والتنمية، المجلد 54،العدد 04، ص.20.

حيث أن البلدان غير النفطية استفادت من تحويلات العاملين والمساندة المالية من دول الخليج العربي، لكن هبوط أسعار البترول في منتصف الثمانينيات من القرن الماضي واقترانه بالسياسات غير الفعالة كشف عجز دول المنطقة على تجاوز الأزمة الاقتصادية التي عمت كافة بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فقد تباطأ التقدم السريع المحرز سابقا في تخفيض أعداد الفقراء وفي تحسين المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية.

وفي أواخر الثمانينيات أجرت العديد من بلدان المنطقة إصلاحات اقتصادية واسعة النطاق لاستعادة توازن الاقتصاد الكلي وزيادة الانفتاح التجاري، وانعكست الإصلاحات بشكل إيجابي، فقد تحسن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حيث ارتفع من 1800 دولار سنة 1985 إلى 2060 دولار سنة 1998 و1999، كما ظل المعدل السنوي لإجمالي الناتج المحلي ثابتا عند مستوى 1٪ و3٪ طوال العقد الماضي، لكن هذه الإصلاحات لم تكن كافية بالقدر الذي تتجاوز به دول المينا المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، فقد ارتفعت معدلات البطالة إلى أكثر من 15٪ بالإضافة إلى صدمات أسعار المواد الأولية بسبب محدودية مواردها الاقتصادية، لأن البنى الأساسية الضرورية والخدمات اللازمة لنمو القطاع الخاص غير كافية.

كما أن التكامل مع الاقتصاد العالمي متأخر عن مدى تكامل اقتصادات البلدان النامية الأخرى معه، لاسيما حاجتها الكبيرة إلى تنمية رأس المال البشري وخصوصا في مجال التعليم، فما زالت معدلات التسرب مرتفعة، كما أن معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة -خصوصا لدى فئة الإناث- ما زالت منخفضة، بالإضافة إلى استنفاذ الموارد الطبيعية ولاسيما فيما يتعلق بالمياه، فهي مشكلة متزايدة الخطورة من الممكن أن تكون لها عواقب خطيرة على قابلية استمرار النمو والرفاهية البشرية في المنطقة. وفقا لما سبق، ارتأينا أن نلم ببعض التحديات التي نشأت في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مع التطرق إلى الأحداث المتكررة والتي ما زالت تشكل عائقا على النمو والتنمية الاقتصادية في منطقة المينا"[1]".

III--1-1 -التفاوت المناطقي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا:

يفيد التمعن في طبيعة النزاعات والمطالب التي عرفتها معظم منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بأنها نزاعات ومواضيع متكررة، وهذا منذ العقديين الماضيين، وخاصة في المناطق الغنية بالموارد الطبيعية. فعلى سبيل المثال، طالب العديد من السكان في منطقة كردستان العراق والبصرة وخوزستان بإيران وقفصة بتونس والمنطقة الشرقية بالمملكة العربية وحضرموت وسبأ باليمن بتنمية اقتصادية واجتماعية عادلة، وبالخروج من التخلف التنموي. مع العلم أن عائدات معظم هذه الأقاليم تجنى من مناطقهم. ونفس المشكل كان قائما في القرن العشرين، حيث اعترضت هذه الدول على تحويل عائدات الشركات الأجنبية الموجودة داخل منطقة المينا إلى خارج المنطقة،

[1] -تقارير البنك الدولي،**المرصد الاقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لسنة 2016-2017-2018**. منشورة على الموقع الإلكتروني: https://www.albankaldawli.org. يوم 2018/11/25.

وطالبت بتأميم الموارد الحيوية من الشركات الأجنبية للإبقاء على العائدات داخل الوطن، في وقت حرمت منه هذه البلدان من رؤوس الأموال أموالٍ وثروات هي بحاجة ماسة إليها"[1]".

ولكن في الوقت الراهن، وبعد جهود الدول لسحب السيطرة على الموارد الطبيعية من الشركات الأجنبية، ظهرت أزمة التفاوت المناطقي في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وتوسعت الأزمة في المجتمعات المحلية الغنية بالموارد، وظهرت حكومات اتسمت بالمركزية المفرطة بتطبيقها لسياسات تنموية متحيزة شبيهة بالمستعمر، تفضل البلدان الساحلية على الأرياف التي تتركز فيها معظم الموارد، بحيث توجهت العائدات إلى مناطق أخرى خارج الأراضي التي تنتجها، مما زاد الوضع تعقيدا. بحيث طالب سكان الأقاليم الغنية بالموارد بتطبيق المنطق الذي دعا إلى تأميم الموارد لكن في سياق إقليمي أضيق، والسبب وراء مشكل أقاليمية الموارد هو الاعتماد الكلي على الموارد الطبيعية (النفط والغاز). مما يجعلها هدفا سهلا للتوترات والصراعات.

وفي القرن الحادي والعشرين، واجهت بعض الدول تحديات كبيرة بسبب الأوضاع السياسية غير المستقرة من حروب أهلية وثورات شعبية وغزو أجنبي كحالة العراق، مع زيادة الاحتجاجات والاضطرابات العمالية ومطالب بالتنمية المحلية والتخوف من وقوع صدمات سياسية مستقبلية بسبب التباين الملحوظ ما بين الأقاليم في البلد الواحد، فمعظم الثروات ومشاريع التنمية في منطقة المينا تميل إلى التركيز على المناطق الساحلية والعواصم ، في حين تتمركز الموارد الطبيعية في المناطق الريفية المحرومة من أبسط الحقوق الاجتماعية كالتعليم والصحة والنقل.

إن الشعور بالحرمان لدى السكان المقيمين في المناطق المتأخرة اقتصاديا قد يسبب حربا أهلية يصعب التغلب عليها، لأن المشكل لم يقف في حدود التعليم والصحة والنقل، بل ترتب عنه كلفة بيئية. فقد أعربت المجتمعات المحلية عن عدم رضاها عن استخراج الموارد الطبيعية من أراضيها بحيث غالبا ما تسبب تلوثا بيئيا يهدد الأفراد، وأحسن مثال على ذلك هو عملية استخراج النفط والغاز من الصخور.

موضوع الغاز الصخري طرح العديد من التساؤلات بسبب تلوث البيئة والتربة ومصادر المياه الجوفية مقارنة بالنفط الخام الذي يحتاج إلى كميات أقل نسبيا من المياه والمواد الكيميائية، وتبقى مشكلة التخلص من المياه المستهلكة من عملية تكسير الصخور الرسوبية أكبر عائق واجه الشركات المهتمة بهذا الموضوع"[2]". ينجم عن عملية استخراج النفط والغاز الصخريين تزايد ظاهرة الاحتباس الحراري نتيجة انطلاق غاز الميثان أحد أنواع الغازات المتسببة في تزايد هذه الظاهرة، مع انبعاث غازات أخرى كأكسيد الكبريت وأول أكسيد الكربون وثاني أكسيد الكربون، كما حذرت العديد من المنظمات البيئية غير الحكومية من خطر تلوث المياه الجوفية بسبب تكسير الصخور الرسوبية والآثار الناجمة عن استخدام المواد الكيماوية عند استخراج الغاز الصخري من الصخور في باطن الأرض، وظهور حالات الإصابة بالسرطان كالذي حدث في أوروبا وأمريكا، كما يمكن أن ينتج عن هذه العملية زلازل أو انزلاقات أرضية، فعندما يزداد التفاوت المناطقي والتفكك الاجتماعي سنواجه حتما

---

[1]-روبن مليز،فاطمة الهاشمي(2018)،**أقاليمية الموارد في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا:أراضي غنية ومجتمعات مهمشة**،دراسة تحليلية رقم 20صادرة عن مركز بروكنجز،الدوحة، ص.ص:01-05.

[2] نفس المرجع السابق،ص.ص:04-05

أزمة أقاليمية الموارد، وقد حاولنا إيجاز الأقاليم التي برز فيها هذا المشكل في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(III-1): أقاليمية الموارد في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا

البلد	المنطقة	المورد	هوية المجموعات	مظاهر أقاليمية الموارد
الجزائر	جنوب الجزائر	نفط وغاز		احتجاجات ومطالب بتأمين فرص عمل ومطالب بالتنمية
إيران	خوزستان	نفط وغاز	عرب	احتجاجات وأعمال تخريبية
العراق	كردستان البصرة	نفط وغاز	أكراد شيعة	تحركات لنزعات انفصالية احتجاجات ومطالب داعية إلى الإستقلالبة زيادة حصة العائدات
ليبيا	برقة فزان	نفط وغاز	قبائل عربية تيبو وطوارق	مطالب بالاستقلالية/احتجاجات اشتباكات مسلحة حول تهريب النفط
المغرب	الصحراء الغربية	فوسفات	صحراويون	تحركات لنزعات انفصالية
سلطنة عمان	هيماء	نفط وغاز	شيعة	تأمين فرص عمل ومطالب بالتنمية
المملكة العربية السعودية	الشرقية	نفط وغاز	شيعة	احتجاجات ومطالب بتأمين فرص عمل ومطالب بالتنمية
السودان	جنوب السودان	نفط	مسيحيون	استقلال عام 2011
سوريا	الحسكة دير الزور	نفط	أكراد قبائل عربية	استقلالية بحكم الأمر الواقع منذ عام 2011
تونس	قفصة تطاوين قبلي جزر قرقنة	فوسفات نفط غاز	عرب	احتجاجات ومطالب بتأمين فرص عمل ومطالب بالتنمية
اليمن	حضرموت سبأ	نفط وغاز	حضارم	احتجاجات ،أعمال تخريبية،مطالب بالاستقلالية

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على المرجع التالي: روبن مليز، فاطمة الهاشمي، نفس المرجع السابق، ص.06.

يوضح الجدول أعلاه بعض الأقاليم الموجودة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي عرفت احتجاجات واعتصامات تركز بالإجمال على تحسين ظروف المعيشة وتأمين فرص عمل، وتضم المجموعة كل من تونس، الجزائر، خوزستان، إيران، عمان، المنطقة الشرقية بالمملكة العربية السعودية، لكن بعض بلدان المنطقة لم تواجه مشاكل أقاليمية الموارد إما لأنها فقيرة من حيث المورد الطبيعي، أو لأن مواردها تقع في مياهها وليس في برها. أو لأنها صغيرة لدرجة لا يمكن تقسيمها إلى مناطق منفصلة كقطر والبحرين.

أما في الإمارات العربية المتحدة، فالأمر مختلف لأن كل إمارة من الإمارات السبعة تتمتع بسيادة على مواردها الطبيعية، وتأتي إمارة أبو ظبي في الصدارة من ناحية غناها بالموارد، إلا أنها تتحمل عبء معظم إنفاق اتحاد الإمارات، ولم تظهر إلى حد الآن أي انقسامات بسبب الموارد في دولة الإمارات.

عموما في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، لا توجد أبحاث كافية لدراسة العلاقة بين التفاوت المناطقي ومواقع الموارد، وأشارت بعض الأبحاث إلى أنه توجد علاقة قوية بين التفاوت المناطقي والشعور بالحرمان لدى بعض الأقاليم، وفي دراسة أخرى حول التفاوتات في الإنفاق في المنطقة العربية، بينت النتائج أن الاختلافات الأقاليمية ساهمت إلى حد كبير في التفاوت الإجمالي بمنطقة المينا، وكانت الاختلافات أعلى في العراق ثم تليها تونس، واشتد التفاوت المناطقي خلال الفترة 1997-2010 في معظم البلدان النامية في منطقة المينا بما فيها: سوريا وتونس واليمن والأردن.

دراسة أخرى تطرقت إلى موضوع التفاوت المناطقي بعيدا عن الموارد الطبيعية، وذلك بالنظر إلى شدة الإنارة في الليل من خلال التقاط صور بالأقمار الصناعية، وبينت الصور مدى التفاوت الشديد تقريبا في جميع بلدان منطقة الشرق الوسط وشمال إفريقيا، وخصوصا في الأقاليم التي تأثرت بالربيع العربي والحروب الأهلية، وكان مستوى التفاوت عاليا مقارنة بالمناطق الأخرى في العالم، وكذلك مقارنة بالتفاوت المناطقي في دول المنطقة نفسها.

III- 2- الخلفية التاريخية لتطوير البنى التحتية في منطقة المينا:

يعود بناء وتطوير البنى التحتية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى المستعمرات الأوروبية، وبما أن المنطقة تتميز بموقع إستراتيجي مهم يربط ما بين أوروبا وآسيا و إفريقيا، فإن بناء البنى التحتية بها كان وفقا لأولويات اقتصادية. فحسب (RODNEY 2010)، فإن السكك الحديدية في منطقة المينا سهلت من عملية استكشافات منتجات الفول السوداني والقطن والمنتجات الأخرى، ويعني ذلك أن الهياكل القاعدية المطورة من قبل الأوروبيين كانت وسيلة مهمة للحصول على ما يريدونه من ثروات وموارد طبيعية.

وقد ركز الأوروبيون على تطوير كل من الطرق السريعة والسكك الحديدية لربط مواقع الاستخراج بالمرافئ والمحطات الرئيسية، لكن على الرغم من أن الهدف الرئيسي لبناء البنى التحتية هو خدمة المصالح المستعمرات الأوروبية، فلا يمكن إنكار أنهم كانوا أطرافا فعالة في توفير العديد من المشاريع الجديدة بالمنطقة التي كانت تفتقر لبعض الهياكل القاعدية، وهذا ما سهل من تكامل المناطق المتفرقة. وفي الوقت الحالي، دائما ما تدعو المؤسسات الدولية إلى التركيز على مشاريع البنى التحتية الهادفة إلى تحقيق التنمية وتكامل الوحدة الإدارية أو المنطقة بأكملها لتعزيز كفاءة وإنتاج وتوزيع الثروة وكذلك لتصدير واستيراد المنتجات"[1]".

[1] -Diogo Ives & Al(2013),**Infrastructure Investment In The Middle East & North Africa,**Working Paper, Modele United Nations Journal, Vol01 N^{0}01,P.308.

- في القرن السادس عشر وقبل الاستعمار الأوروبي، استحوذت الإمبراطورية العثمانية (1299-1922) على الجزء الأكبر من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ونظرا لصعوبة إنشاء خطوك الاتصال فيما بين مناطقها البعيدة، فقدت الإمبراطورية تدريجيا سيطرتها على أراضيها وتفككت بعد الحرب العالمية الأولى. ثم جاءت بعدها القوى الأوروبية واستطاعت تعزيز نفوذها في المنطقة وعلى الرغم من أنها لم تستمر لعقود طويلة. فإنها تركت أثرا كبيرا على المجتمع والاقتصاد والبنى التحتية الإقليمية. و بعد الحرب العالمية الأولى تم تشييد مدن جديدة وتطورت العلاقات الدولية. ومع التنافس ما بين الدول الأوروبية على المنطقة، ولد المفهوم الحديث للشرق الأوسط الذي يعكس وعيا جديدا للوحدة العربية"[1]".

في بداية القرن الحادي والعشرين، انخفضت تجارة البضائع على خطوط السكك الحديدية في منطقة المينا من 2082(مليون طن-كلم) سنة 2005 إلى 1722 (مليون طن –كلم) سنة 2014 ، وقد اعتمدنا في تحليلنا لهذه الإحصائيات على كل من دولة الجزائر وإيران والمغرب وتونس والسعودية ومصر، نظرا لنقص البيانات عن الدول الأخرى.

وبعد تحليلنا للإحصائيات الصادرة عن البنك الدولي، وجدنا أن إيران هي أكثر الدول إسهاما في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في ارتفاع عدد البضائع المنقولة ، فقد ارتفع العدد من 19 مليون طن-كلم سنة 2005 إلى 24 مليون طن سنة 2014 ، وكذلك المغرب الذي استقر عدد البضائع المنقولة على السكك الحديدية لديه في حدود 5 مليون طن-كم. أما بالنسبة للجزائر فقد تراجع حجم التجارة المنقولة على شبكة السكك الحديدية من 1471 (مليون طن-كلم)إلى928 (ألف طن-كلم)، ونفس الشيء بالنسبة لمصر فبعدما كانت تتعامل مع 3917(مليون طن) من البضائع انخفض العدد إلى 1592 (مليون طن-كلم) "[2]".

الشكل رقم(III-1): نقل البضائع على السكك الحديدية(مليون طن-كلم)

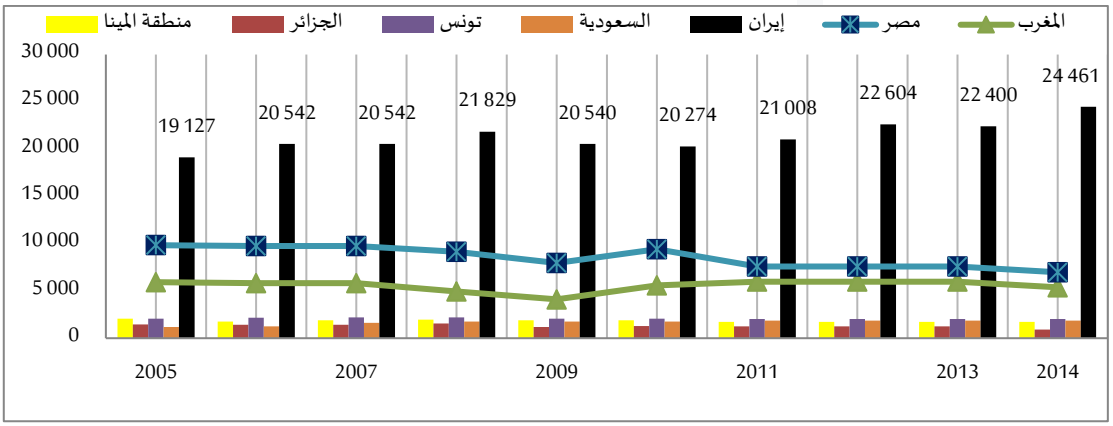

المصدر:من إعداد الطالبة اعتمادا على بيانات البنك الدولي

[1] - Quataert Donald(2000), **The Ottoman Empire, 1700-1922**. Cambridge University ,02 Edition.P.212.

[2]-The World Bank, **Railways ,Good Trasported In The Middle East & North Africa**,Data Bank, Https://Data.Worldbank.Org,Consulte Le 02/01/2019.

III- 2-1- النقل بالسكك الحديدية في الشرق الأوسط:

استحوذ النقل بالسكك الحديدية تاريخيا وتحديدا في القرن التاسع على الحصة الأكبر من بناء وتطوير البنى التحتية خصوصا بالشرق الأوسط ، وكانت إيران والعراق وتركيا أول الدول التي بنت السكك الحديدية في المنطقة. أما على مستوى الأقاليم فإن أهم خط حديدي في الشرق الأوسط هو **سكة حديد الحجاز** أو ما يعرف بالخط الحديدي الحجازي. وهي عبارة عن سكة حديدية تربط ما بين دمشق في سوريا بالمدينة المنورة في المملكة العربية السعودية مرورا بعمان في الأردن، وشيدت السكة خدمة للحجاج المسلمين. وبدأت الأشغال فيها سنة 1900 إلى أن افتتحت عام 1908.

حتى النصف الأول من القرن العشرين، كان النقل يرتكز بالأساس على السكك الحديدية لأغراض عسكرية لنقل الجنود والذخائر في وقت النزاعات لإنشاء طرق تسهل توزيع المنتجات والثروات والمواد الخام من الشرق الأوسط إلى أوروبا، ونظرا للاهتمام الكبير بالسكك الحديدية، فقد تم الاتفاق على إنشاء الاتحاد العربي للسكك الحديدية سنة 1979 ومؤتمر السكك الحديدية في الشرق الأوسط سنة 1956 . وتهدف كلتا المبادرتين إلى تحسين تطوير النقل بالسكك الحديدية بغية تعزيز التعاون الدولي من أجل الحصول على مشاركة أكبر في الأحجام المنقولة"[1]."

III- 2-1- 1- سكة حديد بغداد:

في عهد السلطان عبد الحميد الثاني (1876-1909)، جاءت فكرة سكة حديد بغداد، حيث أعلن عن رغبته في مد المزيد من خطوط السكك الحديدية داخل الدولة العثمانية، وتنافس كل من ألمانيا والنمسا والمجر وبريطانيا وحتى فرنسا للفوز بحق الامتياز لإنشاء خطوط السكك الحديدية، لأن أهمية الخطوط تعدت المصالح الاقتصادية إلى مصالح سياسية.

فبريطانيا كانت دائما تعمل على تعزيز قوتها في الشرق الأوسط حفاظا على مستعمراتها بالهند لتوسيع تجارتها، أما النمسا والمجر فكانتا تطمحان إلى مد خط حديد الأناضول وإيصاله إلى بغداد، لأن للنمسا مصالح مشتركة مع ألمانيا والجزء الأكبر من المسافرين ينقل عبر النمسا، أما فرنسا فمصلحتها من وراء الفوز بحق الامتياز هو استكمال مشاريعها بشأن السكك الحديدية التي توصلها إلى سوريا .

لكن السلطان عبد الحميد الثاني منذ تنصيبه سلطانا عمل على استبعاد بريطانيا وفرنسا والنمسا والتقرب أكثر من ألمانيا لأنها في نظره هي أفضل دولة يعتمد عليها في موضوع السكك الحديدية، وتهمها الناحية الاقتصادية والمالية للمشروع فقط بعيدا عن الجانب السياسي والاستعماري الذي اهتمت به بقية القوى الأوروبية، لتجعل من مشروع سكة حديد بغداد وسيلة لتوسيع نفوذها ومصالحها الشخصية، خصوصا بريطانيا. فالسلطان عبد الحميد الثاني لم يسبق له وأن وثق في دولة بريطانيا لأنها كانت دائما تطمح لربط

[1] - Diogo Ives & Al,op,cit,p.309.

مصر بالهند، أما ألمانيا فرأى أنها الدولة الأوروبية الوحيدة القادرة على تقديم الحل الأمثل سواء على المستويين السياسي والفني.

وقد قامت ألمانيا فعلا بمد العديد من خطوط السكك الحديدية عام 1871 و1880 داخل أراضي الدولة العثمانية، ومصلحة ألمانيا من وراء تشييد الخطوط هو إيجاد أسواق لمنتجاتها، في حين تكمن رغبة الإمبراطورية العثمانية في الربط بين أقاليم الدول الآسيوية. وفي سنة 1884 أنشئت شركة خطوط حديد الأناضول لبناء خط حديدي من مدينة حيدر إلى أنقرة بمساعدة البنك الألماني (DEUTCH BANK) ووصلها الخط عام 1892"[1]."

لدعم الموقف السياسي العثماني أمام الضغوط الأوروبية، منح السلطان عبد الحميد الثاني ألمانيا مجددا حق امتياز لمشروع آخر للسكك الحديدية سمي **بخط سكة حديد بغداد**، وتم التوقيع عليه في ماي سنة 1899 لصالح شركة خطوط حديد الأناضول، وتم التخطيط لهذه الشبكة التي بنيت بين سنة 1903 و1940 لربط برلين ومدينة بغداد مرروا بتركيا وسوريا والعراق، وقد عكست محطة سكة حديد بغداد اهتماما ألمانيا بإنشاء ميناء في الخليج الفارسي مما سمح بملكية حقول النفط في العراق، وكذلك بغية تشكيل خط بديل لقناة السويس. كما أرادت الدولة العثمانية الحفاظ على سيطرتها في شبه الجزيرة العربية وتوسيع نفوذها عبر البحر الأحمر في مصر التي كانت آنذاك تحت سيطرة المستعمر البريطاني، وقد تسببت سكة حديد بغداد في العديد من التوترات الدولية بعد الحرب العالمية الأولى"[2] .

III- 2-1- 2- النقل بالسكك الحديدية في شمال إفريقيا:

في شمال إفريقيا، كان النشاط الاقتصادي الرئيسي هو استخراج المعادن من قبل شركات أجنبية مسيرة من طرف المستعمرات الفرنسية التي استحوذت على حصة كبيرة من المغرب وتونس والجزائر، لتصدير المعادن إلى فرنسا وغيرها من بلدان أوروبا الغربية. وقد شيدت السكك الحديدية في هذه الدول لربط المواقع الإستراتيجية الغنية بالمعادن بالسواحل لتسهيل المعاملات مع أوروبا"[3]". وفيما يلي سنسرد بعض التطورات التي شهدتها دول شمال إفريقيا بخصوص النقل بالسكك الحديدية.

---

[1] - يوسف حسين،يوسف عمر(2012)،**موقف بريطانيا من سكة حديد بغداد(1914-1898)**،ورقة بحثية،المجلة الأردنية للتاريخ والآثار،المجلد رقم06،العدد04،الجامعة الأردنية،ص.174.

[2] - Quataert Donald,Op,Cit,P.215.

[3] - Kassab, Ahmed, Ali A. Abdussalam, & Fathi S. Abusedra(2010) **Economia Colonial: A África Do Norte. In História Geral Da África**, África Sob Dominação Colonial, 1880-1935, 1040. Brasília: UNESCO,P.509. Https://Portal.Saocamilo,Consulte Le 06/001/2019.

- النقل بالسكك الحديدية في ليبيا (1835-1907):

لم يحظ تطوير البنى التحتية بأهمية كبيرة في دولة ليبيا، واقتصرت الأنشطة الاقتصادية على الزراعة والتجارة والحرف اليدوية، وهذا خلال الحكم العثماني. وفي سنة 1907 اتفقت حكومة بريطانيا مع السلطان العثماني في أواخر الإمبراطورية العثمانية بليبيا على تأسيس بنك سمي بـ BANKO DI ROMA وحاليا يعرف بمصرف الأمة، وهو كيان مالي مقره بليبيا. وقد قرر البنك الاستثمار في النقل والصناعة، إلا أن الحكم التركي عارض القرار وتسبب الاعتراض في أزمة الغزو الإيطالي لليبيا عام 1911، وبعدها قام المستعمر البريطاني بتشييد الطرق والسكك الحديدية لأول مرة في ليبيا فضلا عن الموانئ ونظام الاتصالات المتطور ومرافق هيدروليكية ومباني عامة"[1]".

- النقل بالسكك الحديدية في السودان:

شهدت السودان تطورا ملحوظا في البنى التحتية في الوقت التي كانت فيه تحت السيطرة الأنجلو مصرية، بحيث بنيت السكك الحديدية من طرف المستعمر البريطاني لضمان مصالحه العسكرية. كما تم تشييد الموانئ والسدود ومحطات الضخ وقنوات الصرف الصحي والري، وقد ربط المنطقة الشمالية بالبحر المتوسط عبر مصر وبور سودان إلى المدن المركزية الهامة كعبطرة وسنار، وكان البريطانيون دائما ما يحاولون تكميل القطن المصري بالإنتاج السوداني، وجميع الاستثمارات التي قاموا بها في السودان كانت تخدم بالدرجة الأولى مصالح بريطانيا العظمى، ولم تعزّز أي صناعة. بالإضافة إلى الإهمال الكلي لجنوب السودان نظرا لاهتمام بريطانيا بالمدن المركزية فقط. وحتى أوائل القرن العشرين، كان أكثر شيء يهم بريطانيا هو حفاظها على المرور الحر بين الشرق الأوسط وأوروبا، وقد سيطرت القسطنطينية (إسطنبول) على ممر بين الشرق والغرب بين أوروبا وآسيا كسيطرتها على الممر بين الشمال والجنوب بين البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود، وكانت بريطانيا العظمى تطمح لضمان الملاحة عبر مضيق الدردنيل"[2]".

- النقل بالسكك الحديدية في الجزائر:

توسعت شبكة السكك الحديدية في إفريقيا من 1750 كلم عام 1871 إلى ما يقارب 6600 كلم سنة 1884، وحوالي أكثر من 39٪ من هذه الشبكات موجودة في جنوب إفريقيا ، وقد شيدت من قبل المستعمر البريطاني، ، كما أن ما يقارب 30٪ من مجموع الشبكات تم بناءها في الجزائر من طرف المستعمر الفرنسي"[3]"، فقد بلغ

---

[1]-Iibid,P.512.

[2] - Kassab, Ahmed, Ali A. Abdussalam, & Fathi S. Abusedra, Op,Cit,Pp.128.

[3] - Harter, J (2005). **World Railways Of The Nineteenth Century: A Pictorial History In Victorian Engravings**.The Johuns Hopkins -University Press JHU Press,Printed In China On Acid Fre E Paper .P.137. Https://Www.Amazon.Fr/, Consulte Le 05/01/2019.

إجمالي الاستثمار في البنى التحتية للسكك الحديدية 633 مليون فرنك دون حساب 367 مليون دولار كفوائد مدفوعة للمساهمين"[1]".

كما تضاعفت خطوط السكك الحديدية في الجزائر من 500 كلم سنة 1870 إلى أكثر من 4500 كلم حتى سنة 1910. وبحلول عام 1935 بلغت شبكة خطوط السكك الحديدية الجزائرية 4861 كلم تم تشييدها لربط الطرق الرئيسية لوهران والجزائر وقسنطينة بمناطق ساحلية ومدن داخلية أخرى"[2] ". ولتوضيح تطور خطوط السكك الحديدية بالجزائر ، ارتأينا أن نلخص ما سبق من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم(III-2): خطوط السكك الحديدية الجزائرية(كلم)

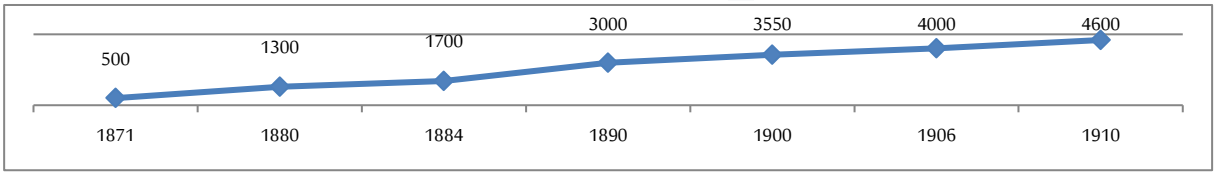

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على المرجع التالي: Laura Maravall .B,Op,Cit,P.07

في عام 1860، تأسست شركة السكك الحديدية الجزائرية (CCFA) وحصلت على امتيازات لربط ولاية سكيكدة بقسنطينة والجزائر بالبليدة ووهران بسيق، والغرض من إنشاء هذه الخطوط هو نقل الموارد الطبيعية من المناطق الداخلية إلى الموانئ. وفي سنة 1862، افتتحت الشركة ثماني قاطرات بخارية تحمل ركابا وشحنا بسرعة تتراوح ما بين 20 إلى 25 كلم/ساعة بين الجزائر والبليدة، وهذا الخط هو الوحيد الذي اكتمل نظرا للمشاكل المالية التي عرفتها الشركة، وعليه تم الاعتماد على شركات أخرى لإتمام بقية الخطوط. وفي أواخر سنة 1880 كانت خطوط السكك الحديدية الستة التي بنيت في الجزائر ملكا للشركات التالية:

-شركة السكك الحديدية قالمة عنابة

-الشركة الجزائرية الشرقية

-الشركة الجزائرية الغربية

- الشركة الفرنسية الجزائرية

-شركة البحر الأبيض المتوسط وشركة باريس ليون

[1]- Belkacemi, B. (1984**). French Railways In Algeria, 1850-1900: A Contribution To The Study Of Colonial History.** Phd Thesis, University Of East Anglia.P.343. Https://Ethos.Bl.Uk/Orderdetails., Consulte Le 05/01/2019.

[2] -Laura Maravall .B(2018),**Build It And They Will Come ?Secondary Railways Ans Population Density In French Algeria** ,Working Paper, Economic History Society, Universidad Carlos III De Madrid P.07. Https://Ideas.Repec.Org/, Consulte Le 05/01/2019.

حصلت الشركة الجزائرية الشرقية وشركة السكك الحديدية قالمة - عنابة على حق امتياز لخطوط قسنطينة، وقد افتتحت الشركة الجزائرية الشرقية التي امتلكت الجزء الأكبر من خطوط قسنطينة أول خط رابط بين سكيكدة- قسنطينة و قسنطينة - سطيف عامي 1870 و1879 على التوالي، وفي ثمانينيات القرن التاسع عشر أنهت الشركة الخط الرابط بين سطيف - الثنية بولاية بومرداس الذي اكتمل بتدشين خط سطيف –أشير التابعة لولاية برج بوعريرج عام 1882 والثنية- أشير سنة 1886"[1]".

الشكل رقم(III-3): الطرق الرئيسية لخطوط السكك الحديدية الجزائرية (كلم)

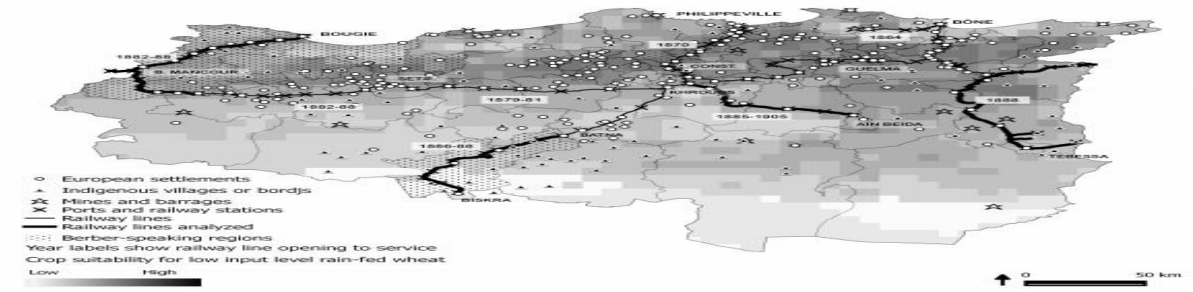

Source : Laura Maravall .B,Op,Cit,P.09.

دُشِّن خط بجاية-سطيف مع بجاية وبني منصور التابعة لولاية بجاية عام 1888 ، وبني منصور–تازمالت عام 1889 كما توسعت الخطوط في الجنوب عن طريق تشييد مسار للسكك الحديدية بين بسكرة والغرة بدائرة الخروب التابعة لولاية قسنطينة في أقسام مختلفة كما يلي"[2]:"

-خط باتنة –عين توتة عام 1886.

- خط عين توتة-القنطرة التابعة لولاية بسكرة سنة 1887.

-خط بسكرة –القنطرة سنة 1888

-خط عين البيضة –أولاد رحمون التابعة لولاية قسنطينة عام 1889.

-خط بسكرة- خنشلة عام 1900.

كما تم تعيين بقية خطوط قسنطينة لشركة السكك الحديدية قالمة –عنابة بإطلاق خط قالمة -عنابة وقالمة - الخروب قبل سنة 1884 ، ثم توسعت الشبكة إلى الحدود التونسية والمغربية في نهاية عقد 1880.

[2] - Laura Maravall .B, Op, Cit, P.09.

III- 3- شبكة قطاع النقل في منطقة المينا:

تعد السكك الحديدية والموانئ والطرق السريعة من أكثر الوسائل استخداما لنقل السلع والخدمات عبر الأقاليم، وعلى هذا الأساس يتم تحديد حجم مشاركة الدولة في التجارة العالمية بشكل مباشر من خلال جودة البنى التحتية اللوجستية التي تؤثر على تكاليف الإنتاج، وكشفت دراسة قام بها البنك الدولي لسنة 2001 أن البنى التحتية هي أشد الحواجز التي تعيق حركة التجارة الدولية "[1]." وبالرجوع إلى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فقدت المنطقة على مدار السنوات الماضية حصتها من السوق العالمية في العديد من قطاعات التصدير بسبب نقص الاستثمار في البنى التحتية التي أصبحت تكلف الدولة الملايير من الدولارات، مما أثر سلبا على التدفقات التجارية نظرا لارتفاع التكاليف والتأخير في تسليم البضائع، لكن يجب الأخذ بعين الاعتبار أن القدرة التنافسية للبنية التحتية في منطقة المينا تختلف إلى حد كبير بين دول المنطقة (، فحسب مقياس الأداء اللوجستي للبنك الدولي تحتل دول الخليج المراتب الأولى إقليميا فتأتي في الصدارة دولة الإمارات العربية المتحدة ثم تليها قطر وفي الدول المغاربية احتلت المغرب المرتبة الأولى"[2]" .

الجدول رقم(III-1):مركز دول منطقة المينا من جودة البنى التحتية العالمية (2017-2018)

	جودة البنى التحتية الشاملة	الطرق	السكك الحديدية	الموانئ	النقل الجوي	إمدادات الكهرباء
الإمارات	04	01		04	03	16
قطر	22	17		12	06	20
البحرين	25	25		30	49	31
تركيا	28	30	57	54	31	88
السعودية	30	34	53	42	46	30
عمان	32	14		48	56	28
المغرب	42	43	38	32	54	46
الأردن	63	68			33	43
الكويت	69	63		78	117	49
مصر	73	75	50	41	42	63
إيران	75	71	42	71	105	67
تونس	86	84	67	101	98	60
الجزائر	97	89	49	96	107	93
لبنان	130	121		91	100	134
موريتانيا	137	137	80	123	134	129

المصدر: من إعداد الطالبة من خلال تجميع معطيات التقرير السنوي لمؤشر التنافسية العالمية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي 2018/2017

[1] - Diogo Ives & Al,op,cit,p.317.

[2] - التقرير السنوي لمؤشر التنافسية العالمية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي لسنة 2018/2017.

يبين الجدول أعلاه مؤشر التنافسية العالمية لجودة البنى التحتية لبعض الدول من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وقد حصلت الإمارات العربية المتحدة على المركز الأول في العالم من ناحية جودة البنى التحتية للطرق، والمركز الثالث عالميا في النقل الجوي، ثم تليها قطر في المرتبة الثانية والعشرين من بين أحسن دول العالم في جودة البنى التحتية الشاملة خصوصا البنى التحتية للمطارات، وفي مجموعة دول شمال إفريقيا جاءت المغرب كعادتها في المرتبة الأولى مغاربيا و42 عالميا متفوقة على كل من الأردن ومصر والكويت وتونس والجزائر، وهذا ما يعكس جهود دولة المغرب في النهوض بشبكة قطاع النقل للوصول إلى مصاف البلدان المتقدمة.

أما الجزائر فقد احتلت المراتب الأخيرة خصوصا في قطاع البنى التحتية للمطارات بحصولها على المرتبة 107 عالميا، لكن يوجد تحسن نوعا ما في قطاع السكك الحديدية، فقد تحصلت على المرتبة 49 عالميا متفوقة على كل من تونس ومصر والسعودية وتركيا.سنتناول في هذه الجزئية بصفة خاصة البنى التحتية للسكك الحديدية ، وكذلك البنى التحتية للمطارات والموانئ.

III- 3-1- خطوط السكك الحديدية في القرن الحادي والعشرين:

تشهد منطقة المينا نهضة عمرانية كبيرة، فمن المتوقع أن يصل إجمالي إنفاقها على البنى التحتية للسكك الحديدية 200 مليار دولار بحلول عام 2030 حتى تتغلب على مشاكل الازدحام المروري بالتوجه إلى مشاريع السكك الحديدية الخفيفة (خطوط الترام والمترو) "[1]".

منذ بداية القرن الحادي والعشرين، حرصت دول المنطقة على تطوير وسائل النقل العام بتشييد بنية تحتية جديدة تستجيب لمتطلبات العصر من تكنولوجيا فائقة السرعة وأقل ضررا للبيئة. وعلى الرغم من انخفاض أسعار النفط العالمية وما تبعها من أزمات اقتصادية واجتماعية فإن الاعتبارات المالية بتوفير بنية تحتية مستدامة للمجتمع كانت جزءا لا يتجزأ من مستقبل النقل العام في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فقد ركزت أغلبية دول المنطقة على البنى التحتية منخفضة الكربون من خلال التوجه إلى شبكات المترو والترام لتقليل اعتمادها على السيارات الخاصة، كما أن الاهتمام بالإنفاق على مشاريع السكك الحديدية الخفيفة في العصر الحالي يمكن إرجاعه إلى الأسباب التالية"[2]" :

- الازدحام المروري نظرا للزيادة السريعة في عدد سكان المناطق الحضرية وارتفاع عدد الأسر التي تمتلك السيارات.
- زيادة التلوث البيئي بسبب انبعاث الغازات الدفيئة.

---

[1] - Aziz Atamanov,Sharad Tandon,op,cit,p.10.

[2] -Mohamed Mezghani(2007),**Light Rail Projects Booming In North Africa & The Middle East**, Report Unife Rail Market , Http://Mohamedmezghani.Com,Consulte Le 06/01/2019.

- التغير المفاجئ في أسعار النفط العالمية، ولهذا يجب تطوير وسائل النقل المستدامة التي تعتمد كليا على الطاقات المتجددة بدل الطاقة الأحفورية.
- غياب المراقبة وسوء تنظيم أوقات عمل وسائل النقل العام التقليدية، مما أعطى صورة غير مشرفة لوسائل النقل العام في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ناهيك عن الحافلات المعبأة والجودة الرديئة.

بسبب العوامل المذكورة أعلاه، توجهت السلطات العامة لبلدان منطقة المينا إلى إيجاد حلول لأنظمة النقل العام، ومن بين هذه الحلول الاستثمار الحكومي في البنى التحتية للسكك الحديدية الخفيفة بدل حافلات النقل السريع (BRT)"[1]" التي تتطلب بنية تحتية للطرق باهضة التكلفة، لأن حافلات النقل السريع من نوع BRT تتطلب تشييد طرق خاصة وواسعة لهذا النوع من وسائل النقل بينما السكك الحديدية الخفيفة لديها عدد من المزايا جعلتها محل اهتمام أغلبية الدول، نذكرها كما يلي"[2]":

- قابلية الاستخدام في جميع ضواحي المدن.
- راحة أكبر .
-تحسين صورة المدن الحضارية.
- تحقيق التوازن بين العرض والطلب في قطاع النقل.

وقد شرعت حكومات أغلبية دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في تنفيذ إصلاحات هيكلية قصيرة المدى بخصوص مستقبل النقل العام في المنطقة، وفيما يلي نذكر بعض الدول التي اعتمدت على خطوط السكك الحديدية الخفيفة من مترو والترام وقطارات فائقة السرعة (TGV) جزءا من أهدافها المستقبلية.

III- 3-1- 1- خطوط السكك الحديدية الخفيفة في إيران:

تطوير البنى التحتية في إيران هي من مسؤولية وزارة النقل والطرق، فوفقا لقانون البرلمان الإيراني الذي اتخذ قرارا بإنشاء شبكات السكك الحديدية للنقل العام عن طريق الاستثمار المشترك ما بين الحكومة والبلديات، فقد جعل في كل مدينة من مدن إيران شركة لخطوط السكك الحديدية مملوكة بنسبة 100٪ للبلدية، وقد سبق لإيران وأن وضعت خطة وطنية لتخطيط ومراقبة نظم السكك الحديدية في المدن الرئيسية"[3]". وحتى سنة 2008، تم إنشاء شبكات السكك الحديدية الخفيفة في 06 مدن ملخصها في الجدول التالي:

---

[1] - BRT :nouvel outil de developpement des transports utilises dans les villes sud americaines et asiatiques au besoins des populations, http://www.codatu.org/wp-content/uploads/Le-BRT.

[2] - Mohamed Mezghani ,op,cit.

[3] - Overview of Public Transport in Middle-East and North Africa (2007),Centre For Transport Excellence, a UITP and RTA collaboration,p.32. https://mena.uitp.org/cte, consulte le 10/01/2019.

الجدول رقم(III-2): خطوط المترو في مدن إيران (كلم)

المدينة	طول الشبكة	عدد الخطوط	شبكة قيد الإنجاز	محطات قيد الإنجاز
Mashhad	60	4	19	22
Esfahan	112	4	12.5	15
Tabriz	44	3	18	10
Karaj	60	6	2	26
Shiraz	48.5	3	24.1	21
Ahwaz	64	4	24	25

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على المرجع التالي:.Mohamed Mezghani ,op,cit

يبين الجدول أعلاه شبكة خطوط السكك الحديدية الخفيفة لقطارات المترو التي تم تشييدها في ست مدن رئيسية وهي Mashhad، Esfahan، Tabriz، Karaj، Shiraz، Ahwaz ، كما نلاحظ أن دولة إيران تسعى جاهدة لتوسيع شبكات خطوط المترو في جميع ضواحي المدن بتشييد أكثر من 118 محطة على طول 122.6 كلم في المدى القريب، ولم يقتصر الحديث على هذه المدن فقط، فقد أنهت طهران عاصمة إيران المرحلة الأولى(2 006-1984) من مشاريع المترو بطول 90 كلم مرورا بـ 52 محطة، أما في المرحلة الثانية(2006-2020) فتطمح مدينة طهران بحلول عام 2020 إلى بلوغ 161 كلم لشبكة خطوط المترو في جميع ضواحي المدينة مرورا بـ 117 محطة (انظر الشكل رقم**III-7**)

الشكل رقم(III-4): خطوط الترام بمدينة طهران(كلم)

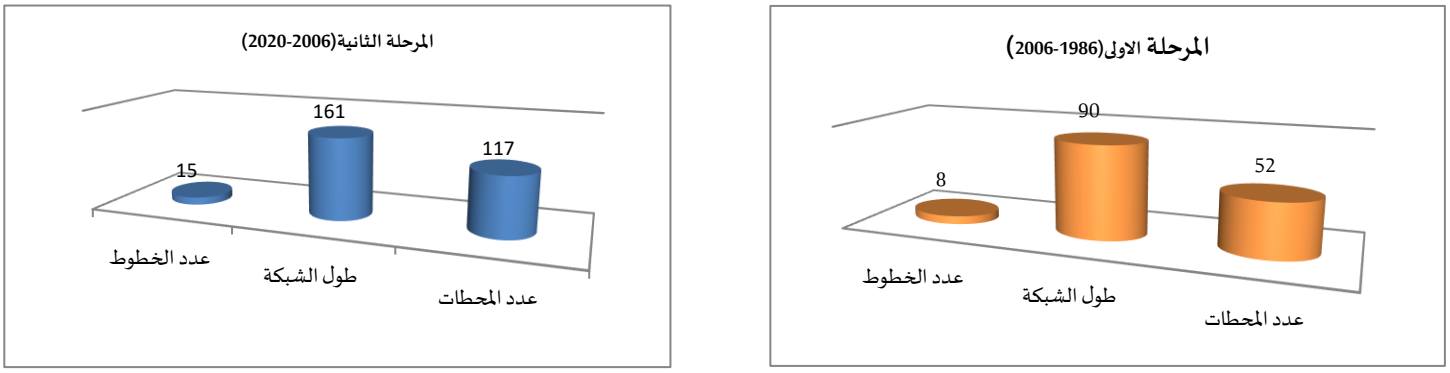

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على المرجع التالي:

Mena Transport (2016),Report Centre For Transport Excellence, a uitp and rta collaboration,p.06.

III- 3-1- 2- خطوط السكك الحديدية الخفيفة في المغرب (قطار البراق):

تستثمر الحكومة المغربية بقوة في تحسين وتوسيع النقل بالسكك الحديدية الخفيفة تحت إشراف المكتب الوطني للسكك الحديدية ONCF، وهو كيان عمومي لديه استقلال مالي وجملة من الأهداف لدعم التنمية بالبلاد وتعزيز قطاع النقل من خلال ما يلي"[1]":

- تحديث شبكة السكك الحديدية الحالية.
- تقديم خدمات النقل الأكثر راحة وجاذبية للأفراد.
- تحقيق أقصى الأرباح في قطاع النقل وخاصة النقل بالسكك الحديدية الخفيفة (TGV AL BORAQ).
- دراسة وتطوير خطوط السكك الحديدية الإقليمية في المناطق الحضرية الرئيسية كالدار البيضاء وطنجة وتطوان ومراكش و أكادير ووجدة وفاس.

ومن بين المشاريع الضخمة التي قامت بها المغرب في قطاع النقل بالسكك الحديدية الخفيفة نذكر: قطار البراق الذي صنف أسرع قطار من نوع TGV في إفريقيا، وهو الرابط بين مدينتي طنجة والدار البيضاء، ويندرج في إطار السياسة الوطنية للأشغال الكبرى تحت قيادة الملك محمد السادس لبلوغ خطوة نحو المستقبل والارتقاء لمصاف البلدان التي تقدمت في قطاع النقل السريع مستفيدة من آثار هذه التكنولوجيا على التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

تم الانطلاق رسميا في تنفيذ المشروع في 29 سبتمبر 2011 ، وقد بلغت التكلفة الإجمالية للمشروع خلال المرحلة الأولى ما بين 2.8 مليار إلى 04 مليارات دولار، و كما توقعوا أن يتراوح عدد الركاب بين 06 إلى 10 ملايين مسافر في السنة. ووفقا لأحد المقالات فقد منحت الحكومة المغربية مبلغ 585 مليون دولار لتمويل المشروع، كما تم تأمين حوالي 188 مليون دولار من صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، و 1.2 مليار دولار من فرنسا وتأمين حوالي 1.5 مليار دولار من خلال القروض، كما تم تمويل باقي التكلفة من المملكة العربية السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة "[2]" ومن بين أهم الانشغالات التي اندرجت في عقد هذا المشروع نذكر ما يلي"[3]":

- إنجاز خط حديدي طوله 200 كلم بين طنجة والقنيطرة بخطيين سككيين مكهربين (250 00 كيلواط/ساعة) ليتحملا سرعة تبلغ 350 كلم/ساعة.

---

[1] -Marco. R,Saad .H, **report Business opportunities Dutch companies in Transport & Logistics sector Morocco**,Commissioned by the Netherlands Enterprise Agency,Commissioned by:ministry of foreign affairs, https://www.rvo.nl/sites/default/files, consulte le 15/01/2019.

[2] - International High-Speed Rail System Summary: Morocco, Https://Ftp.Dot.State.Tx.Us/Pub/Txdot-Info/Rail,Consulte Le 10/01/2019.

[3] - Office National Des Chemins De Fer Espace Voyageurs ,Rapport Annuel 2016.

- إنشاء قاعدة للأشغال بالقنيطرة و قاعدتين بسيدي الياماني مع ربطها بالخط السككي الحالي وبالخط الحديدي، وتمتد القاعدة على مساحة 95 هكتارا.
- إعادة تهيئة منشأتين بمحطتي القنيطرة وطنجة.
- استلام 12 قطارا فائق السرعة (TGV).
- إنجاز ورش لصيانة القطارات فائقة السرعة بطنجة.
- بناء محطات جديدة للقطار فائق السرعة بكل من طنجة والقنيطرة والرباط وأكدال والدار البيضاء.

يهدف مشروع قطار البراق إلى الربط بين قطبين اقتصاديين كبيرين: الدار البيضاء وطنجة لاختزال المسافات بتسريع الحركية، فبعدما كانت تستغرق الرحلة خمس ساعات، أصبح الآن من الممكن الوصول فقط في غضون ساعتين و 10 دقائق، مما سيساعد على ربح الوقت بين شمال ووسط البلاد، وتحديدا ما بين المنطقة الصناعية لمدينة طنجة التي تمتلك أكبر ميناء بالبلاد، ومدينة الدار البيضاء العاصمة الاقتصادية للمغرب"[1]".

واعتبر المشروع نموذجا بالنظر إلى خصوصياته، إذ يتيح الفرصة لتطوير الخبرة والمهارة في النقل السريع والنهوض بالكفاءات، وحسب بعض الخبراء الاقتصاديين، سيساهم قطار البراق في جلب الاستثمارات الأجنبية لأنه الأول من نوعه في إفريقيا، وحسب تقرير المكتب الوطني للسكك الحديدية ONCF لسنة 2016، فقد اجتاز المشروع عدة مراحل نلخصها كما يلي:

- عقد شراكة بين المغرب وفرنسا على التعاون لإنجاز المشروع سنة 2007 .
- التصريح بالمنفعة العامة للمشروع سنة 2009.
- التوقيع على اتفاقيات التمويل سنة 2010.
- إطلاق الأشغال رسميا سنة 2011.
- التوقيع على إنشاء معهد للتكوين في السكك الحديدية الخفيفة بالشراكة مع فرنسا، مع التفاهم على إنشاء مذكرة خاصة بصيانة القطارات فائقة السرعة.
- وصول أول قطار فائق السرعة إلى المغرب سنة 2015 مع تدشين ورش الصيانة من طرف الملك محمد السادس.
- إطلاق أشغال بناء المحطة الجديدة للقطار فائق السرعة الرابط بين الرباط وأكدال في سنة 2016.
- القيام بتجارب القطارات السريعة على الخطوط التي جهزت سنة 2016."[2]"

كما تطمح المغرب بحلول عام 2022 إلى توسيع شبكة خطوط الترام وتعزيز النقل السريع من خلال الاستثمار في حافلات النقل السريع من نوع BRT، وحاولنا تلخيص أهم ما قدمت المغرب في النقل المستدام من خلال الجدول التالي:

[1] - Marco. R,Saad .H,op,cit .

[2] - Office National Des Chemins De Fer Espace Voyageurs,op,cit.

الجدول رقم(III-3): مشاريع البنى التحتية في المغرب

نوع المشروع	سنة الاستغلال	الطول(كلم)	نوع الشبكة والتكنولوجيا المستخدمة
الطرق السريعة	2016-2015	184.6	الطرق السريعة
خط الترام في الدار البيضاء	2018	17	الترام
النقل السريع لخطوط الترام والحافلات في الدار البيضاء	2022	80	حافلة من نوع BRT وخط الترام
خط الترام الرابط بين الرباط-سلا	2018	2.3	خط الترام
حافلة أغادير	2022	16	حافلة من نوع BRT
حافلة مراكش	قيد الدراسة	10	حافلة من نوع BRT

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على المرجع التالي:.Mena Transport (2016), op, cit, p.08

III- 3-1- 3 - خطوط النقل بالسكك الحديدية الخفيفة في الجزائر:

قامت الجزائر بعد الاستقلال بتأميم شبكة قطاع النقل من خلال دمج خطوط الترام الجزائرية(TA)"[1]"، وشركة السكك الحديدية (CFRA)"[2]" المعروفة حاليا باسم مؤسسة النقل الحضري وشبه الحضري(ETUSA)" [3]"، وحتى عام 1987 كانت شركات النقل العام تقدم خدمات النقل الحضري تقريبا في جميع ضواحي المدن، وكانت خاضعة لسيطرة السلطات المحلية"[4]."

وعلى الرغم من ظهور شركات خاصة للنقل ، فلا تزال الجزائر بحاجة ماسة إلى وسائل نقل عامة نظرا لمساحتها الكبرى، والتي تبلغ 2.381.741 كم^2 وهي أكبر دولة في إفريقيا وعاشر دولة في العالم من حيث المساحة. وعلى هذا الأساس، يجب أن تستثمر في قطاع النقل السريع لربط ولايات الجنوب بالشرق والغرب نظرا للمساحة الكبرى. ولسنوات عديدة كانت شبكات الطرق الحضارية في الجزائر العاصمة تفتقر للصيانة وتعاني من نقص في الاستثمار، لكن خلال السنوات القليلة الماضية قامت الجزائر بتجديد البنى التحتية الحضارية، ومن أهم مشاريع البنى التحتية التي أنجزت في الجزائر مترو الجزائر.

[1] - **TA** :Tramway 'Alger

[2] - **CFRA** : Chemin De Fer Sur Routes D'algerie.

[3] - **Etusa** :Entreprise De Transport Urbain Et Suburbain D'alger : L'etusa, Leader Du Transport Public De Voyageurs En Modes Urbain Et Suburbain Dans La Wilaya D'alger, Assure Chaque Jour Les Déplacements De Millions De Personnes. Http://Www.Etusa.Dz/Etusa/?P=641,Consulte Le 23/012019.

[4] - Overview of Public Transport in Middle-East and North Africa (2007),op,cit,p.14.

1- مترو الجزائر:

مشروع مترو الجزائر هو الأول مغاربيا والثاني إفريقيا بعد مترو القاهرة، وقد بدأ تشغيل القطار في01 نوفمبر سنة 2011 تخليدا للذكرى 57 من اندلاع الثورة التحريرية، ويعود تاريخه إلى عهد الرئيس الراحل هواري بومدين سنة 1970، وخطط لمترو الجزائر لمواجهة الكثافة السكانية بالولاية وتلبية الطلب المتزايد على وسائل النقل العام،لكن تأخر تنفيذ المشروع حتى سنة 2003 في عهد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة نظرا للظروف الصعبة التي عاشتها البلاد بسبب الإرهاب وانخفاض أسعار البترول في ثمانينيات القرن الماضي"[1]."

ساهم مترو الجزائر كما ونوعا في ترقية النقل الحضري لأن الدراسات التصميمية والهندسية استطاعت تحديد المسار الأكثر كثافة والذي حدد من البريد المركزي إلى حي البدر في المرحلة الأولى من الخط، والخط الأول يوجد كليا تحت الأرض ما عدا محطة حي البدر التي تقع على السطح. ويبلغ طول الخط 9.5 كلم مرورا بـ 10 محطات مع استيعاب حوالي 21000 مسافر في الساعة، كما أن كل امتدادات المترو مجهزة بمصاعد لذوي الاحتياجات المحدودة والخاصة "[2]"، والشكل التالي يوضح المسار الذي يمر به مترو الجزائر:

الشكل رقم(III-5): مسار خطوط مترو الجزائر

Source : J.De Ona & Al,op,cit,p.638.

- وفي سنة ،2003 وبعد إعادة بعث مترو الجزائر من طرف الرئيس عبد العزيز بوتفليقة،ارتفعت وتيرة إنجاز الخط الأول مع الشروع في تنفيذ المرحلة الثانية التي تشمل مقطع الحامة حي البدر، وتكفل" المجمع الجزائري الألماني" (GAMA)بالمرحلة الثانية من المشروع. لكن في سنة 2006 تحول إنجاز المشروع كليا إلى مجمع "سيمينس-فينسي-كاف". ورغم كل العراقيل التي عرفها المشروع فقد أصبح اليوم حقيقة ملموسة، وفيما يلي ملخص أهم المراحل التي مر بها "[3]":

[1] -J.De Ona & Al(2013), The Metro In Algiers :User Profile And Quality Of Service, Working Paper, The Built Environmen ,Vol 130,P.637. Https://Www.Witpress.Com/,Consulte Le 23/01/2019.

[2] -Entreprise Metro D'alger , Http://Www.Metroalger-Dz.Com/Ar/, Consulte Le 01/03/2019.

[3] - Overview of Public Transport in Middle-East and North Africa (2007),p.16.

- المرحلة الأولى:

يمتد الخط الأول من البريد المركزي إلى حي البدر على طول 9.5 كلم مرورا بـ 10 محطات.

-المرحلة الثانية:

قام الوزير السابق عبد المالك سلال في2015/07/04 بتدشين الخط الثاني الرابط بين حي البدر والحراش وسط المدينة ، ودخل هذا الخط حيز الاستغلال يوم 2015/07/05 وبلغ طوله 04 كلم مرورا بـ 04 محطات، ومنذ دخول هذا الخط حيز الخدمة ارتفع تردد عدد المسافرين بنسبة 40٪.

- المرحلة الثالثة:

بعد دخول محطتي "علي بومنجل" و"جسر قسنطينة" حيز الخدمة ارتفع عدد المحطات من 10 إلى 19 محطة على طول 18.2 كلم، وتم تشغيل الامتدادين الرابطين بين البريد المركزي نحو ساحة الشهداء وحي البدر نحو عين النعجة على ثلاث محطات:

- المحطة الأولى:

محطة ساحة الشهداء-عين النعجة دشنت من طرف الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في 2018/04/09.

- المحطة الثانية:

أول محطة تدخل حيز الاستغلال محطة الورشات تمتد من حي البدر إلى عين النعجة، دشنت من طرف وزير الأشغال العمومية عبد الغني زعلان في 2018/09/06.

-المحطة الثالثة:

محطة "علي بومنجل" من البريد المركزي نحو ساحة الشهداء ومحطة "جسر قسنطينة" من حي البدر نحو عين النعجة، دشنت في 2018/11/13 ويبلغ طول السكة 3.6 كلم تخدم بلديات باش جراح وجسر قسنطينة،ويبلغ طول السكة من البريد نحو ساحة الشهداء 1.7 كلم ويخدم بلدية الجزائر الوسطى.

- خطوط الترام في الجزائر:

عرفت الجزائر تحولا حقيقيا في قطاع النقل بخطوط الترام خلال الثماني السنوات الماضية، حيث تم إنجاز خطوط الترام في 05 ولايات، وهي: وهران، سطيف، سيدي بلعباس، قسنطينة، ورقلة، ومشروع آخر لخط الترام قيد الانجاز في مدينة مستغانم، ومشاريع قيد الدراسة في ولايات أخرى. وقد حاولنا من خلال هذا الجزء تلخيص هذه المشاريع من خلال ما يلي "[1]":

- خط الترام في ولاية وهران:

أول ولاية تستفيد من خط الترام في الجزائر هي ولاية وهران على طول 18.7 كلم مرورا بـ 32 محطة، ويربط" السانيا "بـ" حي سيدي معروف"، ويخدم بالأخص جامعة وهران ومفترق طرق العيادات الثلاث، وأشغال الإنجاز كانت من طرف مؤسسة مترو الجزائر (EMA)"[2]".

- خط الترام في ولاية قسنطينة:

سهل خط الترام بولاية قسنطينة الحركية مع ضمان صورة حيوية وعصرية للولاية، وبلغ طول السكة 8.1 كلم مرورا ب 10 محطات، ودخل حيز الخدمة في يوم 2013/07/04.

- خط الترام في ولاية سطيف:

سطيف هي عاصمة الهضاب العليا وثاني ولاية في شرق الجزائر استفادت من خط الترام بعد ولاية وهران، ودخل حيز الخدمة يوم 2018/05/08، بلغ طول السكة 15.2 كلم مرورا بـ 26 محطة لخدمة المرافق الاجتماعية والاقتصادية بالولاية، وقد بلغت سرعته 20.3 كلم/ساعة مع استغلال 26 قاطرة بطول 44 م ويتسع لحوالي 414 مسافرا في اليوم.

- خط الترام في ولاية سيدي بلعباس:

ثاني ولاية في الغرب الجزائري تستفيد من خط الترام هي ولاية سيدي بلعباس، حيث وضع حيز الخدمة يوم 2017/07/25 بطول 14.26 كلم و 22 محطة، وبسرعة تقدر بـ/20 كلم/ساعة و 34 قاطرة لنقل ما يقارب 60.000 مسافر يوميا.

---

[1] - Entreprise Metro D'alger, op.cit.

[2]- **EMA** : Entreprise Metro D'alger : L'Entreprise Métro d'Alger par abréviation EMA fut créée en 1984, en qualité de maître d'ouvrage délégué du Ministère des transports, pour assurer les études, la réalisation et l'exploitation d'un réseau de chemin de fer urbain souterrain et en surface de transports de voyageurs, dit Métro d'Alger. http://www.metroalger-dz.com/fr/. consulte le 25/03/2019.

- **خط الترام في ولاية ورقلة:**

أول ولاية في جنوب الجزائر تستقبل خط الترام الذي وضع حيز الخدمة في 2018/03/20، ويمتد على طول 9.6 كلم مرورا بـ 16 محطة، وقدرت سرعته 20.6 كلم/ساعة.

-خط الترام في ولاية مستغانم:

انطلقت أشغال إنجاز مشروع خط الترام في ولاية مستغانم يوم 2013/09/17 لتكون ثالث ولاية في الغرب الجزائري تستقبل خط الترام، وأسندت مهمة إنجازه إلى مكتب الدراسات التركي"YUKSEL PROJE " الذي حدد المسار الأكثر كثافة بالولاية، والذي يمتد من الشمال بخروبة بالقرب من جامعة عبد الحميد ابن باديس إلى الجنوب باتجاه حي صلامندر حتى نهاية الخط بالقرب من ثانوية أوكراف محمد على طول 14.2 كلم مرورا ب 24 محطة. بعدها تم تحويل صفقة المشروع إلى المجمع الإسباني الفرنسي "CORSAN ISOLUX"، لكن سرعان ما انسحبت هذه الشركة من استكمال مشروع الترام، فتوقفت الأشغال لمدة سبعة أشهر، وعليه أعلن وزير الأشغال العمومية بعث المشروع من جديد ومنح الصفقة للمجمع الوطني كوسيدار، وحاليا أصبح يتحكم في المشروع بفعالية[1]. أما بخصوص المشاريع قيد الدراسة فتطمح الجزائر إلى توسيع خطوط المترو في الجزائر العاصمة مع إنجاز مشاريع أخرى لخطوط الترام في ولايات الجنوب و الشرق وفيما يلي جدول يلخص أهم هذه المشاريع:

[1] - Entreprise Metro D'alger, op.cit.

الجدول رقم(III-4): مشاريع البنى التحتية قيد الدراسة في الجزائر

الولاية	نوع المشروع	الطول	نوع النقل
عنابة	الترام	21.8	LRT
باتنة	الترام	15	LRT
وهران	الترام	29.7	LRT
بشار	الترام	13	LRT
بجاية	الترام	9.7	LRT
البليدة	الترام	11	LRT
تلمسان	الترام	21.5	LRT
تيزي وزو	تلفريك	5.5	LRT
الجزائر العاصمة	تلفريك	2	LRT
قسنطينة	تلفريك	6	LRT
الجزائر العاصمة	توسيع خط المترو	37	مترو
وهران	خط المترو	19.7	مترو

المصدر:من إعداد الطالبة من خلال تجميع بيانات الموقع الرسمي لمؤسسة مترو الجزائر

III- 3-2- البنى التحتية للمطارات في منطقة المينا:

يرتبط الإنفاق على البنى التحتية ارتباطا وثيقا بالتغيرات الديمغرافية، فارتفاع الكثافة السكانية سيؤدي حتما إلى تزايد الحاجة المستقبلية لحكومات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بإنشاء بنية تحتية تتناسب والنمو السكاني، كما أن ظهور عدد أكبر من المسافرين في هذه المنطقة وزيادة الرحلات داخليا وخارجيا مع التدفق المستمر للعمالة الأجنبية سيزيد من العدد الإجمالي للمسافرين بهدف الاستثمار أو السياحة، مما يفرض ضغوطا على الدول لتوسيع مطاراتها أو إنشاء مطارات جديدة خاصة وأن المنطقة تضم أكبر نسبة للشباب في العالم، ويتميز هذا الجيل بكفاءة عالية في استخدام التكنولوجيا وفي تواصله المستمر مع مواقع التواصل الاجتماعي، مما سيدفعه إلى الانفتاح نحو العالم الخارجي .

شهدت منطقة المينا ارتفاعا كبيرا لعدد السياح الوافدين الذي وصل عددهم إلى 80 مليون سائح في عام 2017، وهو أعلى معدل منذ أحداث الربيع العربي سنة 2011 . ففي الشرق الأوسط، بلغ إجمالي السياح 58 مليون مقارنة بـ 21 مليون في شمال إفريقيا، وعليه سجلت شركات الطيران في الشرق الأوسط زيادة بنسبة 7٪ في حركة الركاب الدولية خلال عام 2017 مقارنة بسنة 2016، وقد أثرت العوامل السياسية على أرباح الشركات في المنطقة، فقد كان لإغلاق المجال الجوي بين قطر والبلدان المجاورة بسبب العلاقات الدبلوماسية تأثير سلبي على حركة النقل داخل بعض دول منطقة الشرق الأوسط، مما أدى إلى انعكاسات غير مباشرة على شركات الطيران لاسيما الخطوط الجوية القطرية. وقد أسهمت عدة عوامل في ارتفاع عدد الوافدين إلى المنطقة نذكر منها ما يلي"[1]":

[1] - **اتجاهات السياحة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا(2018)**،تقرير لجنة منظمة السياحة العالمية للشرق الأوسط،الاجتماع الرابع والأربعون،شرم الشيخ،مصر،ص.ص:. 1-2.وللمزيد من التفاصيل انظر المرجع:http://cf.cdn.unwto.org/sites/all/

- ثبات الانتعاش الاقتصادي العالمي مما انعكس بشكل إيجابي من خلال النمو المستمر في عدة دول، أهمها الإمارات العربية المتحدة وعمان، و استقرار الأوضاع الاقتصادية والأمنية في مصر وتونس.

-ارتفاع عدد السياح الصينيين الوافدين إلى المنطقة نظرا للتقدم السريع الذي سجلته الصين باعتبارها أكبر سوق مصدر في العالم حسب إحصائيات سنة 2017، كما ساعد تسهيل الحصول على التأشيرات للمواطنين الصينيين في زيادة عدد الوافدين في كل من الإمارات وتونس والمغرب.

-الجهود المتضافرة من قبل العديد من دول المنطقة بهدف تطوير البنى التحتية للمطارت والتركيز على إقامة فنادق بمعايير دولية لجذب السياح وتنويع المنتجات السياحية والاستثمار أكثر في التكنولوجيا وكذا الموارد البشرية [1].

وحسب الإحصائيات الأخيرة لسنة 2018، فإنه من المتوقع أن يرتفع الإنفاق على البنى التحتية للمطارات من 5410 مليار دولار سنة 2015 إلى 8630 مليار دولار بحلول عام 2025.

الشكل رقم(III-6): الإنفاق على البنى التحتية للمطارات في منطقة المينا (مليار دولار)

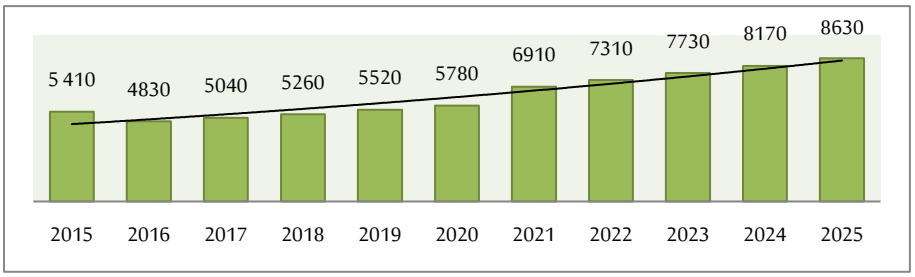

المصدر:من إعداد الطالبة اعتمادا على إحصائيات الموقع التالي :https://www.statista.com ،تاريخ الاطلاع يوم:2019/04/05.

III- 3-2- 1- البنى التحتية للمطارات في دول مجلس التعاون الخليجي؛

يتطلب استدامة النمو الاقتصادي على المدى الطويل تنويع المداخيل، لذا شرعت دول مجلس التعاون الخليجي في استحداث الأنشطة الاقتصادية، وفي التوجه إلى الاستثمار في القطاعات غير النفطية، وبحلول عام 2030 سيصبح لدى هذه الدول قاعدة صناعية في مجالات عدة، من بينها صناعة البتروكيمويات والأسمدة والبلاستيك والمواد الصيدلانية والألمنيوم وصناعة السيارات، بالإضافة إلى تقديم خدمات متطورة في التعليم والصحة والسياحة والخدمات المصرفية.

كما سوف تتجه دول مجلس التعاون الخليجي إلى التجارة والاستثمار مع الاقتصادات الناشئة أمثال الصين والهند، لهذا تعمل حاليا على تطوير المنطقة لتكون قاعدة أعمال قوية ومنافسة، وتطمح إلى توسيع تعاملاتها التجارية مع إفريقيا وجنوب آسيا. وكل هذه التغيرات تؤثر على تدفق المسافرين في شكل ثنائي الاتجاه بهدف الاستثمار والتجارة، فقد سبق لدولة الإمارات العربية المتحدة ودولة قطر تقديم عروض مميزة لوجهات السفر، ومازلت دول الخليج ترسم خططا مستقبلية بتأسيس بنية تحتية ضخمة تحسبا للزيادة المتوقعة لأعداد المسافرين.

[1]- اتجاهات السياحة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا،نفس المرجع السابق .

وقد شهدت دول الخليج نموا مطردا، بحيث شيدت مدنا جديدة واستثمرت مليارات الدولارات على شبكات الطرق والمطارات والفنادق. ففي السنوات الأخيرة وبفضل عائدات النفط، استطاعت دول المجلس ضمان استدامة مصادر التمويل بخصوص مشاريع البنى التحتية في كافة جوانبها، فقطر تطمح إلى أن تصبح وجهة رائدة في مجال الرياضة، وأبوظبي في المجال الثقافي، أما إمارة دبي –حاليا- فتتبنى رؤية طموحة لاستضافة 20 مليون زائر من مختلف أنحاء العالم بحلول عام 2020.

فتنويع المداخيل في المنطقة وضمان مصادر التمويل كلها عوامل ساهمت بطريقة غير مباشرة في ارتفاع حركة الركاب الدولية، لأن تنويع المداخيل يساهم في تحسين القدرة الشرائية للفرد، وبالتالي ارتفاع الدخل المخصص للاستهلاك وعليه يرتفع معدل الثروة بالبلاد ويصبح المواطن قادرا على إشباع حاجياته من مأكل وملبس ومشرب، وتخصيص جزء من الثروة أو الدخل بغرض السفر للسياحة أو لأغراض أخرى كزيارة الأقارب أو الاستثمار في مشروع ما"[1]" .

فالتنوع الاقتصادي كان له تأثير كبير على ارتفاع عدد المسافرين الوافدين إلى الإمارات العربية المتحدة قصد العمل، بحيث بلغت نسبتهم 25٪ ، وهذا ما يؤكد قوة اقتصاد الإمارات. فالطلب على الأعمال التجارية في منطقة الخليج بصفة عامة في تزايد مستمر، كما أن منطقة الخليج يوجد بها أعلى معدلات الهجرة في العالم، حيث بلغت نسبة الهجرة في قطر 27 لكل ألف، أما البحرين فـ 14 لكل ألف، وفي الإمارات 15 لكل ألف.

تمتلك دول المجلس كل المقومات لتصبح مركزا إقليميا هاما لقربها من أسواق جنوب شرق آسيا وإفريقيا وللبنية التحتية عالية الجودة، فحسب تقرير "زاوية"، تتوفر حاليا في دول مجلس التعاون الخليجي مشاريع للبنية التحتية بقيمة 804.9 مليار دولار في مرحلة التنفيذ، وفي قطاع الطيران ومع ارتفاع حركة المسافرين في ست شركات الطيران في دول المنطقة، فقد استثمرت دول مجلس التعاون الخليجي 90 مليار دولار لتطوير المطارات، بما فيها المطارات الدولية والمحلية والعسكرية.

وقد استثمرت الإمارات وحدها ما يزيد عن 22 مليار دولار في صناعة الطيران، كما تطمح دول المجلس لاستيعاب 450 مليون راكب بحلول عام 2020، ومن المتوقع أن تصل القدرة الاستيعابية السنوية إلى 290 مليون راكب في كل من مطارات الدوحة وأبو ظبي، بينما ستصل في الإمارات والخطوط الجوية القطرية إلى أكثر من 200 مليون راكب بحلول عام 2020 . وبما أن إمارة دبي تتميز بمطارات تليق بالمعايير الدولية، فقد حاولنا في هذا الجزء حوصلة أهم مطارات الإمارة من خلال إبراز نقاط القوة التي تتمتع بها مطارات الإمارات العربية المتحدة التي مكنتها من بلوغ المرتبة الأولى إقليميا ومراتب متقدمة عالميا من ناحية جودة المطارات وارتفاع حركة الركاب الدولية"[2]."

---

[1] - **رسم المعالم المستقبلية لقطاع السفر في دول مجلس التعاون الخليجي**،تقرير أماديوس تم إعداده من طرف فروست آند سولفيان وإنسايتس الشرق الأوسط،ص.ص:32-33.

[2] ـنفس المرجع السابق،ص.38.

III- 3-2- 1-1- مطارات دولة الإمارات العربية المتحدة:

برزت دولة الإمارات العربية المتحدة كدولة عالمية رائدة في مجال السياحة والتجارة، وهذا بفضل عوامل عدة من بينها الجهود المكثفة والمتواصلة للارتقاء بقطاع الطيران إلى أرقام قياسية، فقد حصلت الإمارات على المرتبة الأولى عالميا سنة 2014 من حيث قدرت مطاراتها على استيعاب أكبر عدد من الركاب في مختلف أنحاء العالم، متفوقة على مطار هيثرو بلندن، كما لعب قطاع الطيران دورا محوريا في النمو الاقتصادي لإمارة دبي، فحسب تقرير "أكسفورد للأبحاث العالمية " فقد ساهم طيران الإمارات ومطارات دبي في زيادة الدخل الإجمالي لسنة 2013 بقيمة 26.7 مليار دولار، أي ما يعادل 27٪ من إجمالي الناتج المحلي. كما أن البنى التحتية للمطارات ساهمت في توفير 416.500 وظيفة، وهي تشكل نسبة 21٪ من إجمالي الوظائف في إمارة دبي. وحاولنا تلخيص الآثار الاقتصادية لقطاع الطيران على اقتصاد إمارة دبي"[1] "وفق الشكل التالي:

الشكل رقم(III-7): الأثر الاقتصادي لقطاع الطيران المدني على إمارة دبي

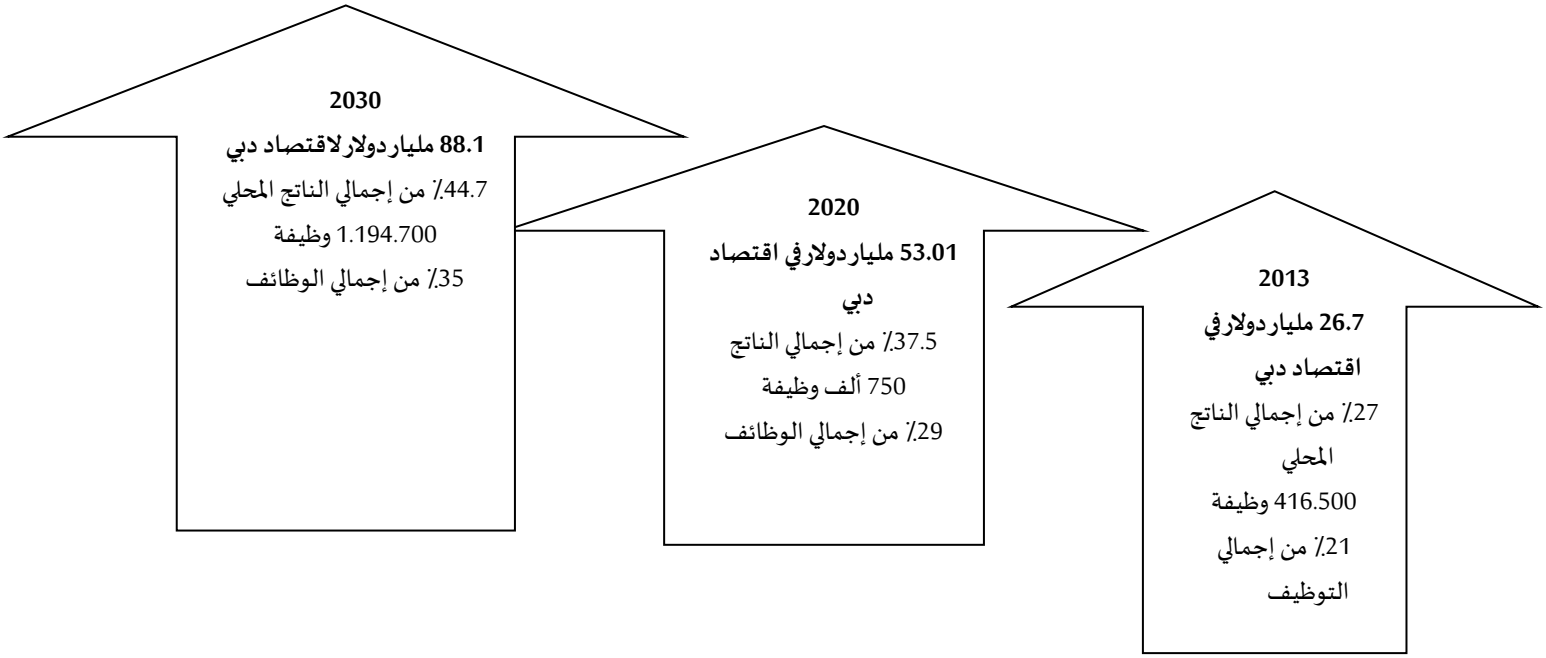

المصدر: مطارات دبي ،التقرير السنوي سنة **2014**،نفس المرجع السابق،ص.03.

- مطار دبي الدولي:

لتعزيز قطاع الطيران بإمارة دبي، فإنها تعمل حاليا على مراجعة إستراتيجياتها لمواكبة الطلب المتزايد للمسافرين، لأنه من المتوقع أن يصل عددهم إلى 118 مليون بحلول عام 2023، لذا يحتاج مطار دبي الدولي إلى وضع خطة محكمة تحسبا للزيادة في حركة الركاب الدولية، ومن أهم المعوقات التي واجهت مطار دبي

[1]- مطارات دبي ،**التقرير السنوي سنة 2014**،ص.02.المنشور على الموقع الإلكتروني: https://www.dubaiairports.ae/docs/ ،تاريخ الاطلاع يوم 2019/03/25.

الدولي عدم توفر المساحة الكافية لتوسيع المطار، وعليه تتعاون مطارات دبي مع شركائها لتعزيز خيارات الخدمة للمسافر بأحدث التكنولوجيا من خلال إنهاء إجراءات السفر قبل الوصول إلى المطار، والاعتماد على أنظمة جديدة أكثر تطورا للتحكم في إدارة الحركة الجوية، وسميت هذه الخطة بخطة "DXB PLUS" التي تعمل على تحسين جودة خدمة العملاء لاستيعاب قدر كافٍ من الركاب دون إضافة أي بنية تحتية جديدة"[1]".

وقد رفع مؤخرا مطار دبي الدولي طاقته الاستيعابية من 75 مليون إلى 90 مليون مسافر بافتتاحه لمبنى "الكونكرس دي" في 2016/04/24، وقد بلغ إجمالي الاستثمار في هذا المبنى 1.2 مليار دولار لرفع الطاقة الاستيعابية لـ 60 شركة طيران تسير 350 رحلة يوميا إلى 94 وجهة نحو العالم، ويحتوي مبنى "الكونكرس دي " على باقة متنوعة من المقاهي والمطاعم وتم الإشهار لعدد من العلامات التجارية العالمية للمرة الأولى في دبي وفي المنطقة، بالإضافة إلى وجود مساحات واسعة للجلوس. كما يسمح المطار بممارسة تجارة التجزئة من خلال تخصيص مساحة قدرها 700 م^2 ، وعليه ارتفعت المساحة الإجمالية بغرض التجارة بالتجزئة في مطار دبي الدولي إلى 33000م^2."[2]"

- مطار آل مكتوم الدولي:

تم أنشئ مطار آل مكتوم الدولي في إمارة دبي بالقرب من منطقة جبل علي تحسبا لمواجهة النمو السريع لحركة الركاب ولتخفيف الضغط على مطار دبي الدولي، وافتُتح في شهر أكتوبر سنة 2013، وستصل طاقته الاستيعابية إلى ما يفوق 240 مليون مسافر سنويا و 16 مليون طن من الشحن، ليصبح في المستقبل القريب أكبر مطار في العالم لهذا سطر حاكم إمارة دبي مشروعا يقدر بـ 32 مليار دولار في سبتمبر 2014 للأشغال المتعلقة بتوسيع المطار.

وستتم عمليات تطوير مطار آل مكتوم الدولي لبلوغ المرتبة الأولى عالميا لأكبر مطار في العالم عبر مراحل مختلفة، تشمل المرحلة الأولى من المشروع تشييد مبنيين بعيدين بطاقة استيعابية إجمالية قدرها مليون مسافر لتستوعب 2000 طائرة، ومن المتوقع أن يستغرق استكمال المشروع ثمانية أعوام، ولدى إنجازه بالكامل سيكون قادرا على استقبال 200 مليون مسافر، ويضم خمسة مدارج تغطي مساحة 56 كلم^2 ،ومرافق شحن قادرة على مناولة 16 مليون طنٍ سنويا، وقد حقق أداء متميزا في عام 2015 بحيث صنف ضمن أفضل 20 مطارا للشحن الدولي على مستوى العالم من حيث أحجام الشحن مسجلا 888.714 طن"[3]".

---

[1]-مطارات دبي ،**التقرير السنوي سنة 2015**،ص.ص:07-09.المنشور على الموقع الإلكتروني:http://dubaiairportsreview.com/ae/wp ،تاريخ الاطلاع يوم2019/03/25.

[2]- مطارات دبي ،التقرير السنوي سنة 2015،نفس المرجع السابق،ص.09.

[3]--نفس المرجع السابق،ص.11.

III- 3-2- 2- مطارات الجزائر:

تشرف مؤسسة تسيير مصالح ومنشآت مطارات الجزائر(EGSA)على كافة الأشغال للمطارات الدولية والمحلية، وهي مؤسسة حكومية جزائرية تأسست بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 173-87 المؤرخ في 11 أوت 1987، وتدير حاليا أكثر من 25 مطارا دوليا ومحليا أهمها المطار الدولي هواري بومدين المتواجد بالجزائر العاصمة، وأهم ناقل وطني لقطاع الطيران شركة الخطوط الجوية الجزائرية التي تدير عملياتها الدولية من مركزها بمطار هواري بومدين نحو أكثر من 70 وجهة في 30 دولة عبر رحلات منتظمة إلى أوروبا وأمريكا الشمالية وإفريقيا والشرق الأوسط وآسيا"[1]".في سنة 2014، التزمت الحكومة بإنفاق مبلغ يقدر بـ 520 مليار دولار أمريكي على البنى التحتية للمطارات،كما تعهدت باستثمار 286 مليار دولار لصيانة البنى التحتية للاهتمام أكثر بالتنمية البشرية خصوصا في مجالي التعليم والصحة"[2]"،وفيما يلي تلخيص لبعض مطارات الجزائر.

الجدول رقم(III- 5):بعض مطارات الجزائر الدولية والمحلية

اسم المطار	الولاية	نوع المطار
كريم بلقاسم	حاسي مسعود	مطارات دولية
عبان رمضان	بجاية	
مطار تيسكا	جانت	
عين أمناس	عين أمناس	
حاج باي أخاموك	تمنراست	
مفدي زكرياء	غرداية	
هواري بومدين	الجزائر العاصمة	
أحمد بن بلة	وهران	
طفراوي	وهران	مطارات محلية
بوفاريك	البليدة	
عين البيضاء	ورقلة	
عبد الحميد	تيارت	
غريس	معسكر	
برج باجي مختار	برج باجي مختار	
فرحات عباس	جيجل	

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على بيانات وزارة الأشغال العمومية والنقل.

[1] -Etablissment De Gestion De Services Aéroportuaires D'alger, Http://Www.Egsa-Alger.Dz/, Consulte Le 28/03/2019.

2 -Africa Gearing Up,Overview For Transport Infrastructure In Algeria,p.23. Https://Www.Pwc.Co.Za, Consulte Le 30/03/2019.

خصصت الحكومة الجزائرية مبلغا ماليا قدره 30 مليار دينار جزائري لتطوير البنى التحتية للمطارات ما بين الفترة 2015-2019، وفي السنوات الأربعة عشرة الأخيرة، قدرت استثمارات البنى التحتية للمطارات بـ76 مليار دينار، وقد عملت مؤسسة تسيير مصالح ومنشآت مطارات الجزائر على توسيع أكثر من مطار دولي ومحلي من بينها مطار أحمد بن بلة بوهران"[1]".

أكدت المديرية العامة لشركة تسيير الخدمات والهياكل القاعدية للمطارات الجزائرية بوهران في شهر أفريل سنة 2018 على أنه من المفروض تسليم مشروع توسيع مدرج المطار في شهر جويلية 2018، وستسمح عملية التوسعة باستيعاب ما يقارب ثلاثة ملايين مسافر سنويا بعدما كانت الطاقة الاستيعابية لا تتعدى 800 ألف، وتتكفل شركة كوسيدار الجزائرية بكافة أعمال التوسعة بتكلفة مالية تقدر بـ 13 مليار دينار جزائري مع اعتماد نظام الألواح الشمسية مصدرا رئيسيا للإنارة والتبريد"[2]"، أما الدراسات الأخرى المدرجة في خطة توسيع وصيانة مطارات الجزائر فهي كاالتالي "[3]":

- توسيع مواقف السيارات في كل من مطار غرداية ووهران والجزائر العاصمة.
-دراسة لتوسيع مطار المسيلة.
-دراسة لتوسيع المدرج الثانوي في مطار ورقلة.
- ثلاثة مشاريع لحماية المنابر وصيانة المطارات في بجاية وجيجل وتبسة.
- استكمال مشروع مطار مستغانم بحيث استفادت مدينة مستغانم من مطار يتربع على مساحة 1500 متر لاستقبال الطائرات الصغيرة بتكلفة قدرت ب 100 مليون دينار جزائري، وتحملت ولاية مستغانم وعدة مؤسسات بنكية هذه الأعباء، وتم التركيز في المرحلة الأولى على إنجاز المنشأة الجوية على أن يتم التفاوض بعد ذلك مع شركات الطيران الوطنية على غرار الخطوط الجوية الجزائرية وطاسيلي للطيران وشركات أجنبية لتشغيل الخطوط الداخلية والدولية، وراهن المسؤولون بالولاية على تفعيل الطيران السياحي والرياضي من خلال ناد للطيران أعيد بعثه بعد سنة من الإهمال، وكان من المقرر أن يدخل المطار حيز الاستغلال سنة 2018 "[4]".

III- 3-3- البنى التحتية للموانئ البحرية في منطقة المينا:

عرف الأسطول التجاري لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تحسنا ملحوظا خلال الفترة (2011-2016) بمختلف أنواعه سواء ناقلات النفط والغاز أو سفن الحاويات، وبما أن النقل البحري يكتسب أهمية خاصة في

---

[1] -ع.أمال(2018)، **مقال صحفي بعنوان استلام مشروع مطار أحمد بن بلة الدولي بوهران جويلية المقبل**،جريدة الخبر،نشر يوم 04/21 على الموقع الإلكتروني:/http://elhiwardz.com/event/120861 ،تاريخ الاطلاع يوم 2019/04/30.

[2] - ع.أمال،نفس المرجع السابق.

[3] - Etablissment De Gestion De Services Aéroportuaires D'alger,Op,Cit

[4] - وكالة الأنباء الجزائرية، **مقال بعنوان دخول مدرج صيادة حيز الاستغلال في سنة 2018**، نشر يوم 2017/06/17 على الموقع الالكتروني: http://www.aps.dz/ar/regions/، تاريخ الاطلاع يوم 2019/04/01.

كل دول العام خاصة دول المينا نظرا للثروات الطبيعية الموجودة داخل المنطقة بما فيها الطاقة الأحفورية ، وعليه فقد عملت حكومات دول منطقة المينا على تطوير البنى التحتية للموانئ البحرية لتعزيز صادراتها البترولية وغير البترولية"[1]".

وفي الفترة ما بين(2009-2013)، ارتفع عدد حاويات الدول العربية من 23 مليون حاوية سعة 20 قدما إلى40 مليون حاوية، أي بمعدل نمو قدر ب 2.5٪ مع مساهمة كبيرة من دولة الإمارات العربية المتحدة، بحيث بلغ عدد الحاويات في الإمارات لوحدها 14.4 مليون حاوية سنة 2009، وارتفع العدد إلى 19.3 مليون حاوية سنة 2013، ثم تليها دولة مصر من 6.3 مليون حاوية عام 2009 إلى 7.1 مليون حاوية سنة 2013. ومن خلال ما سبق، ارتأينا أن نوضح التطور المتباين في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من حيث تعاملها مع حركة نقل البضائع في ميناء الحاويات من سنة 2009 حتى سنة 2013 "[2] "من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم(III-8):حركة نقل البضائع في ميناء الحاويات لدول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (مليون حاوية)

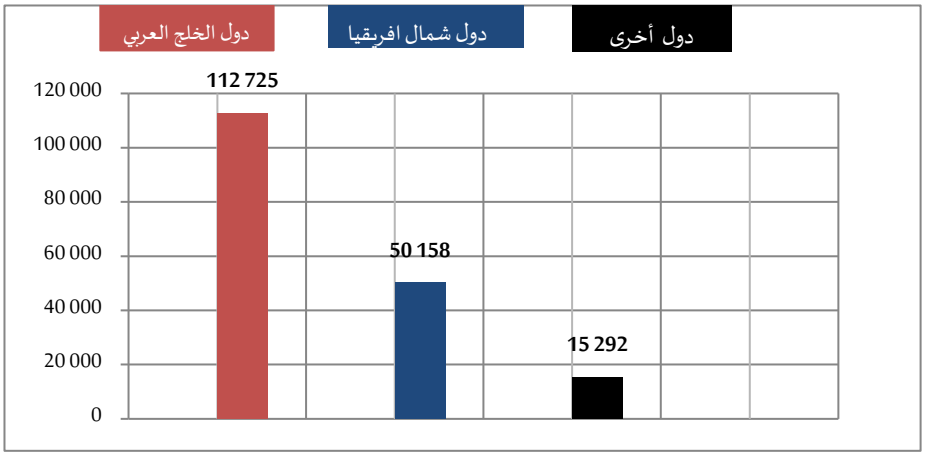

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على تجميع إحصائيات صندوق النقد العربي

يبين الشكل التالي عدد الحاويات التي تعاملت معها كل من دول الخليج العربي (الإمارات،البحرين،الكويت،عمان،قطر) ودول شمال إفريقيا (الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا، مصر) ودول أخرى من نفس المنطقة (اليمن، سوريا، لبنان، جيبوتي)، نلاحظ أن عدد حاويات دول الخليج العربي قد بلغت 112.725 مليون حاوية خلال الفترة (2009-2013)، وذلك أكبر بكثير من دول شمال إفريقيا التي وصلت إلى 50 مليون حاوية،

[1]-صندوق النقد العربي، **نظرة عامة حول التعاون العربي في مجال النقل البحري واللوجستيات**،ص.316.المنشورة على الموقع الالكتروني: https://www.amf.org.ae/s،تاريخ الاطلاع يوم 2019/04/05.

[2]- صندوق النقد العربي،نفس المرجع السابق،ص.318.

وعند التدقيق في حركة الحاويات لكل دولة، اكتشفنا أن الجزائر هي من أضعف البلدان بعد ليبيا في عدد الحاويات المنقولة على موانئها، فقد بلغت مليون حاوية فقط خلال نفس الفترة.

أما المغرب فقد شهدت تحسنا ملحوظ في حركة موانئها من خلال تعاملها مع 9 ملايين حاوية، والأمر الذي شد انتباهنا هو أن الدول (سوريا واليمن) التي دمرت معظم بناها التحتية الاجتماعية والاقتصادية بسبب الحروب الأهلية جاءت في مراتب أحسن من الدول المغاربية (الجزائر وتونس) من حيث عدد الحاويات المنقولة على موانئها، فسوريا واليمن تعاملتا مع 3 ملايين حاوية مقارنة بتونس 2 مليون حاوية، والجزائر مليون حاوية. وحسب تقرير مجلس الشحن الدولي لموانئ الحاويات 50 الأكثر ازدحاما في العالم لعام 2016، فقد كان لبعض دول منطقة المينا نصيب من هذا التصنيف، أولها: ميناء جبل علي بدولة الإمارات في المرتبة التاسعة عالميا، وميناء خورفكان في المرتبة 37، أما ميناء جدة بالسعودية فاحتل المرتبة 40 ، وميناء صلالة العماني المرتبة 46، أما ميناء بور سعيد بمصر فجاء في المرتبة الخمسين"[1]."

وفي تقرير آخر لشركة لويدز الصادر في سنة 2018 لأكثر الموانئ النشطة في العالم، حافظ ميناء جبل علي الإماراتي على مكانته التاسعة عالميا، حيث تم مناولة 15 مليون حاوية حجم 20 قدما بمعدل نمو 4٪ مقارنة بسنة 2017 ، كما تقدم كل من ميناء جدة إلى المرتبة 36 ، وصلالة إلى المرتبة 39 ، وميناء طنجة في المرتبة 46، وتراجع ميناء خورفكان إلى المرتبة 78 ، وكذلك ميناء بور سعيد إلى المرتبة 56 .

ووفقا لهذه التقارير يتضح التنافس الكبير بين موانئ الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ونطمح في المستقبل القريب أن تصل موانئنا العربية إلى ما وصلت إليه الصين التي مازالت تهيمن على قطاع التجارة العالمية بحصول موانئها على المراكز الأولى عالميا، فقد سيطرت 10 موانئ صينية على موانئ الحاويات الأكثر ازدحاما في العالم،يأتي في مقدمتها ميناء شنغهاي الذي تعامل مع 40 مليون حاوية حجم 20 قدما لعام 2017 بارتفاع قدر ب 8.3٪ عن سنة 2016"[2]"

إن الموقع الجغرافي والثروات الطبيعية أصبحا غير كافيين للارتقاء بركب الدول المتقدمة، فرغم التحسن الذي وصلت إليه بعض دول منطقة المينا كمصر والمغرب والسعودية، فإنها ما زالت بعيدة كل البعد عن ما تم التوصل إليه في دول آسيوية مثل الصين وبعض الدول الأوروبية، وقد أشار خبراء المؤسسات الدولية إلى أنه يوجد عدة عوامل تعيق دول منطقة المينا لتعزيز حصتها في التجارة الدولية أهمها المعوقات الاقتصادية، ونذكرها كما يلي"[3]":

---

[1]- وضاح ألطه(2018)،مقال صحفي تحت **عنوان هل ستؤثر تغيرات التجارة الدولية الجيوسياسية على موانئ الإمارات**،جريدة العين الإخبارية،نشر يوم 2018/10/03 على الموقع الإلكتروني التالي:https://al-ain.com/article ، تاريخ الاطلاع يوم2019/04/26.

[2]-نفس المرجع السابق.

[3]- صندوق النقد العربي،نفس المرجع السابق،ص.ص:320-323.

-ضعف الخدمات اللوجستية:

نجاح صناعة اللوجستيات في أي دولة في العالم يتوقف على توافر بنية تحتية متكاملة في المقام الأول، بالإضافة إلى محددات ثانوية أخرى تؤثر على قطاع اللوجستيك مثل رأس المال البشري والنظام التشريعي والاستثماري، و بالإضافة إلى الموقع الإستراتيجي المساعد على إقامة خطوط الملاحة .

-ضعف آليات التمويل :

عزوف القطاع الخاص عن مشاركة القطاع العام في مشاريع البنى التحتية للموانئ البحرية هو من أبرز المعوقات التي تواجهها دول المينا بسبب بيروقراطية البنوك التي تفرض قيودا على المستثمرين من خلال عدم تقديم تسهيلات تخص الموافقة على القروض البنكية، لأن هذا النوع من الاستثمارات يصنف ضمن الاستثمارات عالية المخاطر وطويلة الأجل ،وغالبا ما لا تنتج عنها أرباح ناهيك عن الكوارث الطبيعية كالزلازل والبراكين القادرة على تدمير المشروع في ثواني.

III- 3-3- 1- موانئ الخليج العربي والأزمات السياسية:

تؤثر الموانئ البحرية على موازين القوى السياسية والاقتصادية نظرا لاستحواذها على 60٪ من حركة البضائع، مما يجعلها محركا رئيسيا في نشاط الحركة التجارية، ومع الأحداث المتنامية التي وقعت على الساحة السياسية والاقتصادية داخل قطاع البنى التحتية للموانئ البحرية بسبب المنافسة الإقليمية، توجهت بعض دول الخليج العربي إلى افتتاح العديد من الموانئ الجديدة وتوسيع البعض منها مع إنشاء خطوط ملاحة جديدة مع دول مختلفة للهيمنة على التجارة الدولية، وعليه أصبحت الموانئ البحرية محورا رئيسيا في الصراعات الدولية يصعب الخروج منها، لأن الكل يسعى إلى الحصول على المكاسب السياسية والاقتصادية"[1]". ومن خلال ما ذكر في هذه الفقرة سنتطرق إلى التذكير بأهم الموانئ الخليجية التي كانت محور اختلاف بين دول الخليج، أهمها ميناء مبارك الكبير بالكويت وميناء حمد الدولي بقطر وأخيرا موانئ دبي العالمية.

III- 3-3- 1- 1- ميناء مبارك الكبير بالكويت:

طرحت الكويت مشروع ميناء مبارك الكبير عام 2011 على أن يتم إنشاؤه شمال كويت بجزيرة بوبيان عبر مراحل مختلفة، تم الانتهاء من إنجاز المرحلة الأولى من المشروع بنجاح سنة 2015، وعزمت الكويت على أن يكون هذا المشروع واحدا من أكبر مشاريع البنى التحتية للموانئ البحرية في الخليج العربي مع طاقة استيعابية تقدر بـ 800

[1] -أحمد بن عبد الله(2017)،**بوابة قطر على العالم**،ورقة بحثية،مجلة الجمارك الصادرة عن الهيئة العامة للجمارك،العدد 11،قطر،ص.05.

ألف حاوية سنويا، مما سيساعده على أن يكون مركزا هاما ورئيسيا للنقل الإقليمي، وقدر إجمالي تكلفة المشروع بـ 990 مليون دينار كويتي، ومن المقرر تدشينه سنة 2019 مع خلق 750 وظيفة"[1]".

وقد تسبب ميناء مبارك الكبير في حدوث أزمة سياسية بين العراق والكويت، على اعتبار أن هذا الميناء سيقلل من أهمية الموانئ العراقية، ويقيد الملاحة بحصول الكويت على الحصة الأكبر من التبادلات التجارية بينها وبين آسيا وأوروبا، مع العلم أن العراق كانت هي السباقة في طرح مشروع ميناء الفاو الكبير لتوسيع مبادلاتها التجارية مع دول آسيوية وأوروبية لإنتاج 10 ملايين برميل من النفط يوميا خلال العشر سنوات المقبلة وبعد عام فقط من طرح المشروع شرعت الكويت في إنجاز ميناء مبارك بالقرب من السواحل العراقية بديلا اقتصاديا عن الموارد النفطية، مما يجعل ميناء الفاو العراقي بلا قيمة، وخلق صعوبات وتحديات أمام العراق، خصوصا بعد تخطيطها لزيادة قدرتها الاقتصادية بنسبة 45٪ على القيمة الاقتصادية التي تنتجها الموانئ العراقية، وازداد الأمر تعقيدا بعد قرار الكويت بغلق القناة البحرية المؤدية إلى ميناء أم القصر العراقي من خلال بناء أكبر ساتر إسمنتي محاط بالركائز الفولاذية، ويعتبر ميناء أم القصر أهم الموانئ العراقية، بحيث تعتمد العراق عليه بشكل مباشر في عملية استيراد السلع الغذائية بمختلف أنواعها"[2]".

كما أن ميناء مبارك الكبير يمتد على مساحة 500 كلم بينما سينحصر ميناء الفاو العراقي في 50 كلم، فإنشاء مثل هذا الميناء الكويتي حسب تصريحات الخبراء الاقتصاديين في العراق يعني موت الموانئ العراقية، وحذر البعض من أن هذا الميناء قد يسبب أزمة سياسية جديدة بين البلدين، لأن الكويت حسب رأيهم لم تحترم الاتفاقيات الدولية في إنشاء ميناء مبارك، لأنه يقطع كمية كبيرة من المياه عن ميناء أم القصر مما يؤدي إلى انخفاض منسوب المياه بالميناء فيضطر ميناء أم القصر إلى التعامل مع سفن الحاويات من الحجم الصغير التي يقل غاطسها عن 10 أمتار"[3]". وقد يسبب حالة خنق حقيقة لخطوط الملاحة في الخليج العربي، لكن على الرغم من جميع الانتقادات الموجهة لمشروع مبارك الكبير، فلا يمكن إنكار طموحات الدولة وجهودها المتزايدة في أن تصبح في المستقبل القريب مركزا مهما في النشاط الاقتصادي الإقليمي في قطاع تجارة الترانزيت.

III- 3-3- 1- 2- ميناء حمد الدولي بقطر:

شهدت قطر في سنة 2017 افتتاحا لأهم ميناء على مستوى البلاد ليصبح بوابة قطر نحو العالم بسبب الإمكانيات الضخمة التي يتميز بها الميناء من تكنولوجيا عالية وأنظمة جديدة، الأمر الذي عزز من قدرته اللوجستية. ومن المتوقع أن يكون ميناء حمد الدولي أهم منفذ داعم لتحقيق التنوع الاقتصادي وتحسين القدرة التنافسية لدولة قطر في منطقة الشرق الأوسط، خصوصا بعدما سببه الحصار من غلق المنفذ البري الحيوي

---

[1]-عامر محسن.ع(2012)،**ميناء مبارك والأمن في الخليج العربي**،ورقة بحثية،مجلة كلية التربية الأساسية،العدد75 ،المجلد 18،الجامعة المستنصرية،العراق،ص.285.

[2] -محمد راضي.ج(2013)،**الآثار الاقتصادية لإنشاء ميناء مبارك الكويتي على الموانئ العراقية**،ورقة بحثية،مجلة الاقتصاد الخليجي،العدد 24،المجلد 30،جامعة البصرة،العراق،ص.07.

[3]- نفس المرجع السابق،ص.ص:06-07.

الوحيد للدولة، وقد تم تسليم المشروع قبل الموعد المحدد وبتكلفة أقل من الميزانية التي رصدت له، فقد بلغ إجمالي التكلفة 2.7 مليار ريال قطري.

تصل الطاقة الاستيعابية للميناء إلى سبعة ملايين حاوية سنويا بعد اكتمال كافة مراحله، ومن المتوقع أن ترتفع الطاقة إلى 14.7 مليون حاوية في سنة 2019 ،وهو قادر على استيعاب أكبر قدر من البضائع التي تحتاجها الدولة خلال الفترة المقبلة، وصرح وزير المواصلات والنقل لدولة قطر أن ميناء حمد الدولي هو قيمة اقتصادية بكل المقاييس، معتبرا أن هذا الميناء بإمكاناته الضخمة لعب دورا هاما في تسيير خطوط النقل البحرية مباشرة مع أهم الموانئ الإقليمية في وقت جد وجيز "[1]."

وسيساهم في زيادة حجم التجارة الدولية بين قطر والعالم مع خلق فرص عمل ورفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مع استحواذه على نسبة 30٪ من حجم التجارة في منطقة الشرق الأوسط، وتطمح قطر إلى بلوغ نسبة 35٪ من حجم التجارة الإقليمية في الشرق الأوسط في سنة 2019، ولديه القدرة على استقبال جميع السفن والبواخر بمختلف أحجامها وأوزانها مثل"[2]":

-سفن الحاويات وسفن السيارات

-ناقلات الحبوب والصلب

-سفن الدحرجة بما فيها سفن الثروة الحيوانية.

يتميز ميناء حمد الدولي بقدرته على استيعاب الحاويات المبردة والمواد الغذائية بطاقة تصل إلى 1200 حاوية يوميا، مع إمكانية توفير أكثر من 200٪ من متطلبات السوق المحلية لأنه يمتد على مساحة تبلغ 28.5 كلم مربع، ويضم محطة للبضائع العامة بطاقة تصل إلى 1.7 مليون طن سنويا، ومحطة للحبوب بطاقة مليون طن سنويا ومحطة لاستقبال السيارات بطاقة تبلغ 500 ألف سيارة سنويا، ومحطة لاستقبال المواشي وأخرى لسفن أمن السواحل.

يعد ميناء حمد الدولي أول منفذ بحري يحتوي على خزانات غذاء رئيسية لتأمين مصدر الأمن الغذائي في قطر ودول منطقة المينا ، وثاني أكبر الموانئ بعد ميناء جبل علي الإماراتي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، في ظل الطفرة التنموية التي تشهدها دولة قطر في قطاعات البنى التحتية الاجتماعية والاقتصادية خصوصا بعدما خططت قطر إلى ربط الميناء بدول مجلس التعاون الخليجي بشبكة من الطرق البرية والبحرية بتجهيز السكك الحديدية .

اهتمت دولة قطر بمعايير الأمن والسلامة وفق أحدث التكنولوجيا المستخدمة حاليا في قطاع البنى التحتية للموانئ البحرية من خلال تخصيص منطقة خاصة للتفتيش الجمركي وبرج مراقبة بتصميم متميز بلغ طوله 110 أمتار، مع منصة لتفتيش السفن. كما تم تجهيز الميناء بهياكل قاعدية لخدمة الزبائن مثل المستودعات

[1] -أحمد بن عبد الله، نفس المرجع السابق، ص.ص:01-13.

[2] - نفس المرجع السابق،ص.13.

والمساجد ومنشأة طبية، وأنشِئت منطقة اقتصادية بجوار الميناء لزيادة الصادرات غير النفطية وتعزيز الصناعة التحويلية.

استطاعت قطر من خلال هذا الميناء استرجاع سيادتها ومكانتها الدولية بعد القيود التي فرضت عليها من طرف دول الحصار، فقد أضاف ميناء حمد الدولي نوعا من الاستقلالية، خصوصا بعد حصولها على شريكين مهمين في منطقة المينا وهما الكويت وتركيا"[1]".

III- 3-3- 1- 3- موانئ دبي العالمية:

تسعى دولة الإمارات العربية المتحدة دائما إلى اللحاق بركب الدول المتقدمة من خلال تحقيق نمو اقتصادي حقيقي ومستدام باستغلال نقاط القوة التي تتمتع بها في مجالات النقل والخدمات اللوجستية لما لها عبر التاريخ من مكانة إستراتيجية على خطوط التجارة الدولية، خاصة بعد اكتشاف النفط. وعليه اجتهدت الإمارات في تطوير خطوط تجارتها الدولية بتشييد أضخم البنى التحتية للموانئ البحرية في العالم.

- ميناء جبل علي:

خطفت موانئ دبي العالمية الأنظار في القرن العشرين وتحديدا في سنة 1979 بعد بناء أكبر ميناء من صنع الإنسان في إمارة دبي بمنطقة جبل علي، وصنف هذا الميناء من بين البنى التحتية التي يمكن رؤيتها من الفضاء إلى جانب سور الصين العظيم وسد هوفر بالولايات المتحدة الأمريكية، وأصبح هذا الميناء موقعا مهما لكبرى الشركات التي تبحث عن الاستثمار في القطاع البحري. إن ميناء جبل علي هو أحد الموانئ الرائدة في مجموعة موانئ دبي العالمية، وقد صنف ضمن أكبر عشرة موانئ للحاويات في العالم، وتم اختياره كأفضل ميناء في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على مدى عشرين عاما متتالية"[2]".

يصعب حاليا المحافظة على مكانة وأهمية ميناء جبل علي الإماراتي في ظل السيناريوهات الاقتصادية المتغيرة مع مناهج جديدة ومبتكرة، خصوصا بعد تشييد قطر لميناء حمد الدولي وما يحمله من مواصفات عالمية تجعله قادرا على استقبال كبرى السفن التجارية في العالم وتكوين شراكات اقتصادية جديدة، فكل هذه التطورات الاقتصادية في قطاع البنى التحتية تولد معركة تجارية بين موانئ الشرق الأوسط، وفي حال غياب التعاون يمكن أن تحدث أزمة سياسية في منطقة الشرق الأوسط.

لكن من وجهة نظر الخبراء الاقتصاديين والسياسيين لدولة الإمارات العربية المتحدة، فإن ميناء جبل علي أقدم من ميناء حمد الدولي لدولة قطر، وبالتالي فلا يمكن مقارنته مع العقول التي تدير ميناء حمد الدولي الذي دخل حيز الاستغلال سنة 2017، كما أن خامس أكبر الشركات في العالم لإدارة الموانئ توجد في ميناء جبل

---

[1]- أحمد بن عبد الله، نفس المرجع السابق، ص.13.

[2]-وائل الخطيب(2019)،مقال صحفي بعنوان **ميناء جبل علي ضمن العشر الكبار في العالم**،المنشور في جريدة البيان يوم2019/07/03،المنشور على الموقع الإلكتروني https://www.albayan.ae/،تاريخ الاطلاع يوم:2019/07/30.

علي، ويبلغ نصيبها من السوق العالمية للشحن 9٪، ويتمتع بتاريخ طويل من التوسع والابتكار. ففي سنة 2012 حقق الميناء رقما قياسيا في مناولة 500.000 مركبة في أقل من سنة، وهو اليوم البوابة الرئيسية لأكثر من 90 خدمة أسبوعية تربطه مباشرة مع 140 ميناء في العالم"[1]".

الشكل رقم (III-9): حركة نقل البضائع في ميناء الحاويات لمنطقة المينا بالمقارنة مع دول الخليج العربي(ألف حاوية)

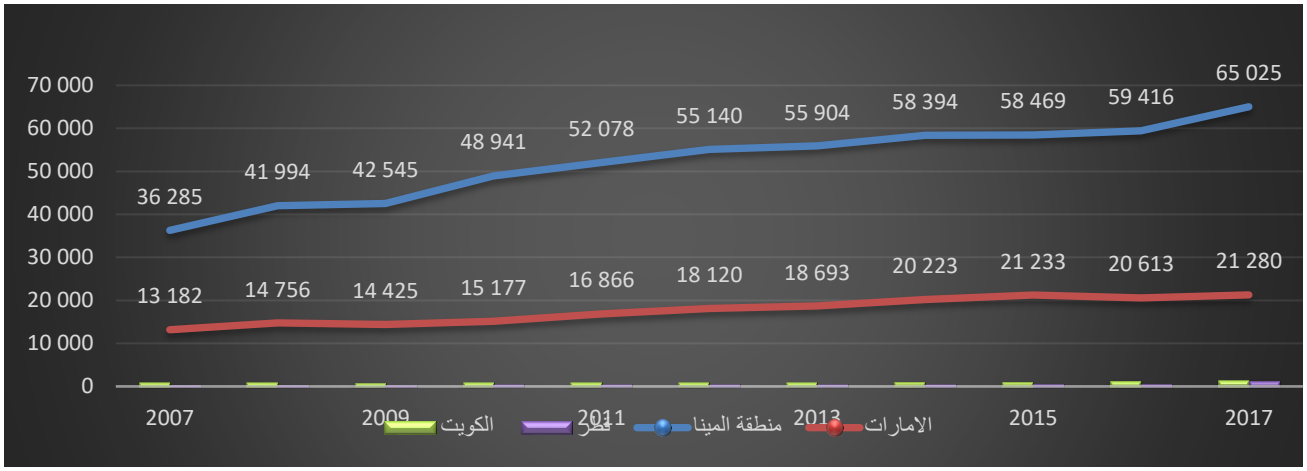

المصدر:من إعداد الطالبة اعتمادا على بيانات البنك الدولي

وبعد تجميع الإحصائيات من الموقع الرسمي للبنك الدولي، تبين لنا أن قطر والكويت بعيدتان كل البعد عن موانئ دبي العالمية بما فيها ميناء جبل علي، وهذا من خلال البحث عن الإحصائيات الخاصة بحركة النقل في ميناء الحاويات لكل دولة، فقد ارتفعت حاويات الإمارات من 13 مليون حاوية سنة 2007 إلى 21 مليون حاوية سنة 2017 من حجم 20 قدما، على عكس قطر التي ارتفعت فيها من 350 ألف سنة 2007حاوية إلى 1.267 ألف حاوية سنة 2017. وفيما يلي اختصرنا أهم المحطات التاريخية المميزة لميناء جبل علي"[2]":

[1] - سلطان بن سليم(2016)،مقال صحفي بعنوان **09٪ حصة موانىء دبي العالمية من إجمالي حركة شحن الحاويات في العالم**،جريدة البيان الاقتصادي،نشر يوم2016/07/04، على الموقع الإلكتروني:https://www.albayan.ae/economy/[1] ، تاريخ الاطلاع يوم:2019/07/01.

[2]-موانئ دبي العالمية (2015) ،**كتيب صادر من طرف شركة موانئ دبي العالمية**،الإمارات العربية المتحدة ،ص.ص:25-28.المنشور على الموقع الإلكتروني: http://dpworld.ae/ ، تاريخ الاطلاع: يوم 2019/07/05.

- **في سنة 2010:** تم افتتاح ممر دبي اللوجستي الذي يربط الميناء بمطار آل مكتوم الدولي، ويعد هذا الممر أول ممر متصل جمركيا بين البحر والجو، وأقصر طريق للعبور في العالم، حيث تبلغ المسافة بين الميناء والمطار 20 كلم، بحيث ينقل هذا الممر البضائع من البحر إلى الجو في مدة أقصاها 40 دقيقة .

- **في سنة 2005**: موانئ دبي العالمية (ميناء جبل علي) تحتل المرتبة التاسعة عالميا في قائمة أكبر موانئ الحاويات.

- **في سنة 2013:** تحقيق رقم قياسي يتجسد في مناولة الحاوية رقم 100 مليون في محطات موانئ دبي العالمية خلال عشرة أعوام، وتم الوصول إلى هذا الرقم خلال الفترة الممتدة من سنة 2003 حتى جانفي 2013.

- **في سنة 2014:** أفضل ميناء للشحن في العالم وللعام السادس على التوالي، كما عززت الإمارات قدرات ميناء جبل علي من خلال إضافة محطة للحاويات سنة 2014، وتعتبر من أكبر المحطات التي تعمل بشكل شبه آلي في العالم، وتمتد على مساحة 720.000م^2 وعليه أصبح ميناء جبل علي قادرا على مناولة الحاويات بطاقة إضافية تقدر بـ 4 ملايين حاوية قياس 20 قدما، لتصل الطاقة الاستيعابية الإجمالية إلى 19 مليون حاوية، وتم تجهيز المحطة بـ 50 رافعة، وتشغيل الحاويات عبر استخدام تقنيات التحكم عن بعد من قبل مختصين من فئة الشباب الإماراتي.

- **في سنة 2007**: **أول ميناء** في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يحصل على "**شهادة الإيزو 28000:2007**" عن إدارة الأمن.

- **في سنة 2008**: **أول ميناء** في منطقة المينا ينضم إلى عضوية الشراكة التجارية الجمركية ضد الإرهاب.

- حصوله على لقب **أكثر ميناء منتج في العالم** من مجلة "Journal of Commerce" متفوقا على 480 ميناء ومحققا 138 نقلة بالساعة لكل سفينة.

- أول ميناء في العالم يحصل على " **شهادة المؤسسة الأوروبية لإدارة الجودة EFQM**" من فئة 05 نجوم.

- أول ميناء في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا سيحقق قريبا بناء محطة للقطارات بجوار ميناء جبل علي، ليصبح متصلا ببقية دول مجلس التعاون الخليجي عبر السكك الحديدية ما يضيف وصولا غير مسبوق لقطاع سلسلة التوريد.

- **في سنة 2012**: أول ميناء في الشرق الوسط وشمال إفريقيا يحصل على "**شهادة نظم إدارة الصحة الوظيفية والسلامة OHSAS 18001**" بالإضافة إلى "**شهادة الإيزو 1400 لمعايير نظم الإدارة البيئية**".

- ميناء راشد:

تم تشغيل ميناء راشد في إمارة دبي عام 1972 لتفريغ سفن الحاويات للمرة الأولى في دبي، وبلغت طاقته الاستيعابية 100 ألف حاوية نمطية مع توفير أحدث المعدات. وفي سنة 1978 شهد الميناء عمليات توسعة

بافتتاح 35 مرسى للسفن مع قدرة استيعاب خمسة من أكبر سفن الحاويات في العالم، واستمرت أعمال التوسعة حتى القرن العشرين"[1]".

-وفي سنة 1991، تم دمج ميناء جبل علي مع ميناء راشد لتشكيل سلطة موانئ دبي العالمية، وتمكنا من مناولة أكثر من مليون حاوية آنذاك، ومن خلال هذا الأداء المتميز احتلت موانئ دبي العالمية المرتبة 16 عالميا لأكثر الموانئ النشطة في العالم.

واستمرت أعمال توسعة ميناء راشد حتى القرن الحادي والعشرين وتحديدا في سنة 2008 ، بحيث توقف الميناء عن العمل بسبب إجراءات التوسع الكبرى التي شهدها، ونتج عن أعمال التوسعة تنويع الخدمات بحيث كان جاهزا للتعامل مع سفن البضائع والمسافرين من خلال بناء مرسى للرحلات السياحية التي تزور المنطقة سنويا .

-وفي سنة 2018 توقف الميناء عن العمل كميناء للشحن وخصص فقط للرحلات البحرية والقوارب الترفيهية، وتبلغ المساحة المخصصة فقط للرحلات البحرية مليوني كلم مربع مزودة بأحدث المعدات اللازمة لاستقبال سبع سفن ضخمة و 50.00 مسافر في وقت واحد.

تم التصويت على ميناء راشد كأفضل ميناء سياحي رائد في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا للعام الثامن على التوالي ضمن فعاليات جوائز السفن العالمية، وفي سنة 2015 وسع ميناء راشد طاقتة الاستيعابية لاستقبال المسافرين من خلال افتتاح المحطة الثانية لمبنى حمدان بن محمد لسفن الرحلات البحرية، وهي أكبر منشأة متعددة ومغطاة لسفن الرحلات البحرية في العالم، وهي قادرة على استقبال 14000 مسافر يوميا"[2]".

III- 3-3- 2- الموانئ التجارية الجزائرية والسياسات الحكومية الفاشلة:

تقع الموانئ الجزائرية بالقرب من مضيق جبل طارق أهم المعابر البحرية، كما أن الجزائر تتميز بموقع جغرافي هام من خلال امتداد سواحلها على طول 1200 كلم، لهذا تعد الموانئ الجزائرية أحد العناصر الهامة في منظومة النقل البحري، ثم إن أهم مؤشر يدل على قوة اقتصاد أي دولة معدل النمو في تجارتها الخارجية"[3]".

فالجزائر مثلها مثل أي دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يتحتم عليها الاهتمام أكثر بموانئها لكونها أهم مصادر الدخل الوطني، وحتى تستطيع الموانئ الجزائرية مواكبة التطور الهائل في حجم التجارة الخارجية، فعليها التفكير في إستراتيجية لحماية وصيانة وتطوير البنى التحتية للموانئ البحرية لتلبية المتطلبات الحالية

---

[1]-**تقرير الهيئة البرية للمواصلات البرية والبحرية**، الإمارات العربية المتحدة، منشور على الموقع الإلكتروني: https://fta.gov.ae/ ،تاريخ الاطلاع يوم:2019/07/13.

[2]- موانئ دبي العالمية (2015) ،نفس المرجع السابق،ص.13.

[3] - بلحاج خديجة،محمد بن أحمد(2014)،**النظام القانوني لتسيير الموانئ البحرية في الجزائر**،ورقة بحثية،مجلة قانون النقل والنشاطات المينائية،المجلد01 ،العدد04،جامعة محمد بن أحمد،وهران 02،الجزائر،ص.01.

والمستقبلية للأفراد في ظل ارتفاع الكثافة السكانية من جهة، ومن جهة أخرى فإن الجزائر لا تصنف ضمن الاقتصاديات المنتجة خصوصا في القطاعين الزراعي والصناعي، كما أن اقتصادها اقتصاد ريعي غير قادر على تنويع النشاط الاقتصادي والخروج من التبعية الاقتصادية لقطاع المحروقات الذي بلغ نسبة 98٪ من صادرات الجزائر .

لذا فعلى الجزائر إعادة النظر في قطاع البنى التحتية للموانئ البحرية لاستيعاب قدر أكبر من سفن الحاويات أو سفن السيارات أو ناقلات النفط والغاز، وهذا ليس ببعيد على بلد بحجم قارة يتربع على مساحة 2.381.741 كلم^2، فالجزائر قادرة على دخول التاريخ من أبوابه الواسعة بتسجيل أرقام قياسية في تشييد أضخم مشاريع البنى التحتية الاجتماعية والاقتصادية، ومن خلال ما ذكر في هذه الفقرة سنركز فيما يلي أولا على صيانة الموانئ الجزائرية ثم نلخص أهم نشاطات الموانئ التجارية الجزائرية.

III- 3-3- 2-1- صيانة وتطوير الموانئ الجزائرية:

تعزيز التجارة الخارجية يبدأ أولا من تجاوز كل المعوقات والحواجز التي تقف أمام تطور الموانئ البحرية لرفع كفاءتها لمواجهة مطالب التجارة والملاحة البحرية، فوصول بعض الدول أمثال الصين ودول الخليج العربي إلى مراتب عالمية في قطاع البنى التحتية للموانئ البحرية لم يكن سهلا، إنما كانت دائما حريصة على تطوير موانئها سواء من ناحية الارتقاء بالخدمات أو من ناحية توسيع الموانئ وصيانتها وإنشاء موانئ جديدة بمعايير عالمية وفق أحدث الأنظمة المبتكرة، وعليه فيجب أن تخضع الموانئ لعمليات صيانة دورية لتحسين خدماتها تماشيا مع متطلبات العصر.

أشار المشرع الجزائري في القانون البحري في مادته 950 إلى أن الدولة الجزائرية هي من تتكفل بأشغال صيانة وإنشاء وتوسيع وتحديث وتجديد منشآت البنى الأساسية الفوقية والتحتية في مادته 895، وتشمل هذه المنشآت وفق ما ذكر في المادة ما يلي:

- مباني حماية الميناء: جميع الأرصفة التي تبنى بموازاة الشاطئ لكسر الأمواج داخل الميناء.
-الممرات المائية: الهياكل اللازمة لإرساء السفن، على رأسها المنارات البحرية.
- حجاز الأمواج وجميع المنشآت البرية والبحرية والنهرية المهيأة لاستقبال السفن.

ووضح المرسوم التنفيذي 199/99 أبرز صلاحيات السلطة المينائية في مجال الصيانة في مادته السادسة، مشيرا إلى أن السلطة المينائية هي من تتكفل بمهام تطوير الأملاك العمومية المينائية بما فيها الصيانة والتسيير والحماية، مع القيام بالتنسيق بين مختلف المتدخلين في النشاطات المينائية، وتتواجد هذه السلطة في شرق البلاد بولاية سكيكدة وفي الغرب بولاية وهران و في وسط البلاد بالجزائر العاصمة. وفيما يلي، سنشير إلى أهم المهام الموكلة إلى السلطة المينائية وفق ما جاء به المشرع الجزائري:

- تكلف السلطة المينائية بتجديد المنشآت والتجهيزات والعتاد والبنيات الفوقية المينائية، بما فيها الطرق والسكك الحديدية وشبكات الكهرباء وشبكة الصرف الصحي.

-تكلف السلطة المينائية مع السلطات المعنية باختيار المواقع الخاصة لإنجاز المنشآت المينائية ودراسة أثرها على البيئة"[1]".

-تكلف السلطة المينائية بإنشاء وتهيئة مناطق خارجية عن الموانئ، لأن الموانئ الجزائرية تتمركز بالقرب من المناطق الحضرية فتجد نفسها محاصرة من قبل التوسعات العمرانية، وبالتالي لا تستطيع القيام بأعمال التوسعة اللازمة في ظل ارتفاع كثافة عمليات الاستيراد والتصدير وتنقل الأشخاص .

كما أن أعمال الصيانة وفق ما جاء به المشرع الجزائري لم تشمل فقط توسيع الموانئ القديمة أو إنشاء موانئ جديدة، بل شملت كذلك الأعمال الخاصة بتنظيف أعماق المياه لسهولة رسو السفن، فالتغافل عن تطهير المياه من الطين والرمال أو أي مواد ملوثة تحتوي على محروقات ومواد خطيرة من شأنه أن يقلص من عمق الغاطس، مما يؤثر سلبا على عملية رسو السفن ويتسبب في انخفاض مردودية الميناء، فجل الحوادث التي تقع في الموانئ يكون سببها غياب أعمال الصيانة.

فكلما أدت السلطات المينائية مهامها بشكل صارم وفي المواعيد المحددة تفادينا العديد من المخاطر، وحققنا نمو في حجم التجارة الخارجية من خلال ارتفاع حجم الطاقة الاستيعابية لسفن الحاويات وتقليص وقت مكوثها بالميناء، وبالتالي القدرة على المحافظة على البضائع الموجودة داخل الحاويات خاصة السلع سريعة التلف.

III- 3-3- 2- 2 - نشاطات الموانئ التجارية الجزائرية:

تنحصر نشاطات الموانئ التجارية الجزائرية في بعض الخدمات الملاحية وتجارة نقل البضائع، فهي موانئ تقليدية من الجيل الأول على عكس موانئ الجيل الثالث متعددة النقل، فهي تتسم بالتخصص والتنوع الاقتصادي، كموانئ دبي العالمية التي تسعى إلى ربط موانئها مع دول الخليج العربي عبر خطوط السكك الحديدية، بغية تشجيع التنوع الاقتصادي بدولة الإمارات العربية المتحدة من خلال تطوير موانئها إلى موانئ لوجستية بحثا عن قيمة مضافة لإيرادات الدولة.

فالسلطات الجزائرية لم تدخل أي تعديل على الموانئ مكنها من اللحاق بركب الموانئ العالمية، لا من حيث التسيير أو الصيانة ولا من حيث تطوير الخدمات. فمعظم الموانئ الجزائرية تتكون من أحواض صغيرة وضيقة لم تعد تتناسب مع التطور الملحوظ في حجم السفن، واضطرت الدول المصدرة أو المتعاملون بشكل عام مع الجزائر إلى استخدام السفن ذات الحجم الصغير مما أثر سلبا على المصدر الجزائري، حيث اضطر إلى دفع أسعار باهضة لنقل بضائعه على السفن الصغيرة، لأن عرض السلع المصدرة لا يتناسب مع حجم السفن،

[1] -بن عيسى حياة(2015)،**تطوير الموانئ وصيانتها(واقع الموانئ الجزائرية)**،ورقة بحثية،مجلة الدراسات القانونية والسياسية،العدد 01،جامعة عمار –الثليجي الأغواط،ص.ص:117-119.

وهذا دون الاستفادة من العرض الذي تقدمه موانئ الشحن في مختلف دول العالم، والسبب كله راجع إلى رداءة البنى التحتية للموانئ البحرية في الجزائر، ناهيك عن تجاوزات في النظام القانوني لإدارة الموانئ"[1]."

من أهم الأسباب التي كانت وراء استخدام الجزائر السفن الصغيرة تراكم الرمال والطين في أعماق المياه نتيجة عدم الاهتمام بأعمال الكسح، مما تسبب في تقلص عمق الغاطس الذي عرقل حركة رسو السفن خاصة الكبيرة منها، وفي بعض الأحيان يضطر بعض المتعاملين مع الموانئ الجزائرية إلى التخفيف من حمولة السفينة باللجوء إلى موانئ أخرى قبل العودة إلى الميناء الأصلي، وهذا ما كلف الميزانية الملايير من الدولارات ناتجة عن الوقت الإضافي ومصاريف الشحن.

الموانئ الجزائرية غير مجهزة بالقدر الكافي من المعدات وكل الوسائل الخاصة بشحن وتفريغ السفن فقد تعدت الجزائر كل المقاييس المعمول بها دوليا في انتظار الشحن وتفريغ السفن لأنها ضيعت فرصا كثيرة لتطوير الخدمات اللوجستية في الموانئ وخصوصا في سنوات ارتفاع أسعار النفط العالمية، فالموانئ الجزائرية هي موانئ قديمة جدا ومتهالكة وطاقتها الاستيعابية ضعيفة للغاية.

إضافة إلى طول الإجراءات الجمركية بتفريغ البضائع وتعمد السلطة المينائية التأخير لدى تسليم البضاعة للمستورد، وكذلك تجاوزات تتعلق بالرشاوي فيضطر المستورد إلى دفع أموال للسلطة الجمركية لتخليص بضاعته، وفي الأخير يتحمل كل هذه التجاوزات المستهلك الأخير وخصوصا المواطن البسيط، بالإضافة إلى قضايا المخدرات وصفقات بالتراضي على حساب الاقتصاد الجزائري، مثلما حدث في ميناء سكيكدة حيث تورط عمال الميناء في تهريب الأسلحة، وكل قضايا الفساد التي حدثت في الموانئ الجزائرية كلفت الحكومة أموالا باهظة بسبب تكدس الحاويات التي تحمل المخدرات والأسلحة في الموانئ الجافة، فبدلا من أن تكون الموانئ الجافة داعمة للحركة التجارية أصبحت مستودعا للخونة"[2]".

وقد صرح وزير التجارة السابق في سنة 2014 أن الجزائر تتحمل سنويا خسارة لا تقل عن 30٪ من جراء تضخيم فاتورة الاستيراد للسلع والخدمات، وهذا ما سمح للناشطين في التجارة الخارجية بتهريب العملة الصعبة، كما أن المتعاملين الأجانب غير معنيين بقضية تضخيم الفواتير، بل يعود الأمر إلى شركات التصدير والاستيراد الوطنية. وقد سعت الحكومة إلى القضاء على هذه التجاوزات من خلال اللجوء إلى رخص الاستيراد لضبط التجارة الخارجية مع حوالي 15 منتوجا، يأتي في مقدمتها استيراد السيارات ومواد البناء والإسمنت"[3]."

فكل الموانئ الجزائرية وقفت عاجزة عن الالتحاق بركب التطورات في الحركة التجارية المتسارعة، فالجزائر تنفق من 2 إلى 3 ملايير دولار سنويا بسبب التأخر المسجل في عمليات الشحن ومعالجة الحاويات نظرا لضيق موانئها

---

[1] - بن عيسى حياة ،نفس المرجع السابق،ص.119.

[2] - بن عيسى حياة،نفس المرجع السابق،ص.ص:119-125.

[3] - سعيد بشار(2015)،مقال صحفي بعنوان **تضخيم فواتير الاستيراد يكلف الجزائر 18 مليار دولار**،جريد الخبر،نشر يوم 2015/11/08،على الموقع الإلكتروني: https://www.elkhabar.com/press ،تاريخ الاطلاع يوم 2019/07/13.

وسوء التسيير من السلطات المينائية، وهذا الرقم خطير بإمكاننا استثماره في إنجاز ميناء بمعايير عالمية ينافس أكبر الموانئ في آسيا وأوروبا والشرق الأوسط. وحتى تغطي الحكومة الجزائرية على سوء التسيير الكارثي لأحد أهم القطاعات الحيوية في الاقتصاد، استنجدت بشركة دبي العالمية لتسيير ميناء الجزائر العاصمة وكذا ميناء جنجن بولاية جيجل وميناء بجاية بمشاركة سنغافورة"[1]".

وحسب تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، فإن الجزائر لا زالت بعيدة عن الاندماج في الاقتصاد العالمي، لأن جودة البنى التحتية للموانئ البحرية الجزائرية لا تسمح بربط البلاد بشبكات الملاحة العالمية، وقد اعتمد UNCTAD على معايير خاصة لحساب جودة البنى التحتية من خلال خمسة مكونات هي كالتالي"[2]":

-عدد السفن.

-وسعة الحاويات.

-السعة القصوى للسفينة.

-جودة الخدمات

-عدد الشركات النشطة في تشغيل سفن الحاويات.

- كلما اقترب المؤشر من 100 دل على قوة ارتباط البلاد بالموانئ العالمية والعكس صحيح ، فقد بلغ مؤشر ارتباط موانئ الجزائر مثلا سنة 2005 بالموانئ العالمية 9.72 ، وهو أفضل من تونس والمغرب وجيبوتي، أما مصر فجاءت في المرتبة الأولى في شمال إفريقيا بمؤشر قدر ب 49.23 ، ومتفوقة على دولة الإمارات العربية المتحدة التي وصلت إلى مؤشر يقدر ب39.22 .

- في الفترة ما بين (2006-2011):

تغيرت السيناريوهات في قطاع البنى التحتية للموانئ البحرية، وأولت دول منطقة المينا اهتماما أكبر بموانئها البحرية، وكان هذا واضحا من خلال ارتفاع مؤشر ارتباط موانئ كل من دولة الإمارات والمغرب ومصر وجيبوتي والسعودية والجزائر بالموانئ العالمية، ففي الإمارات ارتفع المؤشر من 39 سنة 2005 إلى 62 سنة 2011 ، أما المغرب فمن8 إلى55 لنفس الفترة، والسعودية من 36 سنة 2005 إلى59 سنة 2011، وجيبوتي من 7 إلى21، أما الجزائر فقد شهدت افتتاح موانئ جديدة وتوسعة بعض الموانئ القديمة، وعليه فقد ارتفع مؤشر ارتباط موانئها بالموانئ العالمية من 9 سنة 2005 إلى 31 سنة 2011.

---

[1]- فاطمة الزهراء.م،فوزية العالي.ب (2009) **الموانئ الجزائرية تحول صعب في تسييرها**،ورقة بحثية،مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا،العدد 07،جامعة حسيبة بن بوعلي،شلف،الجزائر،ص. ص :173-174.

[2] -Banque Mondiale ,**Indice De Connectivite Des Expéditions Par Cargo**,Data Bank, https://donnees.banquemondiale.org/, Consulte Le 01/01/2019.

-في الفترة ما بين (2011-2018):

شهدت هذه الفترة انخفاض مؤشر ارتباط موانئ الجزائر بالموانئ العالمية من 31 سنة 2011 إلى 10 سنة 2018 ، أما تونس فظل مؤشرها ثابتا عند مستوى 6 على عكس المغرب التي عرفت تحسنا ملحوظا لموانئها، وجاءت في المرتبة الثانية في دول المجموعة بعد الإمارات العربية المتحدة متفوقة على السعودية وجيبوتي والجزائر وتونس ومصر، فقد ارتفع مؤشر المغرب من 55 سنة 2011 إلى 71 سنة 2018.

الشكل رقم(III-10): مؤشر ارتباط بعض الموانئ من منطقة المينا بموانئ العالم(القيمة القصوى في 2004=100)

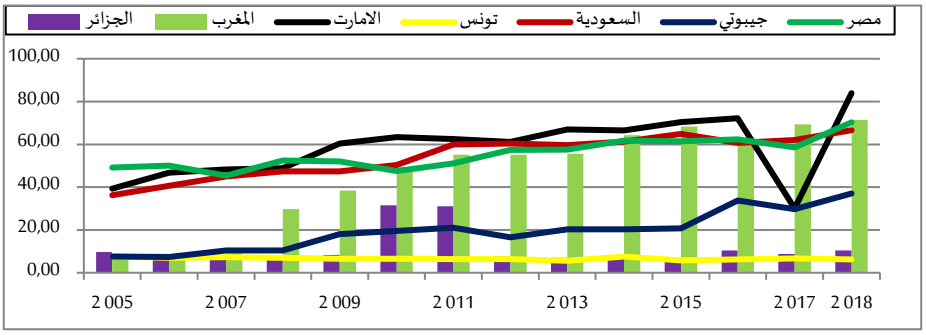

المصدر: من إعداد الطالبة من خلال تجميع إحصائيات البنك الدولي لمؤشر ارتباط موانئ دول الشرق الأوسط بموانئ العالم.

خاتمة:

عرفت منطقة المينا مرحلة استثنائية على كافة الأصعدة كالصراعات المسلحة التي تسببت في كلفة إنسانية باهضة، ونزوح كبير غير مسبوق داخل المنطقة وخارجها، حتى صار نحو نصف لاجئي العالم عربا، بالإضافة إلى تدمير البنى التحتية بسبب الحروب، وتحتاج الدول إلى مليارات الدولارات لإعادة إعمار المدن، وهذا ما يلقي بأعباء إضافية على الحكومات التي تسعى إلى تكثيف جهودها للإصلاح الاقتصادي، وقد عزمت دول المنطقة على المضي قدما نحو تحقيق التنمية المستدامة وتسخير كافة الجهود التي من شأنها أن تساعد على الوصول إلى العدالة الاجتماعية والحفاظ على شعار عدم استثناء أحد الذي تدعوا إليه التنمية المستدامة.

إن البنى التحتية هي من بين أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لذا يمثل قطاع النقل في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا نسبة مهمة من إجمالي الناتج المحلي، فحسب إحصائيات البنك الدولي لسنة 2008 ، فقد بلغ متوسط نسبة قطاع النقل من إجمالي الناتج المحلي من سبعة إلى عشرة في المئة، ويضم نحو عشرة في المائة من القوى العاملة، ولتسريع التنمية الاقتصادية يجب الاستثمار أكثر في البنى التحتية لجعل الأسواق الوطنية والدولية

أقرب إلى بيئة الأعمال مما يسهل التجارة، ويشجع على الاستثمار فكلما كانت البنى التحتية ذات جودة استطعنا الانفتاح نحو العالم الخارجي، في حين أن البنى التحتية التقليدية التي تفتقر للصيانة والجودة العالمية تعيق حركة التجارة الدولية كما تسبب ارتفاع معدلات الفقر"[1]".

[1] - Overview of the transport cooperation in the comcec region (2011) ,for building an interdépendent islamic world, http://www.comcec.org/wp-content ,consulte le 06/01/2019.

الفصل الرابع:
دراسة قياسية لأثر الإنفاق الحكومي على البنى التحتية على معدل النمو الاقتصادي في الجزائر

الفصل الرابع:دراسة قياسية لأثر الإنفاق الحكومي على البنى التحتية على معدل النمو الاقتصادي في الجزائر

تمهيد:

تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر دائما ما كان وما يزال يسير على سياسة النمو غير المتوازن لأن القطاع الإستراتيجي الرائد هو قطاع المحروقات، فأفضل طريقة لتحقيق التقدم هو الاستثمار في قطاع المحروقات، بحيث ينتقل النمو من هذا القطاع إلى القطاعات التابعة، وهذه سياسة معظم البلدان النامية التي تمول بعض المشاريع الاستثمارية ذات المبالغ المالية الضخمة ولا تستطيع تمويل باقي القطاعات.

ولنجاح هذه السياسة، فإنه يجب أن يكون القطاع الرائد قادرا على تحقيق نمو اقتصادي حقيقي في كل القطاعات المنتجة وشبه المنتجة على المدى الطويل، فهدف الحكومة الجزائرية هو الخروج من أزمتها خصوصا بعد الحصول على السيادة الوطنية وما نتج عنها من تراجع في النشاط الاقتصادي وارتفاع معدلات الفقر والبطالة، وعليه فقد أعدت أكثر من مخطط تنموي على مدى الخمسين سنة الماضية إلا أن النتائج المحققة لم تكن في المستوى المرغوب أو بمعنى آخر، لم تتعد النتائج الخروج من مفهوم النمو الاقتصادي إلى مفهوم أشمل وأوسع ألا وهو التنمية الاقتصادية.

IV-1 - الجزائر في ظل الاقتصاد الاشتراكي:

النمو الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر بعد الحصول على الاستقلال عرف مرحلة جد صعبة نظرا لعدة أسباب، من بينها الخروج الجماعي للمعمرين مما تسبب في نقص الكفاءات واليد العاملة المؤهلة، إذ لم تُتح الفرصة للجزائريين للحصول على مناصب تقنية، بالإضافة إلى نقص الموارد المالية اللازمة لتمويل الأنشطة، وفي ظل هذه الوضعية الاقتصادية والاجتماعية الصعبة لجأت الجزائر إلى السير على النهج الاشتراكي، مما يعني أن نمط التسيير يقوم على أساس الملكية الجماعية، لكن هذا النظام لم يصمد طويلا نظرا للمشاكل التي عرفتها المؤسسات والإدارة العمومية جراء تداخل الصلاحيات وتقاسمها بين موظفي الإدارة بشكل غير عادل. "[1]"

IV-1-1- الاقتصاد الجزائري في مرحلة التخطيط المركزي (1962-1979):

شهدت الجزائر مراحل مختلفة من السياسات الاقتصادية بعد حصولها على الاستقلال سنة 1962، ولتخفيف المعاناة على المواطنين الذين حُرموا من أبسط الحقوق والواجبات، لأن الجزائر عرفت معدلات فقر

[1]-حربي سميرة،مهدية هامل(2016)،**التوجه الإيديولوجي لمسار التنمية المستدامة في الجزائر**،ورقة بحثية،مجلة دراسات في التنمية والمجتمع،العد 06 رقم 03،جامعة حسيبة بن بوعلي.شلف،ص.05.

مرتفعة وتدني مستويات الدخل، ناهيك عن حرمان الشباب من مزاولة حق التعليم لاستغلالهم في خدمة الأراضي الزراعية لحساب فرنسا، وعليه باشرت السلطات الجزائرية في إعداد مخططات تنموية هادفة إلى تطوير الجهاز الإنتاجي للخروج من التبعية الاقتصادية من خلال الاتفاق على المخططات الاقتصادية للفترة (1967-1979)، ومن أولويات هذه المخططات تشجيع القطاع الصناعي خصوصا الصناعات الثقيلة على حساب باقي القطاعات.

لكن القطاع الصناعي كلف ميزانية الدولة الملايير من الدينارات والنتائج المحققة في معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي لم تكن كافية بالنظر إلى حجم الاستثمارات فيه، وكانت على حساب القطاع الزراعي الذي همش بسبب الإهمال وكان هذا تزامنا مع ارتفاع النمو السكاني والنمو الاقتصادي الغير غير المتوازن في باقي القطاعات.

اعتمدت الجزائر في مرحلة السبعينيات من القرن الماضي على تطبيق سياسة النمو غير المتوازن، ومفادها الاستثمار في الصناعات الثقيلة ذات الثروة المنجمية (العلة الهولندية) التي تؤدي إلى تكامل باقي القطاعات، وبالتالي تحقيق قيمة مضافة تمكن الجزائر من تحسين ميزانها التجاري وارتفاع احتياطي الصرف من العملة الصعبة، إلا أن هذه الفرضية من الصعب تحقيقها في الجزائر لأن اقتصادها غير منتج، وكان يمر بمرحلة جد حساسة وأزمة ركود اقتصادي نظرا لانخفاض النشاط الاقتصادي بعد الحصول على السيادة الوطنية.

واصلت الحكومة الجزائرية جهودها في تحسين كافة المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية (التضخم،الرواتب والأجور، معدلات البطالة، الفقر) من خلال إعداد مخططين خماسيين، المخطط الخماسي الأول خلال الفترة (1980-1984)، والمخطط الخماسي الثاني للفترة (1985-1989)، يهدف كلاهما إلى تحقيق التوازن في القطاعات الإنتاجية والخدماتية مع تبني سياسة التخطيط اللامركزي في مخططاتها التنموية، بإصدار قوانين ومراسيم تنظم النشاطات الاقتصادية في مختلف القطاعات والقضاء على البيروقراطية والفساد الإداري التي واجهته معظم الإدارات العمومية والاقتصادية نتيجة ضعف التسيير في ظل الاقتصاد الاشتراكي، مما أدى إلى صعوبة التواصل بين العمال والإدارة مع صراعات حول عملية التسيير واتخاذ القرار "[1]".

IV-1-2- الاقتصاد الجزائري في مرحلة التخطيط اللامركزي(1980-1989):

توجهت الجزائر إلى سياسة التخطيط اللامركزي في ثمانينيات القرن الماضي مع السير على نهج الاقتصاد الاشتراكي لكن مع التحرير الجزئي للمؤسسات الاقتصادية والعمومية قصد التكيف مع الأوضاع الدولية الجديدة، والاهتمام بالجانب الاجتماعي للأفراد من خلال الاستثمار في مجال الصحة والتعليم المجانيين، بالإضافة إلى تنمية المناطق الريفية، لأن معظم السكان يتمركزون بالأرياف لاستغلالهم وتشغيلهم في خدمة الأراضي من طرف المستعمر الفرنسي، ولتوضيح هذه الجزئية أكثر ارتأينا أن نقدم بإيجاز ما تم تخصيصه وفق المخططين الخماسيين الأول والثاني في الفقرات الموالية.

[1] -حربي سميرة،مهدية هاملنفس المرجع السابق،،ص.05.

IV--1-2-1- المخطط الخماسي الأول (1980-1984):

بفضل عائدات البترول استطاعت الجزائر تشييد العديد من البنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية، وساهمت إلى حد ما في تخفيض معدلات البطالة، فقد بلغت قيمة المخصصات المالية لهذا البرنامج 560 مليار دينار جزائري موزعة حسب الشكل التالي:

الشكل رقم(IV-1): المخصصات المالية وفق البرنامج الخماسي الأول(مليار دج)

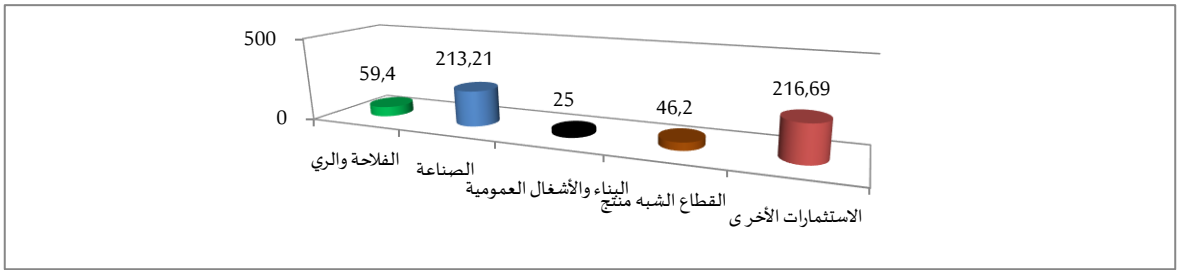

المصدر:من إعداد الطالبة بناء على معطيات وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية

يوضح الشكل التالي تكاليف البرنامج لكل قطاع من القطاعات المنتجة وشبه المنتجة، وقد أخذت الاستثمارات في مجال السكن والتربية والتكوين وشبكة النقل (الاستثمارات الأخرى) حصة الأسد على غرار باقي القطاعات بمبلغ مالي يقدر بـ 216 مليار دج، وكان الهدف من وراء الاهتمام بالمورد البشري خصوصا في قطاع التربية والتكوين الذي خصص له مبلغ مالي بقيمة 65.70 مليار دج هو خلق روح المنافسة والابتكار تماشيا مع التطورات العالمية في مجال التحكم في التكنولوجيا، حتى يستطيع العنصر البشري تحويلها إلى ثروة وطنية إن استوردت،

كما خصصت الحكومة الجزائرية مبلغا ماليا بقيمة 213 مليار دج للقطاع الصناعي بما فيه المحروقات والصناعات التحويلية والمناجم والطاقة لأنه أهم قطاع مصدر للاقتصاد الجزائري، أما قطاع الفلاحة والري فاستفاد من مبلغ مالي قدره 59 مليار دج في الوقت الذي شهدت فيه الجزائر ارتفاعا ملحوظا في معدل النمو الديموغرافي.

تعرض القطاع المنتج للمؤسسات الوطنية العمومية إلى صعوبات تتعلق بسوء التسيير في ظل الاقتصاد الاشتراكي المخطط خلال مرحلة السبعينيات من القرن الماضي، والتي تسببت في انخفاض المردود الاقتصادي على المستوى الجزئي والكلي، وقصد معالجة هذه المشاكل اتخذت الجزائر إجراءات حاسمة ضمن المخطط الخماسي الأول، أهمها إعادة الهيكلة العضوية والمالية للمؤسسات للقضاء على كل أشكال التنظيم السابق. وتطبيقا لأحكام المرسوم التنفيذي المؤرخ في 1980/10/04، شرعت الجزائر في تنظيم المؤسسات لرفع

الكفاءة الاقتصادية والمالية بتقسيم 100 مؤسسة عمومية إلى 500 مؤسسة موزعة بشكل منتظم على المستوى الولايات والبلديات قصد خلق التوازن الجهوي"[1]".

أما فيما يخص الهيكلة المالية، فقد قامت الجزائر بعملية التطهير المالي للمؤسسات لتخفيف ديونها مع منحها الاستقلالية الجزئية في تسيير نظامها الداخلي، إلا أن عملية إعادة الهيكلة قد أسفرت عن نتائج سلبية مست كل جوانب الاقتصاد الوطني على الرغم من القضاء على العجز المالي للمؤسسات العمومية اتجاه الخزينة والبنوك، وازداد الأمر تعقيدا بعد تراجع إنتاجية العمال نتيجة الضغوطات التي تعرضت لها المؤسسة العمومية، وعليه لم تنجح سياسة التخطيط اللامركزي، لأن النتائج المحققة كانت عكس الأهداف المرجوة بسبب عوامل عدة نختصرها كما يلي:

- نقص التمويل وصعوبات في التموين والتوظيف، مما أعاق سير المؤسسات وأثر سلبا على الموازنة العامة للبلاد مع غلق 110 مؤسسة.
- التدخل المفرط للإدارة في الرقابة على الأسعار.

تمت إعادة الهيكلة في وقت وجيز جدا، ولم تؤخذ جوانبها السلبية بعين الاعتبار على الاقتصاد الجزائري، كما أن الأوضاع في الجزائر في ذلك الوقت لم تسمح لها بإعادة هيكلة مؤسساتها نظرا لما تحتاج إليه هذه العملية من وقت للاستفادة من خبرات الدول التي انتهجت نفس السياسة. وحتى تطبق سياسة إعادة الهيكلة، يجب النظر أولا إلى الاعتبارات الاجتماعية للمواطن و مدى تأثيرها على القدرة الشرائية في ظل اتساع دائرة الفقر والبطالة"[2]".

IV-1-2- 2- المخطط الخماسي الثاني (1985-1989):

بالنظر إلى نتائج المخطط الخماسي الأول وما تبعها من فشل برامج إعادة هيكلة المؤسسات التي بلغت أعباؤها 425 مليار دج سنة 1992، وانتشار البيروقراطية التي عرقلت سير المؤسسات وتسببت في ضعف الجهاز الإنتاجي، وقصد تحسين مؤشرات الاقتصاد الكلي والتغلب على المشاكل المتراكمة من مرحلة السبعينيات حتى منتصف الثمانينيات من القرن الماضي، فقد واصلت الجزائر جهودها بإعداد المخطط الخماسي الثاني الذي يغطي الفترة (1985-1989) مع إعطاء الاستقلالية التامة للمؤسسات الجزائرية بتدعيم اللامركزية والبقاء على ملكية الدولة لرأسمالها، ومع صدور قانون استقلالية المؤسسات سنة 1988، أصبحت هذه الأخيرة قادرة على اتخاذ القرارات من دون ضغوط خارجية والتكفل بأنشطتها مع تحمل المسؤولية الكاملة للمخاطر، وسُمح لها بوضع الإستراتيجيات الخاصة بها والتي تمكنها من تحقيق نتائج إيجابية، وقد تضمن قانون استقلالية المؤسسات عنصرين هامين وهما:

---

[1] -كبداني سيد أحمد(2013)،**أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية:دراسة تحليلية وقياسية**،رسالة دكتوراه،جامعة أبي بكر بلقايد ،تلمسان،الجزائر،ص.ص:213-214.

[2] ،نفس المرجع السابق،ص.215.

- الاستقلالية القانونية، من خلال إصدار جملة من التشريعات التنظيمية للمؤسسات كإنشاء صناديق المساهمة وتكوين الجمعية العامة ومجلس الإدارة.

-الاستقلالية المالية والمتمثلة في فصل الذمة المالية للمؤسسات عن الذمة المالية للدولة"[1]".

بلغت المخصصات المالية وفق البرنامج الخماسي الثاني 540 مليار دج مع انخفاض بقيمة 20 مليار مقارنة بالمخطط الخماسي الأول، نظرا لانخفاض المخصصات المالية الموجهة للقطاع الصناعي من 213 مليار دج إلى 174 مليار دج، والسبب راجع إلى غلق العديد من المؤسسات الوطنية نتيجة عدم نجاح سياسة الهيكلة المالية والعضوية المسطرة ضمن البرنامج الخماسي الأول، بالإضافة إلى انخفاض مداخيل الجباية البترولية من 38٪ من الناتج المحلي الإجمالي للفترة (1981-1985) إلى 28٪ خلال الفترة (1986-1990) نظرا لانخفاض أسعار النفط سنة 1986، وقد أدت هذه الأوضاع الصعبة إلى توجه الجزائر إلى المؤسسات الدولية قصد الاستدانة الخارجية لتلبية الطلب المحلي المتزايد، وعليه فقد دخلت مرحلة جديدة في تاريخها السياسي والاقتصادي والاجتماعي بل والأمني (العشرية السوداء) .

الشكل رقم(IV-2): المخصصات المالية وفق البرنامج الخماسي الثاني(1985-1989) مليار دج

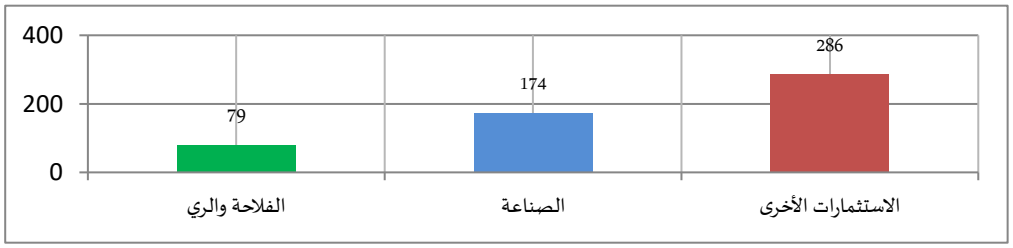

المصدر: من إعداد الطالبة لالإعتماد على المرجع التالي: كبداني سيد أحمد، نفس المرجع السابق، ص.217.

IV-2- الجزائر في ظل اقتصاد السوق:

مرت الجزائر بأزمة اقتصادية خانقة في نهاية الثمانينيات وبداية تسعينيات القرن الماضي، لأنها تبنت سياسة تنموية من دون قراءة مستقبلية عميقة وعلمية قادرة على تجاوز التغيرات الداخلية والخارجية في ظل سياسة عدم اليقين بشأن التطورات العالمية في شتى المجالات، ولعل أهم أسباب فشل الجزائر في مخططاتها التنموية اعتمادها على حل أزمة اجتماعية واقتصادية مؤقتة بتخصيص مبالغ مالية ضخمة من صادرات المحروقات ومن دون أي دراسات مسبقة، وسرعان ما تعود هذه الأزمة بمجرد انخفاض مصادر تمويلها (انخفاض أسعار النفط).

ونظرا لضعف التسيير الاشتراكي وجدت الجزائر نفسها مجبرة على التوجه نحو اقتصاد السوق بإصلاحات عميقة لاسترجاع التوازنات الكلية، خصوصا بعد انخفاض مداخيل العملة الصعبة من صادرات المحروقات بحوالي 50 ٪. ولتمويل العجز في ظل غياب سوق لرؤوس الأموال لجأت الجزائر إلى الاستدانة الخارجية من

[1]-حربي سميرة،مهدية هامل ،نفس المرجع السابق،ص.06.

المؤسسات الدولية (صندوق النقد الدولي)، وقبلت بكافة الشروط نظرا لنقص الدعم المالي، فصندوق النقد الدولي كان بمثابة استعمار غير مباشر، هو الذي يحدد ويسير ميزانية الدولة وفق أحكام وأوامر جد صعبة في وضعية اجتماعية مزرية"[1]."

IV-2- 1- الإنفاق على البنى التحتية في ظل السياسة الإنفاقية التقشفية:

انتهجت الجزائر سياسة إنفاقية تقشفية في مرحلة عرفت بمرحلة التعديل الهيكلي أو الاستعداد الائتماني، بحيث قامت الحكومة الجزائرية بتخصيص مبالغ مالية للبنى التحتية لا تتوافق مع الحاجة الاجتماعية والاقتصادية والإدارية والثقافية والتعليمية. فبالنسبة للبنى التحتية الاجتماعية، فإنها لم تتعدّ 8 ملايين دج حتى سنة 1998، أما البنى التحتية الاقتصادية فقد استقرت عند حوالي 16 و17 ملايين دج حتى سنة 1995"[2]"، وهناك مؤشرات عديدة لا بد من إبرازها من أجل تقديم صورة حقيقية لهذه الفترة، حيث شهدت الجزائر في عقد التسعينيات أحداثا دامية تركت بصماتها السلبية على كل النواحي الاقتصادية والاجتماعية يمكن اختصارها فيما يلي"[3]":

1- تراكم الديون الخارجية التي تراوحت ما بين 25 إلى 30 مليار دولار.

2- انخفاض عائدات النفط بسبب تراجع أسعار النفط خلال. التسعينيات

3- تراجع وتوقف تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى الجزائر حتى عام 2000 بسبب تدهور الأوضاع السياسية.

4- ارتفاع نسبة البطالة والفقر وتدهور المستوى المعيشي للأفراد.

---

[1]-خالد منه(2015)،**دراسة تحليلية للسياسة الميزانية في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية منذ سنة 1990**،رسالة دكتوراه،كلية العلوم الاقتصادية،جامعة الجزائر،ص.150.

[2] - IMF(2014),**statistical appendix country report** n°01 /163,p.20

[3]- كبداني سيد أحمد،نفس المرجع السابق ،ص.216.

الجدول رقم(IV-1): الإنفاق على البنى التحتية في ظل مرحلة الاستعداد الائتماني(مليون دج)

السنوات	الاقتصادية	الإدارية	التعليم والتكوين المهني	الاجتماعية
1990	16	4	13	3
1991	16	5	14	4
1992	17	5	14	4
1993	15	8	15	6
1994	15	9	17	6
1995	17	10	19	7
1996	22	12	24	8
1997	27	14	28	7
1998	23	23	31	8

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على المرجع التالي:IMF(2014),**statistical appendix country report**,op,cit,p.20

يوضح الجدول أعلاه تطور الإنفاق على البنى التحتية في مرحلة عرفت أنها من أصعب المراحل التي مرت بها الجزائر حتى يومنا هذا، ولمعرفة ما هي الأسباب وراء اتباع الجزائر السياسة الإنفاقية التقشفية، سواء من ناحية نفقات التسيير أو نفقات التجهيز لا بد من الرجوع إلى سنوات التسعينيات واستنتاج القرارات المتخذة خلال تلك الفترة وما مدى تأثيرها على الاقتصاد الجزائري بصفة عامة والبنى التحتية بصفة خاصة، ولتوضيح ذلك ارتأينا أن نعطي حوصلة حول أهم المحطات التي مرت بها الجزائر من خلال الفقرات الموالية.

IV-2- 1-1- الاستعداد الائتماني الأول ما بين الجزائر وصندوق النقد الدولي:

اتفقت الجزائر مع صندوق النقد الدولي على حزمة من الإصلاحات الهيكلية العميقة استعدادا لتوجهها نحو اقتصاد السوق، على أن تكون مدة الاتفاق 12 شهرا من 31 ماي 1989 إلى غاي 30 ماي 1990، وبلغت قيمة القرض 155 مليون وحدة حقوق سحب خاصة وتسهيلات تمويلية بمبلغ 325 مليون دولار أمريكي مع مساعدة للنهوض بالإصلاحات بقيمة 300 مليون دولار أمريكي، وتحت الشروط التالية"[1]":

- التحرير الجزئي للاقتصاد بضبط الأسعار في جويلية سنة 1989 وتخلي الدولة عن دعمها تدريجيا للمؤسسات لوطنية، وظهر ذلك من خلال انخفاض القروض الموجهة للمؤسسات بقيمة 03 ملايين دج.
- إعادة النظر في السياسة النقدية من خلال منح بنك الجزائر الاستقلالية التامة في المراقبة النقدية والمصرفية بإصدار قانون النقد والقرض (10/90) في 1990/04/14، مع إمكانية إنشاء فروع للبنوك الجزائرية أو البنوك الأجنبية على المستوى الوطني.
- تحرير التجارة الخارجية بمنح رخصة استيراد للمتعاملين الخواص.

[1] - بطاهر علي(2004)،**سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر**،ورقة بحثية،مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا،العدد01،كلية العلوم الاقتصادية،جامعة حسيبة بن بوعلي،شلف،الجزائر،ص.ص:01-02.

- تعديل قانون الضرائب خلال فترة الاستعداد الائتماني الأول بإعفاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الضرائب قصد تشجيع الإنتاج الذي يعتبر محددا رئيسيا لمداخيل الدولة.
-تطبيق سياسة سعر الصرف المرنة وتشجيع إحلال الواردات.

IV-2- 1- 2- الاستعداد الائتماني الثاني ما بين الجزائروصندوق النقد الدولي:

طالبت الجزائر باتفاق ثانٍ مع صندوق النقد الدولي مدته عشرة أشهر من 03 جوان 1991 إلى غاية 30 مارس سنة 1992، لأن فترة الاتفاق الأول لم تكن كافية للخروج من الأزمة، وعليه فقد حصلت الجزائر على قرض يقدر ب403 ملايين دولار أمريكي وخدمة دين تقدر بـ 16 مليار دولار خلال الفترة (1990-1992)، مع تنفيذ العديد من القوانين والإجراءات تم اختصارها كما يلي"[1]:"

- تحرير الأسعار لأكثر من 74٪ على المواد الغذائية والكمالية والوسيطية، وزيادة تحرير التجارة الخارجية بمنح المزيد من رخص الاستيراد للمتعاملين في المجال التجاري.
-رفع الأجور وتحسين الشبكة الاجتماعية بسبب التحرير الجزئي للأسعار لتحقيق العدالة في توزيع الدخل نظرا للسياسة التقشفية التي تؤثر على القدرة الشرائية للمواطنين.
-إنشاء بورصة الجزائر في سنة 1990 قصد إصلاح النظام المالي
- إصلاح النظام الضريبي سنة 1991 بفرض الضرائب التالية:

- ❖ الرسم على القيمة المضافة (TVA) بدل الرسم على الخدمات (TUGPS) والرسم الوحيد على الإنتاج (TUGP).
- ❖ ضريبة تصاعدية على الدخل الإجمالي (IRG).
- ❖ ضريبة على أرباح الشركات (IBS)

IV-2-2 - برامج التعديل الهيكلي:

بعد الاتفاق الائتماني الأول والثاني وما نتج عنه من تأزم الوضعية المالية نتيجة تحرير الأسعار وتسريح العمال، بالإضافة إلى انخفاض الناتج المحلي الحقيقي خارج قطاع المحروقات بنسبة 1.5٪ في المتوسط خلال الفترة (1986-1991)، ناهيك عن عدم الاستقرار الأمني بسبب ظاهرة الإرهاب التي عمت كافة أرجاء الوطن، اتجهت الجزائر إلى إصلاحات أخرى عميقة مست كل القطاعات، وبمساعدة صندوق النقد الدولي، وتحت شروط مشددة تم الاتفاق عليها وفق برنامجين كما يلي :

---

[1]-بن عبد الفتاح.د،(2019)،**أثر برامج صندوق النقد الدولي على أداء الجهاز المصرفي في الجزائر**،يوم دراسي بعنوان إصلاح النظام المصرفي في الجزائر، يوم 2019/02/14،جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة،الجزائر،المنشور على الموقع الإلكتروني: https://manifest.univ-ouargla.dz/ ،تاريخ الاطلاع يوم 2019/08/01.

IV-2- 2-1- برنامج التصحيح الهيكلي الأول:

تم الاتفاق على برنامج التصحيح الهيكلي الأول مع صندوق النقد الدولي في أفريل من سنة 1993، على أن تتم مدة العقد بعد أحد عشر شهرا حتى مارس من سنة 1994، ونلخص أهم ما جاء في العقد كما يلي:"[1]"

- **الاستمرار في تحرير الأسعار**: تخلي الدولة عن دعم المنتجات مع إعادة النظر في المواد الغذائية ذات الاستهلاك الواسع كالقمح والسميد والحليب، إضافة إلى خدمات النقل العام. كما تم تحرير معدات ولوازم القطاع الزراعي وأسعار البناء مع إلغاء كل الضوابط على هوامش الربح منتصف سنة 1995 بالنسبة لمادة السكر والحبوب، مما أدى إلى ارتفاع الأسعار إلى أعلى مستوياتها، وهو الأمر الذي أثر على القدرة الشرائية للفرد.

- **تحرير التجارة الخارجية**: من خلال السماح بالتعامل مع 10 منتجات أجنبية، وبالتالي دخول العملة الصعبة في تمويل عمليات التصدير والاستيراد وفق التعليمة المؤرخة في سنة 1994.

- **تخفيض العملة الوطنية:** قامت الحكومة الجزائرية بتخفيض قيمة الدينار الجزائري بنسبة 50٪ حتى يكون قابلا للتحويل إلى عملات أخرى.

- **تجميد أجور الوظيف العمومي وضبط الإنفاق العام.**

-إصلاح الميزانية العامة:

تم ترتيب أولويات الإنفاق بالنسبة لكل قطاع، فقد تعطلت المشاريع ذات التكاليف الضخمة مع إصلاح مؤسسات القطاع الفلاحي بإعادة تنظيم الملكية العامة مع تحويل 13 مؤسسة من ضمن 27 مؤسسة عامة إلى مؤسسات خاصة ومستقلة قصد رفع الدعم، أما بالنسبة للمؤسسات العمومية الصناعية فقد تم تطبيق عملية الخوصصة على هذا النوع من المؤسسات بمشاركة المستثمر الأجنبي بنسبة 49٪ مع إغلاق باقي المؤسسات وتسريح العمال قصد امتصاص العجز في الميزانية بتخفيض نفقات التسيير والتجهيز .

كما وُسّعت دائرة تحصيل الإيرادات من خلال توسيع نطاق تطبيق الرسم على القيمة المضافة للتخفيف من العجز في الميزانية بالموازاة، مع تطبيق سياسة التقشف في النفقات وزيادة الرسوم الجمركية على الكماليات.

[1] - عبد العزيز شرابي(1998)،**النتائج الأولية لبرامج التصحيح الهيكلي في البلدان المغربية**، ندوة علمية بعنوان الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية،يوم28-30 أفريل 1997،فندق الأوراسي،الجزائر العاصمة،ص.79.

- **وضع قانون الاستثمار:** قامت الحكومة الجزائرية لأول مرة وضع قانون الاستثمار رقم 12/93 المؤرخ في 1993/10/05"[1]".

IV-2- 2-2- برنامج التصحيح الهيكلي الثاني:

جاء برنامج التصحيح الهيكلي الثاني لمواصلة الإصلاحات الهيكلية خصوصا في القطاع الصناعي مع حماية الطبقة المتضررة من الإصلاحات، وقد استفادت الجزائر من دعم مالي لإعادة جدولة ديونها التي بلغت أكثر من 15 مليار دولار بموجب هذا الاتفاق الذي انعقد في 22 ماي من سنة 1995، على أن تتم مدة العقد إلى غاية 21 ماي من سنة 1998 ، وقد انخفض معدل خدمة الدين ب 53.3 ٪ من عائدات البترول سنة 1994 لكن ارتفع إلى 84٪ سنة 1995، ونظرا لهذه الأزمة الحادة اضطرت الجزائر إلى إعادة جدولة الديون العمومية مع نادي باريس ونادي لندن بشرط موافقة صندوق النقد الدولي، الذي اشترط اتباع سياسة انكماشية تقضي بخفض النفقات ورفع الضرائب على الأفراد والشركات"[2]"، وفيما يلي تلخيص أهم البنود المتفق عليها في العقد"[3]":

-تخفيض الدعم من 5٪ من الناتج المحلي الإجمالي إلى 0.6٪ سنة 1998 قصد تحقيق نمو متوسط في حدود 5٪ من إجمالي الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات.

-تخفيض معدل التضخم إلى 10٪ سنة 1996.

- تجميد الأجور في المؤسسات العمومية، وأي زيادة تكون بغرض الادخار لا بغرض الاستهلاك.

- تخفيض سعر صرف الدينار لتضييق الفجوة بين الرسمي والموازي.

- إصلاح المؤسسات العمومية استكمالا لعملية التطهير المالي، وإعادة هيكلة المؤسسات العمومية بخوصصة أكثر من 800 مؤسسة خصوصا في قطاع الخدمات مع بداية سنة 1998.

IV-2- 2- 3-- أثر برامج التصحيح الهيكلي على الميزانية العامة ومعدل النمو الاقتصادي :

عرفت الميزانية العامة للدولة عجزا كبيرا في فترة التسعينيات، بلغ أقصى عجز سنة 1993 بقيمة 168مليار دج، ولتغطية هذا العجز قامت الحكومة الجزائرية بتوسيع دائرة تحصيل الإيرادات حسب ما جاء في برامج التصحيح الهيكلي من خلال توسيع نطاق الرسم على القيمة المضافة، إلا أن الإيرادات المحققة لم تكن كافية لتغطية النفقات المتزايدة مما أثر سلبا على معدل النمو الاقتصادي الذي سجل قيمة سالبة سنة 1993 و1994 بنسبة مئوية قدرت بـ-2.10٪ و -0.90٪ على التوالي"[4]".

---

[1]- عبد العزيز شرابي،نفس المرجع السابق،ص.79.

[2] - كربالي بغداد(2005)،**نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر**،ورقة بحثية،مجلة العلوم الإنسانية،العدد(08)،جامعة محمد خيضر،بسكرة،الجزائر،ص.ص:09-10

[3]- عبد العزيز شرابي،نفس المرجع السابق،ص.ص:79-80.

[4] -Banque Algérie (2000),**Rapport Annuel** Tableaux Statistiques,P.135

نتج عن هذه الإصلاحات تحسن تدريجي لمعدلات النمو الاقتصادية، مقارنة مع فترة برنامج التصحيح الهيكلي، بحيث سجل معدل النمو الاقتصادي لسنة 1995 نسبة مئوية قدرت بـ 3.80٪، وارتفع إلى حدود 5.10٪ سنة 1998 كما تقلص العجز في الموازنة العامة للدولة من 168 مليار دج سنة 1993 إلى 11 مليار دج سنة 1999"[1]"، والشكل التالي يوضح نفقات التجهيز مقارنة بنفقات التسيير في ظل انخفاض معدل النمو الحقيقي وارتفاع العجز في الميزانية العامة للدولة للفترة (1990-1999).

الشكل رقم(IV-3):تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر(مليار دج)

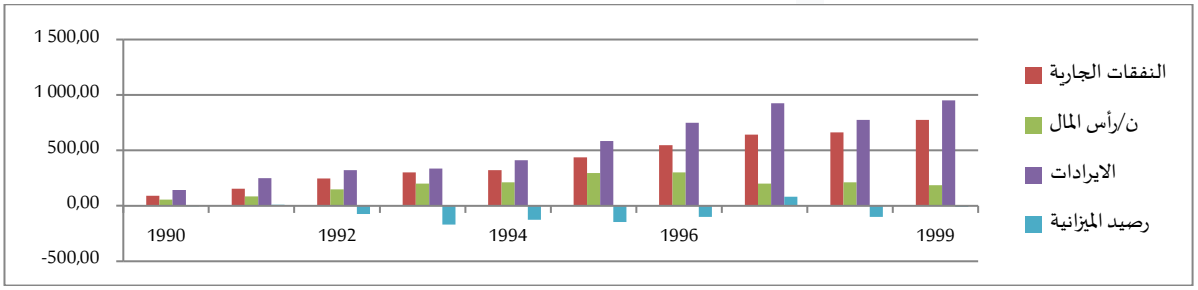

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على تقارير بنك الجزائر وبيانات وزارة المالية

IV-3- الإنفاق على البنى التحتية في ظل السياسة الإنفاقية التوسعية (2001-2019):

يعتمد الاقتصاد الجزائري بشكل شبه كلي على الموارد البترولية مصدرا رئيسيا للعملة الصعبة، فنمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي مرهون بتقلبات أسعار النفط الدولية التي كان لها تأثير مباشر على إدارة نفقات البنى التحتية، ويمكن إرجاع أهم أسباب اتباع الجزائر السياسة المالية التوسعية في عقد الحادي و العشرين إلى عدة محددات متداخلة ومتكاملة، أهمها المحدد المالي، إذ إنه نظرا إلى ارتفاع أسعار النفط وكونها إشارة إلى حدوث زيادة دائمة في الدخل، فإنها تقود إلى مستويات عالية من الإنفاق العام، وهذا كان واضحا من خلال برامج الإنعاش الاقتصادي. وفيما يلي أعطينا صورة مختصرة عن أهم أحداث فترة ما بعد الإصلاحات الهيكلية وما صاحبها من تحسن الوضعية المالية للجزائر "[2].

1- عودة الاستقرار السياسي إلى الجزائر الذي أدى إلى جذب الاستثمارات الأجنبية وتحسين مستوى الأداء الاقتصادي وزيادة حجم الدخل القومي.

2-الشروع في تطبيق سياسات اقتصادية جديدة تخرج الاقتصاد من حالة الركود عن طريق إدخال إصلاحات هيكلية ومؤسسية، تتمثل في إعطاء دور أكبر للقطاع الخاص وإعادة هيكلة المشروعات العامّة وخصخصتها، ومن ضمن ذلك إصلاح القطاع المصرفي ودعمه.

---

[1] -Banque Algérie (2000),Rapport Annuel ,Op ,Cit,p135.

[2] -عبد الجليل هجيرة(2017)،**العوامل المؤثرة في تنافسية الاقتصاد الجزائري**،رسالة دكتوراه،كلية العلوم الاقتصادية،جامعة أبي بكر بلقايد،تلمسان،الجزائر،ص.66.

3- زادت الوفرة المالية عند ارتفاع أسعار النفط عامي 2007 و2008 ، وكانت الفرصة لتصفية الديون الخارجية للجزائر بعد أن كانت قد تجاوزت (25) مليار دولار.

4- ارتفاع الاحتياطي الجزائري من النقد الأجنبي خاصة سنة 2006.

5- حصلت الجزائر في تلك الفترة على تصنيف ائتماني جيد بسبب تصفية ديونها الخارجية، هذا التصنيف أدى إلى تحسين صورة الجزائر في نظر المستثمرين، بحيث شُرّع الباب أمام تدفق الاستثمارات والحصول على الائتمان والضمانات من الأسواق المالية الدولية.

6- تعديل قانون الاستثمار في أوت 2001 ، والذي يتمحور حول توفير مناخ ملائم مع وجود آليات أكثر فعالية لتطوير الاستثمار، كما تضمن بصفة خاصة عدم التمييز بين القطاع العام والخاص.

7- إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارandi التي كانت سابقا تعرف بوكالة ترقية ودعم متابعة الاستثمار"[1] ."

مع مطلع سنة 2000 كانت هناك مؤشرات إيجابية للاقتصاد الجزائري بسبب ارتفاع أسعار النفط إلى مستوى 28.5 دولار أي أنه ارتفع بنسبة 59% مقارنة بسنة 1999، وهذا ما أدى إلى تحول الجزائر إلى اتباع سياسة اقتصادية جديدة تمثلت في سياسة مالية توسعية ترتكز بالأساس على التوسع في الإنفاق العام، وخاصة أن المؤشرات آنذاك كانت كلها توحي باستمرار تزايد سعر النفط الجزائري"[2]"، والجدول التالي يوضح نمو تطور الإنفاق على البنى التحتية من سنة 1999 حتى سنة 2014.

[1]- عبد الجليل هجيرة،نفس المرجع السابق،ص.67.

[2] -Organization Of Arab Petroleum(2010),**Annual Statistical Report**. http://oapecorg.org/home, consulte Le 10/08/2019.

الجدول رقم(IV-2): الإنفاق على البنى التحتية في ظل برامج الإنعاش الاقتصادي (مليون دج)

السنوات	الاقتصادية	الإدارية	التعليم والتكوين المهني	الاجتماعية
1999	30	22	35	9
2000	34	29	38	12
2001	53	31	53	17
2002	65	28	55	27
2003	71	30	60	31
2004	79	30	56	28
2005	181	32	84	35
2006	225	38	84	32
2007	380	54	126	41
2008	539	80	135	54
2009	398	85	144	68
2010	381	113	153	71
2011	399	116	142	77
2012	462	165	147	112
2013	450	263	149	77
2014	468	313	243	236

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على المراجع التالية:

IMF(2013),Statistical Appendix Country Report N°13/49,P15.

IMF(2013),Statistical Appendix Country Report N°14/161,P15.

يوضح الجدول أعلاه تطور الإنفاق على البنى التحتية من سنة 1999 حتى سنة 2014، ونلاحظ ارتفاع المخصصات المالية للبنية التحتية مقارنة بسنوات التسعينيات خصوصا البنى التحتية الاقتصادية. و قد ارتفعت نفقات البنى التحتية الاقتصادية بنسبة 91٪ للفترة (2000-2010) مقارنة بفترة التسعينيات، أي ما يعادل 2208 مليون دج. أما البنى التحتية الإدارية فقد ارتفعت بنسبة 79٪، أما قطاع التعليم فاستفاد من مخصصات مالية بقيمة 988 مليون دج بزيادة قدرت بنسبة 78٪ مقارنة بالفترة السابقة (1990-1999)، أما البنى التحتية الاجتماعية فاستحوذت على حصة الأسد بعد البنى التحتية الاقتصادية بزيادة تقدر نسبتها بـ85٪ ، أي ما يعادل 354 مليون دج، وقد تمثلت السياسية الإنفاقية التوسعية في إقرار كل من المخطط لدعم الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة الممتدة من سنة 2004/2001، والبرنامج التكميلي لدعم النمو من سنة 2009/2005 والبرنامج الخماسي من سنة 2014/2010.

IV-3-1- مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي (2004/2001):

هو عبارة عن مخصصات مالية موزعة على طول الفترة 2004/2001 بنسب متفاوتة، وتبلغ قيمته الإجمالية 525 مليار دج، وقد جاء هذا المخطط في شكل توسع في الإنفاق العام قصد تنشيط الاقتصاد الوطني من خلال دعم الطلب الكلي قصد التحول من السياسة الاقتصادية للفكر النيوكلاسيكي إلى الفكر الكينزي، الذي يرتكز على تنشيط الطلب الكلي عن طريق سياسة مالية توسعية تتمثل في التوسع في الإنفاق العام الذي يمثل إضافة هامة للناتج المحلي الإجمالي، كما ركز البرنامج على خلق مناصب عمل والحد من الفقر والبطالة، بالإضافة إلى دعم المستثمرات الفلاحية وتهيئة وإنجاز الهياكل القاعدية.

يتمحور مضمون المخطط حول تدعيم الأنشطة الخاصة بالإنتاج الفلاحي والصيد البحري وبناء الأشغال العمومية، بحيث استحوذ قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية على النصيب الأكبر، وعلى مدار الفترة جاءت سنة 2001،2002 هي الأعلى من حيث المخصصات، وذلك بسبب رغبة الدولة في تسريع وتيرة الإنفاق وتنشيط الاقتصاد خلال أقصر مدة ممكنة"[1] "والشكل التالي يوضح التوزيع القطاعي للبرنامج:

الشكل رقم(IV-4): التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي(مليار دج)

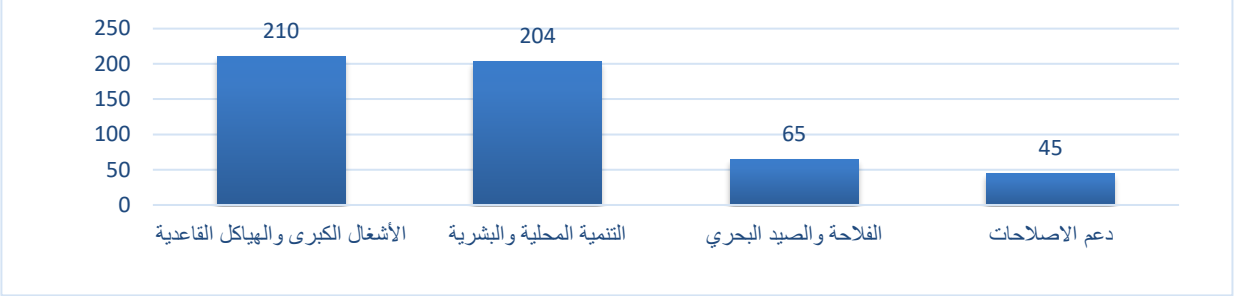

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد عل المرجع التالي:خاطر طارق، وآخرون، نفس المرجع السابق،ص.05.

يوضح الشكل أعلاه قيمة المخصصات المالية المسطرة ضمن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، إن قطاع الأشغال العمومية والهياكل القاعدية قد استحوذ على الحصة الأكبر بقيمة 210 مليار دج، أي بنسبة 40٪. وهذا ما يدل على رغبة الدولة بالنهوض بهذا القطاع لكونه أهم القطاعات المحددة للاستثمارات المحلية والأجنبية، ولدوره الكبير في التأثير على التنمية الاقتصادية، وقد جاءت التنمية المحلية والبشرية في المقام الثاني بقيمة 204 مليار دج، أي ما يعادل 38٪ قصد تدارك العجز التي شهدته المؤسسات العمومية لتعزيز قدراتها التنافسية، أما فيما يخص الفلاحة والصيد البحري وباقي القطاعات، فقد خُصِّص لها 65 مليار دج

[1] - خاطر طارق،وآخرون(2016)،**دور برامج الإنعاش الاقتصادي في تحقيق اقلاع وتنويع الاقتصاد الجزائري**،مداخلة بعنوان تشخيص الواقع الاقتصادي للدول المغاربية،كلية العلوم الاقتصادية،جامعة الوادي،الجزائر،ص.05.

و45 مليار دج على التوالي، وقد استهدف برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي عدة قطاعات حاولنا تلخيص الجزء الخاص بالبنى التحتية منها في مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية كما يلي"[1]":

- التجهيز والتهيئة الإقليمية:

شمل برنامج التجهيز والتهيئة العمرانية كل ما يتعلق بالعمران وتأهيل المناطق الريفية والمناطق الحضرية بقيمة مالية تقدر بـ 210 مليار دج تم توزيعها كالتالي:

❖ **قطاع الري:**

بلغت القيمة الإجمالية للمنشآت القاعدية المتعلقة بالري 31 مليار دج مقسمة على 09 مشاريع تهتم بتزويد المناطق المنسية، والتي هي بحاجة ماسة إلى متطلبات الحياة الأساسية خاصة الماء الصالح للشرب.

❖ **قطاع السكك الحديدية:**

بلغت قيمة المخصصات المالية لصيانة وتطوير شبكة الربط بالسكك الحديدية 54 مليار دج.

❖ **قطاع الأشغال العمومية:**

كلف قطاع الأشغال العمومية ميزانية الدولة 45 مليار دج تضمنت 25 مشروعا موزعا على كل من شبكة الطرق والمطارات والموانئ قصد تسهيل حركة نقل الأفراد والبضائع.

- تنمية الموارد البشرية:

قدرت المبالغ المالية المخصصة بغرض تنمية الموارد البشرية قيمة 90 مليار دج تستجيب لاحتياجات السكان من جانب الصحي والتربية والتعليم والتكوين المهني والقطاع الجامعي والبحث العلمي، وحتى الأنشطة الثقافية والرياضية، وقد تم توزيع البرامج كما يلي:

❖ **التعليم العالي:**

استهدف برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي قطاع التعليم العالي قصد تحسين عمل الأسرة الجامعية من خلال توسيع الطاقة الاستيعابية بزيادة نفقات التسيير وعدد المقاعد البيداغوجية، فقد تم إنجاز 25000 سرير في الإقامات الجامعية.

[1] - باشوش حميد(2011)،**المشاريع الكبرى في الجزائر ودورها في التنمية الاقتصادية في الجزائر حالة الطريق السيار شرق غرب**،رسالة ماجستير،كلية العلوم الاقتصادية،جامعة الجزائر،ص.ص51.56.

❖ **التكوين المهني:**

خصصت السلطات العمومية مبلغا يقدر بـ 9 مليار دج لإعطاء فرصة لفئة الشباب الذين لم يكملوا تعليمهم في المدارس وإدماجهم في التكوين المهني لمواكبة الاختصاصات الجديدة والتحكم في التكنولوجيا الحديثة.

❖ **الشباب والرياضة:**

وفي قطاع الشباب والرياضة تم إنجاز العديد من المشاريع الخاصة بمراكز التسلية ومركبات رياضية وتأهيل باقي المنشآت القاعدية بقيمة مالية تقدر بـ 04 مليار دج.

❖ **الصحة :**

حصل قطاع الصحة في ظل برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي على مبلغ مالي يقدر بـ14 مليار دج تم توجيهها لإعادة تأهيل المؤسسات الاستشفائية وإنجاز المستشفى الجامعي بوهران، وإعادة ترميم مستشفى شلف، وإنجاز مركز صحي للتكفل بمرضى السرطان بعنابة"[1]".

IV-3-2- البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009):

جاء هذا البرنامج في إطار مواصلة وتيرة البرامج والمشاريع ولتغطية النقائص التي عرفها مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي، ويكمن الاختلاف بينهما من حيث المدة والقيمة الإجمالية لهذا البرنامج التي تزيد عن مخطط دعم الإنعاش بـ 6 أضعاف، بحيث بلغت القيمة الإجمالية للبرنامج 4203 مليار ثم أضيفت فيما بعد مبالغ مالية خاصة بمناطق الجنوب بقيمة 432 مليار دج. أما مناطق الهضاب العليا، فقد استفادت من مبلغ مالي يقدر بـ 668 مليار دج بالإضافة إلى الموارد المتبقية من برنامج الإنعاش الاقتصادي والمقدرة بـ1071 مليار دج وغيرها من الموارد المالية الأخرى الخاصة بالتحويلات الخاصة بحسابات الخزينة والمقدرة بـ1140 مليار دج"[2]." ويهدف البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي إلى تحديث وتوسيع الخدمات العامة، تحسين القطاع الصحي، تطوير البنى التحتية التي لها دور كبير جدا من خلال تسهيل عملية المواصلات وانتقال السلع والخدمات وعوامل الإنتاج ورفع معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي. وقد أُعطي أكبر نصيب من المخصصات المالية للقطاع السكني ثم يليه قطاع التربية والتعليم، بالإضافة إلى مشاريع تأهيل المرافق التربوية والمنشآت الرياضية، ثم يأتي قطاع التعليم العالي قصد توفير

---

[1]- باشوش حميد،نفس المرجع السابق،ص.ص:55-56.

[2] - بوحصان لامية،عثماني أنيسة(2013)،**دراسة قياسية لأثر الاستثمارات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر**،المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والنمو الاقتصادي للفترة(2001-2014)،كلية العلوم الاقتصادية،سطيف،الجزائر،ص.ص:08-09.

أفضل الظروف للتحصيل المعرفي على مستوى الجامعة الجزائرية" [1]". وقد قُسمت قيمة المخصصات المالية لبرنامج دعم النمو الاقتصادي إلى 5 محاور رئيسية تم اختصارها وفق الجدول التالي:

الجدول رقم(IV-3)المخصصات المالية وفق برنامج دعم النمو الاقتصادي(2005-2009)

القطاعات	المبلغ (مليارد ج)	النسبة
تحسين ظروف المعيشة	1908	45
تطوير الهياكل القاعدية	1703	40
التنمية الاقتصادية	337	8
تطوير الخدمة العمومية	203	4
تكنولوجيا الاتصال	50	1

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المرجع التالي: بوحصان لامية، عثماني أنيسة، نفس المرجع السابق، ص.09.

يوضح الجدول أعلاه قيمة المخصصات المالية المسطرة وفق برنامج دعم النمو الاقتصادي، وقد استحوذت مشاريع تحسين معيشة السكان وتطوير المنشآت الأساسية على حصة الأسد بنسبة تقدر بـ 95٪ ، ثم تليها برامج التنمية الاقتصادية بقيمة 337 مليار دج، وقسمت باقي النسبة على برامج تطوير الخدمة العمومية بقيمة 203 مليار دج، وتكنولوجيا الاتصال بقيمة مالية قدرت بـ50 مليار دج، وقد تم تقسيم برامج المخطط كما يلي"[2]":

1 - تحسين ظروف معيشة السكان:

استحوذت برامج تحسين ظروف معيشة السكان على الحصة الأكبر بالنظر إلى باقي القطاعات، وهذا ما يعكس رغبة الدولة في تشجيع الأفراد على تطوير إنتاجيتهم وزيادة قدراتهم العلمية والمهنية لما لذلك من تأثير على وتيرة النشاط الاقتصادي، فكلما توفر للفرد متطلبات الحياة الضرورية من عمل ومسكن ومأكل وصحة وتعليم كان أقدر على خلق قيمة مضافة في الاقتصاد.

وقد قسم هذا المبلغ المقدر بـ 1908 مليار دج على قطاعات عدة، كالسكن الذي استحوذ على مبلغ مالي يقدر بـ 555 مليار دج، وقطاع التربية 200 مليار دج قصد تخفيف الضغط على الأقسام بإنشاء المزيد من المدارس والمطاعم، أما قطاع التعليم العالي والبحث العلمي فخصص له 141 مليار دج لتطوير الكفاءات ومواكبة التكنولوجيا الحديثة في ظل زيادة وتيرة العولمة.

---

[1]-بوحصان لامية،عثماني أنيسة نفس المرجع السابق،ص.09.

[2] - صالحي نجية(2013)،**أثر برنامج دعم الانعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي(2001-2014) نحو تحديات آفاق النمو الاقتصادي الفعلي والمستديم**، المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والنمو الاقتصادي للفترة(2001-2014)،كلية العلوم الاقتصادية،سطيف،الجزائر،ص.06.

2- تطوير الهياكل القاعدية:

جاء برنامج تطوير الهياكل القاعدية في المرتبة الثانية بنسبة 40٪ أي ما يعادل 1703 مليار دج، وقد مست قطاعات مهمة تؤثر بشكل مباشر على النمو الاقتصادي وهي: قطاع النقل، الأشغال العمومية، السدود، وتهيئة الإقليم، وبلغت قيمة المخصصات المالية لكل قطاع ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم(IV-5): المخصصات المالية للهياكل القاعدية وفق برنامج دعم النمو الاقتصادي(مليار دج)

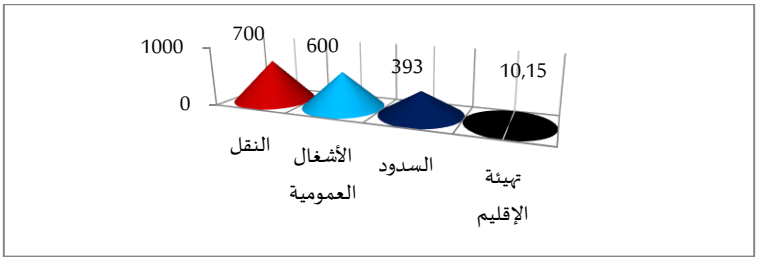

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المرجع التالي: راضية إسمهان.خ(2012)، **دور سياسات الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية في تحقيق التنمية البشرية المستدامة**، رسالة ماجستير، مدرسة دكتوراه إدارة الأعمال والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية، سطيف ، الجزائر، ص.162.

- دعم التنمية الاقتصادية

جاء برنامج دعم التنمية التنمية الاقتصادية في المرتبة الثالثة بنسبة 8٪، إذ شملت مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، نذكر منها: قطاع الفلاحة والتنمية الريفية، القطاع الصناعي، ترقية الاستثمار ، الصيد البحري، القطاع السياحي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تطوير الخدمة العمومية وتحديثها بما فيها خدمة البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال، وقطاعي العدالة والتجارة"[1]" وقد لُخصت قيمة المخصصات المالية لكل قطاع في الجدول التالي:

[1]- صالحي نجية،نفس المرجع السابق،ص.ص06-08.

الجدول رقم(IV-4): المخصصات المالية الخاصة بدعم التنمية الاقتصادية (مليار دج)

القطاعات	المبالغ
الفلاحة والتنمية الريفية	300
الصناعة	13.5
ترقية الاستثمار	4.5
الصيد البحري	12
السياحة	3.2
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	4
تطوير الخدمة العمومية	203.9

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على المرجع التالي:- صالحي نجية، نفس المرجع السابق، ص.07.

IV-3-3- برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014):

شهدت نفقات البنى التحتية -خاصة الاقتصادية منها- انخفاضا متزايدا خلال هذه الفترة من 40٪ من نسبة النفقات العامة سنة 2010 إلى حدود31٪ سنة 2013 ، وارتفعت بنسبة محتشمة بنسبة 3٪ سنة 2014، ويعود السبب إلى إتمام المشاريع الكبرى، أهمها مشروع مترو الجزائر الذي دخل حيز الخدمة سنة 2011 ، ومشروع الطريق السيار شرق غرب الذي اكتمل نصفه الغربي في ماي من سنة 2010، بينما حافظ الإنفاق الحكومي على البنى التحتية الإدارية والاجتماعية بمتوسط معدل نمو قدر بـ 30٪ و 16٪ على التوالي، لكن في العموم، تبقى نفقات البنى التحتية جيدة مقارنة بفترة التسعينيات.

وقد بذلت الحكومة الجزائرية جهودا كبيرة من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فقد خصصت خلال سنوات 2014/2010 مبالغ مالية لم يسبق لبلد سائر في طريق النمو أن خصصه حتى تلك الفترة، حيث قدرت بحوالي 286 مليار دولار أي ما يعادل 21.124 مليار دج، وقد جاء هذا البرنامج استكمالا للبرامج التي انطلقت قبل 10 سنوات في 06 محاور رئيسية"[1]" ، وهي:

-التنمية البشرية:

كل ما يتعلق بالتربية والتعليم والتكوين المهني، الصحة والسكن، قطاعي الطاقة والمياه، الشباب والرياضة، الشؤون الدينية، الثقافة، الاتصال من خلال تخصيص10122 مليار دج بنسبة 49 ٪ ، وقد حصلت برامج التنمية كالعادة على الحصة الأكبر من برنامج توطيد النمو الاقتصادي، وقد حاولنا في هذه الجزئية تسليط الضوء على برامج البنى التحتية في مجال الطاقة المتجددة لكونها أهم بديل للطاقة الأحفورية في زمن تنافس فيه زعماء الدول على استثمار الملايير من الدولارات على الطاقات المتجددة.

[1] - طارق،وآخرون،نفس المرجع السابق،ص.06.

IV-3-3-1- البنى التحتية للطاقات المتجددة في ظل برنامج توطيد النمو الاقتصادي:

اهتمت الحكومة الجزائرية بالطاقة الشمسية أكثر من أي طاقة متجددة، لأن الإشعاعات الشمسية في الصحراء الجزائرية تصل إلى 3000 ساعة إشعاع في السنة، وهو أعلى مستوى لإشراق الشمس في العالم"[1]"، ومن بين المشاريع نذكر ما تم الشروع في إنجازه وفق برنامج **(2011-2014)** "[2]":

- مشروع غرداية المنفذ من قبل شركة سونلغاز من أجل اختبار كافة أنواع الخلايا الشمسية الأحادية ومتعددة البلورة في محطة شمسية ذات قدرة1100mg .
- مشروع 150mg بحاسي الرمل الذي يعمل على إنتاج الكهرباء من الطاقة الشمسية والغاز(محطة هجينة)، بالشراكة مع شركة NEAL & ABENER وقد بلغت مساهمة الطاقة الشمسية 30mg.
- محطة الخلايا الشمسية بغرداية، والتي كانت قيد الإنجاز في سنة 2013 بقدرة 1mg.
- محطات شمسية بكل من إليزي وتمنراست وتندوف بقدرة مركبة تقدر بـ 25 mg تحت إشراف شركة سونلغاز.
- تزويد 16 قرية أي حوالي 2554 منزل بالطاقة الشمسية بمنطقة الجنوب والهضاب العليا بقدرة 5mg.
- الشروع في إنجاز مشاريع كهروضوئية حسب ما تم برمجته في سنة 2014 بقدرة 343mg لتلبية الطلب المتزايد على الكهرباء، لتصل القدرة الإجمالية إلى 3200mg من الأنظمة الشمسية الكهروضوئية.
- محطة حرارية اعتمادا على الطاقة الجوفية بقالمة، وهي في قيد الدراسة للوصول إلى قدرة مركبة تقدر بـ 5mg.
- مزرعة رياح بأدرار بقدرة 10mg ، وأخرى بخنشلة بقدرة 20mg.
- مشروع قيد التنفيذ في مجال الإنتاج الحراري موجه لقطاع السكن، وتم تخصيص مساحة 300 ألف م^2 من الألواح الشمسية بغرض استهلاكها لتنفيذ هذا المشروع.

- **في أفق 2030** تطمح الجزائر إلى بلوغ 17475mg لتصل القدرة الإجمالية إلى 22000mg، موزعة على كل من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والكتلة الحيوية والحرارة الجوفية.

---

[1] - فروحات حدة(2012)،**الطاقات المتجددة كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر**،ورقة بحثية،مجلة الباحث،العدد11،جامعة ورقلة،الجزائر،ص.152.

[2]- جامعة الدول العربية(2013)،**دليل الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة في الدول العربية**،أمانة المجلس الوزراء العربي للكهرباء،القاهرة،ص.ص:155-183.

منحنى رقم(IV-6):الطاقة المتجددة في أفق 2030 (MG)

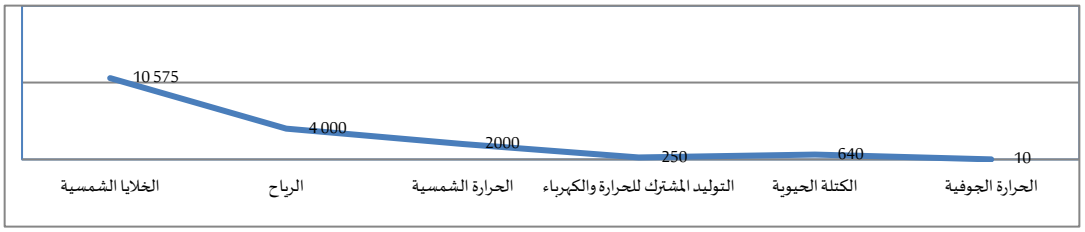

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على المرجع التالي:

Programme de Développent des Energies Renouvelables et De l'Efficacité Energétiques en Algérie(2016),op,cit,p.9

- المنشآت الأساسية:

بلغت قيمة المنشآت الأساسية التي تضمن كل من الأشغال العمومية، النقل، تهيئة الإقليم والبيئة 6448 مليار دج لما لها من دور كبير على التنمية الاقتصادية والبشرية.

-تحسين الخدمة العمومية:

المقصود من تحسين الخدمة العمومية هو تحسين قطاع التجارة وإدارة الأعمال، بالإضافة إلى قطاع المالية والعدالة والحماية المدنية والجماعات المحلية والأمن الداخلي، وقد حصل هذا المحور على 1666 مليار دج من مجموع المخصصات المالية لبرامج توطيد النمو الاقتصادي.

- التنمية الاقتصادية

يضم محور التنمية الاقتصادية الذي خصص له 1566 مليار دج كل من الفلاحة والصيد البحري، وكذلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطوير المؤسسات ذات الطابع الاقتصادي العمومي، وإنشاء 80 منطقة صناعية.

- مكافحة البطالة:

حصل محور مكافحة البطالة على مبلغ مالي بقدر ب 360 مليار دج بنسبة 1٪ من مجموع برامج توطيد النمو الاقتصادي، وترجمت هذه المخصصات المالية على أرض الواقع من خلال دمج حاملي شهادات التعليم العالي والتكوين المهني واستحداث مؤسسات صغيرة ونشاطات مصغرة.

- البحث العلمي وتكنولوجيا الاتصال:

تطوير البحث العلمي ودعم التكنولوجيا كان من بين البرامج المسطرة ضمن برنامج توطيد النمو الاقتصادي من خلال تخصيص 250 مليار دج من أجل تعميم الإعلام الآلي في كل أطوار المنظومة التربوية والتعليم العالي"[1]".

الجدول رقم(IV-5) عدد المشاريع المسطرة ضمن برنامج توطيد النمو الاقتصادي

المشاريع(نفقات التجهيز)	العدد
التربية الوطنية	**5000**
متوسطة	1000
ثانوية	850
الجامعة	600.000 مكان بيداغوجي
الإيواء	400.000 مكان لإيواء
التعليم والتكوين المهنيين	300 مؤسسة
الصحة	**1500 منشأة**
مستشفى	172
المراكب الصحية	45
العيادات المتخصصة	377
مؤسسة للمعاقين	70
السكن	**مليوني وحدة سكنية**
إيجاري	500.000
ترقوي	500.000
سكن الهش	300.000
سكن ريفي	700.00
شبكة الغاز	ربط مليون منزل بشبكة الغاز
الكهرباء	220.000 سكن ريفي
السدود	35
محطة تحلية المياه	25
الشباب والرياضة	**5000 منشأة**
ملاعب	80
قاعات متعددة الرياضات	160
المسابح	400
دار الشباب	200

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على بيان اجتماع مجلس الوزراء، نفس المرجع السابق.

[1] - بيان اجتماع مجلس الوزراء(2010)،**برنامج التنمية الخماسي 2014/2010**،المنعقد يوم 24/05/2010

من الجدول أعلاه يتضح أن السلطات العمومية لم تهمل أي قطاع واستمرت جهودها في المحافظة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، وخلال تلك الفترة رأى خبراء اقتصاديون أن الجزائر استثمرت تقريبا نصف ما قرره زعماء أوروبا لإنقاذ اليونان التي عانت من أزمة مالية خانقة، كما أشار ملاحظون آخرون أن البلد الذي استثمر أكثر من 150 مليار دولار أمريكي في الفترة (2005-2009) في الوقت التي كانت تعاني منه بلدان متقدمة من أزمة اقتصادية يؤكد إصرارها على تلبية الاحتياجات الاجتماعية لسكانها والتقدم نحو غد أفضل.

تم تخصيص 286 مليار دولار أمريكي للفترة (2010-2014)، واستثمار المبلغ في مختلق القطاعات من بينها قطاع الأشغال العمومية ومشاريع كانت قيد الإنجاز بغلاف مالي يقدر بـ 130 مليار دولار لإتمام السكك الحديدية والطرق السريعة وتزويد المناطق بالماء الشروب، كما خصص مبلغ بقيمة 156 مليار دولار لمشاريع جديدة في البنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية"[1] .

IV-3-4- المخطط الخماسي للتنمية (2015-2019):

أعلن رئيس الوزراء السابق عبد المالك سلال في نهاية سنة 2014 عن مخطط خماسي آخر للتنمية يغطي الفترة (2015-2019)، مع تخصيص 262 مليار دولار لتحقيق نمو يقدر بـ 7٪ مع آفاق سنة 2019، وعلى لسان الوزير الأول فإن الحكومة الجزائرية أعدت أكثر من فرضية حول كيفية وطريقة تنفيذ برنامج الاستثمارات العمومية في ظل انخفاض أسعار النفط في السداسي الثاني من سنة 2014 ، مشيرا إلى أنه اختار الفرضية المتفائلة على أساس أن صندوق النقد الدولي قد صرح أن المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري في وضعية إيجابية"[2]".

إن تنويع الاقتصاد الوطني لا يمكن تحقيقة من دون توفير مناخ مناسب لبيئة الأعمال، ومنظومة مصرفية قادرة على تصريف الموارد في السوق بطريقة عصرية وفعالة، لهذا اتخذت الحكومة الجزائرية ضمن المخطط الخماسي الثاني كل التدابير الكفيلة بالعمل على تجسيد البرامج التي تمت مباشرتها لتحديث وتحسين معدل التغطية الجغرافية للقطاع المالي وشبكات من المنظومة المصرفية والمالية، كما تم التركيز على برامج التنمية لولايات الجنوب والولايات الحدودية وكل أرجاء الوطن، وفي جميع المجالات وقد تضمن هذا البرنامج عدة جوانب تتعلق كلها بالجانب الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والأمني، وغير ذلك. حاولنا تلخيص أهم ما يتعلق بالبنى التحتية في مجال المنشآت الأساسية والتهيئة الإقليمية من خلال المنحنى التالي:

---

[1] - بيان اجتماع مجلس الوزراء،نفس المرجع السابق.

[2]-أوسمة سلال(2014)،**مقال صحفي بعنوان المخطط الخماسي للتنمية(2015-2019) أمام مجلس الوزراء نهاية العام الجاري**،الاذاعة الجزائرية،المنشور على الموقع الإلكتروني: http://radioalgerie.dz/news/ar/article ، يوم 2014/09/18 تاريخ الاطلاع:يوم 2019/08/15.

المنحنى رقم(IV-7): الهياكل القاعدية المبرمجة خلال الفترة(2015-2018) مليون دج

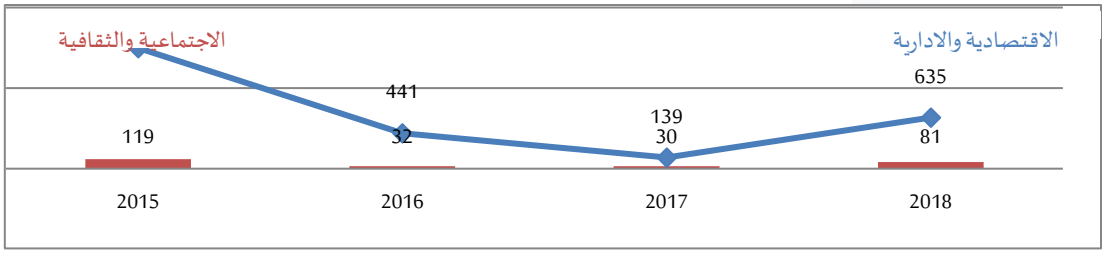

المصدر:من إعداد الطالبة من خلال تجميع معطيات جدول نفقات التجهيز للجرائد الرسمية العدد(40،42،77،76)

يوضح المنحنى نفقات التجهيز للبنية التحتية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والإدارية، ويتضح من الشكل أعلاه أن قيمة المخصصات المالية الموجهة لهذه القطاعات قد انخفضت بشكل ملحوظ مقارنة بالفترات السابقة، فعلى سبيل المثال بلغت المخصصات المالية للبنية التحتية الاقتصادية والإدارية 441 مليون دج في سنة 2016 مقارنة بـ 1498 مليون دج لسنة 2015 ، أي بانخفاض قدره 1057 مليون دج، لأن الجزائر خلال هذه الفترة شهدت أزمة اقتصادية منذ انخفاض أسعار النفط خلال السداسي الثاني من سنة 2014 ، بحيث تراجع إنتاج نفط الجزائر"[1]" من 1203 برميل/يوم سنة 2013 إلى 1146 برميل/يوم في سنة 2016، فمنذ الربع الثاني من سنة 2014 لم تشهد الدول النفطية ارتفاع أسعار النفط لأكثر من 100 دولار/برميل، لكن بدأت تتحسن نوعا ما في سنة 2017 فارتفع خليط صحراء في نوفمبر إلى 63 دولار/برميل.

وقد صرح الوزير السابق أن السلطات العمومية ستواصل جهودها في الاستثمار في جميع القطاعات خاصة في مجال البنى التحتية لما لها من دور قوي وفعال على الاقتصاد الوطني، كما لفت الانتباه إلى أن تطوير الاقتصاد الوطني لا يقتصر فقط على تطوير قطاع المحروقات، بل يجب النظر إلى دور المؤسسات في بناء اقتصاد قوي خالق للثروة ويعود بالفائدة على جميع الطبقات الاجتماعية في البلاد، ويتضمن برنامج التنمية الخماسي جملة من الأهداف نذكرها كما يلي"[2]":

- نمو قوي للناتج الداخلي الخام؛
- تنويع الاقتصاد ونمو الصادرات خارج المحروقات؛
-استحداث مناصب شغل؛
-إعطاء الأولوية للتنمية البشرية وتحسين ظروف معيشة السكان في قطاعات السكن والصحة والتربية، واستفادة البيوت من شبكات الربط بالكهرباء والغاز والماء.

[1]-منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول(2017)،التقرير الإحصائي السنوي،ص.ص28-112.

[2] -République Algérienne Démocratique Et Populaire, Ministre Des Travaux Publics,Politique Gouvernementale Dans Le Domaine Des Travaux Publics, pp.01-16,septembre 2015, http://www.premier-ministre.gov.dz/ consulte le 01/10//2019.

-برنامج استثمارات عمومية بقيمة 280 مليار دولار يشمل جميع المنشآت الاجتماعية والاقتصادية تم تلخيصها في الفقرات التالية"[1]":

- المنشآت الأساسية القاعدية:

تلعب الهياكل القاعدية دورا كبيرا في تنمية الاقتصاد الوطني، ولتزويد التراب الوطني وتحقيق التوازن الجهوي خصصت الدولة مجموعة من المشاريع قصد تعزيز الإنجازات المسجلة في هذا القطاع من خلال استكمال مشاريع كانت قيد الإنجاز، والشروع في إنجاز مشاريع أخرى في مجال ربط الطرق والنقل والموانئ، وكذلك الطيران المدني.

- في مجال ربط الطرق :

- ❖ فك العزلة عن المناطق الجنوبية والهضاب العليا من خلال إنجاز 2000 كلم من الطرق الجديدة، مع إنجاز منافذ تضمن الربط بالطريق العابر للصحراء؛
- ❖ إنجاز 07 وصلات للطرق السيارة بطول إجمالي قدره 663 كلم في الهضاب العليا؛

- في مجال النقل:

- ❖ توسيع شبكة النقل بالسكك الحديدية وإنجاز خطوط جديدة؛
- ❖ إنشاء محطات جديدة مع عصرنة المحطات الحالية وإعادة تأهيلها؛
- ❖ إنجازات جديدة في النقل بالمترو والترامواي والمصاعد الهوائية مع توسيع للإنجازات السابقة.
- ❖ استلام محطة جديدة للحاويات بميناء جن جن مع إنجاز موانئ جديدة في المياه العميقة لاستقبال السفن الكبرى؛
- ❖ إنجاز منشآت للصيد البحري والسياحة؛
- ❖ الشروع في إنجاز 04 محطات بحرية جديدة؛
- ❖ الشروع في استكمال مطارات جديدة بكل من الجزائر العاصمة ووهران، وبعد إنهاءها سيتم تحويلها إلى منصات ربط دولية مع إعادة تأهيل مطارات وطنية ودولية؛
- ❖ تطوير المنصات اللوجستية؛

[1] -Ibid, p.07.

- في قطاع المياه:

قصد تأمين المورد المائي، وضعت الحكومة الجزائرية كل جهودها لاستكمال برامج قيد الإنجاز وإطلاق مشاريع جديدة من خلال:

- ❖ رفع قدرات التطهير مع توسيع شبكات التطهير عبر كافة التراب الوطني؛
- ❖ إنجاز قنوات لجر المياه؛
- ❖ توسيع شبكات التزويد بالماء الصالح للشرب؛
- ❖ تحسين مردود المحطات التسعة الموجودة حاليا لتحلية المياه.

- في قطاع تكنولوجيات الإعلام والاتصال:

- ❖ ربط كافة البلديات والتجمعات السكانية التي يزيد عدد سكانها عن 100 نسمة في شمال البلاد و500 نسمة في الجنوب بالألياف البصرية قصد تنفيذ الإستراتيجية الهادفة إلى إدماج المجتمعات في اقتصاد يقوم على المعرفة والخبرة؛[1]
- ❖ ربط المناطق الصناعية والمؤسسات التربوية، وكذا مؤسسات التكوين والصحة و200 ملحقة للبلديات عبر التراب الوطني بشبكة الألياف البصرية؛
- ❖ إنشاء مؤسسات مصغرة لترقية تطبيق تكنولوجيات الإعلام والاتصال حتى تساهم في ازدهار الصناعة والبحث والابتكار؛

- في مجال التعليم العالي والبحث العلمي:

على صعيد المنشآت الأساسية تم إعداد برنامج خاص بالأساتذة الجامعيين من خلال تخصيص10.000 مسكن.

- في قطاع السكن:

في إطار تحسين معيشة المواطنين، خصصت الحكومة الجزائرية جملة من السكنات العمومية والاجتماعية والحضرية والترقوية وسكنات ريفية مدعمة وسكنات بصيغة البيع بالإيجار، كما سيتم مضاعفة عدد السكنات استجابة لكافة طلبات المواطنين، وتم بصفة أولوية إنجاز البرامج الموجهة لمساكن البيع بالإيجار(AADL) مع تسجيل 230.000 وحدة سكنية لفائدة المكتتبين الذين لم يستفيدوا من برنامج AADL للفترة (2001-2002) مع إضافة 400.000 وحدة سكنية لتلبية الطلبات الجديدة، ومازال الرقم في الارتفاع"[2]".

[1] - République Algérienne Démocratique Et Populaire, Ministre Des Travaux Publics,op,cit

[2] - République Algérienne Démocratique Et Populaire, Ministre Des Travaux Publics,Op,Cit,pp :15-16

- في مجال البحث والتنقيب:

لضمان الأمن الطاقوي طويل المدى قررت الحكومة الجزائرية ضمن برنامج التنمية الخماسي تزويد كل من تمنراست وجانت بأنبوب لنقل الغاز والنفط، وإطلاق برنامج لـ 06 مصاف جديدة لزيادة طاقة تزويد الوقود بـ 60 مليون طن من المقترح تحقيقها بحلول سنة 2018، كما بُرمج تزويد 1.5 مليون منزل جديد بالكهرباء و 02 مليون بالكهرباء.

IV -4- أثر البرامج التنموية على القطاعات الاقتصادية والنمو الاقتصادي في الجزائر:

تحولت الجزائر مع مطلع سنة 2000 إلى اتباع سياسة مغايرة مقارنة بالسياسة الاقتصادية المتبعة ضمن سنوات العشرية السوداء، نظرا لارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، وقد حققت فعلا مؤشرات إيجابية ملحوظة مقارنة بالنتائج المحققة في القرن العشرين، أهمها: فائض في الموازنة العامة بقيمة 400 مليار دج سنة 2000 مقارنة بعجز قدر بـ 11.2 مليار دج سنة 1999.

كما سجل ميزان المدفوعات فائضا بقيمة 7.57 مليار دج لنفس الفترة بعد العجز المسجل في سنتي 1989 و1999 ، والبالغ 1.74 و2.38 مليار دج على التوالي. وفي ظل الطفرة المالية، خصصت الجزائر ميزانية ضخمة لإدراك النقائص الموجودة في القطاعات الاقتصادية"[1]"، وعلى هذا الأساس ارتأينا أن نخصص هذه الجزئية لتحليل أثر البرامج التنموية على النمو الاقتصادي والقطاعات الاقتصادية بصفة عامة وقطاع البناء والأشغال العمومية بصفة خاصة من خلال الجدول التالي:

[1] -Office National Des Statistique, Annexe Tableaux Statistique 1997, http://www.ons.dz/-Statistiques- consulte 05/10/2019.

الجدول رقم(IV-6):التوزيع القطاعي لإجمالي الناتج المحلي

	المحروقات	الفلاحة	الصناعة	البناء والأشغال العمومية	خدمات خارج الإدارة العمومية	خدمات الإدارة العمومية	النمو الاقتصادي الحقيقي
1999	27,4	11,1	8,6	9,5	23	12,7	3,2
2000	39,2	8,4	7,05	8,12	20	10,3	2,2
2001	33,89	9,67	7,34	8,4	22	11,08	2,7
2002	32,55	9,19	7,18	9	23	11	4,1
2003	35,58	9,69	6,55	8,4	21	10,51	6,8
2004	37,7	9,4	6,3	8,2	21	9,8	5,2
2005	44,3	7,7	5,6	7,4	20	8,4	5,1
2006	45,6	7,5	5,2	7,9	20	8	2
2007	43,9	7,6	5	8,8		8,4	3
2008	45,5	7,8	5,2	8,7	19,1	11,1	2,4
2009	31,2	9,3	5,7	11	23,6	12	1,6
2010	34,9	8,5	5,1	10,5	21,6	13,2	3,6
2011	36,1	8,1	4,6	9,2	19,7	16,4	2,8
2012	32,9	9	4,6	9,3	20,1	16,9	3,3
2013	29,8	9,9	4,6	9,8	23,1	15,3	2,8
2014	27	10,6	5	10,8	25,1	16,4	3,8
2015	18,8	11,6	5,4	11,5	27,2	17,4	3,7
2016	17,4	12,3	5,6	11,9	27,8	17,3	3,3
2017	19,1	12,3	5,5	11,7	27,3	16,8	1,6

المصدر:من إعداد الطالبة اعتمادا على تقارير بنك الجزائر وتقارير وزارة المالية وإحصائيات صندوق النقد الدولي

يبين الجدول أعلاه تطور النمو الاقتصادي الحقيقي والتوزيع القطاعي للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لقطاع المحروقات وخارج المحروقات، بما فيها الفلاحة والصناعة والبناء والأشغال العمومية، وكذا خدمات الإدارة وخارج الإدارة العمومية من سنة 1999 حتى سنة 2017 .

الشكل رقم(IV-7): معدل النمو القطاعي الحقيقي خلال برامج الإنعاش الاقتصادي

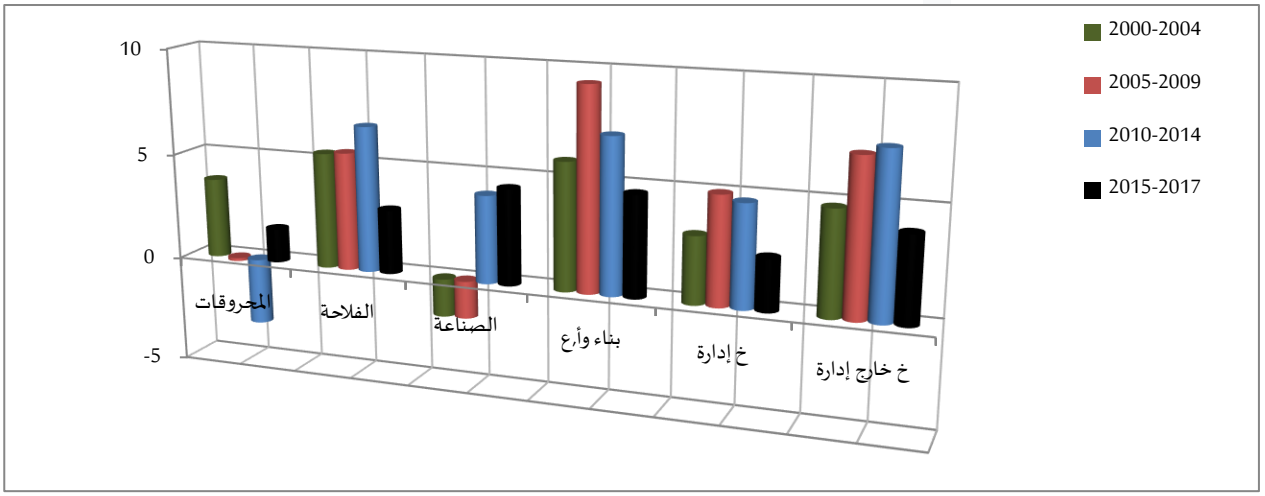

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على تقارير بنك الجزائر

شهدت معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي تذبذبا ملحوظا على طول فترة الدراسة، وقد بدأت بالانخفاض سنة 2005 بعد تسجيلها أقصى معدل نمو في سنة 2003 والذي بلغ نسبة 6.8٪، وبما أن هدف الحكومة الجزائرية منذ بداية القرن الحادي والعشرين هو رفع معدلات النمو الاقتصادي من خلال التوسع في الإنفاق الحكومي وخاصة الاستثماري، وانطلاقا من المنظور الكينزي الذي يؤمن بأن الزيادة في الإنفاق الحكومي العام سيؤدي إلى زيادة الدخل الوطني، فعلى هذا الأساس سنعتمد في دراستنا لهذه الجزئية على توضيح أثر البرامج التنموية لمختلف القطاعات على معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر بالاعتماد على الشكل رقم(IV-7) والجدول رقم(IV-6).

- قطاع المحروقات:

استحوذ قطاع المحروقات على نسبة 33.31٪ من إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة (2000-2017)، فالنمو الاقتصادي المحقق خلال هذه الفترة يعود بالدرجة الأولى لنمو قطاع المحروقات.

وهذا ما يؤكد مكانته في الاقتصاد الجزائري ودرجة ارتباطه بالطاقة الأحفورية، وقد كانت نسب المساهمة بدرجة متفاوتة على طول الفترة كما يلي"[1]":

[1] - Banque Algérie (1999),**Rapport Annuel** Tableaux Statistiques, P.03.

- الفترة (2000-2004):

بلغ متوسط معدل النمو الحقيقي لقطاع المحروقات نسبة 3.74٪ ،أما عن نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي فكانت 35.78٪، أين عرف ميزان المدفوعات قيما موجبة بلغت 9.25 مليار دولار سنة 2004، بعد أن سجل عجزا قدر بـ-2.38 مليار دولار سنة 1999، وهذا راجع إلى ارتفاع متوسط سعر برميل البترول الجزائري(خليط صحراء) من 17.8 دولار/البرميل سنة 1999 إلى 38.5 دولار/البرميل سنة 2004، لكن سجل انخفاضا قدره 4 دولار/البرميل سنة 2000، وقد أرجع الخبراء الاقتصاديون سبب الانخفاض المفاجئ إلى تفجيرات 11 سبتمبر بالولايات المتحدة الأمريكية.

- الفترة (2005-2009):

تدهورت معدلات النمو الحقيقي لقطاع المحروقات بنسبة - 0.14 ٪ من إجمالي متوسط معدل النمو القطاعي، هذا ما أدى إلى انخفاض متوسط معدل النمو الاقتصادي الحقيقي خلال هذه الفترة من 4.2٪، للفترة (2000-2004) إلى 2.28٪ . وهذا على الرغم من تحسن معدلات النمو خارج قطاع المحروقات من 17.44٪ إلى 25.24٪ للفترتين (2000-2004) و(2005-2009)" [1]" على التوالي، وقد أكد (Gylafson2001)"[2]" أن البلد الذي يعتمد على المورد الطبيعي في صادراته بنسبة كبيرة يمحي أي قيمة مضافة في القطاعات الأخرى.

فعند الرجوع إلى سنة 2009، فإننا نلاحظ انخفاض معدل النمو الاقتصادي انخفاضا حادا بنسبة 1.6٪، نظرا لانخفاض متوسط سعر البرميل بقيمة -37 دولار/البرميل، ويرجع تذبذب أسعار النفط في هذه الفترة إلى تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية سنة 2008، وما نتج عنها من اختلال بين العرض والطلب على البترول.

- الفترة (2010-2014):

عرف متوسط نمو قطاع المحروقات قيمة سالبة قدرت بـ-3.1٪، وكان الأثر أكثر حدة خلال السداسي الثاني من سنة 2014 الذي أثر بنسبة كبيرة على متوسط معدل النمو الاقتصادي خلال هذه الفترة نتيجة تراجع الطلب العالمي على النفط بأكثر مما كان متوقعا، فقد تراجع المعدل السنوي لسعر سلة خامات أوبك من 105دولار/البرميل سنة 2013 إلى 96 دولار/البرميل سنة 2014، وهو أقل مستوى سجل منذ سنة 2010 ، كما انخفض إنتاج النفط الخام في الجزائر من 1203 برميل /اليوم إلى 1193 برميل/اليوم سنة 2014، مما أثر على متوسط أسعار النفوط. فبالنسبة لخليط الصحراء، فقد انخفض من 109 دولار/البرميل سنة 2013 إلى 99 دولار/برميل سنة 2014.

---

[1] - Banque Algérie (212),**Rapport Annuel** Tableaux Statistiques, Op.cit.pp :47-48.

[2] -Thorvaldur.G(2001),**Natural Resources Education And Economic Development**,Working Paper,European Economic Review ;Volume 45,Pp847.859. https://www.sciencedirect.com/,consulte le 10/10/2019.

- الفترة (2015-2017):

بلغت مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي نسبة 12.63٪، أما عن تطور معدل نموه فكان في حدود 1.6٪ مسجلا تحسنا ملحوظا مقارنة بالفترة السابقة، وقد جاء في المرتبة الثالثة في تكوين الناتج بعد قطاعي خدمات خارج الإدارة العمومية وخدمات الإدارة العمومية "[1]".

- قطاع الخدمات:

جاء قطاع خارج الإدارة العمومية (قطاع الخدمات السوقية) في المرتبة الأولى باعتباره أول قطاع بعد المحروقات من حيث نسبة المساهمة في تكوين الناتج المحلي بنسبة 22.34٪ خلال الفترة المدروسة، بعد قطاع المحروقات الذي شكل نسبة 33.31 ٪. أما عن متوسط معدل النمو القطاعي لقطاع الخدمات السوقية، فقد بلغ 6٪ ويعود السبب وراء مساهمته الواضحة في الناتج مقارنة بالقطاعات أخرى إلى استفادته من السياسة التوسعية، مما أدى إلى ارتفاع حجم المعاملات التجارية داخليا وخارجيا، بصفة عامة وتحسن ديناميكية قطاع التجارة والنقل بصفة خاصة.

كما ساهم قطاع خدمات الإدارة العمومية بنسبة 12.78 ٪ من إجمالي التوزيع القطاعي للناتج المحلي، ويأتي في المرتبة الثانية في تشكيل القيمة المضافة خارج المحروقات، نظرا لمجهودات خدمات الإدارة العمومية.

-القطاع الفلاحي:

استحوذ القطاع الفلاحي على نسبة 9.45٪ من إجمالي التوزيع القطاعي للناتج المحلي، وكان متوسط معدل نموه 5.6٪ خلال فترات برامج الإنعاش الاقتصادي. ويعتبر هذا القطاع من أكثر القطاعات الحساسة في أي بلد نظرا لارتباطه بالظروف المناخية، لهذا دائما ما نلاحظ تباينا كبيرا في معدلات النمو الحقيقية للقطاع الفلاحي، فبعدما سجل أحسن معدل نمو خلال الفترة (2010-2014)، والمقدرة بنسبة 6.8٪ نظرا لتحسن إنتاج المحاصيل الزراعية بسبب الظروف المناخية المساعدة، فقد انخفض إلى حدود 3٪ خلال الفترة (2015-2017) ويبقى تأثير هذا القطاع ضعيفا إذا ما قورن بقطاعي المحروقات والخدمات السوقية و غير السوقية.

[1] - Banque Algérie (2017), **Rapport Annuel** Tableaux Statistiques, Op.cit.p.140.

- قطاع الصناعة:

استفاد قطاع الصناعة من مخصصات مالية قدرت بـ 387 مليار دج خلال الفترة (1980-1989)، واستمر الدعم حتى آخر برنامج تنموي للفترة (2015-2019) إلا أنه سجل نسب نمو متدنية بلغت -1.76٪ و-1.74٪ من إجمالي متوسط معدل النمو القطاعي الحقيقي خلال الفترتين (2000-2004) و(2005-2009) على التوالي[1]. أما عن نسبة مساهمته في النمو الاقتصادي لم تتعدى فإنها لم تتعدّ 5٪ خلال الفترة (1999-2017)، واعتبر آخر قطاع مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي. وهذا ما يبين عدم نجاح سياسة الإنعاش الاقتصادي في التأثير على القطاع الصناعي أو بمعنى آخر عدم تجاوب القطاع الصناعي مع البرامج التنموية، خاصة في بعض الصناعات التي كان لها تأثير كبير في تدني معدل نمو قطاع الصناعة نذكر منها ما يلي:

- **صناعة النسيج**: لم تسجل أي قيمة مضافة من سنة 2000 حتى سنة 2010.
- **صناعة المواد الغذائية**: سجلت قيما سالبة بلغت أقصى قيمة -15.7 سنة 2004.

وفي الفترة (2010-2014) والفترة(2015-2017) تحسن معدل نمو هذا القطاع بنسبة 4.08٪ و4.47٪ على التوالي، نظرا لتحسن إنتاجية مؤشرات صناعة كل من الحديد والصناعة الكيميائية وكذا صناعة الميكانيك والكهرباء"[2] ".

- قطاع البناء والأشغال العمومية:

ساهم قطاع البناء والأشغال العمومية بمعدل متوسط بلغت نسبته 9.5٪ من إجمالي الناتج المحلي، أما عن متوسط معدل نموه فقد بلغ 6.8٪، وقد استفاد قطاع البناء والأشغال العمومية بشكل كبير من السياسة الإنفاقية التوسعية، لكن نسبة المساهمة في معدل النمو الاقتصادي لم تكن في المستوى المرغوب، وهذا بالنظر إلى جهود الدولة في تطوير الهياكل القاعدية في مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، كما أنه يبقى مرهونا بارتفاع وانخفاض الاستثمارات العمومية من نفقات ميزانية التجهيز.

إن قطاع الأشغال العمومية هو اذلقطاع الوحيد الذي تطور بشكل مستمر مقارنة بالقطاعات الأخرى خلال برامج الإنعاش الاقتصادي، وقد جاء في المرتبة الأولى كأحسن معدل نمو قطاعي حقيقي، وفي المرتبة الثانية ضمن قطاعات خارج المحروقات الأكثر تأثيرا على معدل النمو الاقتصادي بعد قطاع الخدمات، وفيما يلي نوضح تطور نسبة مساهمته في الناتج المحلي:

[1] - Banque Algérie (2012),**Rapport Annuel** Tableaux Statistiques, P.03.

[2] - خاطر طارق،وآخرون،نفس المرجع السابق،ص.07.

الجدول رقم(IV-8): نسبة مساهمة قطاع الأشغال العمومية في الناتج المحلي الإجمالي

الفترات	قطاع البناء والأشغال العمومية ٪
2004/2000	8.4
2009/2005	8.7
2014/2010	9.9
2017/2015	7.3

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على التقارير السنوية للفترة(2000-2017)

يبين الجدول أعلاه نسبة مساهمة قطاع البناء والأشغال العمومية في الناتج المحلي الإجمالي خلال فترات برامج الإنعاش الاقتصادي، وكما نلاحظ فثمت تباين في نسبة التأثير حسب كل فترة كما يلي:

-الفترة (2000-2004):

خصصت الحكومة الجزائرية ميزانية قدرها 210 مليار دج لقطاع البناء والأشغال العمومية خلال هذه الفترة، وقد ساهمت هذه السياسة الإنفاقية التوسعية في التأثير على معدل النمو الاقتصادي"[1]" لهذا القطاع بنسبة 8.4٪، أما عن معدل النمو الحقيقي لهذا القطاع فكان في حدود 5.9٪ ، وذلك أحسن من باقي القطاعات.

- الفترة (2005-2009):

ارتفع معدل النمو القطاعي الحقيقي لقطاع البناء والأشغال العمومية من 5.9٪ إلى 9.3٪، وقد ساهم بنسبة 8.7٪ في تكوين الناتج المحلي بارتفاع قدره0.3٪، ويبقى هذا التأثير ضعيفا جدا مقارنة بالمخصصات المالية الموجهة لهذا القطاع خلال هذه الفترة والمقدرة بـ 600 مليار دج.

- الفترة (2010-2014):

تراجع معدل نمو قطاع البناء والأشغال العمومية بقدر 2.1٪ ويعود السبب إلى انخفاض وتيرة الأشغال الكبرى، نظرا لانتهاء أكبر المشاريع كمشروع الطريق السيار شرق غرب، وإعطاء الأولوية لمجال التنمية البشرية بنسبة 49٪ من إجمالي برنامج دعم النمو الاقتصادي، لكن رغم تراجع معدل النمو القطاعي فإنه قد ساهم بمتوسط معدل نمو قدره 9.9٪، وبلغت أقصى قيمة لهذا القطاع خلال الفترة (2010-2014) نسبة 10.8٪.

[1]- باشوش حميد،نفس المرجع السابق،ص.52.

- الفترة (2015-2017):

لم تشهد هذه الفترة ارتفاعا في معدل النمو القطاعي الذي سجل نسبة تقدر بـ 4.7٪ مقارنة بـ 7.18٪ للفترة (2010-2014)،ومن أهم الأسباب وراء هذا التراجع استكمال مشاريع كانت قيد الإنجاز خلال الفترات السابقة، هذا من جهة ومن جهة أخرى، انخفاض نفقات رأس المال من 3000 مليار دج سنة 2015 إلى 2000 مليار دج سنة 2017 نظرا للوضعية المالية المزرية التي شهدتها الجزائر منذ السداسي الثاني من سنة 2014 ، جراء انخفاض أسعار النفط في السوق العالمية.[1] .

IV- 5- قياس أثرنفقات البنى التحتية على معدل النمو الاقتصادي في الجزائر:

سنعتمد في دراستنا القياسية لقياس الأثر الكمي لنفقات البنى التحتية على معدل النمو الاقتصادي في الجزائر على دالة الإنتاج "Cobb Douglas" وفق نموذج (Barro1990)، فالفكرة الأساسية التي يقوم عليها النموذج هي أن الإنفاق العام في أي دولة يجب أن يوجه إلى الاستثمار في المنشآت القاعدية التي تساهم في دعم النمو الاقتصادي على المدى البعيد، على اعتبار أن معدلات الإنتاجية الحدية لرأس المال الخاص متناقصة على المدى الطويل، فما على الدولة إلا أن تدعم الإنتاجية من خلال الاستثمار في البنى التحتية.

وقد اعتبر نفقات رأس المال العام ما هي إلا استثمار في سلعة اجتماعية يتم إضافتها كمتغير مستقل إلى عناصر الإنتاج الكلاسيكية(العمل، رأس المال)، ويتم تمويل الإنفاق على البنى التحتية عن طريق الحصيلة الضريبية يعني أن تأثير نفقات البنى التحتية على معدل النمو الاقتصادي مرتبط بمعدل الضريبة المفوضة من طرف الدولة، التي يمكن أن يكون لها تأثير خارجي سلبي على القطاع الإنتاجي، فيرى بارو أن على الدولة أن تبحث عن مستوى الضريبة الأمثل الذي يسمح بتمويل النفقات دون تثبيط نشاط القطاع الخاص"[2]."

إن نموذج بارو من أبرز نماذج النمو الداخلي التي أعطت أهمية كبيرة للدور الإيجابي الذي يمكن أن يحدث في المدى الطويل بين نفقات البنى التحتية، ومعدل النمو الاقتصادي وفق الفرضيات التالية"[3]":

- افترض بارو أن نفقات البنى التحتية هي سلعة عامة يتم استغلالها من طرف جميع الأفراد، وتقوم الدولة بإنتاج هذه السلعة (مدارس، جامعات، مستشفيات، مصانع، طرق...إلخ) ثم تعرضها مجانا على أفراد المجتمع .
- تمويل نفقات البنى التحتية يكون فقط من الحصيلة الضريبية.
- رأس المال العام يحد من الإنتاجية الحدية لرأس المال الخاص، والضريبة لها تأثير سلبي على إنتاجية رأس المال الخاص على اعتبار أنها تقتطع جزءا من الدخل.

---

[1] - تم تحليل المعطيات لكل قطاع بناءً على تقارير بنك الجزائر للفترة (2000-2017)

[2] - القنيعي عز الدين (2016)،**أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الاقتصاد الجزائري**،ورقة بحثية،مجلة الاقتصاد الجديد،العدد(14)،المجلد(01)،كلية العلوم الاقتصادية،جامعة خميس مليانة،الجزائر،ص.ص:48-49.

[3] - بن قبلية زين الدين(2016)،**أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر**،رسالة دكتوراه،كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية،جامعة أبي بكر بلقايد،تلمسان،الجزائر،ص.ص:103-104.

-دالة الإنتاج من نوع "كوب دوغلاس"[1] " ذات المردودية الحدية لرأس المال متناقصة، ، مع افتراض ثبات(L) والنفقات العمومية تعتبر عامل إنتاج خارجي دون تكلفة يمول فقط من الاقتطاعات الجبائية، وعلية تأخذ دالة الإنتاج للنموذج الشكل التالي:

$$Y_i = AL^{1-\alpha} K_i^{\alpha} G^{1-\alpha}$$
$$0 < \partial > 1$$

- خطوات النموذج :

من أجل اختبار الأثر الكمي لنفقات البنى التحتية على معدل النمو الاقتصادي في الجزائر -وفق ما جاء به بارو في نموذجه لسنة 1990 باستخدام بيانات سنوية للفترة (1990-2017) المتحصل عليها من الموقع الرسمي لبيانات وزارة المالية وكذلك الديوان الوطني للإحصائيات(ONS) وإحصائيات البنك الدولي وقوانين المالية- فقد تم استخدام برنامج « Eviews 09 » من خلال صياغة النموذج الخطي التالي باستعمال اللوغاريتم النيبيري:

$$\ln Yt = \ln At + \alpha \ln Kt + \beta \ln Lt + \delta \ln INFRSt + \varepsilon t$$

حيث:(Y) الناتج المحلي الإجمالي،**(A):** التقدم التكنولوجي (الحد الثابت)، **(K):** مخزون رأس المال **(L)** : العمل، **(INFRS)**:نفقات البنى التحتية الاقتصادية والإدارية.

IV-1-5- دراسة استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة:

أشهر طريقة لدراسة استقرارية السلاسل الزمنية هي طريقة ديكي فولر الموسع (ADF) التي تعتمد على ثلاثة نماذج مختلفة، كل نموذج عبارة عن مسار انحدار ذاتي بدون حد ثابت واتجاه زمني، بدون اتجاه زمني، مع حد ثابت واتجاه زمني كمايلي "[2]":

- بدون حد ثابت و اتجاه زمني:

$$\Delta Y_t = (\rho - 1) Y_{t-1} + \sum_{j=1}^{k} \rho_j \Delta Y_{t-j} + \xi_t$$

-بدون اتجاه زمني:

$$\Delta Y_t = \alpha + (\rho - 1) Y_{t-1} + \sum_{j=1}^{k} \rho_j \Delta Y_{t-j} + \xi_t$$

---

[1]- خلادي محمد خير الدين،منصور عبد الوهاب(2014)،**نماذج النمو الاقتصادي**،ورقة بحثية،مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية،العدد(27)،المجلد(02)،كلية العلوم الاقتصادية،جامعة الوادي،الجزائر،ص. 16.

[2] -كنعان عبد اللطيف.ع،أنسام خالد حسن.ج(2012)،**دراسة مقارنة في طرائق تقدير انحدار التكامل المشترك مع تطبيق عملي**،ورقة بحثية،المجلد العراقية للعلوم الاقتصاديةنالعدد 33، الجامعة المستنصرية،العراق،ص.153.

- **مع حد ثابت و اتجاه زمني:**

$$\Delta Y_t = \alpha + \beta T + (\rho - 1)Y_{t-1} + \sum_{j=1}^{k} \rho_j \Delta Y_{t-j} + \xi_t$$

حيث: α : الحد الثابت T : الاتجاه الزمني

وتم حساب عدد التأخيرات لكل متغير بناء على أصغر قيمة يأخذها معامل schawrs مع أخذ p=10 كأقصى درجة تأخير، وتبين لنا أنه بالنسبة للوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي، فإن درجة التأخير المناسبة هي(p=1) ، أما لوغاريتم رأس المال فأخذ القيمة (p=2) ولوغاريتم العمل أخذ القيمة (p=1)، وجاءت درجة التأخير المناسبة للوغاريتم نفقات البنى التحتية (p=1)، وقد أظهرت مخرجات البرنامج أن كل متغيرات الدراسة غير مستقرة في المستوى عند المعنوية 5٪، إلا أنها مستقرة عند الفروق الأولى كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم(IV-9): نتائج اختبار ديكي فولر الموسعة

المتغيرات	المستوى			الفروق الأولى		
	بدون حد ثابت واتجاه عام	مع حد ثابت	حد ثابت واتجاه عام	بدون حد ثابت واتجاه عام	مع حد ثابت	حد ثابت واتجاه عام
الناتج المحلي	5.02	-3.45	-2.47	-2.87	-4.54	-5.02
مخزون رأس المال	2.29	-2.99	-1.89	-2.37	-3.48	-3.62
العمل	2.26	-4.46	-1.24	-2.01	-3.15	-4.40
البنى التحتية	0.43	-1.6	-1.04	-5.06	-5.05	-5.35
5٪	**-1.95**	**-2.97**	**-3.58**	**-1.95**	**-2.98**	**-3.59**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews 09

يبين الجدول أعلاه نتائج اختبار ديكي فولر الموسع، ونلاحظ أن كل متغيرات الدراسة (الناتج المحلي الإجمالي، مخزون رأس المال، العمل، البنى التحتية) غير مستقرة في المستوى، لأن إحصائية t المحسوبة تقل عن قيمتها الحرجة عند مستوى معنوية 5٪ ، وعليه نقبل الفرضية الصفرية القائلة بوجود جذر الوحدة، وللتخلص من الجذور تم التطرق إلى المرحلة الثانية وهي دراسة الاستقرارية عند الفروق الأولى، فأظهرت لنا النتائج أن المتغيرات تستقر عند الفرق الأول، والشكل التالي يبين نتائج الاستقرارية لكل متغيرات الدراسة:

الشكل رقم(IV-8): منحنى تطور(DLPIB,DLK ,DLL ,DLINFRS)

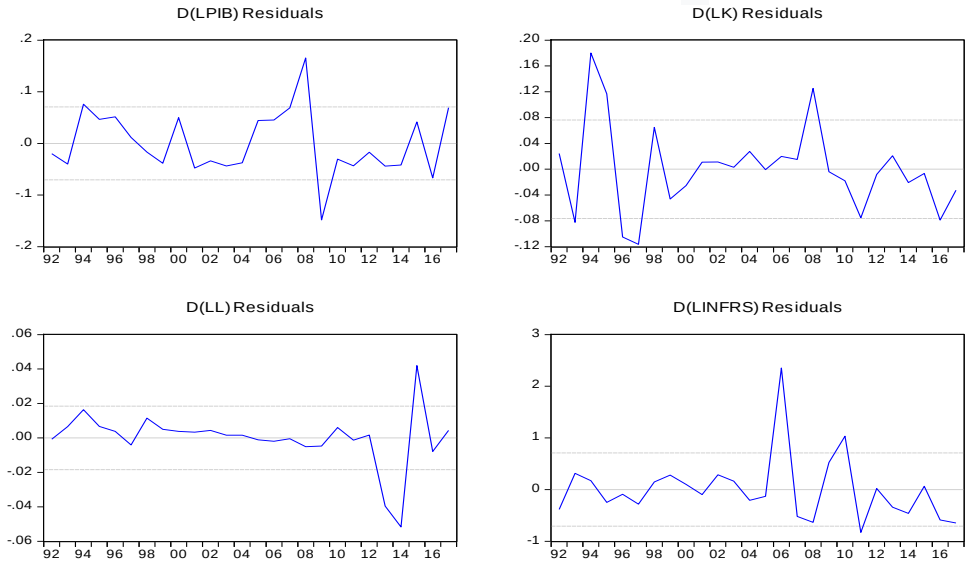

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 09

IV-5-2- اختبار سببية جرانجر:

تستخدم السببية لتحديد نوع واتجاه العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية، ويعد هذا من أهم المحاور في تحديد صيغ النماذج الاقتصادية، ويستخدم نموذج Granger في أغلب دراسات السلاسل الزمنية لدراسة السببية، فإذا كانت قيمة الاختبار الإحصائي لفيشر معنوي عند مستوى 5٪ تُرفض الفرضية الصفرية القائمة على أساس أن المتغير Y_t لا يسبب X_t ، وتُعرف نتائج الاختبار من خلال الاستعانة ببرنامج Eviews ، ويوجد أكثر من احتمال لاتجاهات السببية نذكرها كما يلي"[1]":

- اتجاه أحادي السببية من X ← Y
- اتجاه ثاني أحادي السببية من Y ← X
- سببية ثنائية الاتجاه X ↔ Y
- الاستقلالية X-Y

وقد أظهر لنا إجراء الاختبار على برنامج Eviews بعد اختيار درجة التأخير والموافقة لـ (p=02) النتائج المبينة في الجدول التالي:

[1]- كمال كاظم.ع،محم غالي.ر(2013)،**تحليل وقياس العلاقة بين التوسع المالي والمتغيرات الاقتصادية في العراق**،ورقة بحثية،المجلة الأكاديمية العلمية،المجلد09،جامعة الكوفة،العراق،ص. ص:222.223.

الجدول رقم(IV-10): اختبار السببية لجر انجر

Pairwise Granger Causality Tests Date: 09/19/19 Time: 23:49 Sample: 1990 2017 Lags: 2			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
DLK does not Granger Cause DLINFRS	25	0.29114	0.7505
DLINFRS does not Granger Cause DLK		2.22092	0.1346
DLL does not Granger Cause DLINFRS	25	0.89308	0.4251
DLINFRS does not Granger Cause DLL		0.02921	0.9713
DLPIB does not Granger Cause DLINFRS	25	3.61595	0.0457
DLINFRS does not Granger Cause DLPIB		1.15875	0.3341
DLL does not Granger Cause DLK	25	0.66615	0.5247
DLK does not Granger Cause DLL		1.47099	0.2535
DLPIB does not Granger Cause DLK	25	0.66369	0.5259
DLK does not Granger Cause DLPIB		0.59039	0.5635
DLPIB does not Granger Cause DLL	25	0.43047	0.6561
DLL does not Granger Cause DLPIB		11.8026	0.0004

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews 9

من خلال معطيات الجدول أعلاه نستنتج ما يلي:

- بالنسبة للعلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي ونفقات البنى التحتية:

نرفض الفرضية الأولى، ويعني ذلك أن الناتج المحلي الإجمالي يسبب نفقات البنى التحتية لأن القيمة الاحتمالية prob =0.04 أقل من 5٪ . كما نقبل الفرضية الثانية، ويعني ذلك أن نفقات البنى التحتية لا تفسر الناتج المحلي الإجمالي لأن القيمة الاحتمالية لـprob=0.33 أكبر من 5٪، وبالتالي فحسب مفهوم جرانجر توجد علاقة أحادية الاتجاه من الناتج نحو نفقات البنى التحتية.

- بالنسبة للعلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي ومخزون رأس المال:

نقبل الفرضية الأولى، فيعني أن الناتج المحلي الإجمالي لا يسبب مخزون رأس المال لأن القيمة الاحتمالية prob =0.52 أكبر من 5٪ ، كما نقبل الفرضية الثانية، فيعني أن مخزون رأس المال لا يسبب الناتج المحلي الإجمالي لأن القيمة الاحتمالية لـprob=0.56 أكبر من 5٪ ، وبالتالي -حسب مفهوم جرانجر- لا توجد حلقة رجعية .

- بالنسبة للعلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والعمل:

نقبل الفرضية الأولى، ويعني أن الناتج المحلي الإجمالي لا يسبب العمل لأن القيمة الاحتمالية prob =0.65 أكبر من 5٪، كما نرفض الفرضية الثانية، ويعني أن العمل يسبب الناتج المحلي الإجمالي لأن القيمة الاحتمالية لـprob=0.004 أقل من 5٪ ، وبالتالي -حسب مفهوم جرانجر- توجد علاقة أحادية الاتجاه من العمل نحو الناتج المحلي الإجمالي.

IV-5-3- اختبار التكامل المشترك وفق طريقة جوهانسون:

توجد عدة منهجيات لاختبار وجود التكامل المشترك بين السلاسل الزمنية، وفضلنا اختبار جوهانسون بحكم أن السلسلة الزمنية تحتوي على أكثر من متغيرين، وللتحقق من أن السلاسل الزمنية تتصف بخاصية التكامل المشترك، فيعني ذلك: هل أنه توجد علاقة توازنية في الأجل الطويل، وإن وجدت فما هو عدد متجهات التكامل المشترك. اعتمدنا على اختبار الأثر الذي يقوم على الفرض التالي"[1]":

- إذا كانت القيمة المحسوبة لاختبار الأثر أكبر من القيمة المجدولة عند مستوى معنوية 5٪ ، هنا نفرض فرضية العدم التي تشير إلى عدم وجود أي متجه للتكامل المشترك حسب العلاقة التالية:

لا يوجد تكامل مشترك: القيمة المحسوبة أقل من المجدولة
يوجد تكامل مشترك:القيمة المحسوبة أكبر من القيمة المجدولة

$$\begin{cases} H_0 : r = 0 \\ H_1 : r > 0 \end{cases}$$

في حالة وجود تكامل مشترك يجب معرفة عدد متجهات التكامل حسب الفرضيات التالية التي اعتمدها جوهانسون كما يلي:

[1] - بوسكي حليمة،زبير عياش(2018) ،**تقييم فعالية السياسة النقدية في الجزائر باستخدام نموذج VECM للفترة (1990-2016)**،ورقة بحثية،مجلة اقتصاديات المال والأعمال،العدد(05)المركز الجامعي مسيلة،الجزائر،ص.ص:272-273.

❖ **الفرضية الأولى:**

$$\begin{cases} H_0 : r = 1 \\ H_1 : r > 1 \end{cases}$$

- إذا كانت القيمة المحسوبة لاختبار الأثر أكبر من القيمة المجدولة عند مستوى معنوية 5٪ ، هنا نفرض فرضية الصفرية القائلة بوجود اتجاه واحد على الأكثر، ونقبل الفرض البديل القائل بوجود أكثر من علاقة تكامل مشترك في المدى البعيد.

❖ **الفرضية الثانية:**

$$\begin{cases} H_0 : r = 2 \\ H_1 : r > 2 \end{cases}$$

- إذا كانت القيمة المحسوبة لاختبار الأثر أكبر من القيمة المجدولة عند مستوى معنوية 5٪، هنا نفرض الفرضية الصفرية القائلة بوجود اتجاهين للتكامل المشترك، ونقبل الفرض البديل القائل بوجود أكثر من اتجاهين في المدى البعيد.

❖ **الفرضية الثالثة:**

$$\begin{cases} H_0 : r = 3 \\ H_1 : r > 3 \end{cases}$$

- إذا كانت القيمة المحسوبة لاختبار الأثر أكبر من القيمة المجدولة عند مستوى معنوية 5٪ ، هنا نفرض فرضية الصفرية القائلة بوجود ثلاث اتجاهات للتكامل المشترك، ونقبل الفرض البديل القائل بوجود أكثر من ثلاثة اتجاهات في المدى البعيد[1].
- قبل دراسة التكامل، يجب تحديد درجة التأخير المناسبة حسب نموذج var، وقد تبين لنا أن درجة التأخير المناسبة هي **(p=0)** وفق أدنى قيمة يأخذها معيار كل Acaikeو، schwarz وأظهرت مخرجات برنامج Eviews 09 لاختبار جوهانسون النتائج المبينة في الجدول التالي:

[1]- بوسكي حليمة،زبير عياش،نفس المرجع السابق،ص.273.

الجدول رقم(IV-11):نتائج اختبار جوهانسون

Date: 09/18/19 Time: 23:18
Sample (adjusted): 1991 2017
Included observations: 27 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend (restricted)
Series: LPIB LL LK LINFRS
Lags interval (in first differences): No lags

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.724320	77.07105	63.87610	0.0026
At most 1	0.568392	42.28121	42.91525	0.0578
At most 2	0.411274	19.59481	25.87211	0.2471
At most 3	0.177938	5.290368	12.51798	0.5552

Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews 09

يتبين لنا من خلال الجدول أعلاه أنه يوجد علاقة تكامل مشترك بين السلاسل الزمنية في المدى الطويل، وبالتالي نرفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك لأن القيمة المحسوبة لاختبار الأثر(77.07105) أكبر من القيمة الحرجة (63.87610) عند مستوى المعنوية 5٪.

بخصوص اختبار عدد متجهات التكامل، وجدنا متجها واحدا على الأكثر لأن القيمة المحسوبة لاختبار الأثر(42.28121) أقل من القيمة الحرجة (42.91525) عند مستوى المعنوية 5٪، وعليه يمكن القول أنه يوجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة (الناتج المحلي الإجمالي، مخزون رأس المال، العمل، البنى التحتية)، وذات اتجاه واحد .

IV- 5-3- 1- -تقدير معادلة التكامل المشترك (معادلة المدى الطويل):

لتقدير معادلة التكامل المشترك تم تطبيق طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)، وتحصلنا على معادلة الانحدار التالية:

$$\ln PIB = -44.49 + \underset{(0.076)}{0.25}\ln K + \underset{(0.453)}{3.5}\ln L + \underset{(0.084)}{0.02}\ln INFRS$$

أظهرت نتائج تقدير معادلة التكامل المشترك أن جميع معاملات المعادلة معنوية عند مستوى المعنوية5 ٪، كما أن القدرة التفسيرية للنموذج مرتفعة جدا لأن قيمة معامل التحديد بلغت (R=0.99) ، يعني أن نسبة 99٪ من متغيرات النموذج تفسر الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة المدروسة لكن بنسب متفاوتة كما يلي:

- **مخزون رأس المال(K):** يؤثر طرديا في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، بحيث أن زيادة مخزون رأس المال بوحدة واحدة يترتب عليه زيادة حجم الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.25٪ على المدى الطويل.

-**العمل(L):** تدل الإشارة الموجبة في معادلة الانحدار على أن العلاقة بين حجم العمالة والناتج المحلي الإجمالي في المدى البعيد علاقة طردية، فزيادة حجم العمالة بوحدة واحدة يؤدي إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3.5٪ ، وتتفق هذه النتيجة مع منطق النظرية الاقتصادية على أساس أن كل زيادة في اليد العاملة سيقابلها زيادة في الإنتاج، وبالتالي يعتبر متغير العمالة مقبولا من الناحية الاقتصادية.

-**نفقات البنى التحتية الاقتصادية والإدارية (INFRS):** زيادة نفقات البنى التحتية بنسبة1٪ تؤثر طرديا وفي المدى الطويل بنسبة 0.02٪ على الناتج المحلي الإجمالي، وعلى الرغم من أن النتيجة مقبولة من منظور النظرية الاقتصادية، لكنها جد ضعيفة مقارنة بمتغير العمالة ومخزون رأس المال، وهذا لكون الاقتصاد الجزائري اقتصادا ريعيا ويعني ذلك أن قطاع المحروقات هو أكثر المتغيرات تأثيرا على معدل النمو الاقتصادي .

IV-5- 4- تقدير نموذج تصحيح الخطأ (VECM):

لغرض التوفيق بين السلوكين طويل الأجل وقصير الأجل للعلاقات الاقتصادية، سنستخدم نموذج تصحيح الخطأ لتجاوز التغيرات التي تحدث في سلوك المتغيرات، وعليه فقبل بناء النموذج حددنا درجة التأخير المناسبة من خلال نموذج(VAR) ، وبناء على أصغر قيمة يأخذها معيار schwarz تبين لنا أن درجة التأخير المناسبة هي (p=1) كما يلي:

الجدول رقم(IV-12): درجة التأخير لنموذج تصحيح الخطأ

VAR Lag Order Selection Criteria

Endogenous variables: LPIB LK LL LINFRS

Exogenous variables: C

Date: 09/20/19 Time: 17:50

Sample: 1990 2017

Included observations: 25

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	10.38851	NA	7.05e-06	-0.511081	-0.316061	-0.456991
1	116.1191	169.1689*	5.50e-09	-7.689527	-6.714426*	-7.419075
2	128.3955	15.71382	8.29e-09	-7.391640	-5.636459	-6.904827
3	153.5339	24.13288	5.47e-09*	-8.122713*	-5.587452	-7.419540*

* indicates lag order selected by the criterion

LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)

FPE: Final prediction error

AIC: Akaike information criterion

SC: Schwarz information criterion

HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews 09

وأظهرت لنا مخرجات برنامج Eviews النتائج الموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم(IV-13): نتائج تقدير نموذج VECM

المعاملات	الميل الحدي	الخطأ المعياري	إحصائية ستيودنت	القيمة الاحتمالية
سرعة التكيف(cointeq)	-1.35	0.22	-5.88	0.0000
$\Delta LnPIB_{t-1}$	0.48	0.16	2.90	0.0008
ΔLnk_{t-1}	0.13	0.18	.072	0.47
ΔLnL_{t-1}	-3.09	1.17	-2.62	0.01
$\Delta LnINFRS_{t-1}$	0.02	0.02	1.17	0.25
الحد الثابت	0.11	0.03	3.69	0.001

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews 09

❖ **- تقدير معادلة الأجل القصير:**

من خلال نتائج الجدول أعلاه نستنتج معادلة المدى القصير كالتالي:

D(LPIB) = C(1)*(LPIB(-1) - 0.225884469433*LK(-1) - 3.66245712791*LL(-1) + 0.0193322776949*LINFRS(-1) + 46.4032850761) + C(2)*D(LPIB(-1)) + C(3)*D(LK(-1)) + C(4)*D(LL(-1)) + C(5)*D(LINFRS(-1)) + C(6)

يتضح من خلال المعادلة أعلاه أن معامل تصحيح الخطأ (CoinEq) سالب ومعنوي عند مستوى معنوية 5٪ والمقدر ب(1.35-)، وتتوافق هذه النتيجة مع ما جاء في أدبيات نموذج تصحيح الخطأ، يعني أن (1.353904-) من أخطاء الأجل القصير ستصحح تلقائيا عبر الزمن لبلوغ التوازن في الأجل الطويل، وبمعنى آخر يتطلب التوازن أقل من سنة (1/1.353904) ما يقارب 07 أشهر و 03 أيام، وهي استجابة سريعة لمتغيرات الدراسة لبلوغ التوازن في الأجل الطويل.

كما بلغت قيمة معامل التحديد (R=0.69)، يعني أن كلا من مخزون رأس المال والعمل ونفقات البنى التحتية الاقتصادية والإدارية قادرة على تفسير التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 69٪، وتختلف درجة التأثير ما بين متغيرات الدراسة المستقلة (INFRS; L ;k) والمتغير التابع (PIB) كما يلي:

- مخزون رأس المال(K):

إن العلاقة ما بين مخزون رأس المال والناتج المحلي الإجمالي هي علاقة طردية بحيث أن زيادة مخزون رأس المال ب 1٪ تؤدي إلى ارتفاع الناتج بمقدار 0.13 دج، إلا أن هذا التأثير الإيجابي غير معنوي على أساس أن القيمة الاحتمالية عند مستوى 5٪ تقدر بـ 0.47 وهي مرفوضة من منطق أدبيات الاقتصاد القياسي، وتعتبر النتيجة مقبولة منطقيا من منظور النظرية الاقتصادية لأن تأثير رأس المال على الناتج يعطي نتائج معنوية وأكثر فعالية على المدى الطويل وفق ما جاء في قانون هارود دومار.

- العمل (L):

يؤثر العمل على الناتج المحلي الإجمالي في المدى القصير تأثيرا سلبيا ومعنويا، يعني أن زيادة حجم العمالة بوحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض الناتج بمقدار 3.09 دج، وهذا يتوافق مع منطق النظرية الاقتصادية بحسب ما جاء في قانون تناقص الغلة والذي يفترض أن زيادة العمالة مع بقاء كميات العوامل الأخرى ثابتة يؤدي إلى انخفاض الناتج الكلي، يعني أن مقدار الزيادة في الناتج الكلي الناجمة عن إضافة وحدة واحدة من عامل الإنتاج تتزايد أولا ثم تأخذ في التناقص بعد حد معين حسب تحليل دالة لإنتاج في الأجل القصير.

- نفقات البنى التحتية الاقتصادية والإدارية (INFRS):

يوجد تأثير موجب وغير معنوي لنفقات البنى التحتية الاقتصادية والإدارية على الناتج المحلي الإجمالي، وتقبل هذه النتيجة منطقيا لأن أثر نفقات البنى التحتية يظهر في المدى الطويل، وهذا ما توصلت إليه نتائجنا في معادلة التكامل المشترك، بحيث وجدنا علاقة طردية لكن بتأثير جد ضعيف على المدى البعيد.

❖ **- اختبار صلاحية النموذج :**

يوجد أكثر من اختبار لتقييم صلاحية النموذج، وقد ارتأينا في دراستنا استخدام أكثر الاختبارات المتداولة في الدراسات التجريبية من بينها اختبار جذر الوحدة، اختبار الارتباط الذاتي للبواقي(LM)، اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي.

-اختبار جذر الوحدة:

اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews، استنتجنا أن النموذج يحقق شرط الاستقرارية لأن جميع النقاط تقع داخل محيط الدائرة، كما أن تحليل الجذور في نموذج AR أكد لنا صحة النتائج لأن عدد الجذور المساوية للواحد قدرت ب 03 جذور، وهذا ما يتوافق مع المعادلة التالية"[1]i":

عدد الجذور المساوية للواحد(3)= عدد متغيرات الدراسة(4)- عدد علاقات التكامل المشترك(1)

الشكل رقم(IV-9) : اختبار الجذور القلوبة في نموذج VAR

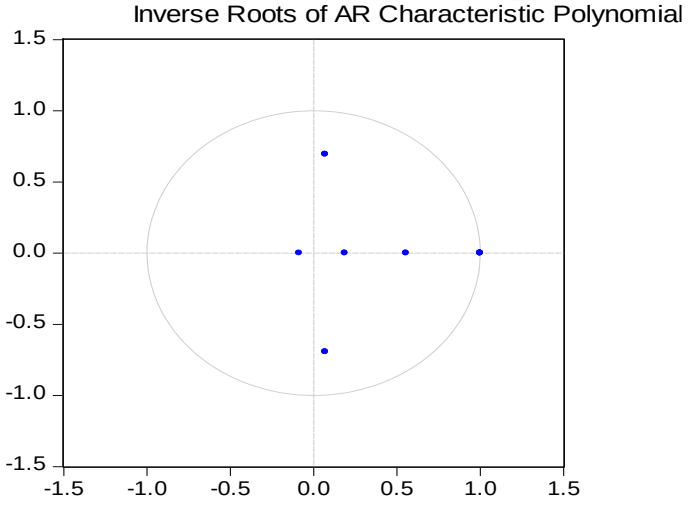

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews 09

[1]- بوسكي حليمة،زبير عياش،نفس المرجع السابق،ص.273.

-اختبار الارتباط الذاتي للبواقي(LM):

إن النموذج المقدر لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي لأن القيمة الاحتمالية لاحصائية فيشر والمقدر بـProb. F =0,95 عند درجة تأخير (P=1) أكبر من مستوى المعنوية عند مستوى معنوية 5٪، وعليه تقبل فرضية العدم القائلة بعدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي .

الجدول رقم(IV-14): اختبار الارتباط الذاتي للبواقي(LM)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.003852	Prob. F(1,19)	0.9512
Obs*R-squared	0.005270	Prob. Chi-Square(1)	0.9421

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews 09

-اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي:

اعتمادا على الشكل البياني لمخرجات Eviews وباختبار(Jarque-Bera) أثبتت النتائج أن قيمة (P-Value) المحسوبة بلغت 0.33 بقيمة احتمالية تساوي 0.84، وهي أكبر من مستوى معنوية 5٪، وعليه تم قبول فرضية العدم القائلة بأن البواقي تتبع القانون الطبيعي.

الشكل رقم(IV-10): اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

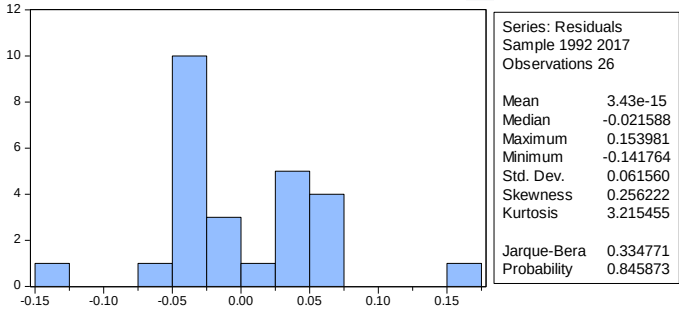

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews 09

خاتمة:

تكمن أهمية نفقات البنى التحتية في كونها عاملا مهما في التأثير الإيجابي على النمو الاقتصادي حسب ما جاء في نماذج النمو الداخلي، إلا أنه من الصعب تحقيق هذه النتيجة في الاقتصاد الجزائري لأن هذا النوع من النفقات يلزمه ميزانية كبيرة ولا يكفي التمويل من الحصيلة الضريبية، لأن الجزائر تتربع على مساحة 2.381.741 كلم^2 وهي أكبر بلد في قارة إفريقيا وعاشر أكبر البلاد عالميا، كما أن أغلبيتها تعتبر نفقات غير منتجة لأنها تقدم لغرض المنفعة العامة يتم تمويلها من إيرادات المحروقات.

من خلال تحليلنا استنتجنا أنه توجد علاقة طردية بين الإنفاق الحكومي على البنى التحتية وأسعار النفط العالمية، فبمجرد انخفاضها تتوقف المشاريع الكبرى وتلجأ الدولة إلى ترتيب أولويات الإنفاق العام مثلما حدث في تسعينيات القرن الماضي، وهذا ما يؤثر على معدلات النمو الاقتصادي التي لم تستجب لنفقات البنى التحتية إلا بنسبة جد ضعيفة على المدى الطويل والمقدرة ب0.02٪.

إن المبالغ المالية المخصصة للبرامج التنموية منذ سنة 2001 خاصة تلك الموجهة للهياكل القاعدية وتهيئة الإقليم ساهمت إلى حد ما في تحسن معدلات النمو الاقتصادي مقارنة بفترة التسعينيات، خاصة سنة 2003، بحيث بلغ معدل النمو الاقتصادي نسبة 6.8٪ ، وهو أقصى معدل محقق إلى يومنا هذا. لكن في العموم، فإن معدلات النمو الاقتصادي لم تكن في المستوى المرغوب بالنظر إلى الغلاف المالي الكبير الذي استثمرته الجزائر في نفقاتها العامة، خاصة خلال الفترة (2010-2014)، بحيث سرعان ما عادت الأزمة خلال السداسي الثاني من سنة 2014 تزامنا مع انخفاض أسعار النفط العالمية.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة:

شهدت منطقة المينا في النصف الثاني من السبعينيات نموا اقتصاديا مرتفعا وغير مسبوق بلغ 8.6٪ خلال الفترة (1975-1980)، وبعدها انخفض إلى حدود 0.7٪ خلال الفترة (1982-1990)، إلى أن عرف انتعاشا بنسبة 3.3٪ في سنوات التسعينيات. وخلال فترة الثمانينيات حتى نهاية التسعينيات كان الاتجاه العام لمعدل النمو الاقتصادي في هبوط مع حالة من الركود، فلم يكن منتظما نظرا للتقلبات الدورية الحادة التي عرفتها المنطقة، والتي أثرت على الرفاه المادي للفئات الأضعف من السكان بشكل خاص وعلى التنمية الإنسانية بشكل عام.

يرجع تذبذب النمو الاقتصادي بالمنطقة خاصة في الشرق الأوسط إلى درجة ارتباط السوق النفطية بمداخيل الدول، فالارتباط القوي بين سعر برميل النفط الخام ومعدل نمو الناتج خاصة في مرحلة التسعينيات هو ما يوضح حدة التقلبات في النمو الاقتصادي في سعر البرميل على حد سواء، كما يوجد عوامل عدة أثرت في الجانبين الإيجابي والسلبي على معدل النمو الاقتصادي بالمنطقة كالقطاع الصناعي والزراعي وغيرها من القطاعات المنتجة وشبه المنتجة.

كان لكفاءة عوامل الإنتاج دور في نمو الناتج المحلي الإجمالي نذكر على سبيل المثال كفاءة رأس المال البشري الذي شكل تحديا خطيرا في منطقة المينا، نظرا لانخفاض إنتاجية الفرد في الشرق الأوسط، فوفقا لبيانات البنك الدولي فإن الناتج المحلي الإجمالي كان أقل من نصف مثليه لبلديين ناميين كمقياس للمقارنة للفترة (1990-1998)، وهما كوريا الجنوبية والأرجنتين. وعند تقسيم بلدان المنطقة على أساس نسبة مساهمة النفط في الناتج اتضح أن المجموعة الأولى التي تضم البلدان التسعة الأغنى بالموارد النفطية، على رأسها الإمارات العربية المتحدة كانت الإنتاجية تزيد عن نصف إنتاجية كوريا والأرجنتين.

كان لكفاءة رأس المال المادي دور مهم في التأثير على معدل النمو الاقتصادي بالمنطقة، فقد بلغت نسبة رأس المال الثابت المتكون إلى الناتج المحلي الإجمالي 24.6٪ في المتوسط خلال ربع القرن المنصرم، حيث كان معدل الاستثمار 27.3٪ في الفترة (1975-1980) و25.1٪ في الفترة(1980-1990) و21.90٪ في فترة التسعينيات، كما كان لكفاءة الاستثمار علاقة قوية بمعدلات النمو الاقتصادي بالمنطقة. ففي المجمل، تعاني المنطقة من ضعف إنتاجية رأس المال المادي بالرغم من جهود التراكم الرأسمالي الكبيرة نسبيا.

إن المكون الرئيسي للاستثمار في دول المنطقة خلال ربع القرن الأخير حصل في البنى التحتية، لأن المنطقة كانت بحاجة إليها على اعتبار أنها أهم المقومات الرئيسية لنجاح اقتصادات الدول، إلا أن العائد من هذا النوع من المشاريع الضخمة لا يزال غير واضح بشكل جيد، وخلال العشر سنوات الأخيرة وتحديدا في مارس من سنة 2010، انعقد مؤتمر بباريس لمناقشة ستة موضوعات مهمة فيما يخص البنى التحتية، وهي:عوائد البنى التحتية، ما دور

القطاع الخاص، كيف يتم تنفيذ وتقييم مشاريع البنى التحتية، وهل يمكن أن تتأثر البنى التحتية بمرحلة النمو الاقتصادي التي يمر بها البلد، وقد تم معالجة جزء من هذه المواضيع في هذا البحث مع تبني المنهجيين الاستقرائي والاستنباطي لتبرير الفرضيات محل الدراسة .

- وعليه كانت النتائج التالية:

الفرضية الأولى: والتي قضت بأن مشاريع البنى التحتية قد يكون لها تأثير موجب على المدى البعيد، لكن في حال تنويع مصادر الدخل لتمويل هذا النوع من النفقات المكلفة، خصوصا أنها غالبا ما تكون غير منتجة ففي حقيقة الأمر دول المينا خصوصا الدول المصدرة للبترول التي استغلت صادراتها البترولية في تمويل مشاريع البنى التحتية ، فقد تبين لنا من خلال دراستنا لواقع البنى التحتية في منطقة المينا أن تأثير البنى التحتية على معدل النمو يختلف في هذه المنطقة اختلاف واضح، فمجلس التعاون الخليجي استطاعت أن تدخل التاريخ من أبوابه الواسعة، مثل الإمارات العربية المتحدة التي استثمرت لوحدها أكثر من 22 مليار دولار فقط في البنى التحتية للمطارات، واحتلت المرتبة الأولى عالميا سنة 2014، لكن دول الخليج لم تكتف فقط بمداخيل الطاقة الأحفورية وحتى ولو انخفضت أسعار البترول فلن تؤثر على الرفاهية الاجتماعية، لأنها استثمرت نسبة كبيرة من إيراداتها النفطية في تشييد مدن جديدة بمليارات الدولارات إيمانا منها بأن البنى التحتية ذات النوعية تساهم في التنوع الاقتصادي بطريقة غير مباشرة، فكلما كانت الموانئ والمطارات والطرق المشيدة وفق معايير عالمية ازداد الطلب على الأعمال التجارية والاقتصادية، وأبرز مثال على ذلك دولة قطر التي أصبحت وجهة رائدة في مجال الرياضة، ودبي وصلت إلى العالمية في مجال السياحة والتجارة، وكله بفضل البنى التحتية، فالعمران أكبر دليل على تحضر وتطور الدول.

أما بالنسبة للجزائر، فلقد بينت الدراسة التحليلية لمختلف برامجها التنموية أنها غير قادرة على تنويع مصادر دخلها، وعلى الرغم من تخصيص مبالغ ضخمة لصيانة وتشييد الهياكل القاعدية فإنها لم تمكنها من تنويع مداخيلها، وقد تسببت بعض البنى التحتية خصوصا في قطاع الموانئ في خسائر مادية نظرا لغياب الصيانة، و كذلك صغر أحواض الموانئ التي لم تعد تتناسب مع حجم السفن. فتنويع المداخيل ليس دائما شرطا أساسيا لتمويل البنى التحتية حتى يكون لها له تأثير إيجابي في المدى البعيد، فالأهم هو كيف يتم حسن استغلال هذه المداخيل في التطور الاقتصادي للدولة وفق الأسلوب الرشيد، كما أن الاستثمار في البنى التحتية يساهم إلى حد بعيد في تنويع المداخيل، وبالتالي تمويل هياكل قاعدية جديدة.

الفرضية الثانية: ومفادها أن أثر البنى التحتية على معدل النمو الاقتصادي في الجزائر يتحدد على أساس الوضع الاقتصادي في البلد، بحيث كلما كانت وفرة مالية توسعت الدولة في الإنفاق على البنى التحتية، وبالتالي يتحسن معدل النمو الاقتصادي. والعكس صحيح، فكلما وجد عجز في الميزانية العامة تراجعت حصة نفقات

البنى التحتية من إجمالي النفقات العامة مما يأثر سلبا على معدل النمو، لكن ما تم استنتاجه من هذا البحث أنه عندما طبقت الجزائر سياسة مالية توسعية ترتكز بالأساس على التوسع في الإنفاق العام، وبالدرجة الأولى في نفقات البنى التحتية، لاحظنا أن هذه السياسة قد نجحت في تحسن النمو القطاعي لقطاع البناء والأشغال العمومية الذي جاء في المرتبة الثانية كأحسن قطاع خارج المحروقات بعد قطاع الخدمات، لكن بعد الدراسة القياسية وجدنا أن الأثر الكمي لهذه النفقات جد ضعيف، و بالتالي لا يمكن تفسير تغير معدل النمو بتغير سياسة الإنفاق الحكومي على البنى التحتية في كلتا الحالتيين: السياسة التقشفية والسياسة التوسعية ، فهذا ما يؤكد أن نفقات البنى التحتية في الجزائر غير منتجة .

الفرضية الثالثة: والتي قضت بأن تطبيق نموذج Barro على الاقتصاد الجزائري تحقق لكن بشكل جزئي، بحيث أن البنى التحتية والعمل يؤثران بشكل معنوي وبنسبة تعود أكثرها إلى العمل ، بينما مخزون رأس المال لا يؤثر على النمو في المدى البعيد. لقد بينت الدراسة القياسية بعد تقدير معادلة التكامل المشترك وفق طريقة المربعات الصغرى العادية ونموذج تصحيح الخطأ"VECM" أن مخزون رأس المال يؤثر طرديا على إجمالي الناتج المحلي بنسبة 0.25٪ على المدى الطويل، على عكس ما تم بناءه في بداية الفرضية. أما بالنسبة إلى العمل، فزيادة حجم العمالة بوحدة واحدة تساهم بنسبة 3.5٪ في معدل النمو الاقتصادي وتفوق نسبة مساهمتها مقارنة بمتغير البنى التحتية على المدى البعيد والتي لم تتعد نسبة 0.02٪ . ومن هنا يمكن القول أن نموذج Barro تحقق بشكل جزئي لكن لم يحقق المستوى المرغوب خصوصا فيما يتعلق بنفقات البنى التحتية الاقتصادية والإدارية.

تم الخروج ببعض الإستنتاجات تبعا للظروف التي مرت بها دول منطقة المينا بصفة عامة والاقتصاد الجزائري بصفة خاصة والظروف الحالية كما يلي:

- تكمن أهمية نفقات البنى التحتية في كونها من محددات النمو الاقتصادي حسب ما جاء في نماذج النمو الداخلي، لكن من الصعب تحقيق هذه النتيجة في اقتصادات دول المينا، خاصة الجزائر، لأن هذا النوع من النفقات يتطلب ميزانية ضخمة لا يكفي تمويلها من الحصيلة الضريبية.

- ترتبط ميزانية دول المنطقة إلى أكثر من 80٪ بالإيرادات البترولية التي ساهمت في تشييد العديد من البنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية بالمنطقة .

- تتقلب معدلات النمو الإقتصادي بدول المينا بسبب ظروف عدة، يعود أكثرها إلى الأزمات السياسية وانخفاض أسعار البترول العالمية كأزمة اقتصادية في الدول المنتجة لهذا المورد الطبيعي.

-البنى التحتية معيار لقياس التطور الاقتصادي للدول، وقد كان واضحا على دول مجلس التعاون الخليجي التي احتلت مراكز عالمية متقدمة في مؤشر التنافسية العالمية.

-تطوير وصيانة البنى التحتية داخل منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا كان جد متباين، فدول همشت وانهارت أهم هياكلها القاعدية في الصحة والتعليم والسكن كسوريا وفلسطين ودول أخرى أحرزت مراتب عالمية في تشييدها لمختلف أنواع البنى التحتية كالمطارات والموانئ والطرق السريعة مثل الإمارات العربية المتحدة وقطر والكويت والسعودية.

-من بين العوامل التي أثرت على زيادة الطلب على البنى التحتية بالمنطقة ارتفاع الكثافة السكانية وتدفق العمالة الأجنبية خاصة الصينيين، وتوافد المسافرين وزيادة الرحلات في بعض المدن مثل دبي وأبو ظبي، مما يفرض ضغوطا على الدول لتوسيع وتشييد بنية تحتية تتناسب مع حجم الكثافة السكانية.

- تنويع المداخيل هو ضمان لمصادر التمويل، وهذا ما قامت به فعلا الدول الأكثر ثراء بالمنطقة التي استثمرت نسبة من إيراداتها النفطية في قطاعات غير نفطية على غرار صناعة البتروكيماويات وصناعة السيارات ...إلخ.

-أكثر الحواجز المعرقلة لنجاح الشراكة بين القطاعيين العام والخاص في مشاريع البنى التحتية بالمنطقة هي حواجز قانونية ومؤسساتية.

خرجنا بتوصيات تبعا للنتائج المحصل عليها، مفادها أنه ينبغي على حكومات دول منطقة المينا رسم سياسات وإستراتيجيات بطريقة محكمة للاستثمار في البنى التحتية، بما يتماشى مع احتياجاتها الاقتصادية والاجتماعية والإدارية، ومواردها المالية القادرة على تشييد البنى التحتية ذات النوعية الجيدة وبمعايير عالمية، فلا تهم الكمية على قدر ما تهم النوعية، فيكفي الاستثمار في أضخم مشروع في قطاع الصحة مثلا أو قطاع التعليم أو الصناعة كبناء أكبر مستشفى في منطقة معينة قادر على تقديم خدمات في شتى التخصصات، مع توفير كل الوسائل اللازمة للتكفل بالمرضى والتحسين على الأقل من حالتهم النفسية، فذلك أفضل من بناء مستشفى في كل منطقة، لكن ينقصه أبسط حقوق المريض من أدوية مع غياب الصيانة وعدم قدرة المستشفيات على التكفل بجميع المرضى نظرا للطاقة الاستيعابية المحدودة.

إن بناء البنى التحتية خاصة الاجتماعية يتطلب دراسة تقنية دقيقة، فيجب على الأقل القيام باستقصاء سكان المنطقة. والهدف من ذلك هو معرفة أكثر احتياجات سكانها: هل هو في جانب التعليم؟ أم الصحة ؟ أم النقل؟ أم السكن؟ المقصود من هذه الفكرة المقترحة هو أن تشييد البنى التحتية يجب أن يكون إرضاء لسكان المنطقة وحسب الخدمات التي حرموا منها، ففي بعض الدول الإفريقية هناك نسبة كبيرة من الأطفال لم يكملوا تعليمهم الابتدائي مثل نيجيريا وغينيا، وقد بلغت نسبة الفتيات اللواتي لم يلتحقن أبدا

بالتعليم الابتدائي أكثر من 70٪ ، ومن العوامل التي كانت وراء هذه النسبة المرتفعة بعد المسافة بين منازلهن والمدارس.

كما أدت مشاكل القطاع الصحي إلى ارتفاع نسبة الوفيات، خصوصا في المناطق الريفية بسبب سوء البنى التحتية للطرق وبعد المرافق الصحية عن المناطق الريفية، كما يجب الاستفادة من تجارب سابقة فيما يخص موضوع تشييد البنى التحتية في التجمعات السكنية، سواء في الجانبين الإيجابي والسلبي، أهم مثال على ذلك هو استفادة ألمانيا من تجربة مصانع الطاقة النووية، حيث أغلقت جميع مصانعها نظرا إلى ما حصل في فوكوشيما باليابان عام 2011، بحيث وقعت انفجارات تسببت في تكاليف مالية باهضة وأضرار خطيرة على صحة الإنسان وسلامة البيئة .

بعد الدراسة النظرية والتحليلية في مختلف جوانب الفصول ارتأينا أن نقدم توصيات مهمة لعلها تساهم في تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية لدى دول المينا نذكرها ما يلي:

-تحفيز القطاع الخاص على الشراكة مع القطاع العام في تشييد البنى التحتية بتقديم تحفيزات مالية وتشريعية وإلغاء الشروط التعجيزية.

- وضع خطة محكمة تتماشى مع البيئة الاقتصادية من خلال العمل بشكل مكثف وجماعي بين أصحاب القرار لاحترام المواعيد المبرمجة خلال الفترة المحددة، وتطبيق سياسة الحكم الراشد في صرف النفقات.

- إعطاء أهمية لأصحاب الكفاءات في مختلف التخصصات من خلال الأخذ بعين الإعتبار أبحاثهم العلمية وذلك بإشراك الجامعات وكل فرد قادر على صنع الفارق.

- تطبيق مبدأ المصلحة العامة في تشييد البنى التحتية.

-إنشاء بوابة إلكترونية مخصصة للمهارات الوطنية بالخارج خاصة في مجال الهندسة المعمارية والبناء والتخطيط لتبادل الخبرات وتعزيز دورهم في تحقيق التكامل التجاري.

-تشييد بنية تحتية ذات نوعية جيدة وقادرة على الصمود لصالح الأجيال القادمة، مع صيانتها والمحافظة عليها تجنبا للكوارث الطبيعية، بحيث كلما كانت النوعية جيدة أعطت مردودا اقتصاديا واجتماعيا.

-بناء البنى التحتية للمطارات والموانئ بعيدا عن التجمعات السكنية تجنبا لمشكل توسيع الطاقة الاستيعابية، والتي غالبا ما واجهته معظم دول المنطقة.

-جعل المورد الطبيعي كنعمة على الاقتصاد وليس كنقمة تجنبا لمرض العلة الهولندية، وذلك من خلال تفعيل الدور المؤسساتي بما يدعم النمو الاقتصادي.

-تصحيح الهيكل المالي لبعض دول المنطقة التي لا زالت تعتمد على التمويل الخارجي، وهذا تجنبا لارتفاع تكاليف الاقتراض وسعر الفائدة على الدولار الأمريكي مما يحد من قدرة مصارف الدول على التوسع في الإئتمان.

-تنظيم اجتماع إقليمي لدول المنطقة بهدف تقديم أفكار ومقترحات بخصوص أهم الحواجز المعرقلة لتطوير اقتصادات الدول، قصد الوصول إلى عدد أكبر من القرارات والتوصيات لعلها تحد من الأزمة السياسية والاقتصادية بالمنطقة.

- آفاق الدراسة:

بعد جملة النتائج المتوصل إليها والتوصيات المقدمة في هذه الدراسة تثار أمامنا جملة من التساؤلات لها علاقة بالموضوع المدروس ولم يسمح إطار الدراسة بتناولها بشيء من التفصيل نظرا لنقص الإحصائيات المتعلقة بالبنى التحتية في بعض دول العينة مثل سوريا،العراق،اليمن،ليبيا،فلسطين وكذلك صعوبة المقارنة بين دول الخليج العربي ودول شمال افريقيا نظرا للتفاوت الملحوظ في الأداء الاقتصادي والاجتماعي لأن منطقة المينا تعتبر من أكثر المناطق غير المتجانسة اقتصاديا،اجتماعيا وسياسيا،هذه التساؤلات يمكن أن تكون مفاتيح لبحوث مستقبلية نخترصها كمايلي:

- مدى فعالية سياسة الحكم الراشد في صرف نفقات البنى التحتية .
- المقارنة بين مشاريع البنى التحتية لمختلف القطاعات المنتجة وشبه المنتجة واستنتاج أكثرها تأثيرا على معدل النمو الإقتصادي بالمنطقة.
- استخدام نماذج بيانات البانل في دراسة العلاقة بين النمو الاقتصادي والبنية التحتية بمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

-الكتب:

-إبراهيم مشورب(2002)،**الاقتصاد السياسي**،دار المنهل اللبناني،مكتبة رأس المنبع للطباعة والنشر،الطبعة الأولى،بيروت؛

- أحمد زهير شامية،خالد الخطيب (1997)،**المالية العامة**،در زهران للنشر والتوزيع،الطبعة الأولى؛

- تود ج.بوشهولز،**أفكارجديدة من اقتصاديين راحلين**،ترجمة نزيرة الأفندي وعزة الحسيني،المكتبة الأكاديمية؛

- تيسير الرداوي(2002)،**تاريخ الأفكاروالوقائع الاقتصادية**،منشورات حلب،دمشق، الطبعة الأولى؛

- جون كينيت جالبريث(2000)،**تاريخ الفكر الاقتصادي (الماضي صورة الحاضر)**،ترجمة أحمد فؤاد بلبع،عالم المعرفة،الكويت؛

- حازم الببلاوي(1995)،**دليل الرجل العادي الى تاريخ الفكر الاقتصادي**،دار الشروق،الطبعة الأولى، القاهرة؛

خالد الخطيب،أح مدزهير شامية (2007) ، **أسس المالية العامة**، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، عمان؛

- دريان محمد ناصف وآخرون(2003)،**النظرية الاقتصادية**،دار الناشر للطبع والتوزيع،جامعة الإسكندرية،مصر؛

- ريتشارد موسجريف،بيجي موسجريف(1992)،**المالية العامة في النظرية والتطبيق**،ترجمة محمد حمدي السباغي،كمال سلمان،المملكة العربية السعودية،دار المريخ؛

- سعيد عبد العزيز عثمان(2008)،**المالية العامة مدخل تحليلي معاصر**،الدار الجامعية للنشر،جامعة بيروت ؛

- صلاح عبد القادر،**قناة السويس المصرية**،مكتبة الإسكندرية،المنشورة على الموقع الإلكتروني:https://www.bibalex.org ؛

- عادل فليح علي(2008)،**مالية الدولة**،دار زهران للنشر والتوزيع،الطبعة الأولى،الأردن؛

- عبد العلي كاظم المعموري(2012)،**تاريخ الأفكار الاقتصادية**،دار حامد للنشر والتوزيع،الطبعة الأولى،عمان؛

- عبد القادر محمد، عيد القادر عطية (2000)، **اتجاهات حديثة في التنمية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر؛

- عبد المطلب عبد المجيد (2002)،**السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي**،مجموعة النيل العربية،الطبعة الأولى،مصر؛

- عبد الوهاب أمين (2002)،**مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار الحالة للنشر والتوزيع،عمان؛

- عمر الصخري (2005)،**التحليل الاقتصادي الكلي**،ديوان المطبوعات الجامعية،الطبعة الخامسة،الساحة المركزية،بن عكنون،الجزائر؛

- فليح حسن خلف(2008)،**النظم الاقتصادي**،عالم الكتاب الحديث،الطبعة الأولى،الأردن؛

- فيصل دراج،عمرو هشام(2009)،**مدخل في مدارس الفكر الاقتصادي نظرة تحليلية للتطورات الاقتصادية المعاصرة من منظور الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الرأسمالي**،دار طلاس،دمشق،كتب وقراءات المنشورة على الموقع الالكتروني: https://www.fichier-pdf.fr؛

- كاميلا باوش،مايكل ميلينج(2014)،**تعزيز التوسع في الطاقة المتجددة مع تعريفة الربط الكهربائي النموذج الألماني**،ورقة سياسات، دار النشر مؤسسة فريدريش إيبرت،الأردن والعراق؛

- محمود علي الشرقاوي (2016)**،النمو الاقتصادي وتحديات الواقع**،دار غيداء للنشر والتوزيع،الأردن،الطبعة الأولى؛ -

- موانئ دبي العالمية (2015) ،**كتيب صادر من طرف شركة موانئ دبي العالمية**،الإمارات العربية المتحدة 28.المنشور على الموقع الإلكتروني:/http://dpworld.ae ؛

- نويوة عمار(2014)،**مطبوعة في مقياس الاقتصاد الدولي**،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة الحاج لخضر،باتنة.

وديع طوروس(2010)،**مبادئ اقتصادية**،المؤسسة الحديثة للكتاب،الطبعة الأولى،بيروت؛

الأوراق البحثية والملتقيات:

- أحمد بن عبد الله(2017)، **بوابة قطر على العالم**،ورقة بحثية،مجلة الجمارك الصادرة هن الهيئة العامة للجمارك،العدد 11،قطر؛

- أحمد حسين،أوس فخر الدين(2012)، **دور السياسات النقدية والمالية في النمو الاقتصادي**،ورقة بحثية،مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية،المجلد04 ،العدد 08،العراق، https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=60064 ؛

- إسماعيل علوي،عادل مياج (2012)،**تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي في الإسلام**،مداخلة حول الحرية الاقتصادية وتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من المنظور الإسلامي،جامعة محمد خيضر،بسكرة؛

-أميرة علي،عبد المطلب علي(2017)،**تجربة البناء والتشغيل والتحويل في السودان**،ورقة بحثية ،مجلة العلوم الاقتصادية،جامعة النيلين،العدد 18 ؛

- أمين حواس،يوسفي رشيد(2014)،**أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي:أدلة تجريبية لدول المينا**،مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية،المجلد رقم 16 ،العدد 2، المعهد العربي للتخطيط،الكويت؛

- برامكو ميلانوفيتش(2011)،**أكثر أم اقل**،مجلة التمويل والتنمية،صندوق النقد الدولي،المجلد48،العدد03،سبتمبر،واشنطن؛

- البشير عبد كريم،سراج وهيبة،**تحليل العلاقة بين توزيع الدخل والنمو الاقتصادي والفقر في الدول العربية**،ورقة بحثية المنشورة في مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا،العدد رقم 11؛

- بن زيدان حاج(2013) ،**أثر تقلبات أسعار البترول على النمو الاقتصادي في الجزائر قراءة تحليلية (2000-2010)** ،مجلة الاستراتيجية والتنمية،العدد 01 ،جامعة مستغانم،الجزائر ،ص4.

- بطاهر علي(2004)،**سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر**،ورقة بحثية،مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا،العدد01،كلية العلوم الاقتصادية،جامعة حسيبة بن بوعلي،شلف،الجزائر؛

- بلحاج خديجة،محمد بن أحمد(2014)،**النظام القانوني لتسيير الموانئ البحرية في الجزائر**،ورقة بحثية،مجلة قانون النقل والنشاطات المينائية،المجلد01 ،العدد04،جامعة محمد بن أحمد،وهران 02،الجزائر؛

- بلغنو سمية(2018)،**دور الشراكة العمومية الخاصة في استثمارات البنى التحتية في ترقية مناخ الاستثمار في الجزائر**،ورقة بحثية،مجلة الاقتصاد والمالية،المجلد04،العدد 02،جامعة شلف،المنشورة على الموقع الإلكتروني:https://www.univ-chlef.dz/ ؛

- بن زيدان.ح،يسعد.ع(2017)،**قراءة في موضوع التقارب والتباعد الاقتصاديين:إشارة إلى الدول العربية**،مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة،العدد الخامس،جامعة مستغانم؛

-بن عبد الفتاح.د،(2019)،**أثر برامج صندوق النقد الدولي على أداء الجهاز المصرفي في الجزائر**،يوم دراسي بعنوان إصلاح النظام المصرفي في الجزائر، يوم 2019/02/14،جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة،الجزائر،المنشور على الموقع الإلكتروني: https://manifest.univ-ouargla.dz/ ؛

- بن عناية جلول،سرير عبد القادر(2016)، **تقدير علاقة الانفاق الإنفاق الحكومي بالنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية باستخدام نموذج VAR للفترة(1980-2014)**،ورقة بحثية،مجلة الاقتصاد الجديد،العدد 15،المجلد 02،جامعة خميس مليانة،الجزائر،المنشورة على الموقع الإلكتروني: file:///C:/Users/Admin/Downloads/%D8%AA%D9%;

- بن عيسى حياة(2015)،**تطوير الموانئ وصيانتها(واقع الموانئ الجزائرية)**،ورقة بحثية،مجلة الدراسات القانونية والسياسية،العدد 01،جامعة عمار ،الأغواط؛

- بوحصان لامية،عثماني أنيسة(2013)،**دراسة قياسية لأثر الاستثمارات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر**،المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والنمو الاقتصادي للفترة(2001-2014)،كلية العلوم الاقتصادية،سطيف،الجزائر؛

- بوسكي حليمة،زبير عياش(2018) ،**تقييم فعالية السياسة النقدية في الجزائر باستخدام نموذج VECM للفترة (1990-2016)**،ورقة بحثية،مجلة اقتصاديات المال والأعمال،العدد(05)المركز الجامعي مسيلة،الجزائر؛

- توفيق عباس المسعودي(2015)،**دراسة في معدلات النمو اللازمة لصالح الفقراء(العراق دراسة تطبيقية)**،مجلة العلوم الاقتصادية،العدد27؛

- جهان محمد (2016)،**أثر اقتصاد المعرفة في النمو الاقتصادي في الاقتصاد المصري**، ورقة بحثية المنشورة في مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد رقم 18،العدد الثاني، المعهد العربي للتخطيط،الكويت؛

-حربي سميرة،مهدية هامل(2016)،**التوجه الإيديولوجي لمسار التنمية المستدامة في الجزائر**،ورقة بحثية،مجلة دراسات في التنمية والمجتمع،العد 06 رقم 03،جامعة حسيبة بن بوعلي.شلف؛

- خاطر طارق،وآخرون(2016)،**دور برامج الإنعاش الاقتصادي في تحقيق اقلاع وتنويع الاقتصاد الجزائري**،مداخلة بعنوان تشخيص الواقع الاقتصادي للدول المغاربية،كلية العلوم الاقتصادية،جامعة الوادي،الجزائر؛

- خلادي محمد خير الدين،منصور عبد الوهاب(2014)،**نماذج النمو الاقتصادي**،ورقة بحثية،مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية،العدد(27)،المجلد(02)،كلية العلوم الاقتصادية،جامعة الوادي،الجزائر؛

- دليلة طالب(2015)،**قياس أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (1980-2012)** ،ملفات الأبحاث في الاقتصاد والتسيير،العدد الرابع،الجزء الثاني،جامعة محمد الأول،كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية،وجدة،المغرب؛

- رشيد فراح،كريمة فرجي(2017)،**تنفيذ مشاريع البنى التحتية وفق نظام البوت كآلية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية**،مجلة التواصل للاقتصاد والإدارة والفنون،العدد 51؛

- -روبن مليز،فاطمة الهاشمي(2018)،**أقاليمية الموارد في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا إفريقيا:أراضي غنية ومجتمعات مهمشة**،دراسة تحليلية رقم 20صادرة عن مركز بروكنجز،الدوحة؛

- شيماء مطشر حمزة (2014)**،استدامة البنى التحتية للمدينة العراقية**،ورقة بحثية المنشورة في المجلة العراقية لهندسة العمارة،المجلد 29،العددان (3-4)؛

- صالحي نجية(2013)،**أثر برنامج دعم الانعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي(2001-2014) نحو تحديات آفاق النمو الاقتصادي الفعلي والمستديم**، المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والنمو الاقتصادي للفترة(2001-2014)،كلية العلوم الاقتصادية،سطيف،الجزائر؛

- عاصم عبد المنعم(2015)،طريق الصين إلى الطاقات المتجددة،ورقة بحثية،مجلة أسيوط للدراسات البيئية،العدد42؛

- عامر محسن.ع(2012)،**ميناء مبارك والأمن في الخليج العربي**،ورقة بحثية،مجلة كلية التربية الأساسية،العدد75 ،المجلد 18،الجامعة المستنصرية،العراق؛

- عبد الرزاق فارس(1979)،**الحكومة والفقراء والإنفاق العام** (دراسة لظاهرة عجز الموازنة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية)،دراسات الوحدة العربية،الطبعة الأولى،بيروت؛

- عبد العزيز شرابي(1998)،**النتائج الأولية لبرامج التصحيح الهيكلي في البلدان المغربية**، ندوة علمية بعنوان الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية،يوم28-30 أفريل 1997،فندق الأوراسي،الجزائر العاصمة؛

- عبد اللطيف فريحي(2012)،**البنى التحتية ركيزة المستقبل**،مجلة السوق المالية السعودية، العدد73؛

- عصمت بكر احمد،سعد عجيل شهاب، **أثر التنمية الاقتصادية في توزيع الدخل**،دراسة حالة العراق،ورقة بحثية المنشورة على الموقع الإلكتروني : http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=45522؛

- علي عبد القادر علي، عادل عبد العظيم إبراهيم (2005)،**السياسات العامة والإقلال من الفقر في الدول العربية**،مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، ،المجلد الثامن، العدد الأول، المعهد العربي للتخطيط، الكويت؛

- عماد رسن (2014)، نموذج مقترح لقاعدة محلية محاسبية لمعالجة مشاريع الاستثمار على وفق نظام البناء والتشغيل والتحويل،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية،العدد الخاص بالمؤتمر العلمي؛

- عمر محمود أبو عيدة (2014)،**اثر الانفاق الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية** (دراسة قياسية وتطبيقية خلال الفترة 2013/1995 ، ورقة بحثية،مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات الإدارية والاقتصادية،المجلد الأول،العدد03؛

- العمرية العجال،محمد يعقوبي(2016)،**تحليل الأثر الكمي للإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر**،المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية ،العدد05؛
- عيسى محمد الغزالي(2004)،**نظام البناء والتشغيل والتحويل**،سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربية،العدد25.؛
- فاطمة الزهراء.م،فوزية العالي.ب (2009) **الموانئ الجزائرية تحول صعب في تسييرها**،ورقة بحثية،مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا،العدد 07،جامعة حسيبة بن بوعلي،شلف،الجزائر؛
- فروحات حدة(2012)،**الطاقات المتجددة كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر**،ورقة بحثية،مجلة الباحث،العدد11،جامعة ورقلة،الجزائر؛
- - فيل دي إيموس وآخرون(2017)،**تكلفة الصراع في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا**،ورقة بحثية،مجلة التمويل والتنمية،المجلد54 ،العدد 04؛
- فلاق علي،سالمي رشيد،**الطاقات المتجددة كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة**،مداخلة حول إستراتيجيات تفعيل الطاقة المتجددة كأسلوب أساسي لتحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية، جامعة البليدة، الجزائر،منشورة على الموقع الإلكتروني: http://www.essea.net/e؛
- القنيعي عز الدين (2016)،**أثر الانفاق الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الاقتصاد الجزائري**،ورقة بحثية،مجلة الاقتصاد الجديد،العدد(14)،المجلد(01)،كلية العلوم الاقتصادية،جامعة خميس مليانة،الجزائر؛
- كربالي بغداد(2005)،**نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر**،ورقة بحثية،مجلة العلوم الإنسانية،العدد(08)،جامعة محمد خيضر،بسكرة،الجزائر؛
- كريم سالم الحسين، **الإنفاق الحكومي واختبار قانون فاجنر في العراق**(دراسة قياسية للمدة 1975-2010)،ورقة بحثية منشورة على الموقع الإلكتروني: http://iasj.net/iasj?func=fulltext&ald=82337؛
- كمال أمين(2008)،**البنى التحتية والاستثمارات العامة في العالم العربي بين ضرورة التطوير ومعضلة التمويل**،المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية؛
- كمال كاظم.ع،محم غالي.ر(2013)،**تحليل وقياس العلاقة بين التوسع المالي والمتغيرات الاقتصادية في العراق**،ورقة بحثية،المجلة الأكاديمية العلمية،المجلد09،جامعة الكوفة،العراق؛
- كنعان عبد اللطيف.ع،أنسام خالد حسن.ج(2012)،**دراسة مقارنة في طرائق تقدير انحدار التكامل المشترك مع تطبيق عملي**،ورقة بحثية،المجلد العراقية للعلوم الاقتصاديةنالعدد 33، الجامعة المستنصرية،العراق؛
- مجدي الشوربجي(2005)،**أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا**،الملتقى العلمي الدولي الثاني،يوم 15/14 نوفمبر،المنشور على الموقع الإلكتروني:https://kantakji.com/media/8 ؛
- محمد راضي.ج(2013)،**الآثار الاقتصادية لإنشاء ميناء مبارك الكويتي على الموانئ العراقية**،ورقة بحثية،مجلة الاقتصاد الخليجي،العدد 24،المجلد 30،جامعة البصرة،العراق؛
- محمد طالبي،محمد ساحل(2008)،**أهمية الطاقة المتجددة لحماية البيئة لأجل التنمية المستدامة**،مجلة الباحث،العدد6 رقم 110،جامعة ورقلة،الجزائر؛
- مراد تهتان،بشراير عمران(2013)،**الانفتاح التجاري و أثره على النمو الاقتصادي في الدول العربية**،الملتقى الدولي حول سياسات الانفتاح التجاري والنمو بدول جنوب المتوسط،يوم 12/11،جامعة الحاج لخضر،باتنة؛
- معز الله صالح احمد البلاع(2013)،**الحرية الاقتصادية ومبدأ تدخل الدولة**،الملتقى الدولي حول الاقتصاد الإسلامي الواقع ورهانات المستقبل،معهد العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية،الجزائر؛
- يوسف حسين،يوسف عمر(2012)،**موقف بريطانيا من سكة حديد بغداد(1914-1898)**،ورقة بحثية،المجلة الأردنية للتاريخ والآثار،المجلد رقم06،العدد04،الجامعة الأردنية؛
-يوسف محمود،عدنان العربيد(2008)،**نظام البناء والتشغيل والتحويل**،سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 30 - العدد03،جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية؛

- يوسف يخلف مسعود،يوسف فرج لأصفر(2015)،**قانون KALDOR وتقدير العلاقة بين الانتاج الصناعي والتنمية الاقتصادية للاقتصاد الليبي**،مجلة بحوث اقتصادية عربية مركز دراسات الوحدة العربية،العددان79-80،لبنان؛

أطروحات الدكتوراه:

- بن زيدان حاج(2013)،**دراسة النمو الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار البترول لدى دول المينا،دراسة تحليلة قياسية حالة الجزائر،المملكة العربية السعودية ومصر (1970-2010)**،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،جامعة أبي بكر بلقايد-تلمسان،الجزائر،ص.03.

- باشوش حميد(2011)،**المشاريع الكبرى في الجزائر ودورها في التنمية الاقتصادية في الجزائر حالة الطريق السيار شرق غرب**،رسالة ماجستير،كلية العلوم الاقتصادية،جامعة الجزائر؛

- بسيط نسرين(2012)،**تمويل البنى التحتية**،مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسير،جامعة الجزائر؛

- بن عزة محمد (2010)،**ترشيد سياسة الإنفاق العام باتباع منهج الانضباط بالأهداف**،رسالة دكتوراه،تسيير المالية العامة،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية،جامعة أبي بكر بلقايد،تلمسان؛

- بن قبلية زين الدين(2016)،**أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر**،رسالة دكتوراه،كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية،جامعة أبي بكر بلقايد،تلمسان،الجزائر؛

- بودخدخ كريم (2010)، **أثر سياسة الإنفاق على النمو الاقتصادي الجزائري**،رسالة دكتوراه،نقود ومالية،كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة دالي إبراهيم الجزائر؛

- خالد منه(2015)،**دراسة تحليلية للسياسة الميزانية في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية منذ سنة 1990**،رسالة دكتوراه،كلية العلوم الاقتصادية،جامعة الجزائر؛

- شكوري سيدي محمد(2012)،**وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي**،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه،كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية،جامعة أبي بكر بلقايد،تلمسان،الجزائر؛

- - شماشمة هاجر(2014)،**عقد البناء والتشغيل ونقل الملكية وتطبيقاته في الجزائر**،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام،كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة العربي بن مهيدي،أم البواقي؛

- عبد الجليل هجيرة(2017)،**العوامل المؤثرة في تنافسية الاقتصاد الجزائري**،رسالة دكتوراه،كلية العلوم الاقتصادية،جامعة أبي بكر بلقايد،تلمسان،الجزائر؛

- عبد الجليل شليق(2012)،**استخدام أدوات السياسة المالية في ضبط التضخم في الدول العربية(دراسة حالة الجزائر 1990/2009)**،رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية(مالية نقود وتأمينات)،كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية،جامعة المسيلة؛

- عبد العال علي(2016)،**تقييم وتطوير المعايير المستخدمة في اختيار مشاريع البنى التحتية التطويرية**،مذكرة للحصول على درجة الماجستير في الهندسة،الجامعة الإسلامية،غزة؛

- عبد الكريم بريشي(2014)،**دور الضريبة في إعادة توزيع الدخل الوطني**،رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية (تحليل اقتصادي)،كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية،جامعة أبو بكر بلقايد،تلمسان؛

- عياد هشام(2017) ،**أثر النمو الاقتصادي على الفقر في وجود اللامساواة الاقتصادية في الجزائر والدول النامية**،رسالة دكتوراه،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير ،جامعة أبي بكر بلقايد،تلمسان؛

- فرحاني الزهرة(2013)،**اقتصاديات الحجم كعائق لدخول السوق**،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة الماجستير،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة محمد خيضر،بسكرة؛

- فطيمة حفيظ(2012)،**الإصلاحات الاقتصادية وإشكالية النمو في دول المغرب العربي**،رسالة دكتوراه،اقتصاد التنمية،كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية،باتنة؛

- كبداني سيد أحمد(2013)،**أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية:دراسة تحليلية وقياسية**،رسالة دكتوراه،جامعة أبي بكر بلقايد ،تلمسان،الجزائر؛

التقارير:

-الجمعية العامة للأمم المتحدة،**تقرير حول تعزيز حقوق الإنسان بما في ذلك النهج البديل لتحسين التمتع الفعلي لحقوق الإنسان والحريات الأساسية**،الدورة الثانية والسبعون؛

اتجاهات السياحة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا(2018)،تقرير لجنة منظمة السياحة العالمية للشرق الأوسط،الاجتماع الرابع والأربعون،شرم الشيخ؛

- أحمد الكواز،نموذج صولو،برنامج اقتصاديات التنمية والنمو،المعهد العربي للتخطيط،الكويت؛
- آفاق الاقتصاد العالمي(2014)،**حان الوقت لدفعة في مجال البنى التحتية**،نشرة صندوق النقد الدولي؛

أمال(2018)،**مقال صحفي بعنوان استلام مشروع مطار أحمد بن بلة الدولي بوهران جويلية المقبل**،جريدة الخبر،نشر يوم 04/21 على الموقع الإلكتروني:http://elhiwardz.com/event/120861/ ؛

- أوسمة سلال(2014)،**مقال صحفي بعنوان المخطط الخماسي للتنمية(2015-2019) أمام مجلس الوزراء نهاية العام الجاري**،الاذاعة الجزائرية،المنشور على الموقع الإلكتروني:http://radioalgerie.dz/news/ar/article .؛
- بيان اجتماع مجلس الوزراء(2010)،**برنامج التنمية الخماسي 2014/2010**،المنعقد يوم 2010/05/24؛
- تقارير البنك الدولي،**المرصد الاقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لسنة 2016-2017-2018**. المنشورة على الموقع الإلكتروني:https://www.albankaldawli.org ؛
- التقرير السنوي لمؤشر التنافسية العالمية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي لسنة 2018/2017؛
- **التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع**(2015)،صادر عن منظمة الأمم المتحدة للتربية و العلم والثقافة،اليونسيكو؛
- -**تقرير الهيئة البرية للمواصلات البرية والبحرية**، الإمارات العربية المتحدة،المنشور على الموقع الإلكتروني:https://fta.gov.ae/ ؛
- تقرير وكالة أنباء الإمارات،المنشور على الموقع الإلكتروني :file:///C:/Users/Admin ؛
- جامعة الدول العربية(2013)،**دليل الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة في الدول العربية**،أمانة المجلس الوزراء العربي للكهرباء،القاهرة.
- خالد بن محمد أبو الليف(2014)،**الطاقة والبيئة والتنمية المستدامة**،ورقة عمل،مؤتمر الطاقة العربي العاشر،أبو ظبي،يومي 21-22 ديسمبر؛
- خبر صحفي(2007)،**الطب عن بعد**،بالتعاون مع سيسكو ومستشفى والمعهد الفرنسي لطب الأطفال،دبي، المنشور على الموقع الإلكتروني: -https://www.cisco.com/web ؛
- **رسم المعالم المستقبلية لقطاع السفر في دول مجلس التعاون الخليجي**،تقرير أماديوس تم إعداده من طرف فروست آند سولفيان وإنسايتس الشرق الأوسط؛
- رقية محمد(2017)**،جودة الهواء**،تقرير هيئة البيئة في إمارة أبوظبي،المنشور على الموقع الإلكتروني:https://www.soe.ae ؛
- سعيد بشار(2015)،مقال صحفي بعنوان **تضخيم فواتير الاستيراد يكلف الجزائر 18 مليار دولار**،جريد الخبر،نشر يوم 2015/11/08،على الموقع الإلكتروني:https://www.elkhabar.com/press ؛
- سلطان بن سليم(2016)،مقال صحفي بعنوان **09٪ حصة موانىء دبي العالمية من إجمالي حركة شحن الحاويات في العالم**،جريدة البيان الاقتصادي،نشر يوم2016/07/04، على الموقع الإلكتروني:https://www.albayan.ae/economy/ ؛
- صندوق النقد العربي، **نظرة عامة حول التعاون العربي في مجال النقل البحري واللوجستيات**،.المنشورة على الموقع الإلكتروني: https://www.amf.org.ae/s؛
- **فيضانات قسنطينة**،مقال منشور في جريدة البلاد على الموقع الإلكتروني: http://www.elbilad.net/article/detail?id ؛

- مايكل بورك وآخرون(2017)،**البنى التحتية والتخطيط العمراني** ،جلسة ،مبادرة مستقبل الاستثمار،المنشورة على الموقع الإلكتروني:http://futureinvestmentinitiative.com ؛
- مطارات دبي ،**التقرير السنوي سنة 2014**،.المنشور على الموقع الإلكتروني:https://www.dubaiairports.ae/docs/ ؛
مطارات دبي ، **التقرير السنوي سنة 2015**،. المنشور على الموقع الإلكتروني: http://dubaiairportsreview.com/ae/wp ؛
- مكتب اليونيسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية (2018)،تقرير بعنوان **تمويل التعليم العالي في الدول العربية** ،بيروت؛
- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول(2017)،التقرير الإحصائي السنوي؛ -
-منظمة الصحة العالمية(2016)،تقرير اللجان الإقليمية، الدورة الأربعون بعد المائة؛ -
- وائل الخطيب(2019)،مقال صحفي بعنوان **ميناء جبل علي ضمن العشر الكبار في العالم**،المنشور في جريدة البيان يوم2019/07/03،المنشور على الموقع الإلكتروني https://www.albayan.ae/؛
- وضاح ألطه(2018)،مقال صحفي تحت **عنوان هل ستؤثر تغيرات التجارة الدولية الجيوسياسية على موانئ الإمارات**،جريدة العين الإخبارية،نشر يوم 2018/10/03 على الموقع الإلكتروني التالي:https://al-ain.com/article ؛
- وكالة الأنباء الجزائرية، **مقال بعنوان دخول مدرج صيادة بولاية مستغانم حيز الاستغلال في سنة 2018**، نشر يوم 2017/06/17 على الموقع الإلكتروني: http://www.aps.dz/ar/regions/؛
-

المراجع باللغات الأجنبية:

Livres :

- Víctor Lanza (2012), **The Classical Approach to Capital Accumulation,** Classical Theory of Economic Growth, Bachelor's Program in Economic,UMEA University;
- Acemoglu.D,**introduction to model economic growth,**department of ecoomics, Massachusetts Institute of Technology,
- Belmokadem Mustapha (1994),**efficience de l'appareil productif algérien,** Tlemcen,Algerie ;
- chantanel euzerby, **la montée de la pauvreté** :**dix grands problèmes économiques contemporain(**1993) , sous la direction de Michel Chatelus et Jaques Fontanel, office des publiquations universitaires, Alger ;
- Constance Monnier Pierre Chavy Julien Breton (2014) **Fondamentaux De Macroéconomie** Edition Archétype 82 université Paris Panthéon Sorboone ;
- Dyal.j & Karatgas (1985), **Basic Economics,** Macmillan Publishing Company, New York;
- Gregory .N(2003), **Macroéconomie**, 3eme édition, De boeck, Paris, France ;
- Gregory Mankiw, Mark Taylor(2006) , **Economics,** Thomson leaning edition, England;
- Harter, J (2005). **World Railways Of The Nineteenth Century: A Pictorial History In Victorian Engravings**.The Johuns Hopkins University Press JHU Press,Printed In China On Acid Fre E Paper ;
- Harvey s.Rosen (1999**) Public Finance** McGraw-Hill International Editions;
- Jacques Généreux(2008) , **Econmie Politique,** 5 eme edition, Hachette supérieure, Paris ;
- Jayanat.S (2011) , **Renewable Energy in the Context of Sustainable Development,** Physics Faculty Publications, University of Dayton ecommons, United States;
- Marc Montoussé (2015) , **100 Fiche de Micro et Macroéconomie,** 3 eme edition, Bréal Editeur, France ;
- Miltoun Fridmen & Anna J.Schwartz(1963) , **Monetary History of United State,** Princeton University Press
- Musgrave, R ;(1959). **La Théorie des finances publiques**, New York, Mc Graw-Hill
- Musgrave, R. A. (1969). Fiscal Systems: Yale University Press. New Haven and London;

- Pierre robert (2010),**Croissance et crises** ,Pearson éducation France ,paris ;
- Quataert Donald(2000), **The Ottoman Empire, 1700-1922**. Cambridge University ,02 Edition,
- Reinhart.C. M., &Rogoff. K. S. (2009),**This Time is Different: Eight Centuries of Financial Folly**, Princeton, Princeton University Press; . http://media.economist.com/media/pdf;
- René Sandretto(1994),"**Rémunération et répartition des revenus**, HACHETTE, Paris 1er édition ;
- Scott.R & Nigro(1982) , **Principales of Economics,** Macmillan Publishing Company, new York;
- Shapiro Edward(1995) ,**macroeconomic analysis**, Thomson learnining;
- Thierry Tacheix (2006) , **L'essnetiel de la macroéconomie,** 3 eme edition, Gualino éditeur, Paris ;
- Xavier Greffe (1997) , **Economie des politiques publiques,** 2 eme edition , dalloz paris
- -Yasuharu.U(2005**)Economic analysis of information system investment in banking , industry**.Japan,.phttps://www.springer.com,Consulté ;
- Zaring.D & Davidoff. S(2009), Regulation by Deal: The Government's Response to the Financial Crisis, Berkeley Law Scholarship Repository, https://scholarship.law.berkeley.ed;
-

- **Articles :**

- - Goffman, J. J. (1968). **On the empirical testing of Wagner's law**: A technical note. Public Finance/ Finances Publiques, vol 3 N 3;
- - Nicholas K(1953),**capital accumulation& economic growth,**economic journal, King's College, Cambridge, Proceedings of a Conference held by the International Economic Association;
- A., Burns. N.& al (2012). **Results of a telehealth-enabled chronic care management service to support people with long-term conditions at home**. Journal of Telemedicine and Telecare, Vol18 N°03 ;

-Acemoglu et al(2001), The Colonial Origins of Comparative Development: An Empirical Investigation, The American Economic Review, Vol. 91, No. 5, . https://economics.mit.edu;

- Acemoglue. D(1998**), Why Do New Technologies Complement Skills?**,The Quarterly Journal of Economics, Vol. 113, No. 4, https://economics.mit.edu/files/3809. ;

Aikins, S. K. (2009), **Global Financial Crisis and Government Intervention: A Case for Effective Regulatory Governance**, International Public Management Review, Vol 10, Issue 2;

Akpan.a & Omo.A (2013),***Long Term Determinants Of Government Expenditure : A disaggregated analysis for Nigeria***, Journal of Studies in Social Siences,Vol 5, No1

- Alexis.M(2004), **Human Capital as a Transmission Mechanism of the Resource Curse**, The park place Economist, Volume 12. https://pdfs.semanticscholar.org ;
- Ammad.H & al (2008), **The Trend of Build Operate and Transfer (BOT) Projects in Pakistan**, First International Conference on Construction In Developing Countries, Advancing and Integrating Construction Education, Research & Practice, August 4-5,Karachi,, PakistanVenter,
- -Aschauer.A. (1989) , **Public investment and productivity growth in the Group, of Seven**, Economic Perspectives, pp.17-25. https://core.ac.uk/, Consulte ;
- Bakritli.L,**la croissance Démographique est elle moteur ou un frein a la croissance économique ?**

- Banque Mondiale ,**Indice De Connectivite Des Expéditions Par Cargo**,Data Bank, https://donnees.banquemondiale.org/;
- Bashir.A.M(1999), Foreign Direct Investment and Economic Growth in some MENA Countries: Theory &Evidence, Topics in Middle Eastern and North African, Quinlan School of Business, Loyola University Chicago
- Bassam.A.(2013), **The Relationship Between Governance and Economic Growth During Times of Crisis**, European Journal of Sustainable Development,Vol 2,N^{O} 4, Rome, Italy;
- Bengoa,M Sanchez.R(2003),**Foreign direct investment, economic freedom and growth: new evidence from Latin America**, European Journal of Political Economy,Vol 19;
- Bhargava, A & al(2005), **Modeling the effects of health status and the educational infrastructure on the cognitive development of Tanzanian school children**, American Journal of Human Biology vol17 N°3 ;
- Bils, M. & P. Klenow(2000),**Does Schooling Cause Growth?**, American Economic Review, Vol. 90, Issue 5, http://klenow.com/BKHK.pd.Consulté ;
- Blomstrom et al (1994), **What Explains Developing Country Growth**, National Bureau of Economic Research,NBER Working Paper Series N^{O} 4132,Cambridge
- Borensztein.E,et al (1995**), How Does Foreign ow Does Foreign Direct Investment Affect Economic Growth?,**National Bureau of Economic Research,NBER Working Paper Series N^{O} 5057,Cambridge;
- Busse.M and Koniger.J (2012) , **Trade and Economic Growth :Examination of the Empirical Evidence**, Hamburg Institute of International Economics, Research Paper, Hamburg ,Germany;
- Charter of Children's Basic Education Rights (2012), **The right of children to basic education**, https://www.sahrc.org.za/;
- -Christian.L.B&Tunzelmann.N(2004), **Croissance industrielle, demande et activités technologiques**, Revue 'économie industrielle N° 105- 1er Trimestre..
- -Christian.L.B&Tunzelmann.N(2004), **Croissance industrielle, demande et activités technologiques**, Revue 'économie industrielle N° 105- 1er Trimestre ;.
- Chuc.G & al(2014), **DETERMINING THE RELATIONSHIP BETWEEN INFRASTRUCTURE AND LEARNER SUCCESS: A comparative study of two primary schools in Zimbabwe**,working paper, Commonwealth Youth and Development ,vol 12 N^{O}01 ;
- Corden .M.& Neary P(1982),**Booming Sector and De-Industrialisation in a Small Open Economy**,The Economic Journal,Vol. 92, No. 368, the Royal Economic Society,. https://www.jstor.org ;
- Daniel, N. &. Sifuna (2007), **The challenge of increasing access and improving quality: Analysis of universal primary education interventions in Kenya and Tanzania since 1970**,working paper, International Review of Education ;
- David. E. Bloom(2016), **Bouleversement Démographique,** Finance et Développement, FMI, Volume 53, Numéro 01, Mars ;
- Diogo Ives & Al(2013),**Infrastructure Investment In The Middle East & North Africa,**Working Paper, Modele United Nations Journal, Vol01 N^{0}01 ;
- **Disaggregate Expenditure**, Munich Personal REPEc Archive, working paper No 74570, University of Central Punjab;

- Dollar, D (1992), **Outward Oriented Developing Economies Really Do Grow More Rapidly: Evidence from 95 LDCs (1975 – 1985)**, Economic Development and Cultural Change, Vol.40 ;
- Edwards, S (1998**), Openness, productivity and growth: what do we really know?** The Economic Journal, Vol 108 N 447;
- Edwards,S(1985), **Commodity export Boom and the Real Exchange Rate : The Money-Inflation Link** , Working Paper No 17,vol41,National Bureau of Economic Research , Cambridge,. http://www.nber.org/papers/w1741.pdf ;
- -Emanuele Baldacci *&* al (2002) , **Financial Crises Poverty and income distribution ,**Working Paper IMF, Finance and development, january, vol 23 n 01, Washington;
- -Enriqueta.C(2016), **The Impact of Investment in Human Capital on Economic Development**: An Empirical Exercise Based on Height and Years of Schooling in Spain (1881-1998), Barcelona GSE Working Paper Series, Working Paper no 897, Pompeu Fabra University and Barcelona GSE;
- -Fatemeh.T & Mohammad.A.J(2015**), Women's Human Capital and Economic Growth in the Middle East and North Africa**, Journal of International Women's Studies, Volume 16 , Issue 3, universityBridgewater, Massachusetts;
- Francois bourghinon(2004) , **the poverty –Growth-inequality triagle,** new delhi indian, courcil for research on international economics relations
- Gianpiero.P(2009), **Public infrastructure: definition, classification and measurement issues,** Munich Personal RePEc Archive(MPRA), Paper No. 12990, posted 25. January, University of Catania, Faculty of Economics,p.06
- Gupta, S. P (1967), **Public expenditure and economic growth: A time series analysis**, Finances Publique , working paper vol22 N 4;
- Gylfason.T(2001), **Natural Resources, Education, and Economic Development**, European Economic Review,Vol 45, https://pdfs.semanticscholar.org/ ;
- Hammache Souria(2014) ,**pauvreté et inégalité dans la région MENA quelle politique de développement** université de mouloud mammeri algérie, مجمع مداخلات الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة يوم 09/08 ديسمبر،
- Hassan .H & Rana.A & Jamaledin . M(2014), **An Investigation of the Impact of Government Size on-Economic Growth from Selected MENA Countries**, Iranian Journal of Economic Studies, Vol. 3, No 2;
- Hassan.M.K5(2003), **FDI, Information Technology and Economic Growth in the MENA Region**,10^{the} ERF paper, Department of Economics and Finance, University of New Orleans,
- -J.De Ona & Al(2013), The Metro In Algiers :User Profile And Quality Of Service, Working Paper, The Built Environmen ,Vol 130,P.637. Https://Www.Witpress.Com/,Consulte;
- -Johson.N(2017), **Infrastructure and Healthcare Service Delivery in Tiaty Sub-County, Baringo County, Kenya**,working paper, International Journal of Social and Development Concerns,vol 01 No 12 ;
- Kanyongo, G. Y (2005), **Zimbabwe's public education system reforms: Successes and challenges,** International Education Journal vol 06 N°1,
- Kaufmann.D & Kraay .A(2009), **Governance Matters VIII Aggregate and Individual Governance Indicators(1996-2008)**, Policy Research Working Paper N° 4978, The World Bank, Development Research Group Macroeconomics and Growth Team,P.1. https://openknowledge.worldbank.org ;

- **Knowledge and utilization of Information Technology among Healthcare professionals and students in Ile-Ife, Nigeria: a case study of a University Teaching Hospital**,working paper ; Journal of Medical Internet Research,vol 06 N°04 ;
- Lahirushan, K., & Gunasekara, W (2015) the **impact of government expenditure on economic growth: A study of Asian countries**. International Scholarly and Scientific Research & Innovation, Vol 09 N 09;
- Laura Maravall .B(2018),**Build It And They Will Come ?Secondary Railways Ans Population Density In French Algeria** ,Working Paper, Economic History Society, Universidad Carlos III De Madrid P.07. Https://Ideas.Repec.Org/;
- -Levina.O(2011), **FDI, Economic Freedom and Growth. Are they related?**, degree master of arts, Department of Economics, Central European University,Budapast
- Magazzino, C. (2012). **Wagner versus Keynes: Public spending and national income in Italy,** Journal of Policy Modeling, Vol 34;
- Mairna.A & Siltan.N.A(2011),**The Determinants of Government Expenditures in Jordan,** International Journal of Business Social Science,Vol 2, No 2;
- Marie Ange V & Mustapha Kamel N"(2007) **Reform Complementarities And Economic Growth In Middle East And North Africa** ,Working PAPER,JOURNAL OF INTERNATIONAL DEVELOPMENT, Volume19, Issue1 ;
- Mohsen. M & al (2012) **the relationship between health expenditures and economic growth in middle east and north Africa**, working paper, Vol 03 N 01;
- -Nipun.S,Harrod ,**Dommar modele of economic growth,**working paper**, http://www.economicsdiscussion.net,Consulté**
- Noha .E, Ming .C(2016), **The Impact of Governance on Economic Growth:The Case of Middle Eastern and North African Countries**, Topics in Middle Eastern and African Economies, Vol. 18, Issue No. 1, May;
- -OBOH.J.S et al(2010), **THE IMPACT OF HUMAN CAPITAL DEVELOPMENT ON THE ECONOMIC GROWTH OF NIGERIA**, Persidangan Kebangsaan Ekonomi Malaysia ke V (PERKEM V);
- Oukaci.k(2013), **Impact de l'ouverture commerciale sur l'économie algérienne,** Conférence internationale sur l'ouverture et la croissance des politiques commerciales dans les pays du sud de la Méditerranée, 11/12, Université Al-Haj Lakhdar, Batna ;
- Overview of the transport cooperation in the comcec region (2011) ,for building an interdépendent islamic world, http://www.comcec.org/wp-content;
- -Papageorgiou, C(2003), **Distinguishing between the effects of primary and post-primary education, on economic growth**, Review of Development Economics ,vol7 N°4 ;
- Paresh.K.N & Russel,S (2009), **A Panel Data Analysis of the Military expenditure External Debt Nexus: Evidence from Six Middle Eastern Countries**, journal of peace research, vol 46, n 02;
- Pierre-R &Mustapha K(2005), **Public Infrastructure And Private Investment In Middle East And North Africa**,working paper, policy research, the world bankhttp://documents.worldbank.org/curated/en/578981468278034018 ;
- Quamrul.A& Oded. G(2008), **Malthusian Population Dynamics: Theory and Evidence,**working paper; https://www.econstor.eu/obit ;
- Ravi kanbour income(2000) ,**Income distribution and development** , economics han book of income distribution, vol 01 , amsterdan, new york, elvesie;

- Redding, S. (1999**), Dynamic Comparative Advantage and the Welfare Effects of Trade,** Oxford Economic Papers, Vol 51 ;
- Remy.P (2004), **Infrastructure and development**, working paper,for the Annual Bank Conference on Development Economics), Washington
- -Richard & al(2013), **infrastructure business models,valuation and innovation for local delivery**, Briefing Note No. 1, new castle university ;
- Robert, E. Lucas, Jr (1998) , **On the Mechanic of Economic Development**. Journal of Monetary Economics, Vol 22, North Holland,
- Russell Smyth And Paresh Kuma(2009),**A Panel Data Analysis Of The Military Expenditure-External Debt Nexus :Evidence From Six Middle Eastern Countries** ,working paper,journal of peace research,vol 46 ,N°02, https://www.jstor.org/stable/25654382 ?
- Ruzian.M ,Engku.R(2012), **A LEGAL ANALYSIS OF SUCCESSFUL AND PROBLEMATIC BUILD OPERATE AND TRANSFER (BOT) PROJECTS IN MALAYSIA**, International Journal of Business and Society, Vol. 13 No. 2 ;
- Sachs, J & Warner, A (1995), **Economic Reform and the Process of Global Integration**, Brookings Papers on Economic Activity,
- -samriti chand**, 11 main causes of growth of public expenditures** ,referred academic journal ,working paper, http://www.iiste.org/journals/;
- Sarkar, P. (2008), **Trade Openness and Growth: Is There Any Link?,** Journal of Economic Issues, Vol. 42;
- Stephane. S & Paul. N(2009), **Infrastructure And Economic Growth In Middle East And North Africa** ,working paper,policy research ,the world bank,sustainable development department ;
- Stijn classens M.Ayhan(2009) Kose, **What is a récession ?** ,Working Paper IMF, Finance and Development, vol 46 n 01 Washington;
- Stokey.N.L5(1991),**Human Capital, Product Quality & Growth**, The Quarterly Journal of Economics, Vol106, issue2, https://academic.oup.com/qje ,
- Thorvaldur.G(2001),**Natural Resources Education And Economic Development**,Working Paper,European Economic Review ;Volume 45,. https://www.sciencedirect.com/,consulte le 10/10/2019.
- Tuncay Serdaroglu(2016), **The Relationship Between Public Infrastructure And Economic Growth In Turkey**,working paper, Türkiye Cumhuriyeti Kalkınma Bakanlığı, http://www.sbb.gov.tr/wp-content/uploads;
- Wajid. A & Kachif .M (2016) **Testing Wagner vers" Keynesian Hypothesis for Pakistan The Role of Aggregate and**
- Yanikkaya,H(2003) , **Trade Openness and Economic Growth: a Cross- Countries Empirical Investigation**, Journal of Development Economics, Vol.72;
- -Young, A. (1991), **Learning by Doing and the Dynamic Effects of International Trade**. Quarterly Journal of Economics, Vol. 106;
- Younsi Fizza(2014), **Significance Of Infrastructure Investment Fore Economic Growth ,**Working Paper, Munich Personal
- Repec Archive, https://mpra.ub.u.;

- **Thèses de doctorat :**

- - Belkacemi, B. (1984**). French Railways In Algeria, 1850-1900: A Contribution To The Study Of Colonial History.** Phd Thesis, University Of East Anglia.P.343. Https://Ethos.Bl.Uk/Orderdetails.;
- Hoang.T(2017),Sustainable Development of Clean Renewable Energy in Vietnam, Master's Thesis, School of Management, University of TAMPERE,Finland,p.5.
- EVA.K5(2015),**a définition for infrastructure characteristics and their impact on firms active in infrastructure,** Doktors der Wirtschaftswissenschaften,technichien ,technische universitat munchen ;
- -Levina.O(2011), **FDI, Economic Freedom and Growth. Are they related?**, degree master of arts, Department of Economics, Central European University,Budapast
- -Ait Mokhtar Omran (2014) **l'évolution de la politique Des Dépenses Publiques dans le contexte de la mondialisation** thése de doctorat en sciences économiques université abou bakr belkaid Tlemcen ;
- -Ibrahima.c(2013), Long **Term Economic Impact of the Natural Resources and Human Capital on the Growth Rate**, A Research paper Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Master of Arts, Department of Economics, in the Graduate School, Southern Illinois University Carbondale;

- **Rapports :**

- Agence Allemande de l'Energie (2016),**Renewables Made In Germany**, Informations Sur Les Technologie, Fournisseurs, Produits, Services, www.renewables-made-in-germany.com;
- Aziz Atamanov,Sharad Tandon(2018),**Mesurer La Pauvreté Dans La Région Mena :Données Actualisées Et Difficultés** ,Rapport Sur La Pauvreté Et La Prospérité Partagée, La Banque Mondiale ;
- Banque Algérie (1999),**Rapport Annuel** Tableaux Statistiques ;
- Bernanke.S.C (2009), **Four Questions about the Financial Crisis**, At the Morehouse College, Atlanta, Georgia,April 14, https://www.federalreserve.gov/ne,
- Chauvet,.L & Paul.C (2004), **Development Effectiveness in Fragile States: Spillovers and Turnarounds**, Centre for the Study of African Economies, Department of Economics, Oxford University, . https://www.jica.go.jp/c;
- Dave Hall (2014) **pourquoi nous avons besoin de Dépenses Publiques** Rapport publié par la Fédération Syndicale Européenne Des Services Publics ;
- David. A,why is infrastucture important ?, Federal Reserve Bank of Chica , https://www.bostonfed.org/;
- FMI (2017)،**un Nouvel Elan** ?،Perspectives de l'Economie Mondiale،Avril ;
- GYLAFSON.T (2004)**, Principles of Economic growth** ,Oxford University , https://global.oup.com
- Han,.X. et al (2014),**Do Governance Indicators Explain Development Performance? A Cross-Country Analysis**, ADB Economics Working Paper Series, No.417, ASIAN DEVELOPMENT BANK,.. https://www.adb.org/si ;
- Harrod &Dommar model(2012), Posted 3rd June by Blogger, http://growthanddevelopmentia ;
- IMF(2014),**statistical appendix country report** n°01 /163;

- International High-Speed Rail System Summary: Morocco, Https://Ftp.Dot.State.Tx.Us/Pub/Txdot-Info/Rail,
- International High-Speed Rail System Summary: Morocco, Https://Ftp.Dot.State.Tx.Us/Pub/Txdot-Info/Rail;
- Kassab, Ahmed, Ali A. Abdussalam, & Fathi S. Abusedra(2010) **Economia Colonial: A África Do Norte. In História Geral Da África**, África Sob Dominação Colonial, 1880-1935, 1040. Brasília: UNESCO ;
- **l'Etat de l'insécurité Alimentaire dans le Monde** (2012), Rapport publié par l'Organisation des Nation Unies pour l'Alimentation et l' Agriculture
- -Leenders.R & Sfakianakis.j (2002), **Middle East and North Africa,** Global Corruption Report 2000,Transparency International, Regional reports , Berlin,. http://unpan1.un.org/intrado .
- -Marco. R,Saad .H, **report Business opportunities Dutch companies in Transport & Logistics sector Morocco**,Commissioned by the Netherlands Enterprise Agency,Commissioned by:ministry of foreign affairs, https://www.rvo.nl/sites/default/files,
- Mehanna.R et al (2010**), Governance and Economic Development in MENA Countries: Does Oil Affect the Presence of a Virtuous Circle?** Journal of Transnational Management, Vol15,Issue 2, https://www.tandfonline.com ;
- Mohamed Mezghani(2007),**Light Rail Projects Booming In North Africa & The Middle East**, Report Unife Rail Market , Http://Mohamedmezghani.Com;
- -OCDE(2014) ,**public private partnerships in the middle east and north africa**,a hand book for policy markers,p.38. https://www.oecd.org/,consulter;
- OECD (2007), **Infrastructure to 2030,** Mapping Policy for Elecricity, Water and Transport,Vol(2),Paris,pp.9-510. https://www.oecd.org/;
- Office National Des Chemins De Fer Espace Voyageurs ,Rapport Annuel 2016.
- Organisation de coopération et de Développement économique (2017)**.Perspectives Economiques Intermédiaires .** Rapport mois de septembre ;
- -Organization Of Arab Petroleum(2010),**Annual Statistical Report**. http://oapecorg.org/home, consulte
- Overview of Public Transport in Middle-East and North Africa (2007),Centre For Transport Excellence, a UITP and RTA collaboration, https://mena.uitp.org/cte;
- Patrick. G & Peter .M(2011), **Is 100% Renewable Energy possible for Germany by 2020?**, Global Energy Network;
- Peacock, A. T., & Wiseman, J(1961), **The growth of public expenditure in the United Kingdom,** National Bureau of Economic Research , N 72, GENERAL SERIES , Princton University Press ;
- -République Algérienne Démocratique Et Populaire, Ministre Des Travaux Publics,Politique Gouvernementale Dans Le Domaine Des Travaux Publics, , http://www.premier-ministre.gov.dz/ ;
- Rudowski, R. (2009). **Impact of Information and Communication Technologies (ICT) on health care**. Department of Medical Informatics and Telemedicine, Medical University of Warsaw: Poland. http://www.map.uniroma2.it/digital;
- Sebastian & A,Natalija.N(2017),**Climate Change Will Bring More Frequent Natural Disasters & Weigh on Economic Growth,** Fonds monétaire international,16 November, https://blogs.imf.org/;
- Sharon Parrot(2008) , **recession could cause large increases in poverty and push million into deep poverty,** centre of budget policy priorities, 24 novembre, Washington;
- The World Bank, **Railways ,Good Trasported In The Middle East & North Africa**,Data Bank, Https://Data.Worldbank.Org,

- United Nations Environment Programme (2013), **China`s Green Long March**, A Study Of Renewable Energy, Environmental Industry ;
- World Bank. (1988) **World Development Report,** Washington, Oxford University Press
-

- **Sites web :**

- https://www.imf.org/
- https://www.banquemondiale.org/
- http://www.ons.dz/
- http://www.mf.gov.dz/
- http://www.mtp.gov.dz/
- http://www.metroalger-dz.com/ar/
- https://www.sntf.dz
- https://www.bank-of-algeria.dz/

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان دور البنى التحتية في تحسين معدلات النمو الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من خلال دراسة تحليلية لواقعها بالمنطقة اضافة الى إتباع أسلوب وصفي وقياسي للتمكن من الموضوع. تحليليا، توصلنا إلى أن أثر الإنفاق الحكومي للبنية التحتية على معدل النمو لدى دول المينا جد متباين فقد تسببت في تنويع مصادر الدخل لدى الدول الأكثر ثراء بالمنطقة(دول الخليج العربي) ودول أخرى لم تحرز أي تقدم واضح في هذا القطاع، وبعد الدراسة القياسية لنموذج بارو 1990 على الاقتصاد الجزائري باستخدام نموذج تصحيح الخطأ VECM استنتجنا وجود أثر موجب لمخزون رأس المال والعمالة والبنى التحتية على معدل النمو إلا أن التغير في نفقات البنى التحتية كان أقل مرونة وجد ضعيف على المدى البعيد .

الكلمات المفتاحية: النمو الاقتصادي،البنى التحتية،نموذج بارو 1990،دول المينا،الاقتصاد الجزائري.

Abstract:

This study aim is to demonstrate the role of infrastructure in improving economic growth rates in the Middle East and North Africa region through an analytical study and adopting a descriptive and modeling method to master of the topic. Analytically, we find that the impact of government infrastructure spending on the growth rate of the MENA countries is very different, as it causes a diversification of income sources for the wealthier countries in the region (Arab Gulf states) and other countries that have not make any clear progress in this sector. After the modeling study of the Barro model (1990) on the Algerian economy, using the VECM error correction model, we conclude that there is a positive effect of the stock of capital, labor and infrastructure on the rate of growth. However, the change in infrastructure expenditures is less flexible and was found weak in the long run.

Keywords: Economic growth, infrastructure, the Barro model 1990, MENA countries, Algerian economy.